كتاب الكافية لامام ائمة النحو واصول الفقه والمنطق والمعاني الشيخ جمال الدين ابي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي
واما الشرح فللمولى المحقق المدقق العلامة نجم الائمة وسراج الامة الرضي الاستراباذي الاشتاعشري رضي الله عنه

فهرست مطالب الكافية

الكلمة الكلام الاسم
المعرب الاعراب غير المنصرف
العدل الوصف التأنيث المعرفة العجمة
الجمع التركيب الالف والنون وزن الفعل
المرفوعات المنصوبات
الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله المبتدأ والخبر المفعول المطلق المفعول به
خبر ان واخواتها خبر لا التي لنفي الجنس اسم ما ولا المشبهتين بليس
المنادى ما اضمر عامله التحذير
المفعول فيه المفعول له المفعول معه
التمييز المستثنى خبر كان واخواتها اسم ان واخواتها
المجرورات
الاضافة الاضافة الاسماء الستة المنصوب
المعنوية اللفظية بلا التي لنفي الجنس خبر ما ولا المشبهتين بليس
الفعل التوابع
الماضي المضارع الامر النعت العطف التأكيد
جوازم المضارع كلم المجازات البدل عطف البيان
فعل ما لم يسم فاعله المتعدي وغير المتعدي المبني
افعال القلوب افعال الناقصة المضمر اسماء الاشارة الموصول اسماء الافعال
افعال المقاربة الاصوات المركبات الكنايات الظروف
فعل التعجب المعرفة
افعال المدح العلم
والذم النكرة اسماء العدد المذكر والمؤنث المثنى
الجموع المصدر اسم الفاعل اسم المفعول
الصفة المشبهة اسم التفضيل

الحرف
حروف الجر حروف المشبهة بالفعل حروف العاطفة
حروف التنبيه حروف النداء حروف الايجاب
حروف الزيادة حرفا التفسير حروف المصدر
حروف التحضيض حرف التوقع حرفا الاستفهام
حروف الشرط حرف الردع
تاء التأنيث الساكنة التنوين
نون التأكيد
الفهرست
تم

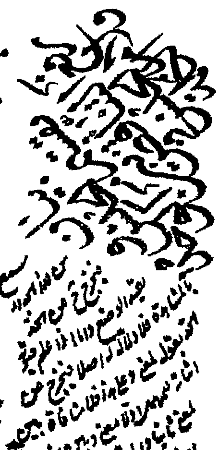
هذا كتاب شرح رضي عليه الرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن أن تشتمل بحدّ تاهت في موامي معرفته سابلة الأوهام وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام كلّما يخطر ببال ذوي الأفكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر أولي الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم أنبيائه ومبلغ أنبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده **وبعد** فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله واسعفه بما اتسع مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو ملحّاً عليّ فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلاً للمسئول وتحقيقاً لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع فأنجزته مرضيّاً ببركات الجناب المقدس المطهر الغروي صلوات الله على مشرّفه لاتفاقه فيه والأمر مقصور ومؤلفه فيما ينتجه والله تعالى المؤمل لإرشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل **قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد** اعلم أن الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرّد من التاء من هذا النوع جمعاً لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الأمير أي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدراً على الصحيح إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي ينصبه على المصدر نحو كلمته كلاماً وتكلم كلاماً بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملاً أو لا أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة تركيباً كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعنى وعلى أكثر منه مفيداً كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر وقيل كلمته كلاماً كما أعطي عطاء مع أنه في الأصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم فلا يقال إنا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول أنك واضعه إذ ليس جعلاً أولاً بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى في الأصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه كما إذا سميت بزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظ بدر منك صدفة من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ويحرفات العوام على هذا ليست ألفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله لمعنى لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملاً كان أو مع قصد التواطؤ أو لا فيحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به أي يراد به بمعنى المفعول **قوله لمعنى مفرد** يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان أو لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله إذا لم يكونا علمين أما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لأن اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي أن يتحرج في الحدود ألفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لأن الحد للتبيين وليس له أن يقول إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إذاً يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً إذا كان أخص من الفصل بوجه وهو هيهنا كذلك لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لأنه لم يدل أيضاً إلا على معنى كحياة المتكلم به ولكن عقلاً لا وضعاً وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات ككلغم ونحوه من الهذيانات وقد تقدم الكلام على هذا الاعتراض وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى مركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فإن قيل إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمة وكلماً كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة فتناقضا والجواب أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا إن الجنس على ضربين

اعلم أن الوضع إما شخصي أو نوعي أما الوضع الشخصي فهو أن يضع الواضع ألفاظاً معينة لمعان معينة كزيد وعمرو وبكر والوضع النوعي هو أن يضع الواضع قانوناً كلياً يعرف ألفاظه والمركبات موسومة بالوضع النوعي لما حقق الشارح فائدة الأمر أن هذا القانون يعرف به المفردات ... والمركبات ... كما أشار إليه بقوله ...



احدهما

[illegible]

في تعريف الكلمة

...ها الاستغراق الجنسي هو الذي ... كل كقوله تعالى إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا أي كل الأناسي وإلا لم يجز الاستثناء الذي هو
[illegible] ... ويجب حمله عليه ... وهذا الاستغراق منبئ عن الكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة
ولا الكثرة بل إذا احتمل ... لتعريف كلها الذي ... ولم يكن هناك عهد معهود ولم يرد استغراق الجنس ... ومثله قولنا ادخل السوق واشتر اللحم
وكل الخبز وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني أي ماهية الجنس من حيث هي هي لا ... أنها
بكونها بيان ماهية الشيء لا لبيان الاستغراق ... لفظة ... فالجواب أنه لا يجب توافقهما ... إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة
غير ... نحو ... أو في حكمها كالمنسوب ... نحو هذه الدار ... وقوله لفظ معناه هنا وإن كان في
الصفة ... كما ذكرنا ... مصدر ... في نحو ... ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فإن قيل
كان ينبغي أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يحتاج مثل ذلك بناء الوحدة لأن مثل قولك ... لفظة
لفظة واحدة ... ما يتلفظ به مرة واحدة ... كل واحد من الأولين كلمتان ... فإن قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لأن الواضع
لم يضع إلا المفردات وأما المركبات فهي ... بعد وضع المفردات ... فالجواب أنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع ... أن الواضع إما
أن يضع ألفاظًا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة وإما أن يضع قانونًا كليًا يعرف به الألفاظ فهي قياسية وذلك القانون إما أن
يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب أفعل على وزن مُفعِل وكذا حال اسم المفعول
والأمر والنهي والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف وإما أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين أن
المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل مقدم على الفاعل ونحو ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل
المضارع وفي معرفة بعضها الآخر إلى علم النحو كما ذكرنا ... في قولك ... والأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منهما ...
... إذا الواو ... على الجمعية والألف على التثنية والياء على النسب وحروف المضارعة على معنى في المضارع ... الفاعل ... وكذا ...
... والتنوين ولام التعريف وألف التأنيث فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبًا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب أن جميع ما ذكرت
كلمتان ... لشدة الامتزاج ككلمة واحدة ... وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الإعرابية
... الكلمة الواحدة ... الفعل ... وغير الاسم المنسوب إليه نحو ... ونحو ذلك ... بالحرفين بين
المنسوب إليه والمضاف ... من تمام بنية الكلمة وأما سكون لام الكلمة ... في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها
في البنية كما يجيء في ... التصريف ... أما الفعل الماضي نحو ضرب ... لأنه كلمة بلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة والإخبار عن حصول
ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول ... على حروفه والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا
معينًا والحركات مما يتلفظ به ... كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معنى وكذا ... في جمع ... وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد
وضارب ومضروب ومضرب لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة هو الحركات الطارئة مع الحروف الزائدة
لا يصح أن يدعى هنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه في الكلمة المتقدمة وكما يصح أن يدعى في الحركات الإعرابية فالاعتراض
بهذه الكلم ... إلا أن ... بتفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ولم يكن الجزءان ... في هذه الكلم المذكورة إلا أن
... قوله وهي اسم وفعل وحرف إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلمة
والأحوال التي تعرض لهم من الإعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه أحد جزئي الكلام نحو ضرب زيد
بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام فإن قيل يجب أن يكون الكلمة هذه الثلاثة معًا لأن الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ومر زيد كلمة لأنه
اسم وفعل وحرف فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وإنما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك الحيوان
إنسان وفرس وبقر وغير ذلك ... بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرًا عنه نحو الإنسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف
عليه يجتمعان معًا في حال الواحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكومًا عليهما كما في نحو جاءني زيد وعمرو أو في كونهما حاكمين على شيء
نحو زيد قائم وقاعد أو في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو ... فإنها في الأصل لحصول أحد الشيئين فلو قال الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى
الكلمة أحد الثلاثة دون الباقين ... الحصر ... على المعطوف عليه نحو الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذهب
في ... وكذا كان ينبغي أن يذكر المصنف ... بدليل قوله لأنها إما أن ... فإن قيل إنك حكمت على الفعل والحرف بأن كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم
فيجب أن يكونا اسمين قلت إن أردت بقولك الكلمة اسم أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لأن معنى كلامك أن الفعل كلمة من
حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا إن أردت بأن معنى الكلمة اسم لأنها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ
هكذا اسم لأنه يصح الإخبار عنه ولو بأنه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد أو تقول ضرب فعل ماض فتقول هذا أيضًا مغالطة لأن معنى
كلامك هو أن الفعل كلمة وكل كلمة اسم أن الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد إذا ... اللفظ معنا الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا ... يجرد
اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض فهذا لا ينتج أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فإن قيل فإذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف أخبرت
عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل وهل هذا إلا تناقض قلت لم نرد أن من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض بل المعنى أن من إذا استعمل في المعنى الذي وضع
له ولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب في نحو ضرب ... ومثله إذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه لأنك أخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه

في تقسيم الكلمة

كان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه الفعل اذا كان بلفظه
نحو ضرب زيد وقصد معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه لان الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه لفظ المجهول مطلقا
مشعور به بمعنى ما وهو ما لا يعرفه وفي جميع ذلك مبتدا ... يحكم عليه بشيء وهو المذكور في اللفظ والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك
عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما بلا اسم او من الخبر لان
حالها اما دلالة او انها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدا محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك ... واللام في قوله لانها متعلق
بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اي انما الكلمة منحصرة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة التي تدل على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة التي تدل على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم
اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله
كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد
الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بحسب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركيبه
منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن فخرج الكلام بكونه ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال
ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله نعم فصبر جميل والمراد بالاسناد
ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احترز عن النسبة الاضافية
وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قام وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشتريت وفي حروف
الطلبي نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية
مخففة بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب فلتضرب لما قل
استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل
في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء في خبر ... وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء
في المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها
مع ما اسند اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي
في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد
جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة
ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن نحو ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع
ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضرب لك ومن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل
او حرف او حرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع
يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائي العقلي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل
والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا
اليه كذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا
مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه
فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اي لا يحصل الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى
مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها
لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي
كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر من قبل من كون الاسم احد اقسام
الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير ... يرجع
لما الذي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه قولهم في غيره راجع الى
معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولهم الدار في نفسها قيمتها اي لا باعتبار نفسها لا باعتبار كونها وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في

حد

في معنى الحرف

الحرف على معنى في غيره معناه في غيره وقولهم على معنى في نفسه انه في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا وقيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام
عليها الخبر بما هو جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير بها الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير
للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام
زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعنى في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر
ان يكون فيه الحرف متضمنا وذلك اللفظ يكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا المتضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما
كان لفظ الذي فيه متضمنا المعنى الحادث لا يدل عليه الا اعليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن في حالة في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي
احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضربت في هل ضربت زيدا متضمن لمعنى الاستفهام لان ضربت زيدا مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وهو
فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير من
اللازمين اضماره وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان
يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر واتفقا
يفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء ومعنى من ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مفهوم
لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف الى ذلك المضمون المعنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار
عن لفظ الابتداء في قولك الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه
فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك
الشيء فائدة فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى في شيء اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح عترا
على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل وجد لمعنى الطول في موصوف حين صار الموصوف متضمنا له وذلك ان
معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما ذات ثم بالاخر اذ الطول قائم بذي ومعنى الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف
قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا للذات
الذي قام به المعنى ويخصصها له وكونها اياه بل المصدر في قولك ضربت به مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دالة
دالا بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديدا ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع يصح ان يعترض عليه
بالافعال فان ضرب وضع ليدل على فاعل بينهما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد
فيصل الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله عن ثابتية الفاعل عن فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتبيين
معنى قوله غير مقترن بيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا
بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي
فيخرج عنه الفعل نحو الضرب في الغد والوجب حومه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح
والغبوق والقيلولة والسحر لان اللفظ وان دل على زمان لكنه لم يدل على احد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام
الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا يدل لفظ اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول
عند اعمالها لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج ايضا
الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء قبلها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا انه مشترك في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما
فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل
الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغيره لازم كما في بعت واشتريت
ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ اوقد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث
الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من
حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا على الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسحر ولا الاسم الموضوع الا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبوق مثلا بمعنى
كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر
نحو انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الشعر كانت من الغابرين وانما لم يقتصر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال
والحوا ان يقبل هذا الاهمال لا يحتج في الحد وكذا لفظ الاقتران فيه اعتبار ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في
المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه لا معنية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم
بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيد معنا ثمه الذي هو الشيء المبهم بل اخر ذلك
اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها الكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات
ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فيما مبهما لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من مفسر يختص فلهذا احتاج الى الغائب وكذا اسم الاشارة الا انه

كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص وكذا الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ الغير وكذا معنى كم كثير العدد التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكاف بين الاسمية والحرفية صونا للحد عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقناه تحكما اذ لو لم يكن قلنا اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكاف اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه على معنى في غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب يستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات تتضمن شيئا ليست معنى فيما بعدها فاسم هذا الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل في مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب وفي معنى امتى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى ان الشرط والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف الا ما دل على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف كل الى الحد فتجعله مبتدء وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذا نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدء خبرا والخبر مبتدء مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا تقول كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرع فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فنقول انه اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وايه وويه وسيبويه في قول ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رجل واحد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيرجع بمعنيين فاذن كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسم لمثل ما ذكرنا في لام التعريف والثاني للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه فيه كما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء والثالثة للتعويض عن المضاف اليه فحينئذ يعرف بكل فانما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما والرابع المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى لها الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لا انهما معنى مناسب الا انهم لما جعلوا نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر قاموا مقام النون التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم ولم يرع النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى ولعدم تسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التاء ليست فيها الان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث والتاء فيه علامة الجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نحو هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا شاذا وعلى بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث الذي هو بنا ويل البقعة الاولى عند ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذا الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع ان جواز المبرد والزجاج هيهنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امرء القيس منونة من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كأنه لما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والا لم يقع التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لنون الترنم لانه انما يؤتى به لاشعار ابتداء الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان لا لحقوا الواو والياء في القوافي بصلي للترنم فلما منعا من الدعيبة بما التنوين لما استحسنوا اثباتها اذا قصد الاشعار بترك الترنم فجعلوا النون مكان هذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا وهو قد يجمع مع هذا الحرف ولم يجمع ذلك في القافية نحو

في القافية

في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد ووجه هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق ولانه تالي ترك الترنم

فاذا دخل القافية فقد جاوز حده ويخرج به الشعر عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مفتوح ما قبل النون

تشبيها له بالخفيفة وتكسر للساكنين كما في شرح على ما يجيء في اخر الكتاب انما اختص بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم

لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال وفي الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل

على معنى في نفسه لهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربتا في ضربا وضربوا فالتانيث والتثنية

والجمع راجعة الى الاسم فيهما وكذا التصغير في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليا بين الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هم مليحات

والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه اما نحو قوله نعم رب رجعوني على تاويل ارجعني

ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضرب عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول للجمع والثاني للتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى

مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعني واضربا بمعنى التكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والعبارة

فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فضاعد لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم

شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تع فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به

لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا في الحقيقة مفرد كالمثنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع في صورة المثنى اذ المعنى لبا باكثيرا واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا

بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص من خواص الاسم كما مر في لام التعريف واما

الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه مؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما

ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواص

ايضا فاعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو

المصدر قرن المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ويجيء مثله في كلام اما

ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما في الحقيقة

من حيث المعنى فالمصدر المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا لحد معرب الاسم لا مطلق المعرب

لانه في قسمة الاسماء فلا يدخل الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب كذا جميع الحدود التي يذكرها في قسمة الاسم والمراد بالمركب ها هنا على ما يبين في الحد

جزء يثبت [illegible] بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال في بيت [illegible] كما ان [illegible] وبطلو [illegible] مركب

مركب [illegible] زيد وهكذا كما تقول مثلا الاحد الخمس [illegible] جاء المصنف الاعتبار الاول [illegible] لان المركب [illegible]

في كل واحد من جزئيه او اجزائه [illegible] ان المعرب من الاسماء [illegible]

الفاظا [illegible] المسلم [illegible] على [illegible] ابو [illegible] قال

لفظه [illegible] المعنى المقصود [illegible] عن هذا المقام [illegible] ان المركب في الخارج [illegible] الاجزاء فلا [illegible]

الاصل [illegible] الترتيب [illegible]

لان المضاف عامل على قوله ان حروف الصدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه [illegible] تركيبا عرابا معينا وكذا اسماء الحروف والعدد في

اوائل السور نحو ص وبنى قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لان اصل الاسم مجرده [illegible] والاعربة فاسرد في [illegible] حد المط

المبني الاصل بما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال [illegible] لا افعال البناء على ما ذهب اليه البصريون مع [illegible]

اما على اسم الفعل والمصدر [illegible] مذهب الكوفيين [illegible] الاسم [illegible] عليه كما يجيء

بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تقسيم المبني الاصل بالحرف الماضي والامر المقصد في نحو يجيء ضرب زيد عمرا [illegible] ها هنا [illegible]

بمعنى [illegible] وشابه الماضي [illegible] معرب [illegible] بسبب [illegible] الماضي [illegible] وان كان [illegible]

[illegible] الامثال وانه اكتفى في حد المعرب التركيب [illegible] مبني الاصل [illegible] الاسم [illegible] لعدم موجب الاعراب

[illegible] والمعدولة والفاعلية والمفعولية والاضافة [illegible] المعدودة [illegible] العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف

التهجي نحو الف با تا ثا وزيد عمرو بكر والاصوات كغاق وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط

حصول موجب الاعراب فاذا [illegible] الاسم الذي فيه سبب الاعراب [illegible] الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين نحو

[illegible] لا اسماء [illegible] وان [illegible] موجب الاعراب [illegible] المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبني

وذلك [illegible] واسماء الافعال والمركبات وبعض [illegible] فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح

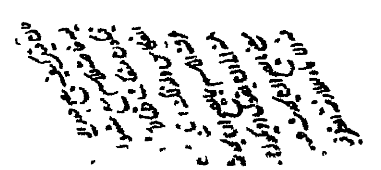
الاحتراز بالجنس لقلة الذين اخص من الفصل لو صح قوله وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام الحد حكما

من احكام المعرب جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل فقال المصنف هو يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق الاختلاف

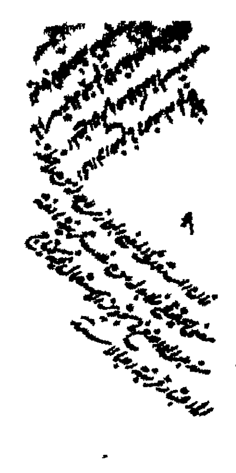
بل الاختلاف الذي يجيء لغيره معرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب ولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة

الاختلاف فتوقف كل محدود على حده فيكون دورا [illegible] تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشي للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من

اخلاف



اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام جميع موثوق به كالقرآن وغيره فيما ان تعريف المعرب بذلك الاختلاف
لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف بقلب او نقل في احد تعرضه اعني المركب منه
مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني فاعرف فالجواب ان المعرب يختلف آخره بتقدير الى تقدير الاعراب على حرف الاخير ولا يظهر لما للتعذر كما في المقصور او
للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يتقدر على حركة الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة المبني الا في آخره نحو هؤلاء واشترط
يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقع في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال انه مرفوع تقديرا
في آخره فوله لفظا او تقديرا اي المعمول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا وانما نصبا على المصدر ويجوز ان يكون نعتا لمصدر اي اختلافا لفظا
او تقديرا فوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح فوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء
والضمير في فوله آخره للمعرب وفي فوله به لما فوله المعتورة اي المتعاقبة فوله عليه اي على المعرب فوله ليدل تعيين ضمير الاختلاف او سببها وضعها الحركات او
الحروف فيدخل في ما فوله لفظا ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب كما اذا قطع
كالقاطع والسكين فان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه
عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال الاستعانة بدخولها في الالة اشتهر منه في الموجبة لا بعضهم
على هذا الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال
الى شيء اخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم هذا النقص في الاخر وكذا في الف المثنى وواو الجمع ونونهما وذلك
لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا
بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اذا جئت مثلا فقولك جاءني مسلمان عن المثنى لم يخرج عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم
مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف والاولى ان يجاب عن جامع لان المعترض في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما
كالتنوين لعوضه ضده لم يخرج نائبه ان يكون آخر المعرب فكذا النون قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه لان ما ذهب اليه
بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا ايضا انك اثبت الاختلاف من حيث
مذ يقول لما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال نحو ثبت الاختلاف ايضا فهو واحد في الحد شيء
مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشيا
فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا انه منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف في الاخر والانقلاب من حيث
هو هو شيء واحد والجواب ان معنى قولنا يختلف الاخر انه يتصف بصفة لم يكن عليها قبل الا فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يتصف بشيء من الحركات اصلا
اذ الاسم بعد التركيب في حال الرفع فقد اختلف اي انتقل من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الاولى اختلاف في الاخر وانتقال
الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهنا ثلث اختلافات متغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلفة التي المنتقل
اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلافات ثلاثة كالاعراب فالاعراب ايضا هو الاختلاف المذكور هذا اذا عرب بالحركات وان كان الاعراب
بالحروف فاختلاف الاخر ايضا حدوث عين احدهما من حرف صحيح من الكلمة فقط او زيادة مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب بالحروف وقد ذكرت علته
الواو المحذوف رفعا وردها وقلبها الفا في النصب وياء في الجر وتابعتها اجعل العين والحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا وجعلته مع القلب
اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون وعلامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا
فوه وذو فما العقد اختلف حال الالف والواو وقعا الا انهما صار التثنية بعدما كانا للمثنى والمجموع وينبغي ان يقدر في كل واحد من الكسر نحو ان المسلم
وبالمسلما غير الجزء فالاختلاف في آخره ثلثة فيها كفتحتي فلك مفردا وفلك جمعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ان المسلمين وبالمسلمين وان
وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلنا اعرابا لان علامة التثنية والجمع لا يجوز حذفها فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب
وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف كما فهم المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة
كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصلت ست اختلافات والتحول بمعنى الاثر الذي هو ما ذكرنا اولا
وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما اذا وجد مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول التركيب
نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب بمعنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ظهر لذلك ان الاختلاف يتحقق
ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فانه لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان
قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة من مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف فوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسما
اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الاستفهام نحو اقرء في الطلب
والتخصيص في التاريخ المعروف والشرط وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فيجعل هذا الا بلا العلامة المعينة
لاحد المعنيين المتنافيين في الاخر لان ما جعله لاحد المعنيين انما وضعا كان ومستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر كجاري اللبن فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان
او اكثر يطرء احدهما او واحد منها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة لئلا يطرء عليه من تم احتاج كل مجاز الى القرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ



غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب لها اخص العلامات بل قد تعتبر به صيغة الكلمة كما في التصغير وجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كجعل وحبّا
وضُرب فلم يطلب حروف العلة منها او كان احد حروف الكلمة كالف المثنى وجمع السالم والف التأنيث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وبكتى ومسلمة
ومسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالموصوف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف فان
كان طريان المعنى لا من للكلمة فان كان الطارئ معنى ولهذا الاعتبار كون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس
بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب خفة علامة يمكن لازمه ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي باطرء
ذلك المعنى كما اقتضى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ما يعلم طرء
تبدل المعنى كان هنا العلامة اللازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه يتعدد وقوعه في الكلام لانه لا بد له ان يعرض فيه اما معنى
كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة ما ليناصر حروف المد التي هي خفة الحروف ما عنى الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى
والمجموع بالواو والنون لعله نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي
المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل
النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى
غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة لعين حروف الجر واما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر
منها [illegible] ما هو فضلة بواسطة حرف فلم يكن بقي من الحركات غير الكسر فتميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة وفيه معنى كون الاسم مضافا اليه
معنى العمدة بحرف معنى او صفة [illegible] المعنيين [illegible] علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هيئة الفضلة نحو والله لافعلن واذا عطف على المجرور
[illegible] على الجر الظاهر [illegible] بالنصب [illegible] يحمل على المحل كما في قوله وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب فان سقط الجار مع الفعل [illegible]
في النصب [illegible] فكل اسم هو المتكلم وكذا احدث علاماتها الكون بسبب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت
هذه المعاني [illegible] بالسبب العلامة كانه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في
كل [illegible] والخبر [illegible] على مذهب الاسناد [illegible] فكل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب المفعول فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل
وهو قريب من الاصل المذكور اذ باستناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة [illegible] علامة الفضلة وقال هشام بن معوية
هو الفاعل [illegible] لانه سبب الفعل هو الجزء الاول [illegible] فضلة من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل [illegible] الكون
المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا الجر في الفضلة اذ
كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لفظا مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب
الاضافة فيبقى النصب المحلي في المجرور لفظا لكون الناصب [illegible] الفعل مع الفاعل محذوفا ومنسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل
[illegible] فلما حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى بقي النصب الا انه على معنى اللام [illegible]
غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني في خاتم الجر على هذا الاسم كما حمل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجار يكون
على الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج من موضعين عن كونه على الفضلة ويبقى على المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم الثاني في المجرور المسند
اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان
الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يعملا لهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ
هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد
يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين اللذين كانا في قولك ما باله خاصة في ظلمك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصل لا
لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء ومن الافعال الحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف
حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في باب الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا
لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كان لعدم التركيب عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي
وقد خرج عن هذا حق في الاصل الاسماء الاعراب صنفان منها الحذف اسماء الاصوات كخ وحيز وزج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل
كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا الالف لانهم
لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم
الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا يقول لام الف وانما قوله كتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع التصغير
الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد
ودم وقد صاغ كثيرا منها على حرفين كجيم وحيم وبا وتا وثا واما ما صاغ على اقل من ثلاثة احرف فلانه يعرف انه يكون في التعريف مشابها للحروف كما حرف الفصحى
وكانه فعلم انه يبنى الواضع لثبوت ملكه تجوز بنائه على اقل من ثلاثة ثم تقول لا يلزم للكسائي والفراء ما لزمنا في رافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد
من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس

موقوفا

مؤثر في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على
صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه واما تقدم الخبر فلانه
محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك اذا ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية
وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله
تعالى اياما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه لتأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر اصلان على هذا القول في الرفع
كالفاعل وليس محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما نسب الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون
المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب
النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر تواقع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الأثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فانتسخ
عملهما كثيرا مما دخل عليهما من نواسخهما معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا المشبهتين بليس على ما يجيء في ابوابها فصارت العمد في صورة الفضلة منتصبة
وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن ووجه شبهها بالفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على
الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في
العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ عاملا في الخبر ولم يتعينوا بحال
المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدته منها مبنيا فاطلب لبنائه علة
كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات فانها كحروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل و
اعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال علل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم
قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة
الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض الياء وفتحه الاتيان بعده ببعض الالف ولولا الحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات
لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كأنك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما جعل علم الفاعل ضما لانا اذا ضممنا
الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان الاول ادل على
المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا
واما جر الفك الاسفل الى الاسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يهوي الى الاسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاول [illegible]
اظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي
جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب تعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا
لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير
العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو نحو جاءني
مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء نحو رأيت مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء
نحو بزيد واحمد وبمسلمين ومسلمين وابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجيء وبين الرفع والضم عموم وخصوص من وجه فان الرفع يعم
فلو فتح على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر
في مبادئ البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقولهم الضم بالضمة رفعا
والكوفيون يطلقون احد الالقاب النوعين على الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او حروف وعلى مذهب من قال
الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علم الفضلة والجر انتقاله الى علم الاضافة والظاهر في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف لا نفس ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على
وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب انما بين العامل لاحتياجه في قوله
قبل ويختلف آخره لاختلاف العوامل الى بيانه ونعني بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة او فضلة او
مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها
الاسم كذا الموجد لعلاماتها هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل والباء في
قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم ويحتمل الباء كما في قولك قام هذا العرض في هذا المحل ولا شك ان في لفظ المص
ايهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى
كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم انهم اتفقوا على ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن في المضاف فمن قال انه

شرح

حرف الجر ونظر الى ان نحو غلام في الاصل هو الموقع للاضافة بمعنى الفعل والمضاف اليه اذ لا تحصل غلام زيد غلامه حصل ان في معنى الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكر هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مخفوض
بالمضاف لفظا ومبين به كما ان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب
المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل قبل النكرة ضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان نحو غلام
شيء بعيد منسوخ فالمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول
فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي وان اراد به النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما
قال خلف العامل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وجمع المؤنث السالم
بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو والالف و
الياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء الجمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب
اعرابها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد ان يبين محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها لاي
معرب يكون وبدأ بالمعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها
في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او
لا والمنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف
احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا تستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث مع انها الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا
عن المثنى اذ اعرابه بالحروف ومن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف
احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن
وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة في الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع
بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي
مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى متلبسا بالضمة ومعنى الكلام
هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصطحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا امثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء
اعني الجر بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات
نحو رجال والمضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني الجمع المذكر السالم على ما يجيء بعله والثالث
ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر و
اتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء
الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت وجمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة
وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المتحرك لم يجب كونه تابعا لحركة وانما اضافتها الى غير ياء المتكلم
لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة تحرك بالحركات لما تذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء وتصريحه بهذه الاسماء
يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك و
حموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حالة الرفع لام الكلمة او عينها وعلم
العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشرح هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعند سيبويه هذه
الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركاتها
اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها و
قلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة اعني المحذوفة اللام واخواتها من يد ودم في رد اللام
في الاضافة واي شيء الغرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل وايضا يستفاد
الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري
بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها
معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف به ما تأول المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة
للاعراب كالحركات ويعتذر عما قال في فوك لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف
العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا رجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون

الحروف المقول اليه وقال المالكي انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا
ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اخلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف واحد وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب
وليس هي فاما الام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لانه لا يلزم الظاهر على الفاعلية كالعصا وقال ابو علي انها حروف اعراب بدل
على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدل وعليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه واذا اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات
الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه قال المصنف والواو والالف والياء بدلا من لام الكلمة في بعضها ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ
الكلمة فهي بدل يبدل ما لم يبدله المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يبدل التأنيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على حرف لقيام
البدل مقام المبدل منه وقيل عليه اي تحكم ويلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة الغرض التخفيف فيه فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما
اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون
الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبدلها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد
المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات
التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة كلا في موضعه كل واحد من
المثنى والجمع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه انما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ
للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام
بعضها او عين الاخرى حرف علة تصلح ان تقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط
لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو
حر ولدي لا بحرف العلة نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة و
الحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واوا فاختاروه لكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فعز ثم لم يجعلوا منها
نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو وياء في الجر والالف في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت
ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من حركات
جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك واخوها وابنه
بالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف
ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما
يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنى اذ لم يكن يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما
يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى لا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى
اذ هو كقولك ابنان واسمان بحذف اللام مثلها لانه من الثني وكان عليه ان يذكر اثنتان مع ثنتان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان ثنتا
ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنتان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثني لو استعمل طرف الحبل والثني في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال المفرد
اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ان يذكر ههنا هذان واللذان و
نحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان ولهم لم يقولوا
هذيان واللذيان نحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرين في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الفاظها ما يوهم انه مفردها واما اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف فلان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات
وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان يجلبه قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة المثنى و
الواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتمو وهما وهمو وكما وكمو ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى
والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعلوا فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامة
الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للنصب والجر في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعرابه مع عدم استثقالها
واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع
ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه
نونا ساكنا في الاصل والاصل تحريك الساكن اذا اضطر اليه بكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف و
ثقل الكسر وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما النون فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب
فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور

فثم

وفيهم الاعراب من هذه الحروف فيضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين
قال وانما ابدله من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي بقول باي شيء جئنا بهذه الحروف وكانت
في الاصل حروف الاعراب معنى ولا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا
ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اعرب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به قال الاخفش والمازني
والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب قال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها تدل على نوع الاعراب ففيه نظر
اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف
الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء
الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب فهذا اقرب من قول الكوفيين في الاسماء الستة
وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب في هذا مرتبك والكلام عليه ما مر هناك فان قيل
علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق
اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان
بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ
الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف
الكلمة واما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع
افادته هذا المعنى يكون على حسب ما ذكرنا تمكن بخلاف النون فانه لا اثر فيها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف
لاستكراه اجتماع حرفي التعريف معا مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو
يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين فعلا وجوبا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان
المتحرك يكفي وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها
حرف معترض للحذف لعدم لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت
بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اجرى من جوهر الكلمة فان كان
حرفا صحيحا نحو لم يضرب من وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو
فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه لان حروف المد عنده حروف
اعراب فتبعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف
عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم اندرج جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها ثباتا
للحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين ففي نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة
فقط وفي رجلاك من التنوين فقط وفي رجلا وقتي ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد
لان الحروف الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض اصحاب الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما
اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل بل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها بالاضافة
وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل بل هو
بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا او اكثر منهما ودون تصحيحه خرط
القتاد ومع تسليمه نقول انهما بعد صوغهما صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير للفظ
واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يجبر عنه التجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى
خص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو تلك اشياء نحو كلاكما وكلاهما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى
تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا او
كذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا
لمتبوعه في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان
بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا دليل على ما صححته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه
لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت وليس ابدال التاء من الياء الا في اثنتين قال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسر فلا تؤثر
عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث فجعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيء

يعني قولك شبرا جئت ورأيت تقتصر على اعلاه ثم تمرر كفك عليه الى اسفله
يجوز ان يقرأ بالتنوين وعدمه وتوجيهات [illegible] المحذوف من كان مرادا يقرأ بغير التنوين وح يكون مبنيا على الضم تقديرا وان كان نسيا منسيا يقرأ بالتنوين [illegible]

بالف

بالفاء لتأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء لم تتمحض للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها معنى التأنيث لكونها بدلا من اللام
في المؤنث كما في بنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاؤه في الوقف هاء ولهذا يوقف على اختي وبنتي ولو كانت لمحض التأنيث
لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلام
وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف اللام
وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للمضطر استعمال الواحد قال في كلت رجليها
سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما
قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفهما نصبا وجرا اذا اضيفا الى المضمر والى المظهر كما في اثنان و
اما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت رجليها وضمها في قوله كلت كفيه ولكان
معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلتا وكلا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي كما يجيء في بابه والمضاف اليه
يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا
الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا
والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما افردنا اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد
واو ونون دالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له مفرد من لفظه اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون و
اخواتها وليس عشر وثلث واربع آحاد العشرين وثلثون واربعون وان تم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل للثلاثين عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان
اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلاثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف
القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء ونون نحو زيدان فيدخل فيه اثنان وثنتان ومذروان واللذان
وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من تثنية في اخره واو او ياء ونون نحو زيدون
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو وقال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير
فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة
يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا لحصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب فقوله فيما تعذر اي في معرب تعذر
اعرابه نحو المقصور والمضاف الى ياء المتكلم ... فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر
النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل
معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا اخر اي همزة فلا يمكن
تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني في باب غلامي يعني به كل معرب احترز عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه
ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد
مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا
في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة
ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها
فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة ولا يحتمل الحرف حركتين مختلفتين كانتا او متماثلتين فيستحيل ضرورة
اما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم
والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل
الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسر ما قبلها نحو رأيت القاضي وسمي هذا النوع منقوصا
لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي
مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب ايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور



من القابل الاعراب الثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه محله مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمع الواو
والياء مع تماثلهما في اللين واولهما ساكنة مستعدة للادغام فقلبت اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا بعد لو
كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف انتهى ثم وادغم بعد القلب اوليهما
في الاخرى وكسر ما قبل الياء لانهما شرع فيه من التخفيف لكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سبل و
سبل لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف ولسلامة الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة في
المدغمة فان تلك لا يجوز ضمها وانما قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف
واحد فتجوز سبك كميت وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوز وابيض ابقاء الضم على حاله فقالوا

في جمع الواو لمّا ثبت أن الواو الذي هو علامة الرفع مقدّر في جاءني مسلميّ وأمّا في حالة الجرّ والنصب فالياء باقية إلّا أنها أدغمت في المدغم ثابت فلعلّه
إنما لم يعدّ نحو جاءني صالحو القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدّر حرفه لظهوره وعروض الحذف لأن الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلميّ فإن المضاف إليه لكونه ضميرًا متصلًا كجزء المضاف وأمّا لفظة في في الأحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يفرد بالذكر
كان عليه أن يعدّ في القسم المستقل إعرابه الموقوف عليه في حالة السكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد وأن يعدّ في قسم المتعذر إعرابه لفظ المحكي في نحو من
زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ لكونه معربًا مقدّر الإعراب لوجوب الاشتغال بحركة الحكاية واعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني والمفهوم
المص كما رأيت أنه عدّه من قسم المعرب المقدّر إعرابه وهو الحق بدليل إعراب نحو غلامه وغلامك وغلامنا ومن يظهر أن الإضافة إلى المبني ليس سبب البناء
بل إنما شرط كما يجيء في الظروف المبنية فإذا عرفت المعرب الذي إعرابه مقدّر إما مطلقًا أو في بعض الأحوال دون بعض فما بقي من المعرب فإعرابه ظاهر وهو قوله
واللفظي فيما عداه. قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر وأحمر وطلحة وزينب وإبراهيم ومساجد ومعدي كرب و
عمران وأحمد وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين. قوله ما فيه علتان من تسع علم أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علّة لكذا لا يريدون به أنه موجِب له بل المعنى أنه إذا
حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وبين ذلك الحكم والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة وأتى المص
بقوله وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضًا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف
سببًا وعلة مجاز لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة إذن مجموع العلتين أو ما يقوم منها مقامهما
مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى ويدخل في الحدّ الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وكذا الجموع
بالألف والتاء علمًا للمؤنث كمسلمات ومسلمون وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة
أو التناسب نظر لأن الصرف على قوله عبارة عن تعرّي الاسم عن السببين المعتبرين أو عن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة
غير مجرّد عنهما فكان الوجه أن يقول ويترك حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب إلّا أن حكم غير المنصرف حكم فلا يتخلف عن علته
المعرب على اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب وعلى ما حدّ النحاة غير المنصرف على قولهم هو ما
الكسر والتنوين للسببين يجوز أن يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما اختار المص يكون ما دخله اللام والإضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعندهم
هو منصرف سواء قالوا إن الكسر سقط تبعًا للتنوين أو قالوا إن الكسر والتنوين سقطا معًا وذلك أن أكثرهم قالوا إن الاسم لمّا شابه الفعل حذف لأجل مشابهته
إيّاه علامة تمكنه التي هي التنوين أي علامة إعرابه وأصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد ... في الاسم غير ...
وقوّوا هذا القول بأنه لمّا لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه بتبعية التنوين لا بالأصالة
فعلى قول هؤلاء نحو الأحمر وأحمركم منصرف لأن التنوين لم يوجد فيحذف كما في أحمران وأجمعون وقال بعضهم إنه لمّا شابه الفعل حذف الكسر والتنوين
معًا لمنع الصرف فنحو الأحمر وأحمركم عندهم غير منصرف لأن الكسر والتنوين لم يحذفا ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف والأقرب الأول أعني أن الكسر سقط
تبعًا للتنوين وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعًا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر
حذف أيضًا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد للضرورة إليه إذ مع الضرورة التي تكتب لا حذر للحاجة وإنما تبعه الكسر في الحذف لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف
أيضًا كما في الوقف ومع اللام والإضافة والبناء فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلّا لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر
فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل وهذا يؤدّي بتنوين العماد في نحو ضربني ويضربني وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع جمعهما
سببين نحو أحمران ومسلمون علمين للمؤنث لأن النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضًا فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب
بل إنّه يبقى بحاله وأما إعراب المفرد أي جعل النون عقيب الإعراب في جمع منع صرفهما للعلتين إذ تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول أصل الاسم الإعراب
كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة أضرب أحدها وهو أقواها أن يتضمن معنى الاسم معنى الفعل سواء كان في أسماء الأفعال فيبنى الاسم نظرًا إلى
أصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو أوسطها أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ويناسبه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب فلا يبنى منه إلا
الأقوى المشابهة للأفعال أي الذي معناه معنى الفعل سوى اسم الفعل وثالثها وهو أضعفها أن لا يشابهه لفظًا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد
ككونه فرعًا للأصل كما أن الأفعال فرع للأسماء إفادة واشتقاقًا أما الإفادة فلاحتياج الفعل في كونه كلامًا إلى الاسم واستغناء الاسم عنه وأما الاشتقاق
فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل إذ ليس يتضمن معنى الطالب للفاعل والمفعول وهو
خلوّ منه بل يمنع بهذه المشابهة علامة الإعراب فيكون اسمًا معربًا بلا علامة إعراب ثم يتبعه الكسر على قول أو يمنع الكسر والتنوين معًا كما تقدم وإنما احتيج
في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعًا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعًا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من
خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلف كما مضى وكذا إثبات الفرعية في الأسماء غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام
اثنتين فإن قلت إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضًا فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس فالجواب أن الاسم تطفّل على الفعل
فيما هو من خواص الفعل والدليل لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصح في اسم الفعل هو معنى الفعل في اسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة

المشبهة بتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل ابو الحسب في هذا المختصر

في كل ما يطلق كالاجل مشابهته لوقوع عمله اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كأن واخواتها وما ولا اعملا عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم

للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف

فيما يختصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم

معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب واذا شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد

يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل فيه

معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف

التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث

واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع عن التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين

احدهما ضعف شبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في باب جمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة

الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق

المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها اشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة

واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرف فكان

في الاصل مجهولا عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع

الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما يجيء بعد وفرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا

بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او

منسوبا وشاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين وحكمه ان لا جر لانه يدخله الجر عند

الجمهور اذ هو عندهم معرب الجر نوع وجره فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو محل الاحالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حالة

الجر مبني على الفتح لخفته وللدلالة على مشابهته للمبني اي الفعل فيعقبه بحذف علامة الاعراب قطعا اي التنوين فيبني في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر لكون

كالفعل المشابه في التعري عن الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا او قواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في النثر

وغيره لغة الشعراء وذلك لانهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى الصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه

حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور حتى يعد لغة

والاختيار بخلافه نحو جاءني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصح ونحوه الا الف المقصورة اعلم ان الصرف رد الى الاصل

صرف افعل في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف

وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين ذلك عند الكلام

في تفصيل الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون

اشد الاباء لان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يجوز لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الخلاف قصر الممدود في

الشعر ومد المقصور لانادر او منعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي في مجمع ان الرواية لو ثبت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية

اخرى فقوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا انهم كقولهم هنا في الشيء وحرانى وقوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه

بالالف لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا في استشهاد

من صرف غير المنصرف وانما صرف للتناسب ولان اواخر الاي في هذه السورة الفا واواخر الاي كالقوافي يعني توافقها وتجانسها وكذا الكلام مسجع الا ترى الى قوله

خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اي مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال الغم والفجر ثم قال البر ونحو ذلك مما يسجع وافقه قوله وما يقوم مقامهما

الجمع والف التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين لقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي القي

رباعيته ورجل شناحى اي طويل وحمار حزابي غليظ قصير فشواذ واما نحو التراخي والتدابى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما

نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيأتي حكمه واما نحو يماني وشامي فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسب فهذا الوزن فيه لم

يثبت وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب حذف ياء النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو

جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهامي بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لا ينم

قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجهه في التصغير انشاء الله تعالى وانما لم يعتد بياء النسب عارضة في نحو تماري

وكراسي وعواري وبخاتي ودنابي ونحوها لانها ثبتت في احادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الاحاد ولذلك اي لاعتداد الياء

في المفرد بصوغ الجمع عليه مطرد الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامى وان كان بابه الموحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يماني الالف فيه بدل الياء للنسب

الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة كالرباع الى الربع والخماس الى الخمس ولا معنى لنسب هذا العدد الى جزئه ثمانا و

تقدير

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بلغاتها وهو على النوع [illegible] الجمع [illegible]

كما يجيء واما نحو اكلب فانها [illegible] لم يات لهما نظير في الاحاد [illegible] لكونهما جمعي [illegible] حكم جمع [illegible] الفاصل بل [illegible] على لفظه [illegible]

مع انه نسب الى سيبويه ان اسما الافراد [illegible] والتقمير [illegible] وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف

المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا من الجمع كمدائن ولا باجرو فانه لانهما اعجميان ولا

بابلم لانه [illegible] وقيل شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باسنمة لانه جمع على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت [illegible] فان الفعل [illegible] بعضهم

انما قوي [illegible] فقام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير [illegible] الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن [illegible] ولهذا سمي بالاقصى نحو كلبت اكالب [illegible] وانعام واناعيم

واما قولهم اكر [illegible] يوسف [illegible] الصر [illegible] بالكسر وجمع [illegible] بمعنى الملاح [illegible] جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير [illegible]

له في الاحاد [illegible] الاعجمي لا نظير له في كلام العرب [illegible] الجمع [illegible] وعلى هذا [illegible] الاسباب [illegible] الجمع وعدم النظير في

الاحاد وعدم النظير [illegible] سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل [illegible] عنده [illegible] والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال

المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالاكالب [illegible] جمع الجمع كمساجد [illegible] عنده [illegible] التكسير [illegible] التي الثابتة

اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فلللزوم [illegible] الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض [illegible] في بعض الاسماء [illegible]

كعنوة [illegible] وخرابة ونحوها كما يجيء في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او

تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب للتخفيف ولا للالحاق [illegible] ولنا بغير القلب [illegible] نحو [illegible]

[illegible] للتخفيف [illegible] وقولنا ولا للالحاق [illegible] قوله خروجه

[illegible] الاسم [illegible] المعنى العدل وهو [illegible] اسم معدول [illegible] قوله عن صيغته

الاصلية [illegible] فلنا انه معدول عن الاحاد [illegible]

[illegible] الكلمة [illegible] الكلمة [illegible]

[illegible]

[illegible] بحيث [illegible]

[illegible] العدل فان عمر [illegible]

عن ثلاثة ثلاثة [illegible] لفظ العدد [illegible]

الاطراد في كلام العرب [illegible] التكرير [illegible]

بالاستقراء [illegible] الثلاثة

فقيل انه مثله [illegible] في باب العدد [illegible] قول الكميت [illegible] فوق الرجال

حضالا [illegible] والكوفيون [illegible] الى العشرة

مع باب [illegible] هذا [illegible] هذا المكرر

[illegible] التركيب [illegible] الاعلام [illegible] معنى

الوصف [illegible] المعدول [illegible] على الوصفية

[illegible] الوصفية [illegible] الاعداد [illegible] ان عدل عن معنى

مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين [illegible] لفظ وعدل المعنى [illegible] من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين [illegible] مرة واحدة [illegible]

لفظ اثنين اثنين [illegible] الكوفيون وابن كيسان فيه العدل والتعريف كما في عمر [illegible] اللام [illegible] على النكرة [illegible] لا دليل على ما قالوا

ولو كان معرفة [illegible] الوصف [illegible] على المعارف وكيف يكون معرفة وهو [illegible] القوم [illegible] واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث

اخر وهو افعل التفضيل بشهادة المعنى نحو اخر اخران اخرون واولى اخر [illegible] اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل

والفضلى الفضليان الفضليات والفضل ومعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معناه [illegible] رجل اخر [illegible] تاخرا من زيد في معنى من

المعاني ثم نقل الى معنى غير [illegible] رجل اخر [illegible] لا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا [illegible] ولا امراة اخرى

ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام والاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس [illegible] الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر

واما نحو اخر وسائر [illegible] عن معنى التفضيل واستعمل [illegible] لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطويق بالتجرد عن اللام والاضافة

ما هو له نحو رجال اخرون [illegible] امراة اخرى [illegible] اخريان [illegible] اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما

١٨ الشاعر اكثر من ان تبقى بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام مصحوبا بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده
ولا يجوز ان يكون بتقدير الالف واللام لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سادّ مسدّ المضاف اليه وهو التنوين كما
في حينئذ وكلا الا بناء او معرّ لا لانه انما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ... فلم يبق الا ان يكون اصله
اللام ولما تعذر ان يتبع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا علم
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر لانه معدول عن ذي اللام
فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ثم انه لا يجوز
لتخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام باقيا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف
فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في
جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخرى واخر واخريات معدولات ايضا عن لفظ
اخر الا ان اخرى واخر غير ممتنع عن عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو
اخران واخرون كما مرّ واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا لو قدّما
كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر ونظائره معدولة عن احد لوازم افعل
التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولا ذهبا في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل
الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا ينكسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن
صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون مع من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس نحو ضحى وعتمة
ومساء وبكرة معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه قبل ذلك ان يكون باللام والاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو
قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى العدل سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم
اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لان جمع جمعاء وقياس
جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل نحو واجمع مجموع على
اجمعون وجمع فوله جلائل اسود واحمر مما شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان معدلا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال ونحو
انه جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلى اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان
اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه ليس على اجمعون اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الاخر فيه فذهب
الخليل انه تعريف بنية الاضافة لان الاصل في جاءني القوم اجمع اجمعهم لجمعهم وجمعهم وقرات الكتاب جمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف
ولذا نقول انما لم يعتبر في النعم ونحو المضاف اليه لانه حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء ولقائل ان يقول ان المانع اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي
كالاعلام اي وضع تاكيد المعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا
مما كان المؤكد فيه محدودا وانقضها على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانهن معارف بلا علامة
مختصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق وفيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه
بالواو والنون باب المجموع هذا الجمع ما العلم واما الوصف قال المصنف وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي واعتبر العلمية في باب التوكيد فيما عند كاسود
وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو ومن باب احمر حمراء ام من باب الافضل الفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على
اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال تاني وعبد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل العلمية ولا بعدها وايضا فعل فعل لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل
نبهاه اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرائته من كل شيء تفضيل لقولهم جميع نحو حمد انتهى في الحمو والمنتهى ثم
جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل كما ذكرنا في اخر بعينه فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاخر
واجمع فيهما العدل والوصف ووزن الفعل ولخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعا وحقه جمعى كالعجز وعجوا
عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه لما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز
جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسنا وحسنا وعليا مع ان مذكرها الحسن والعلي ... فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان
على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر امس ايضا وقطام على لغة تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الدليل
على عدلهما وهو ان لفظ كل جنس اطلق واريد به فرد من افراده فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى
فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس يقينا واما علميتهما فمقدرة كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير
اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب لانه اما اسم جنس غير صفة فذلك على ضربين مفرد كصرد وهكع وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة
وان سمي بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة فاعل في مختصة بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم فان ما دل

مبحث غير المنصرف

فهو كخضر وبعضها مبالغة غضاب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء
وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لم يكونا معدولين لكونهما كحطم لم يختصا بالنداء بل يشاركان ما مبالغة الفعل في
الاستعمال كما شاء وفي حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصا بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان المشتركة
معدول عن الشائع وسيجيء لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص
بالنداء فرقوا عليها انك اذا سميت بها ففعل المختص انفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وقطار وحذام وقطام اعلاما وهذا الذي
قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جميع فعلى افعل التفضيل والاعلام فيها الا
اخر جمع واتباعه كما ذكرنا واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاحٍ وعدم
قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعد نقله عن فعل الجنس فقلنا هو مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول ثم
حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد الكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير
العدل فيه على ما تقدم لئلا ينخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف
الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب الاكثر وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية
ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا او كان يجيء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علي الجوز
نقله عن فعل جنسا ان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل الماهر ومن علم ثمة كان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما
جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو حمر جمع حمرة والزحل السبع قال الاعشى يا با الطلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما
حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنس بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا وان اتفق مجيئه غير منصرف حمل الحكم في المرتجل الذي
نحو سوى وفي مكوزة ومحببة جوهم انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحبة قلت انها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذا التغيير بد جوع الى
الاصل من وجه فكانها ليست معدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محببة ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو
من باب فعل يفعل بكسر العين ان يجيء منه مفعِل بكسر العين ويفعل مفتوح العين ان يجيء منه مفعَل بالفتح فالعدول الى الكسر نحو موضع وموحل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على
الاكثر وذلك لان معتل الفاء بالواو اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل اما
موهب فاسم رجل فانما صرفنا ما بناه على انه نوفل او على انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف وهم انه غير معدول عن مفعل
بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس مالك بفتح الشين فلما لم يلزم لم يعتبر فيه العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس الا انه جوهري
كما في هند لان امر العدل خفي وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما جوه فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج
عن الصيغة الاصلية نحو وجبة وجوة جميعا فعلة فوله وحطام في تميم اي في لغة بني تميم اما في لغة اهل الحجاز وفيها ايضا على المعتقد عند النحاة لكنها
مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال في اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء
اسم فعل كنزال العينا انه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهة تراك
نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فحماد وفجار تقدير
معدولان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بنيناؤه كله لمشابهته نحو نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا
فرقتين اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر تحقيقا وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر الذي بسبب
اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف فيها الى تقدير
العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حذام الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة وبعض ابناء
تميم طردوا الباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه

ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى لحية واجدل للصقر واخيل للطائر
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف معروف بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود وادهم وانما الى الان لم يقم له دليل قاطع على ان التاء
العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء
فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف ولا يرد قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة
قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث والتاء طارية لشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد الا بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد
يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة تخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي صيانة
ما لها فاذا كان الوزن في الحال الحاصلة فيها والخروج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض عن الاوم
ان قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة المذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه تلحق للمؤنث يعملة فالوزن فيهما امان في
عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل فلا تضره الغلبة يعني ان كون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها
اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائرها كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا

يحتاج الى قرينة بخلاف اسماء الجواهر وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها
الى قرينة من الموصوف وغيره اذا اطلقت فذلك النوع من الحيات بخلاف باقي السود فانه لا بد فيها من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو مررت باسود
من الرجال وبهذا الشرح تبين لك انه لا يخرج الاوصاف الغالبة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يقصر اطلاقها بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية
فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف بمعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف الشائع الى الاطلاق على كل ما فيه
ذلك بل يخرج الوصف لفظا من كونه وصفا لانه لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقع نعتا لاسم لكن المعتبر في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا
ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد خالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت منقولا من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها
معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى احمر
اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا فيجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع
العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب موجود بلا علمية كاسود لانه
لم ينسلخ قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثر تكسيرهما لم يخلع عنهما
معنى الصفة بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فتعلمت ان معنى الوصف بعد فيهما واذا اوقعتهما على الوصف علمت الحال والظرف فيهما هذا لفظه ونحن
نعلم ان معنى اسود الغالب حية فيه سواد ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد لانه قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية
الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بابرع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم [illegible] ما لم
يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيه في ذلك لنقصانها عن سائر الصفات لغلبة العلم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها
وقوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف لكونه الوصف معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع لا يثبت ايضا في الاستعمال
نحو اتيم افعى بل توهموا انها موضوعة للوصفية لما راوا انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهموا في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع
في الاصل للوصفية لانه طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء كانها مؤنث الاجدل وكذا توهموا في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبتوا ما
توهموا تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها الان يستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كان فيه معنى الخبيثة
واجدل طائر ذو قوة واخيل طائر ذو خيلان الا انك مثلا اذا قلت لاجدل او ما يقال هذا الجنس الطائر من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد
فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر ولم يحرم فيها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار المصنف واما منع صرف مثله فغلط ووهم
قوله التانيث شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع
فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين [illegible] بالتاء فما هو بالالف يحتم التاثير
بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ويريد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت
ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت
مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة اولا
هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو غرفة قائمة وفي قائمة الوصف [illegible] بالتاء [illegible]
الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف [illegible] ذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض عدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم
يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها الفرق بين المؤنث والمذكر [illegible] الصفات والاسماء [illegible] للكلمة كضاربة
مضروبة وحسنة وامراة [illegible] غرفة [illegible] بتاء التانيث ثم [illegible] علمية [illegible] كانت
الكلمة من الكلمات العربية صيغتها [illegible] عن نقصانها قبل التاء بسبب [illegible] الترخيم كما يحذف الحرف
الاصلي [illegible] باللفظ [illegible] ليس موضوعا مع التاء فاذا
سميت به [illegible] التاء كلام [illegible] كلام العرب [illegible]
بالنقص وتغير الحركة [illegible] استثقلوها [illegible]
ونحو ذلك [illegible] كلمة الحقيقة [illegible]
به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو [illegible] وتاء التانيث في نحو غرفة والف
الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي كذا الحكم
الزيادة الا ما افاد العلم كتاء التوحيد ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا
لم يجز لزوال العلمية فلا يزاد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جاز مطلقا ان لم يخرج العلم
بها من التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة فان خرج بها عن التعيين جازت جبرانا للتعيين بعلامة كما في الزيدان و
الزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا كانت التاء بالعلمية لازمة فهلا قيل في حمزة انه قام مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا
مقام السببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومها عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم [illegible]

مبحث غير المنصرف

ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كزينب وهند او غير حقيقي كعقرب ومصر الا الالف لا تقدر كالتاء اذ لا الف للتأنيث
لا تحذف حتى تقدر ولا يؤثر التاء المقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح النسبة الا على كون التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية بان يعترض بنحو طالق امرأة
جريحة كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا وكما قدر المؤنث الحقيقي في نحو حائض لا تاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان
غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب في البشر كذلك تقول في تصغيره عقيرب وتصغير الشمس شميسة كما تقول في سمي بهند هنيدة وليس كذلك الالف تقول فيه حبيلى
انما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية في التاء الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان
كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان سد مسدها في اللفظ حرف آخر وهو باء
الا ففيه الخلاف كما يجيء وما يسد مسدها الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد قائلة واما نحو ثبة وشاة
فمحذوف اللام وبدليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب بدون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا
كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرا
وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او
غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة
الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر
كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث
في ذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر التاء بل التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول بعلة انك تقول في
تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم ينسد مسد التاء ولا مسد الساد مسدها شيء وذلك اذا كان ثلاثيا
ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا
خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي
فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه ولا اعلال
لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثاني كيد اسم امرأة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا
غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط
كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر
حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي
به مذكر تركها المصنف احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت بها مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسميته
المؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث ذو معنى في الاصل شخص
حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير تاء فهو
صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان رجالا ونساء وكل
جمع مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم
يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله
المذكر قبل تسميته المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال الجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة و
مؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي
بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر يعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيا كان او لا
فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجمل وحسن وزائدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالطرآن مع سد شيء مسد التاء او سد الساد
وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو تسمى بهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطرآن وابو زيد
وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويجوز صرفه على ضعف هند نظرا الى الاصل قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد بالتانيث ما التاء
فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي بها المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الرابع الزائد على
الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا
في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف بالتقدير لكون علامته مقدرة بلا نائب والضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى
التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاثة وزينب ممتنع للزيادة وسقر
لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه والذي عبر عنه بالمعنوي قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يقبل
تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد علامته
حرف واثبتناه مع الحركة القائمة او لا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة ويجيء ان العجمة لا تأثير لها في الثلاثي

الساكن الأوسط بالسببية بل إنما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببية غيرها فقدم وجور منصرف فلعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لأن التاء قائمة مقام
تاء التأنيث وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر كبشر وتغلب فلا كلام في منع صرفه كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك
وإن لم يكن فالأصل فيها الانصراف فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقا واحدا فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وقباء وترك صرفهم سدوس
وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الأب أو الحي إن كان اسمه كثقيف والحي وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع نحو منى وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل
كخندف أو القبيلة وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما وإن جوزوا فيها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما أيضا على التأويل المذكور
وإن جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الأب أو الأم اسما للقبيلة فيصرفونه الصرف وقالوا تميم قريش الأكرمون وإذا أنثوا طابوا في العلم
وعرفوا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يقولون اسم الأم للحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن أعصر باهلة امرأة وقد يؤنث اسم
الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مضر أي أولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءهم
بأسنا بياتا أو هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز أن يكون صرفه لتأويله بالحي وتأنيث المسند للتأويل بالقبيلة
فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبارين لا شيئا والصرف ولا منع فيه وأما نحو قولهم قرأت هود إن جعلته اسم النبي على حذف المضاف أي سورة هود
وإن جعلته اسم السورة فترك الصرف لا غير وأما أسماء الكلم المبنية في الأصل نحو أن ينصب وترفع وضرب فعل ماض فالأكثر الحكاية وإن أعربتها فلك الصرف
بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها وفي أسماء حروف التهجي إذا سميت بها السور وغيرها في باب الأعلام إن شاء الله قوله المعرفة شرطها
أن تكون علمية وذلك لأن المعارف غير المضمرات والمبهمات ونحوها مبنيات فلا مدخل لها في غير المنصرف إذ هو معرب وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف
عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين إذ لم يدخلهما التنوين حتى يحذف فكيف بتبع الكسر فكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر
والتنوين معا وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامها لكنه لا يظهر فيهما أثر حكم منع الصرف وهو أن لا كسر ولا
تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم وإنما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الإضافة في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها وتعذر المضاف لدخول
التنوين فظهر أثر منع الصرف قوله العجمة شرطها علمية في العجمية وتحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وإبراهيم ممتنع قوله علمية في العجمية
أي كون الاسم علما في اللغة العجمية أي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية سواء كان
قبل استعماله فيه أيضا علما كإبراهيم وإسماعيل أو لا كقالون فإن الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قراءته وإنما اشترط استعمال العرب له أولا مع العلمية
لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم وإذا وقع أولا فيه مع العلمية وهي مناقضة للام
والإضافة فامتناعهما لأجل أن يجيء معها ما يعاقبها أيضا أعني التنوين غاية لحوق العجمة حين تمكنت فيمتنع الكسر والتنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا
لسائر تصرفات كلامهم على ما تقتضيه قوة عجمته لما تقرر أن الطارئ يزيل حكم المطرأ عليه فيقبل الإعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفف ما يستثقل فيه
بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وأذربيجان في كركان وآذربايكان ونحو ذلك وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولا مع العلمية بل مع اللام
والإضافة إذ لا مانع فيقبل التنوين أيضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرذج فيصير كالكلمة العربية فإن جعل بعد ذلك علما كان كما
جعلت الكلمة العربية علما فينظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف وكذا حكم جرجيس فيهما الوزن وكذا آجر مخففا وإن لم يكن ككاجام علما
فقوى العجمة على ما قال المصنف الشرطان معا وإنما أن العلمية في العجمية مع أحد الشرطين الباقيين وهما إما الزيادة أو تحرك الأوسط وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرك
الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو كمك عنده منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الأعجمي علما في أول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة
وهو أولى وذلك لأن تحرك الأوسط في المؤنث نحو سقر إنما أثر لقيامه مقام التاء وتعد علامة التأنيث وأما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء
بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه أو متحركه يشابه كلام العرب بحيث كأنه خارج عن وضع كلام العجم لأن أكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الأوزان
الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط جائز الصرف وتركه صرفه مع ترجيح الصرف فجعل
جور تأثير العجمة مع سكون الأوسط أيضا فكيف لا تؤثر مع تحركه ولا يخفى أنه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور أيضا يمنعه والذي
غره تحتم منع صرف نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند وعند يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين إما بكونه شرطا كالزيادة على
الثلاثة في التأنيث المعنوي وإما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الأول إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو لوط غير
منصرف في كلام فصيح وغير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط وذلك أن خفة
الأول الحقته بالعربي وأيضا فالتأنيث له معنى ثابت في الأصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فإنه لا معنى لها ثابتا بل
معناها أمر حكمي وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث أقوى منها قوله وشتر وهو حصن بأران ويجوز أن يكون ما منع الصرف
من المعرف لأجل تأويلها بالبقعة والقلعة إلا أن يقول إنه لا يستعمل إلا مذكرا فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح ملك لأنه
اسم أبي نوح قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح وأما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع
وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا وإذا صرف فلا إشكال ونحو جوار وفي جوار القاضي قوله صيغة
منتهى الجموع أي وزن غاية جموع التكسير لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على أكلب
وجمع أكلب على أكالب وكجمع نعم على أنعام وجمع أنعام على أناعيم وإنما قيدنا بغاية جموع التكسير لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وإن لم يكن قياسا مطردا



على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله: ما انكر ضبّ ولجبات يوسف، وقول جذيمة الضرائب: بين الكرود، وقوله: واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب
نواكسي الابصار، كما ذكر ابو علي في الحجة، وضابط هذه الصيغة ان يكون اوّلها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان أُدغم احدهما في الآخر او لا، كأحدٍ ودوابّ، او
ثلاثة اوسطها ساكن، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وصحاف مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة، وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بعض
ها او احترازا عن نحو ملائكة، لان التاء تقربها اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية، وتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين لا سيما على
مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل، ولا يشكل هذا بنحو ثمانٍ ورباعٍ ونحو ثمانيَ اذا حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان
هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو المشروط مع الشرط، وقوله: فحضاجر علم للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف ابي المنصرف
في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر
ضبعان، وذلك لانه لا ينبغي ان يبقى فيه معنى الجمع اذ لا يقع على كل واحدة منها اذ هي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كأسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فيفقد احد شرطي
هذه، وهو الصيغة في دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمانٍ ورباعٍ، والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا يعتبر فيه لان المعتبر في الجمع منه
ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع صرف حضاجر بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة
مقام سببين، فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف من تنافي الوصف والعلمية فالجواب انهما ليسا متنافيين ويصح اجتماع حقيقة الجمعية
مع العلمية كما تسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما تسمي ابا بنين رجلا
فوجد مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كنيتي واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابا بنين معنى التثنية اذ معناه هذان الرجلان المعينان اللذان في بني العلمية
والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية، واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تقييد الخصوص والصفة تقييد العموم فتنافيا
فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا
العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيه من معنى العموم بل الصفة
المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التعميم وصاحبه مبهم لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت ذلك فنقول ان هنا
اسم ان يدل النسب على ما ذكرنا وصح تبعيته لذلك المخصص وضعا فلا يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص تبعية له الا ترى ان نحو اسود
وارقم عرض فيهما ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف فيه وصاحبه باقيا لم يضر ذلك العارض على ان له في اعتبار كونه دالة
الاسم على المعنى وصاحبه وضعيته في باب منع الصرف نظر كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى المحكم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له
المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية
تعين لخصوص الغلبة وحدها الا ان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة ايضا ان الغلبة لا تنقل عن معنى
معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية نقله عرفانه على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاشما لهشمه، وقول حسان: وشق له من اسمه ليجله
فذو العرش محمود وهذا محمد. وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالسوء وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد
هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية، فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف
كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم تجر نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع ثبات معنى الوصف فيه فان قلت
فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هاشم ومحمد في المثال والبيت المذكورين وكذا كل علم يلمح فيه الوصف الاصلي قلت كان يجب ذلك الا ان المقصود
الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كاللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس كان المعنى الاصلي انما
يلمح لمحا خفيا ويومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو حضاجر علما
انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران
في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالامثلة في نحو مساجد اسم الرجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع ونحو احمر اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف حضاجر
علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فهو بدل عنده في الاسباب شبه العجمة وعند
الجزولي فيه سببان تاما غير مبني احدهما على الآخر على سبيل الفرض كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا
من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان يعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب هو الجمع
وهو خلاف المستعمل عندهم، قوله: وسراويل على انه غير منصرف قال: فتى فارسي في سراويل رامح. واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم
اعجمي مفرد معرّب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما اشبهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما
وازنه ليس ممنوعا من الصرف فالاولى الى نحو كلب والجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرط العلمية وعند الثابتين المعنوي وشرط بعض العلمية
واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنع الصرف لا لسبب بل الموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير
والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع
ما على هذا الوزن، وقال المبرد هو جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال: عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف. ويشكل عليه بان
اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال رجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لتحقق عدم ذلك

ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق هنا لكونه لا له مفردة فقدرناها لئلا ننخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الافعال
جاز ان يطلق اسم تلك الافعال على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للحضاجر بقول ان مثل هذا يختص بوزن افعال الا انه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق
شراذم يضحك منه التواق ونشرانم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه
مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر الحمل التعريب فقط لا الكون
منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف وقوله واذا صرف فلا اشكال الا ان التسبيه على الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وقد هذا
ويمكن تقدير الجمع في سراويل فقط صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه قطر في ذلك المقدر ومن صرف فلانه لو قوعه على الواحد
وكذا يجوز في نحو حمار وخراب ان يقدر الجمع وذلك لانه يجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو حمار واخرابي وخرابيا فيقول هو خرباء اي الارض الغليظة وجمع الحزابي
كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر جواري في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال اخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر
والخلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف وهو مشابهة غير ظاهرة بين
والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال على وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء ان اسقطت في حكم الثابت
بدليل كسرة الياء في نحو جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم فكل ما حذف للاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعم
وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلك مقصور جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على
الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة استثقالا ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة تخفيفا للثقل بحذف الياء الساكنة
وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء المكسورة فاما انها في غير المنصرف المثقل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء لينقطع التنوين الحاصل
طمع الياء الساقط في الرجوع ان يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ولا اعتراض عليه على مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب
الفتح في حال الجر نحو جواري كما في اللغة القليلة الجيدة ولان ذلك منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وهم رتبة فحاولا ايضا بلوغه
وقد جاء في الجر اعلى سيبويه بحذف الياء الذي الكلمة لا تخفف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع لا صح حاصلة بتقدير ان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف
المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين
من الياء بخلاف نحو يحيى واشقى فانه قدم الاعلال فيهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الفا نحو الموزن ثابت تقديرا فهو على وزن
افعل فحذف تنوين الصرف لكنه لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين
اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعية الا ترى انك تقول خطايا وبرايا وادات
بالتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى كل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير
واذا جعل هذا النوع عينه جوار واعيل علما فيونس يجعل حالة الجر كحالة النصب في التنكير وذلك بانه تقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في
النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيل برياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالتين وانما قدم منع الصرف
لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل
فحاله نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونه متطرفا بعد ياء مكسورة مشددة في غير
فعل او فعال مجراه كما حيي ويحيى وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في باب التصريف ثم سيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن
الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن لحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع
والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا
بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف نحو عطي وصغير عطا فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني الجاري في
الاعلال فاجراه عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيي في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود
كما يجيء في التصريف فيكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان
شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا بدخلان في وضع العلم فهو من حيث احدهما اثر العلمية كما قلنا نوع من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك
والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما مثل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا
معربا جزئه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيد اعلما وكذا نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما
فان الافصح فيهما البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول التاء التانيث عليهما



معا ولقوانا هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير ويشابههما ايضا بوجوه اخر لا يختص بهما نحو تساوي العدد بين وزنا فعلى وفعلان فان سكران كحمراء الزائدة في نحو سكران مختص بالمذكر كما ان الزائد في نحو حمراء مختصا بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك و الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجه اخر لا يعتد به وهو امتناع دخول التاء وهما في زيادة الالف والنون كما في زيادة الف حمراء معا كون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا امتناعهما من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بشيء اذ لا تناسب بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما المؤدية الى ادغام النون في الواو وحملهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الفي التانيث اختلفوا فقال الاكثر لا يحتاج الى سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست بسبب بل شرط الالف والنون لانها تمنع عن زيادة التاء فالوصف عنده كما في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على علما مع مخالفة عطف صفة على كان نحوه فانتفاء على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف كما يجي في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المقصود منه انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذ فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره تعالى ولم يصنعوا منه مونثا لا بلفظ اخر بالتاء ولا من غير لفظه غير فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مناط التطرق بل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه ان حصل بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة معتبرا بحيث لا يؤثر الالف والنون بعدمه بل الوجه المعتبر كما ذكرنا في التانيث انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف عمران وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب ولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم فانهم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة او لا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيته من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلول وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة والزيادة فلا ينصرف نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فينصرفان واما من الحس والقب فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان ودهان قال الاخفش اذا سميت باصبهان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا ينصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني من اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى وليم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وشلم للبيت المقدس كلاهما في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس بقلماء ودمشق لموضع خضم لرجل فاصل هذه كلها افعال وعلى هذا نحو يزيد ويشكر وتغلب وجوز خوامل لعدم هذا الوزن في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولا ومجوسي وتعجمي وتعجيم ونحو نضب ويعمر واعصر واصبع وتدرا وامد من الغالبة في الفعل واما فعل فهو كثير في باب فعل في اسماء الاجناس كالدئل الدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم لشاة تبشر وللاخر تنوط التنوط طائر فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دال يدال والدئل الشيء السريع واما دئل علما فيجوز ان يكون منقولا من دئل والتغيير لان النقل الى العلم كما في شمس بن مالك فيكون دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما اسمان قوله او يكون في اوله زيادة كزيادته اي في اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مالوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا يتقوعلما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد والهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البيب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب الفك شاذا ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ويونه مثل الصلبة تصرفه مع العلمية والنحاة فالواقع موضع قول المص ويكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه ان يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقول وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساويا فيه لاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال ولو سمي خاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى ان نحو احمد واحمر بنصر وعند ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه والفعل قال لان كل فعل لا في التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي منه افعل

قوله كم دون بيته من حزن اي بيته بكسر الباء ونبت سيلان بنبت في الارض نبوا اذ هب وقيب اللهم اي ذوات سن

قوله وكذا نحو شيطان لانه من شطن غثا اي بعد ومن شاط يشيط اي هلك

قوله وخضم لرجل وهو اسم بعبر جمع محمد بن تميم وقد غلب على قبيلة

يقال كم دون بيته اي دون عنده ذو قوم على قوم عبدالله عن نفسه

وفعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان ولما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ما ضيا الا افعال من تفعل الافعال الثلاثية كاخرج واذهب الا في كلها فلم يسمع نحو افتل وفي
وانصر ولذا وقع على الاخفش فيما يرجع في خال واطن واوجد واذم على اعلم وان محال ويجي افعل ماضيا الا الافعال من قبيل جامنه فعل ثلاثي قليلا كالشجم والحم واشرف
يقابله في الاسماء ايضا في القلة نحو ابدع وافكل واربب ولقائل ان يقول على قوله افعل وفعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما انفردت به من باب
التعجب وهو ان افعل التعجب فعل من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء افضل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين
في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب في احمد ويزيد على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كما تشبه على ما يجيء في
التصريف انشاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد العلم بجميع اوزان القبيلين
وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا
في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب في احمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة
كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو اما متعذر او متعسر في الاشتراط
في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة ثابتة في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو
المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى واخل قليل فضارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسماء
فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا تكون كاريب وافكل وابدع فكانها لم يزد فيها فضارت بالفعل اشبه واخص لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى
وانما اشترط مع هذا الشرط ان يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه
هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في جر الوزن الى الاسم نحو
ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بالصدر والزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسود واحمر فلا
يضر لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يبقى في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل
واستفعل واسبترق اعجمي ومنها تفاعل ويفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بانجحر بكسر النون
وفتح الجيم الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكور شرطا الوزن فلا يؤثر من دون الشرط ولم يصرفها الزجاج نظرا الى وزنهما
المشهورين اعني نجر على وزن تضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في الوزن حرفا آخر كهراق
وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق واريق
وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير لانها تجر وزن الفعل وقد لا علية نحو يعذب
وكذا المحذوف العين كيقل ويتبع ويخف من قولك لم يقل ولم يتبع ولم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا الخش وادم واغز لان همزة الوصل
بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو علم وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع
ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم والوقف ربيت الحذف لان شرط ما كان للجزم او الوقف لجار شبراه والجزم
لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بقل واخش جائني تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع منصرف لعدم الزيادة المعتبرة وان لم يكن في المغير الزيادة
المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبيع وعد وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغالب الاصلي تقول جائني قيل وبيع وفي قل وبع جائني
جائني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما في علم علم فهو ايضا عند سيبويه يضر بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل
اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل
الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر فيه مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل عشر كيف
وجعفر وخاتم اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب اسد لقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ابنه
ان كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف
مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف فجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة وما بعد ذلك
فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة عين المظروف الى الجملة قوله وما فيه علمية اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا
عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في الموضعين ايضا فاحدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع
الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واحمد ويزيد ويشكر وفي هذين
على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد
والسبب فيه عند المصنف عبارة الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه
العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث في قسر او بل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث

قال المصنف متعرضا لعلته الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين

والعجمة وعدم البناء وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعلم لكن غادة تراز البلخي سببا فيقول
في نحو علما بسببا التانيث من الوصفين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية
ويبقى العدل وحده لان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية
ولا ثاني بين العدلين والعلمية بل بالعلمية وهو الاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع الذي فيه العدل
كما ذكرنا عندهم وان سميت بفعل من نحو ثلث المفصل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع علما لان العلمية
وضع اخر وقول سيبويه اقوى لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير الوضع وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له ولا من ظرف نهار او ظرف
مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا او لعله في ذلك اللفظ هو وفعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا
لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنعهما من التاء فيتابه الف
التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني كون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث
بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة والمقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب ذلك مع الوصف
على ما ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا يؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء ويشهد لهذا الجرمي فانه لا يلغي سببا
فهذه حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف ورجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او
شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف
المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب الالف والنون كما في اذربيجان لكان ينصرف بتة بجميع بزوال العلمية المشروط
لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور في الجمع اثنان منها
مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر
وامس عند بني تميم وقطام عند بعضهم ايضا وليس شيء منها اوزان الفعل الا وزن الجمع الاقصى ليس الجمع من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة لم يجتمع مع العلمية
المؤثرة منها اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا لما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية
المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يحمل عليه قول المص ويمكن ان يركب عدم
التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان نبني من ضرب علما على المكان القفر اذ اصله اصمت فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم يطرء العلمية على حروف
الفعل والعدل حتى يقول ليست مؤثرة لاستقلالها بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان
العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله اذا قلنا ان العلم بعد التنكير
لا يعتبر حاله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغينا لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما انهما لا ينصرفان لاعتبار الوصف
الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان حال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير
اذ معنى ثلث وقد سمي بهذا اللفظ بخلاف الاحمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى احمر من سمي بهذا اللفظ فيه حمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر
وصفا كان او غيره في باب احمر كان او غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما
ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت
قبل التسمية به لكون المراد سحر يوم ما وكذا امس وغدا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين ومساجد عند المص فلانه
يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية لانه ظاهر فيها منافض له فكيف لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجرمي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد شبه الجمع يعني الجمع
او لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا وفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر فمثل هذا الوزن قد
يكون غير صفة كارنب وافكل وقال المبرد لا اعرف بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجرمي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند
المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ترك الصرف اذ هو اعجمي محمول على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجرمي لبعض عدم النظير
والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية صرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فيجيء ومثله فعال التفضيل اذا سمي به ثم نكر
شو يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت بما تركب اخره من الف التانيث والجمع الاقصى نحو معد يكرب صحراء او معد مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير
بعد التسمية صار جزء الكلمة اذن فالف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخر لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش
ان مجموع الكلمة ليس الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله مؤثرة حال من مفعول يجامع ما
يعني مما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوعين سوى قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه لفظه ما بعد استثنائها فله
لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلام المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرو والا ما ضربت احدا غير زيد الا
عمرو فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة اشياء التي هي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليس شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول
كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين وثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال المص ولا يمكن
ان يكون معها المتضادان فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد وانما قلت وهما متضادان ليصح حكمه الكلي

يكن

٢٨ يكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير لو لم يضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم كان فلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء اثر
من العلمية المؤثرة وامّا بيان نقصانها فيما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن نحو ابطال هذا الاحتراز اذ لو بقيا ابيض واحمد اعلمين لكان العلمية مؤثرة فيهما لانه
كانت العلمية اذن ثانية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجواز ان العلمية على الوزن والعدل كما ذكرنا فانه اشكال فيه في العلمية
المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم صفة العدل في العدل فلا يؤثر في العلمية الطارية كما في عمر لو نقد
مونث اسعد علمين لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال حكم منع الصرف منسوب الى الاثنين منها من غير تعيين فيكون العلمية تاثير
يكونها احد الثلثة المؤثرة اعتبار منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما في نحو طرزان العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر الاعتراض الحو انه منع التضاد
بينهما وذلك منع حصر وقوله ان العدل فيهما ذكر مبل على ما بيّنا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر لاعتبار اللقصفة بعد التنكير الا يلزم ما جاز
ما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبار امتنع على انه خالف سيبويه اي خالف سيبويه بعد اعتبار ومعتد لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه
دون الاخفش قوله ولا يلزم باب حاتم هذا الجواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد
زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار الوصف
الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف وهما
في حكم واحد يعني في حكم منع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد
جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لانه اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين
فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصلح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون في غير رب احمر يتخصص فيه معنى الحمرة بل معنى
رب احمر يتخصص معنى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو
العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد به اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا ولكون اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء الا بتاويل
كان خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا احمر من فيه حمرة
وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقول لمعنى ما وضعت له لغة
ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك فان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما
لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
هذا كله في افعل فعلاء واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي
كما اعتبره في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر
كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل واربع لا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت معناه في
قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بنائه كونه موضوعا صفة فاذا انفصل افعل من فقد تميز عن نحو افكل فظهر فيه معنى التفضيل
الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور الوصفية بسبب من والاهم الوصف عند من بخلاف احمر لعريه عن العلامة الدالة
على الوصف كما ذكرنا ولكونه من مع مجرور كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى فلو نون لكان الثاني منفصلا متصلا لان التنوين يشعر بالانفصال
ولو سميت بجملة الجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى
الوصف على ما يقال في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول
الوزن المعدول اليه بالتصغير وكذلك الوزن الراجح في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال في رباع
مساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر اذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب
بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في
خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يخل به كما تقول في تصغير احمد ويرجد ويشكر وتغلب احيمد ويريجد ويشكر وتغليب لانه على
وزن مضارع فيكل نحو يبيطر ويبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تصغير تضارب علما تضيرب وفي تحلئ علما تحيلئ فبعضهم لا يعتبره
لعروضه الاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف ومن ثم قالوا في تصغير معد بر عنبر مصغرا واعتدادا بالصفة العارضة في التصغير وقال
بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بنية مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث وضعا مستانفا ولا ينصرف ادير تصغير ادور
للوصف والوزن العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون وجليلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان
ينصرف العلم في نحو هميرة تصغير حمرة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في
المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص جبيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف في العلمية كما ذكرنا الا ان
الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل
هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرناه ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما
كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلبت ياء كما تقول في سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفتنا ينقلب الالف

مما لا يعقل بتبيين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل نحو عمير وبالجمع نحو مسيجد وبالالف والنون والوزن من جهة دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسرة كان نحو منهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر على ان من ذهب مذهب منع غير المنصرف الكسر الى انه انجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع الاضافة واللام لانه لم يحذف التنوين معهما للمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا يجامعهما اذا التنوين يدل على تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نون المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والتنوين صار كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيرجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم قد ذكرنا هل يكون الاسم منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه مجرورا في المعنى فهو مفيد من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى الاول قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اعني المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للمعنى اليه في قوله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية وما يجري مجراها كالابتداء والخبرية فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذا لكل واحد منها على كون الاسم الذي هو فيه عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترنا مثل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة الا ان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما ابتنا بل هو [illegible] جميع العمد على ما تقدم في تعريفه فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية قال بعضهم منها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد وقوله او شبهه يعني اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل ولم يقل او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد امامك او في الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدأ قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما او اخبر ويقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه والحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو مسند وحده الى المبتدأ نحو انت زيد ان قيل فالمبتدأ في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقدمه كلا تقدم قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما اولا نحو علمت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهته متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك لان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو قام زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب عمرو وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب يقوم باحدهما ويدل الاخر لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر ويقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحتاجان عندهما الى ان يخرج عن الحد وعند من حده بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يسمى في اصطلاح النحاة فاعلا او لا [illegible] ويتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل الذي نص فيها قصد الاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه الكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجب للاعراب هو المتكلم لكن النحويين جروا على عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضي في المعرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا قوله يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم يليك الشيء [illegible] منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسألة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك انه انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان مرجع الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكرنا وذلك انه انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما اولا ثم مفسرا فيكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض حاصلا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيد في مسألتنا فان مجيئه لكونه معمولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض منه يجيء به لتفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا احتاج الاول الى [illegible] فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل [illegible]

٣٣ الفعل المفعول به كما تقدم أنه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى أصحابه مصعبا أدى
إليه الكيل صاعا بصاع وقد يجوز التأويل برب الجزاء وأصحاب المصعب وبقوله ألا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والأولى تجويز
ما ذهب إليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا تقول يحسن أعطيت درهمه زيدا لأن رتبة المفعول الأول قبل الثاني
لأن الأول عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله نقل نحو أعطيت صاحبه الدرهم قلت ضرب غلامه زيدا وكذا إذا كان لفعل مفعول يتعدى إليه
بنفسه وغير يتعدى إليه تقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت بأجمعه زيدا أو مقدرا نحو اخترت قومه زيدا الرجال فقومه من تقدم حسن رجوع الضمير
إلى المتأخر عنه في المستثنى قوله وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة أو كان مضمرا متصلا أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها وجب تقديمه
هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره قوله
فيهما أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما
عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع
على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو ضرب
عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو أكل الكمثرى
موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا إذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا
أو مضمرا منفصلا كما ضربت إلا إياك أو مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فإن قيل ففي المثال الذي أوردته أعني ضربتك صار
الكاف وهو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار كبعض حروف الفعل ألا ترى إلى
إسكان لام ضربت … وذلك أنهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة … عاملها … نحو ضربتك فإن المفعول
فضلة بمعنى أنه ليس من تمام الكلمة … ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل أما لو قدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل
بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لأن المفعول وإن كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله أو وقع مفعوله بعد إلا أي مفعول الفاعل
نحو قولك ما ضرب زيد إلا عمرا … لأنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء … العامل فما بعدها وجب أن يكون ما … من الفاعلية
أو المفعولية والحالية وغير ذلك … المتأخر … على الاحتمال … الحصول لا العموم كما إذا قلت مثلا ما ضرب زيد إلا
عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو أي ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو وأما مضروبية عمرو ففيها الاحتمال أي يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد أيضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا
إلا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد أي لم يضربه إلا زيد فضاربية زيد باقية على الاحتمال أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو أيضا وكذا في نحو ما جاء زيد إلا راكبا
يجوز أن يكون حالة الركوب لغير زيد أيضا بخلاف ما جاء راكبا إلا زيد فإذا تقرر هذا تبين أن نحو ضاربية زيد في قولك ما ضرب زيد إلا عمرا مقصورة على عمرو ومضروبية
عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فإما أن يقدم عليه … نحو ما ضرب عمرا إلا زيد ففيه انعكاس المعنى … المقصود … والثانية باقية
على الاحتمال فلا يجوز وأما أن يقدم عليه مع إلا نحو ما ضرب إلا عمرا زيد فعند هذا نقول إن أردت أن زيدا وعمرا … استثناء …
احتمل أيضا … أصل المسألة أعني في ما ضرب زيد إلا عمرا والحال على الاحتمال وبالتقدير المذكور … مخصوصية …
المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب إلا زيد ما إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامين فليس ما بعد إلا الاحتمال المذكور فاعلا
كان أو مفعولا نحو ما ضرب إلا زيد وما ضرب أحد إلا زيد في الفاعل وما ضرب أحد إلا زيدا في المفعول وكذا إذا ذكرت فاعلا أو مفعولا عامين نحو
ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا أو قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب إلا زيد عمرا أي ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين وإنما كان كذا لأنه ليس
غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب
إلا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع أن استثناء الشيئين
بأداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الأكثرين لضعف أداة الاستثناء إذ الأصل فيه إلا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول
في البدل ما سخي أحد بشيء إلا عمرو بدينار ولا تقول في غير البدل ما سخي أحد إلا عمرو بالدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا إن كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا وذلك أن الاسمين يكونان بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبدلا
منهما إذ كأنهما وقعا قبل إلا وليسا مستثنيين كأنك قلت ضرب زيد عمرا … هذا عند الأولين … من قبل إلا والأول بدل البعض
ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب إلا زيد عمرا أو كان أحدهما مذكورا والآخر نحو ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا
أو كلاهما مذكورين لكن المستثنيين ليس بدلا منهما نحو ما ضرب أحد شيئا إلا زيد إلا السوط لم يجز لأن المستثنيين إذن ليسا كالواقعين قبل إلا وهي تضعف عن استثناء
شيئين إلا على الوجه المذكور فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي فإنه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك أحد
في حالة إلا أراذلنا في بادي الرأي أي بالبديهة … فالجواب أن نعتذر بأنه منصوب بفعل مقدر أي اتبعوك في بادي الرأي أو بأن الظروف يكفيها رائحة الفعل يجوز
فيه ما لا يجوز في غيره وإن أردت في أصل المسألة أعني ما ضرب إلا عمرا زيد أن زيدا معمول مقدم وليس بمستثنى وأن المراد ما ضرب زيد إلا عمرا فالمعنى لا ينعكس
ولا يلزم استثناء شيئين بأداة إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلا في ما بعد المستثنى إلا أن يكون معمولا الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني إلا زيدا
أحد أو تابعا للمستثنى نحو ما جاءني إلا زيد الظريف … أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو … ما بعد إلا من حيث المعنى

قوله بخلاف ما جاء راكبا إلا زيد فإنه لا يجوز هنا أن يكون قد جاء غيره راكبا … في الأول ينحصر مجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال المجيء وفي الثاني ينحصر المجيء راكبا في زيد ولا ينحصر زيد في المجيء راكبا لجواز أن يجيء غير راكب أيضا … منه

من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى لأن قولك ما جاءني إلا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان جملة واحدة فما كان
إلا يتوغل المعمول في الحيز الأجنبي عن عامله أما المستثنى فإنه على طرف الحيز غير متوغل فيه وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى لتعلق
بهما من وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد وأما نحو ما ضاحكا فليس في الحيز الأجنبي من عامله إذ قولك لم يبق إلا الموت مضروب أبيك وضاحكا معمول الآخر
فإذا ثبت هذا فإن وقع معمول آخر لما قبل إلا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة أضمر له فعل أو غيره فيكون ناصبه وأجيز في الشعر كقوله كان لم يبق شيء سواك ولم يقم
على العهد إلا عليك النوائح وكقوله لا أشتهي يا قوم إلا كارها باب الأمير ولا دفاع الحاجب أضمر والعامل لا من جنس الأول أي قامت النوائح واشتهي باب الأمير
كارها والكسائي يجوز مطلقا عمل ما قبل إلا في ما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا أو نصبا أو جرا كان النصب كما ذكرنا أو لا كما في قولك
ما مر بنا إلا أخوك بزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الأنباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك
على هذا أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح سواء كان ذلك أيضا مستثنى أو لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب إلا
عمرو زيد وإنما قلت في أول بيان المسألة معمولا خاصا لأنه إذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب أحد إلا زيد أحدا فلا يقوى فيه ضعف بقية زيدا باقية على
الاحتمال لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يصير زيدا كما كان في ما ضرب زيد إلا عمرا أمكن أن يضرب عمرا وغير زيد أيضا قوله أو معناها يعني ما في إنما
من معنى الحصر وذلك أن المشهور بين النحاة والأصوليين أن معنى إنما ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد إلا عمرا واحد فلو قدمت المفعول على هذا انعكس
الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد إلا عمرا وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر مثل إلا نحو قوله ع إنما الأعمال بالنيات وإنما الولاء
للعتق وأجيب بأن المراد في الخبر التأكيد فكأنه ليس عمل إلا بالنية وليس الولاء إلا بالعتق كقوله ع لا صلوة لجار المسجد إلا في المسجد قوله

فإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الأصل
أي تأخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعوله أي ضمير راجع إلى المفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ومثاله ضرب زيدا
غلامه لأنه لو قدمته لكان إضمارا قبل الذكر لفظا وأصلا كما مر وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير
المفعول بصلة الفاعل أو صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه وأكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز أكرم رجل هندا ضربها لجاز لأن
الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول إذ الاتصال الذي بين الأولين أقل مما بين الأخيرين قوله أو وقع بعد إلا
أي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا إلا زيد أو معناها نحو إنما ضرب عمرا زيد وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد إلا
عمرا فإن قصر ونيته ما قبل إلا محصور فيما بعدها والصابئة محتملة فلو قدمت الفاعل بلا إلا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاز المجاز والكل
قوله أو اتصل مفعوله أي كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل أي الفاعل غير الضمير المتصل وغير المتصل إما ضمير منفصل نحو ما
ضربك إلا أنا أو مظهر نحو ضربك زيد وإنما قيد بقوله وهو غير متصل لأنهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف

الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام و ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل وإن أحد من المشركين استجارك وقد
قد يحذف فاعل مثل نعم لمن قال أقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا أي لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا أو واجبا قوله زيد لمن
قال من قام الظاهر أن زيدا مبتدأ لا فاعل لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا إذا كان ذا بمعنى الذي إنه رفع لأن السؤال بجملة
اسمية بخلاف ما إذا كان ذا زائدا فإن الأولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصول وأيضا فالسؤال في الحقيقة إنما هو عن الفاعل لا عن الفعل والأهم تقديمه ومن ثم قال الأولى
أن يقدر زيد قام بل قولهم أخطبتر فلانة لبيبة برفع خطبة من باب حذف الفعل بلا خلاف أي أنكر لك خطبة من النساء فإن الابتداء غير مقصود فيما يخطب
به النساء عند التزويج من الخدمة والمصنع وروي النصب فيهما على تقدير أن لا أكون خطبة فلا أكون إياه وقوله ليبك يزيد ضارع هذا أيضا من غير الأولى مما
القرينة فيه السؤال إلا أن السؤال ههنا أيضا مقدر دل عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لأنه يلتبس الفاعل إذن على السامع فيسأل عنه فكأنه لما قال
ليبك يزيد سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع والسؤال في الأول مصرح والبيت للحارث بن نهيك وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح أي يبكيه
عليه محتاج خضوع ليحل لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من نسيم الأفعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة
متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار يكفي في رائحة الفعل أي يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة وإن يزيد كان ملجأ وظهرا للأذلاء والضعفاء وتعلقه
بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان وأصله من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها وقوله مما
تطيح أي تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح وأطاحته الطوائح أي ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو على حذف
الزوائد مثل أورس فهو وارس وأعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل فوائح أي ذو دفق يقال طاح يطوح ويقول طاح يطيح وهو واوي من باب
فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله وما مصدرية أو بيبكي المقدر أي يبكي لأجل إهلاك
المنايا يزيد ويجوز أن يكون ما بمعنى التي أي لأجل الأكرم التي طوحته الطوائح ويطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يريد الماضي بتصوير الحال إذا كان الأمر
هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الأسد فأضربه فأقتله قوله ووجوبا في مثل وإن أحد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على أنهما مصدران
لقوله يحذف أي يحذف حذفا جائزا أو واجبا إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو
أظهرته لم يحتج إلى المفسر لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير مع الإظهار لا إبهام والغرض من الإبهام ثم التفسير حصول أثبت في النفوس لأن المبهم
لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه وأيضا ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وإنما لم يحكم بكون أحد مبتدأ والجار
خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية إلا أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا لأنها تنافي الفاعل مقدما

ليس

[illegible]

[illegible] وحصوا [illegible] صلاكما يجي في [illegible] الفعل

[illegible] كالمفعل [illegible] نحو قوله [illegible] لو [illegible] تحقق ان الله هذا لا فان مع ملك

حيث فاعل [illegible] ومعلن يجوز فان معا [illegible] نعم [illegible] الفعل والفاعل اما حذفا الفاعل وحده فعلى مذهب الاعند الكسائي كما يجيء في التنازع

وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافراد ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم ومن ههنا اي الى الكلام

المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بعد نعم الكلام الذي صدقته لفظ نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا

كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حروف التصديق جائز لا واجب لذا قال وقد

يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية

مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت

واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في [illegible] وهو [illegible] المتعدد [illegible] قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان

بعض المضمر قد لا يتنازع فيه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يجوز ان يكون متصلا [illegible] التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا

ومنصوبا [illegible] التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فيه [illegible] كل واحد من المتنازعين لو [illegible] الاخر العامل والاول [illegible] المضمر

المتصل بالعامل الاخير لان المتصل [illegible] المنفصل [illegible] الا انا وكذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] نيابة عن [illegible] الكرم [illegible] وكذا يجب ان تقول في

التاني ما قام الا هو وما قعد الا [illegible] المستعمل [illegible] وما قعد الا [illegible] باب التنازع عند

الكسائي [illegible] الفاعل يحذف [illegible] الاول [illegible] الكسائي في هذه

لانهم [illegible] الفاعل [illegible] ذكرنا على اعمال الثاني

المنفصل [illegible] من باب التنازع

ويكون [illegible] الاول [illegible] الثاني مع [illegible] الاول [illegible] وكذا المجرور والمنصوب

نحو [illegible] التنازع في المضمر المنفصل [illegible] المجرور ولا سيما اذا [illegible] على العاملين نحو [illegible]

[illegible] نحو [illegible]

[illegible] قوله فقد يكون [illegible] التنازع [illegible] العاملين في التنازع على ضربين [illegible] متفقان او مختلفان و

المتفقان [illegible] في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او

في الفاعلية والمفعولية معا نحو [illegible] اكرم زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث [illegible] القسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية

معا فقد تنازعا [illegible] في المفعولية [illegible] على ضربين [illegible] الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت

زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد [illegible] مختلفين خال من الفعلين [illegible] قوله فقد يكون في التنازع فقد [illegible] في

في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا

لكن [illegible] التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا [illegible] من القسمين الاولين [illegible] بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني

والكوفيون الاول [illegible] البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني

انما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين [illegible] بدون الابعد وايضا لو اعملنا الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين

العامل والمعمول [illegible] ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ويجيء هذه العلة في غير العطف نحو [illegible]

الاكرم

مبحث المفعول المطلق

لناصبها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل فيتصلا به واستحق حذف الفعل في بعض المواضع لإبانة
لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما
يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك
وحنانيك فيبقى المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا تقول كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضرب ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك
وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم بالاضافة
او بحرف الجر فلو ظهر الفعل وجمع الفاعل والمفعول في مكانه وهو كونه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما
قولهم جدت جوده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان تقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى تحريت جوده الذي
يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فلا يكون مضافا الى المفعول به وقياسه كالفاعل في قوله تعالى ومكروا مكرهم [illegible]
سعيها او بالجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه لبيان الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل
كانه قائم مقام الفعل كما كان في الفعل والمعنى هو للنداء هذا الدعاء لك وكذا كل ما هو من التبيين المبينة للمعاني نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد ينزل بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله
مجرور بالجر نحو مرحبا بك واهلا بك لان في هذا الدعاء تخصيص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحب
مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف
فعلها لاحد الدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقدير بل يصير المصدر عوضا منه قائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال
كما يجيء في بابها نحو هيهات [illegible] شتان فيقع لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت مقامه بناؤها على
الفتح اكثر ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية [illegible] استعمال الفاعل والمفعول بعدها الا الوصل الذي
عليه مع الفعل نصب رويدا المصدر كالفعل في قولك رويدا زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل
استعمالها مع المصادر وقال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل لا ريب فيه واما
[illegible] فعلها الى يكون فعلها مقدرا قبلها بالنصب كالمصادر المذكورة فهيهنا هذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاول من حيث
قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب نصبا [illegible] ان الفعل مقدر قبلها وبنينا الاولى عرفنا
لها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيد ورويدا زيد ورويد زيدا [illegible] ويجوز ان يكون
بله فيكون حاشا [illegible] مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال
ما في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضوابط المذكورة مصادر لم يوضع فعلها اصلا نحو قوله [illegible] دفرا له
[illegible] فلم فعل مستعمل فيهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب [illegible] الا ان الفرق بينهما ان دفرا
[illegible] بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا فعل من غير لفظهما والمقدر انتن
بهرا ومنها اسماء اعيان اقيمت مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اي رميت رماية ترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما
بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا [illegible] قم قائما اي قياما [illegible]
فرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه منصوب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء الاصوات
[illegible] اي توجعا وواها للناس طيبا وافا واف لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال من غير لفظها ويلزم اضمارها اصلا ما كان في الاصل
من باب الجار نحو ويحا [illegible] وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق فجميع
الاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما [illegible] منها ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب [illegible]
لانه في الاغلب يكون مشتقا من المفعول المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز نصبها الا ان يكون على حرفين [illegible]
نحو واها ووها ويجوز بقاؤها على البناء الاصلي [illegible]
من هذا الباب فاصل كلها [illegible] على ما قال الفراء [illegible] ثم خلط اللام [illegible] الكلمة كما خلطوا
اللام [illegible]
لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليك [illegible]
[illegible]
في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل [illegible]
[illegible]

قوله جدت جوده [illegible]

كما ذكرنا واذا كان لنا طريق الى جعل هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر
المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اتهم وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد تعمل
فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك الله واكثر ما استعمالهما في قسم السؤال ويكون جوابهما
ما فيه معنى الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكأي قرح الفؤاد فييجعا وانزل الله وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله
كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا ابيك
وكذا قعيدك وقعدك الله لا ابيك وقعيدك الله لا ابيك وعمر الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعمل الا في القسم قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في غير القسم
استشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه
عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدتك الله تقعيدا ومعنى عمرتك الله اعطيتك عمرا بان سألت الله
ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز
الاخفش رفع الله في عمرك ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكونا منصوبين على المصدر ويكون التقدير اسأل عمرك الله اي بقاء الله تعميرك
او اسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اي تثبيتك [illegible] على حذف الزوائد [illegible] تعديه الى مفعولين ويكون المعنى اسأل بحق تعميرك
[illegible] اي بعقائك وابديته وتقعيدك الله [illegible] الى الله [illegible] والقسم [illegible] يكون بمنزلة اما بمعنى في القسم نحو لله لا افعل وها
[illegible] بحذف الزوائد مضافا الى الله [illegible] منصوب بالقسم [illegible] ان يكون معنى قعدك الله بحق الله [illegible] قعدك اي ملازمك الله العالم
وبه والله فالله عطف بيانا لقعدك [illegible] بهذا التأويل [illegible] وقعيدك الله بمعناه لان القعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف [illegible]
سيبويه وهما ان نصبهما على المصدر على ما [illegible] [illegible] وسعديك لا يعني [illegible] طاهر [illegible] لا استعمال الا في القسم [illegible]
ان يقال انما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال [illegible] السؤال [illegible] المسؤول [illegible] [illegible] كذا قوله ومنها ما وقع
قوله ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا
[illegible] قوله ما وقع مثبتا الخ هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ما هو خبر عنه [illegible] الموجبات لحذف الفعل
[illegible] الاخبار الكون صاحب تلك الصفة [illegible] ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما زيد سيرا
[illegible] والمؤمن تشريقا وتغريبا وكذا [illegible] [illegible] يجوز ان يكون [illegible] [illegible] بالاسير [illegible]
[illegible] لان المقصود من هذا الحصر [illegible] الشيء [illegible] الفعل منه [illegible] ووضع الفعل على [illegible]
[illegible] بنعم المضارع [illegible] [illegible] الطريق [illegible]
[illegible] على الدوام [illegible] العامل [illegible]
[illegible] فاعل وهو [illegible] الفعل [illegible] العامل لانه لو حذف [illegible] زيادة المبالغة [illegible]
[illegible] الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولهم انما انت سير البريد [illegible] عن الكلام [illegible] الفعل وعلم الفعل
[illegible] عليه ولذلك قلنا ان هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة اي جعلوا فاعلها ومفعولها بين الاضافة
[illegible] حذف الفعل [illegible] المعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية عجب قال سيبويه سمعنا بعض
[illegible] وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه منه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطه لانه لو كان منفيا نحو
ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده كما ذكرنا هو الموجب لحذف الفعل
قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس يدخل النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير
البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ما هو خبر عنه لا يكون
هو الى المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون
منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا وانما زيد سيرا سيرا
[illegible] الفعل او حب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا اي نوع اخر لا الا اي لا لا يراد اووقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذه الفائدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته المقصود
وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه
المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ
مصادر منصوبة على انها مفعول مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيجب ان
تقوم بنفس تلك المصادر عن الجملة المتقدمة مقاما يتضمن تلك الاغراض الى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها
قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد

الوثاق

مبحث المفعول المطلق

الوثاق اما المنّ واسترقاق او منّ او فداء فقد فصّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منّا بعد واما فداء وتقول في الخبر زيد يكتب فقراً بعد ابواباً وعمرو يشترى طعاماً فاما بيعاً واما اكلاً ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضاً على صاحب ذلك الاسم الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطاً آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب غير منا الصاحب غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هكذا هدى العلماء فان الثاني فيه يكون مرفوعاً لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي مقول بتصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاماً وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى تصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد قرن بالجملة ما دل على ان ذلك المصدر حادث في الحال الماضية هو قوله مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي فيه ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا هو يصوت في التصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً كما يجيء في باب المصدر ونحو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب بزيد خير من ضرب عمرو وضرب زيد وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ويستبعد لو قلت مررت فاذا له ان يصيح صراخ الثكلى يعني له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يجيء القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدى معنى فعلها فتكون هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واختار غير سيبويه في هذا المصدر المنصوب اعني صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز في تعريفه مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري وهذا قليل كما يجيء في باب الوصف واذا تعرف فيه وعند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالاً على احد التاويلين المذكورين في الوصف في ذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على البدل وحكى ايضاً انه بدل من الاول او وصف له واما حكمه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد فلان الثاني مع وصفه شيئاً كاسم واحد يفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيد الا غير ومن جعله وصفاً معانه غير الوصف لكن فيه الكون مع وصفه كاسم واحد لا نعت كما جعلوا الحال الموطئة حالاً لانه في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربياً وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء بارداً فان كررت صفاتا وصفاً فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريراً للاول موصوفاً بصفة كالوصف للاول ومن جعله بدلاً قال معنى الوصف في تابعه انظر لا فيه ولا منع عندنا ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيداً لفظياً كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضاً اما على المصدر او على الحال واما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه لفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني مع تابعه للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت وجهور حسن اي صوتاً حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة ... فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه صفة او بدلاً كما ذكرنا نحو مررت واذا في الدار صوت صوت حمار وانما ... ليست ان كالفعل لخلوها مما استدل اليه يحدث بمعنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب على الحال او الحال كما مر ويشتبه ويؤيد منها وتدها فتح اثماً ادرها وتصيبها تماماً مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف فهو في غاية الضعف او هو على الاتباع في مثل قرانا ...

ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافاً ويسمى تأكيداً لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة غير المصادر الا ذلك المصدر فلا يحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر مؤكد لنفسه فظ عوا فيما قدم مثل له علي الف درهم اعترافاً تؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة كان المصدر مؤكداً لنفسه نحو ضربت ضرباً الا ان المؤكد ههنا مضمون المصدر اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الحدث بالمراتب واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها الا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر او الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الصلاة فذ معرفة الحق كرجل صلت وحاد وشرو ومنه قوله ان لا يحمل الصدر رواية تم الثاني معا المصدر لا محل لان ... متماميعنى التاكيد وهو المحتمل الكلام السابق وجبت والذم فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا او سنة صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها الا ان ما تقدمها من الكلام نص على معنى هذه المصادر وجبت للمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل التلبس عن ظهار فعلها كما تعلم حتى مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف فعلها الا الاضافة المذكورة

وكونها تاكيدا لا نفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان تبقى الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة لها ومن امثلتها قولنا
في محو لزيد صوت صوت حمار وقد يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره
اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك له علي درهم اعترافا في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاولى الجملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد
الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ايضا اذ ليس مؤكد الا بمعنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم تكن الثاني ثابتا فكيف تؤكده
واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه بان يكون مؤكد النفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الواردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او هو في معنى القول
قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي والحق اه وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قولك مثل قولك انه بالملم وهذا زيد غير ما تقول
فانه مصدر اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كما في قولنا انا ابو النجم اي هذا هو المشهور المعروف كما تقول في ضده من ضد ذلك وقولك هذا قائم
حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قولنا في طالب اذا لا ابتغاه على كل حالة من الا بد جدا غير قولك لها ولد
وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت الفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم ثم يبدو لي فاجزم به مرة اخرى كما يكون في
اكثر ما يجزم وقطعه واحدة لا تثنى فيه النظر وكذا قولهم فعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعته قطعة فالبتة بمعنى القول القطوع وكان اللام
فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فيقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بالقول بعد
المصدر مفعولا مطلقا الذي نبا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بها تضمنت هذه المصادر [illegible]
الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج في هذا المعنى بل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول الانشاء الاخبار [illegible]
اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول الا ان بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول
الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغير ما به
بدلا عليه لا لانه لان الامر قاطع بطلب الفعل والنهي قاطع بتركه واما قولهم اجدك لا تفعل كذا قال اجدك لا تقضيان [illegible]
فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدك كما قوله لا تقضيان لكان مؤكد المضمون المفرد اعني الفعل [illegible]
ورجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدك [illegible]
ذلك قابل لان يكون جدا وغيره فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل ثم الاسناد [illegible]
ورجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوعه بدلا للرجوع المطلق ثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن نراعي المصدر [illegible]
معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يعمل اجدك قوله لا تقضيان كما قدرنا في بيت طالب [illegible]
فنصب جدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي افي حق [illegible]
جدك تفعل كذا وتقول انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدك الفعل الذي بعده ان لم يكن [illegible]
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجد ان جدا ثم بين ما اتيسل عن الجملة وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله اضافة الى الفاعل [illegible]
بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كان المؤكد لنفسها [illegible]
انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير جد او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان توهم في نحو زيد قائم [illegible]
مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس في قولك زيد قائم دلالة على ظن المخاطب بضا فانتصابه بنزع الخافض [illegible]
المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكدة لغيره مع ان اللفظ السابق [illegible]
عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنك انه بعد او انها تكانك الكذب باللفظ
النص في معناه لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض بل هو تاكيد لنفسه
وهذا عبارة المتأخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره ان التوكيد لدفع تحتمل غير
وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملة كالنائب عن
الناصب من حيث الدلالة عليه فالتي قامت مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا
يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا اراه باسا بان يكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لا فادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم
المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل نحو صبغة الله ووعد الله لان من لوازمها الفعل مع صلوات
عند قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك لتكون وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى
فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل
او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بشيء لقلبها ياء مع اضافته الى
الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يكون اجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من قلب الالف في الوقف ياء وصل
لبيك الباب الثاني بالمكان اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عنه كانى كالمقيم في موضع التثنية للتكرير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى الباب
كثيرا مثال الباب فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه حذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فكان لبيك بمعنى التلبية

بالسوية

مبحث المفعول به

بالشرعة من التلبية فيتنزع لاستماع المأمور حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوائد لما توهم ليس بلبّي بل هو مشتق
من لبيك لان معنى لبّى قال لبيك كما ان معنى سبّح وسلّم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله والتا سبّح بمعنى نزّه وسلّم بمعنى جعل سالما فليستا
من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي اسعادا لك بعد اسعاد اي اعينك اسعادا بعد اسعاد ... بنفسه بخلاف لبّى فانه يتعدى باللام ودواليك
دواليك اي تداول الامر دواليك فيه هذاذيك اي اسرع اسراعا بعد اسراع في الضرب اي هذا هذا يليك وطعنا وخضا اي ضربا يقال ضربه هذاذيك ... اذ قال
الذئب قطو وحجاجيك اي كفا كفا ... مصادر لم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال
قال فقالت حنان ما اتى بك هاهنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا
كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله اجبنا ... وامكرا وانت في الحديد ... وقد قعد الناس وانما وجب
حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفة مقام المصدر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد علم الله
وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما ينبغي ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة
بالواو والمراد تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينك انعاما اي افرها فحذف الزوائد واضيف الى
المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما مر ثم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد
اي قرب ... ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على السائل لا افعل ذلك ... ويقول ... ولا اغتديت ولا اغتداء الغراب ... ولا اهتدا
القطا اي ولا اهتديت اهتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لان المعطوف عليه الفعل المقدر ...
ومن القياسات نحو ... الا عند سيبويه هذا اخر القياسات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر في ... فاها لفيك اي ... الداهية
الى فيك والمعنى ... والاصل في فاها لفيك الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الجمال كالسقف ... ويجوز ان يكون هذه ايضا
بمعنى المصدر اي كلمة مشافهة الا انه يجب حذف ناصبه كما وجب في ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابة
داهية فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة ... بين المضاف والمضاف اليه معنى وبين الجار و
المجرور ومعنى الحرف فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول واعرب باعراب المصدر الذي صار بمعناه وهو المصدر
الذي في فوها ونحوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا ... افاها ... انه مفعول به اي جعل الله فا الداهية الى
فيك ... جعلها مشافهة قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا او اعطيت ... والمراد بما وقع عليه فعل الفاعل قطعا
الله ... ما وقع عليه ... الواقع ليدخل فيه المنصوب ... ما ضربت زيدا ... واحدثت ... كان ... التعدي
... نشيئا اوقعت عليه الايجاد ... وقوع الفعل بتعلقه ... يكون المجرور في مررت بزيد ... مررت
... من البصرية الكوفة مفعولا به ولا شك انهما مفعول به لكن بواسطة حرف جر ... لفظ المفعول به لا يقع على هذا الاتساعا في
اصطلاحهم ... المطابق ... اشتراك زيد وعمرو ... بعد اسناد ... خوه ... ولا يس مفعول
... والاولى في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا ... نقولنا اسم مفعول
غير مقيد ... ومن عامله يخرج جميع المفعولات ... فلان ... في قولك ضربت ضربا ... المتكلم في المثال
انه لا يقع في الاول ... في الثاني ... اسم المفعول ... مع عامله لكن ... في الجر ...
اليوم فيه ... وزيد ... مضروب ... وكذا ... مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد ... زيد
... مع الباء ... جئت زيدا ... بعثت ... الا ... ان ... بالمفعول به ... حرف جر
لانه ... ويجيء ... منه ... وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ... مخصوص ... زيدا ... افعال القلوب
في الحقيقة ... المفعول ... ما ... علمت زيدا قائما ... زيدا ... نصبهما ... التعلق مفعول
معا ولذا قيل ... في الاصل مبتدا وخبر ... الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى
مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل ... زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل
اي الجبة مكتسا ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر ... في المعنى ... زيدا على ان يكتسي الجبة ... وبحفر النهر وليس
انتصاب الثاني ... بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم ... احفرته ... فلم ... الفعل الظاهر
متضمن لمعنى ... الفعل المطاوع ... في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العلم هو المخاطب
قيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت منصب الثاني والثالث ... للمفعول الثاني كما قلنا في ... المنصوب الضمير ...
الى الالف واللام ... بالفعل ... قال الله تعالى ... ولا ... وكذا الضمير في
المفعول به ... ناصب المفعول الفعل عند البصريين ... المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب
اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى
بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد اليه

قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء لا المفعول معه فذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فروعي فيها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا تقول زيدا اضربن لعلة ذلك لكون تعلق المنصوب على الفعل دليلا قوي الظاهر انه على الفعل فيه ولا ايضا عن تجنب الى التقدم وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهتما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى فلو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلته كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت فمن يضرب غلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان تسد شرطه فقط نحو ان لقيت زيدا فاقه قال ولا يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه وغلام اخيه ضربت زيدا وتبعهم الاخفش بناء على ان في زيدا ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان رتبة المفسر قبل الضمير فيجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو نحو نظر الا ان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فتقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة في ذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى يسد مسد الفاعل واعلم انه لا يتقدم على فعل فاعله ضمير متصل على مفسر لفظ اي لا ينصبه فلا تقول زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرءا ونفسه اي دع امرءا والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله نعم وانتهوا خيرا لكم تقدير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فانه لو عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك فيقوى مذهب سيبويه اي تقدير ائت في الاية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اي فوقي ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيها وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار الناصب اولم يسمع ظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اي قصد القصد في الامر خلاف الغلو والافراط فان كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تاهلت تاهلا فعلى هذا صار مثل اليدين تربه وفعل كما قيل في دحج الفهقرى على ما ذكرنا وسهل وضعف سهلا على ما وضع سهلا موضع سهولة ومن اتوا اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك ان الخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ارتضي هذا ولا اتوهم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما مثل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويروى هذا ايضا فيمن ذكر عظيما فيقول اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اكثر واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع والمعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قال حارثة لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها اي يلام عليها وهذا اذا اشتكيت الصنع الى المخاطب احضر عاذرك اي عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وفعل المكروه الى ذلك الشخص اي هات العذر فيما تحاوله ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة البادية اي انت تعذر فيما تعامله به من المكروه

قال المصنف تقدير ائت في هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اورده .... امرا قاصدا ... الزمخشري انته امرا قاصدا مما يجب حذفه فيه غلط ....

[illegible]

مبحث المنادى

ومنه ما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر احذر ان من عايشة اي من نابيها وتحركها في الحبل لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر
كثرة ذنوبهم لعذابهم ويهلكهم فيعني من انفسهم اي من جهة انفسهم ومن اهلكها ويقال من يعذرني من فلان اي من جاء بعذري اي يا عذري فايدا
فهاهنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل ان كان نالوا ونبه عجب مع في المعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف
انتصب الليل بفعل اخر عين ناصب المنادى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وتمر اخر
اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال كليهما وتمرا لا الحق ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واجتنفا وشوكيلة اي الحج اخفنا وشوكيلة وكل شيء
ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن ثانيه فاهل الليل والنهار اي فبك اهل الليل والنهار اي اهل الملك بالليل والنهار ونحوهم ديا الاخبار اي
اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب جل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم ما لعقدتم من رجلا وقد يروى كل ذلك
بالرفع ويمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء ام ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال الامثال
لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما
احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت لانه مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما
ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن نشاء اي لمن نشاء له او غير منوي نحو وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله
تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد
كما تقول فلان يعطي ويمنع قال تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي
تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد
في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب
الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب اليس بمنادى والنظر ان جار الله لم يحد
لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها عنده مثاله على وجه التفجع كما صرح به لما فصل احكام المنادى والاعراب البناء وكذا الظاهر
من كلام سيبويه انه مناد قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد
اي لا تهلك كانهم من شدتهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا تهلك وكذا المتلذذ والمتوجع نحو ويلا ووا ثبورا ولخزياه اي يا حسرتي
في يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو له قوله تعالى لا تدعو اليوم ثبورا واحدا وادعو ثبورا كثيرا اي يقولون وا ثبورا وكذا المستغاث مناد دخله معنى الاستغاثة
وكذا المتعجب منه مناد دخله معنى التعجب فتعني ياللماء وياللدواهي احضر حتى يتعجب منك وكذا الايم عليه المخصوص فانه يقوله هو مناد نقل الى معنى الاختصاص والعام غير
معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس بعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل الفاعل مقدر
المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من يحوسده مسدهما المفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر
لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا وكان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان
الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت وناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين يا الهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال في اخواته لكثرة استعمال
النداء يجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا يرى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون غائبا لعدم تقدم ذكره ولا متكلما لان اسم الفعل الا
يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل
شيء من الضماير فيقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما والفعل كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير متكلم كما
قال بعضهم في واه انه بمعنى تضجر او تعجبت وفي اوه انه بمعنى توجع وتوجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة
ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من مثله ولعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون
مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منصبا بعامل مقدر كا مثل فيهما واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله
يا بؤس للجهل ضرارا للاقوام والنظر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى الجهل اي يا بؤس الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل يجي يجي زيد راكبا قوله ويبنى
على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم نحو يا زيدان ويا زيدون
خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يبطل ان التجرد فيه عامل الرفع
كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه بسبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزنا تشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو
فتحنا لتشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو التجرد وانما
نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع ومنصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون الندبة بين الصوتين
ثم اكتفى بيا وحذف الالف فصار كالغايات تبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الالف يا زيد فحركته عنده ليست نصبا الا انه يدعى ما يقول في

اي لا شبه المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذ لا بد فيه من تعريف ثم بالاعراب بخلاف المعين منه

في نصب المضاف والمضارع له والمفرد النكرة وانما لم يجر المضاف مجرى المفرد في كونه منصوبا فوقه مفرد اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له سواء كان يا زيد او يا رجل
ويبنى بالمعرفة ما كان مقصودا معيّنا سواء تعرّف بالنداء او كان معرفة قبله فيهم نحو يا زيد ويا رجل ويا اهل لويا اسد والضم مقدّر في المنقوص والمقصور
نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يجعل البناء في المنقوص بعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يبق لام المنقوص
ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في ما مر من الاوّل نحو فاء من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع كاف الاسمية لمشابهته
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى فانما قلنا لما
تقوم لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر مثلها مجازا بان تنظر الى المظهر قال يا ابجر يا ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جئتنا وقياسا بالنظر الى كونه
مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا ايا انقلك كفيتك قال لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم فحفص على القدر المضطر اليه من التنوين
قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس يجعل جواب الحركة الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بالتنوين التمكن فيما بني لعرض على
الحركة الاولى له عوضا في الاعراب بني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم كما علموا ذلك في نحو قبلك ومن قبل

من قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لمعين
هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من
بين الحروف لمناسبة معناها المعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار للغرابة فاللام معدّ
لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف المنادى
الامرى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لشيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث
له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم يا للضعيف يا قوم والثاني ان وقوع المستغاث موقع الضمير الذي
يفتح لام الجر معه كما يجيء في حروف الجر فان عطفت المستغاث بغير يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له وقوعه موقع
الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط وتطرد كسرها مع على تاويل انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي
ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه تقول فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد
يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا الله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث
له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى اعني يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة في المنادى
المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث
بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد فقد كان كذا
محدثة لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها امّ حروف النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى وفي
المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون حرة واوا وتارة يا وتقف الفا كزيادة المندوب على ما يجيء واما نصب المستغاث والمتعجب منه
معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه مشابه لحرف الاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر وان كانت
المقتضية للبناء اضعف في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام او الف
او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ونعني بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا
طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا
فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه كذا تقول يا ثلثة وثلثين عندكم وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا
بل عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصدت جماعة معينة ولا قلت يا ثلثة وثلثين بحو يا رجلا وامراة لعدم معين او لا
او لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد ولا سند واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل قال الا يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال اذا راجز وي محجة
للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكلها مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا
لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتتعرف في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء ويا
عبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز
نحو يا حليما لا يعجل القدوس وذا ابجر الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان
موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء

وجه

بشرت الشيء بشرا وابشرته بشارة وبشرته تبشيرا وبشرت بشرة بمولوده بشر بشارة اي سر يقي شعر ... انما ... اول من ... الشعر

مبحث المنادى

فاحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضاهيا للمضاف لانه يجوز جعله منادى معرفا مستقلا
تقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بل يجوز نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث
المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة
والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل واو انجر مضاهيا للمضاف مع قصد التعريف فيجب نصبه لا في يا رجلا
ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن بحذف صلة مع زيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى
الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف خلافا انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف
وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لالتزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما باقي التوابع من البدل وعطف البيان
والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضاهيا للمضاف لانه ليس شيء منها ليس مع متبوعها اسم المسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها اليها
كما في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ايا راكبا اما عرضت
فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكونه راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى
نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا صاحب الرجل يا ضاربا
رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير
حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام
مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا
زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف ينصب والبدل المعطوف
غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه كان علمنا ونقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة
فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز
رفعهما او نصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه
بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف والذي يسهل ذلك اذ لا يلزم
من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين بدل وعطف نسق مجرد عن اللام وغيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتاكيد
وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كان تابعا لمنادى مضموم او منصوب وسواء كان
متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا
عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله زيد وذلك لان عطف
النسق من حيث المعنى مثله مستانف واذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء له اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء
هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع لانه فرق بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قال والواو نائبة عن يا
وسنجليها على ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب في كل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع وكذا البدل لسداده مسد المتبوع وقيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع
فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل انه لا يجعل كالمستقل فتقول يا غلام زيدا بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل
فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره حرف النداء لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك
فيهما لان لا اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى
الغائها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز الغائها مع تكرر اسمها فاذا ضعفت عن العمل في الثابت مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها
بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق
ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارفا كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب
انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل
وكذا اجاز هو عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه الرفع وهو غير بين لم يذكره غيره وقد تقدم ان عطف البيان
هو البدل فيلزم ان يضمه اذا كان مفردا اتبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة مقدرة او
ظاهرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا
بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرين رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كالمضاف اما اذا
كان مثله فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف
ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظه تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية

وكذلك في يا تميما جميعا
يجوز اجمعون وكذا في يا
الظريف بالنصب فقط

وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الطويل والطويل

وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام بشر وبشرا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف يا زيد والحارث والحارث واما التاكيد

اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا او بناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه

رفعا ونصبا قال رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا فحمل الجرمي على انه بدل وجعل سيبويه ايّاه عطف بيان لان

البدل وعطف البيان يفيدان ما لم يفده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل

فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول وموصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا

في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه صفة للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي يونس عن رؤبة انه كان يقول يا

زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع ذا رفعه فلذلك لا يوصف بما مع صفته كالوصف الاول فعلى هذا

يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف كالوصف الاول والمعطوف نصبه ورفعه مع الوصف كالوصف الاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما

جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان المختص في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة

انما وضعت تابعة للمعرب اعرابا لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه

لما كانت الضمة التي هي حركة البناء ثابتة تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله اشبهت الرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك

فتحة نحو لا رجل فلما شابهت الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابع للمرفوع فلما اشبه المرفوع حركة الاعراب حركة البناء التي هي

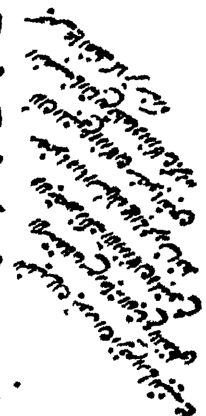
الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بسبب الرفع بالضم بخلاف التابع المضاف اذا المنادى المضاف واجب النصب واما

ابن الانباري فلم ينظر الى هذه وقدرها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا ولو التمس لبعيد

في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع

البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان النفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف فلذلك لا رجل ظريف

فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان



المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد بنا

مبنيا على الضم كما في البدل وقد قلنا ان عطف البيان هو البدل في القول وكلام الخليل في المعطوف يختار الرفع في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز

النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء

يختار النصب لا لاجل اللام يمنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع

متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو ان ينظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم وقول

وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان نحو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذا تجرد عن اللام

ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا كيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في

الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا لما كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس بخصلة مختصة به من بين ذلك

الجنس لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد المفيد الاختصاص به لكثرة الاستعمال له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في

مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروفه وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما من الصفة كالصعق ونحو لا علام الاتفاقية

الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول منهما كالعباس والحسن والفضل

والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم توضع مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن

العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين او ذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم او

سمي بها فكانك اخرجتها من العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هاني لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت

في بعض ما يصلح له كان مع اللام كالصاب لبعض الموصوفين بالصبر وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور

عدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام فيما كثر

وما ليس منقولا عن الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في

المسمى بكلب قالوا ابنو الليث في بني ليث بن بكر بن عبد مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي كما ان تخفيف

العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وقال رايت

الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فالغالب

عليها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس

اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيعتقد كونها

اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في بعضها ايضا معنى اصلا للمسمى المعين ولا خواته كما عرفنا

في الثلثا

في الثلثاء والاربعاء وقد يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالثريا في الكوكب المعين فان الثريا ما معنى
الاشتقاق منه ولذا قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس لم جعل فنحو ما عرف وعند القسم الرابع من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في
الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والسماك لكن من العوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء
موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للباب لانها تجري مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من
الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالعوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولغيره
كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسية لفظه كالثريا
ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق ولكونهما لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطوله وهذا المبرد لما جاد
على المقتضب ولا يدل عليه كلامه ذلك انه قال ان كانت اللام في العلم خرجت مذهب الخليل الى ان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا يفيد ان التعريف بل يجيء بها
للوصفية الاصلية فقط وكانه يجرد عنها الان تعريفه العلمية قال وان كانت اللام فيه لجنس خرجت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس
الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن الصعق مع الخيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المص قوله والمضاف
المعنوية اي التوابع المضافة وبين قيدها بالمعنوية بل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى
المفردة وذكر في شرح المفصل انه يجوز الرفع في نحو يا ذا المحوفة وفي نحو يا صاحب يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة يكون
الا معرفة كما يجيء في باب الوصف وكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف اسم موصول مع صلته في حكم
المفرد ولو كان مضافا اللفظي فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان كقولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله من قولك لنا في
قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز في الوصف انصافا فالاولى ان يقال ما
هو ان المضاف اللفظي وان كان مضافا للتخفيف لكن لا يجري تابعا مجرى المفرد في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله عن ذي اللام
قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا وامّا بنت فليس مثلها في الندا وامّا في غير الندا
ففي جريه مجريها وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال الابن والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن مضافا
موصوفا احترازا عن نحو يا زيد الظريف بن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط الاربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا
رجل بن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ او كون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد
ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا
لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بالفتح وسهل ذلك لكون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة
والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوز فتح المنادى المعرفة علما كان او لا
اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا غلام ابن الغلام والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربعة في غير الندا يخفف بحذف تنوينه وجوبا
ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر كل
ما ذكرنا لفظة ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين حقيقة لا يكثر
استعمالها قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا اي هذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا
يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين من حيث قلة بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته
والا ان يستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف
وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين لمعنى واحد لا يمنع اذا كان في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد
والا وانه على ما يجيء في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف
مع حصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم
الاشارة تعرف بغير حرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة لنا الى ذلك اذ لا منع من كون الشيء المعين موجها معرفا
بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصص الذي هو ذو اللام وذلك انه من حق المنادى ان يكون
متميز الماهية واذا لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكون مثلها عن ان المخاطب منه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء و
الموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة فانه مبهم يخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة
واما الفاظ شيء فيما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا بازالة
ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم جنس بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن
بما قبله لا بما بعده واتفق ذلك فالاغلب ان يكون ولك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو ابنه زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده
لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الا

لاشارة

الاشارة كأنه قيل يا من ولابهامه بالاشارة الحسية قلما يقتصر على يا هذا دون ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعته يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الطويل
واوجب بعضهم الرفع فيه وقد يأتي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا
الطويل واما المازني والزجاج فجوزا النصب في الرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل بها الى نداء ذي اللام
عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء
كما امكن بلزوم الرفع وعوض النصب فيه ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس هذا موضع
التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا آتينا والمقصود هاهنا الابهام وها التنبيه ايضا
مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصفا به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه اذا توصل باي الى نداء
اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل لما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحرف الخطاب كما يجيء في بابه فحق تنبيه بعض
الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما باي في بعض المواضع لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس
نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا الشرح نحو يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصولة وذو اللام بعدها خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اي وانما
وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويصح تقويته هذا المذهب بكثرة وقوع اي موصولة في غير
هذا الموضع وندرة كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصول قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر
صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصولات وحرف النداء على هذا يكون داخلة على اسم مبني على الضم فلم تغيره وان كان مضارعا للمضاف كما
في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لان اسم الاشارة دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو لو حوليته وهذا
حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه
ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما مر في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والصالح لان ينعت به اسم الاشارة
لبيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح عنها من ... الا ما يختص ببعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين ...
حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افراده ... اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان هذا اللفظ
لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه ... القابلة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى الصفة فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت
هاهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجيء في هذا النوع ولا يجوز تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبغل قوله والتزموا رفع الرجل
اي اسم الجنس الواقع صفة اي هذا وكذا ... ينصبه كما في يا زيد الظريف لكنهم التزموا الرفع تنبيها على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره النداء
واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قوله وتوابعه اي المنادى رفع توابعه اعلم
ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يجعل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اي او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبته ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا
للطويل او لزيد على اي حال فان التابع الذي يجيء بعد صفة اي لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان
ذلك التابع مضافا اضافة معنوية فالوجه الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون
عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه كذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه
وان بدلت من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد
وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح نحو يا غلام زيد بالفتح
ويا عالم زيد ... بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد صفة اي لا يتبع اي واما اذا جئت
بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستغنى عن الوصف فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال
حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملت على الوصف كان وصفا لهذا واسم
الاشارة لا يوصف الا بذي اللام ... ولا يجوز ... الا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة النصب
فالا النصب ولا يعطف على المرفوع واما الرفع الا ... بقيام ... المعطوف عليه لا يجوز يا زيد وعبد ... فلم يبق الا النصب عطفا على زيد
المازني الرفع حملا على النصب ويمنع كون المعطوف المعطوف عليه كلاما يجب له ويمتنع عليه الا يرى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث ويجوز
انه كان القياس امتناع يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل
حيث انهما اجتمعا في التوابع تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يؤدي الى ان المعرب يحل له او الى انه لا يحمل على محله ويحفظ من اعرابه وفي الموضعين نظر اما
الاول فلان المنادى المضموم ... لم يعر من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ضارب الغلام وضارب زيد كذا اما اضيف اليه الصفة واما
الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاز في النظم ما يوهم خلاف ذلك
فهو بتمثيله علما لنعو ... بزيد وعمرو ... فلو قلت ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجوز في نحو الحسن الوجه البدل الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة

مبحث المنادى

التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولان تركيب الجملة غير
المؤكدة لعين عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمها وخبرها ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم كما اتضح لك في نحو قوله وان لم تجدا من دون عدنان
والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزم رفع الرجل كانه جواب
عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول
اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالواجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم وعلى هذا اصنا نحو الرجل في يا ايها الرجل العاقل
اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا موصوفا فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى
المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك
لاجتماع شيئين فيه هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا وقال يسمعها الاهة الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون
كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذي وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
اصله اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة لانه يقال في الشعر ناس قالوا واصله الاه فعال بمعنى مفعول
والالاهة العبادة والدفتج العين به عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق وكانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود
بالحق لانه اولى من يؤله اي يعبد فصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه فصار الالف واللام كالعوض من الهمزة
لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما مخصوص بالضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجيء الاله في السعة او ورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى
عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس ثم حذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية
ثم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللام لم ينبغيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك
للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة في
الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اي تستر فيوق في فتح الهمزة واجتماع اللام
ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى ونحوها منه في اللهم وتالله وها الله ذا ووالله بجر والجر في مقدر في الشعر وفالله
بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقول من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقد قالوا يا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تعقبانا شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميم في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا باسمه بالابتداء
وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وتجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما
حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في آخره ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد
بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف الا السماع مفقود فيها قوله ولك
في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا كرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب
قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد
معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في باب ما ينتصب الاول وقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول
قد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابا كان او بناء فكما ان الاول يحذف التنوين للاضافة فكذا
الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بين
المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه لا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا
يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
صار كأن الثاني هو الاول فكأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار
مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل
الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي
مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف
اعني عديا الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله
بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف
ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليسا الا مضافا مكررا وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي يا تيم عدي ان تيم الاول مضاف
الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف فالمحذوف المضاف اليه من الثاني بعكس ما يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه كذا
يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد ههنا ان يقال ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان تيم تيم
عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد

ابن عمرو ونحوه هكذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن الكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمضاف كان لانه تم عطف بنا للاول ونحو
كالموصوف بالابنين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامِ ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا
وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقيل يا ابن امّ ويا ابن عمّ اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات
ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل
حركتها الفتح لان الواحد لا يستثقل حرف الصلة ضعيفة لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو الاولى لان
السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف
فما فوق بل جاز وضعها على حرف وعلى حرفين كما وضع ياء الضمير كافه ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا
لم يلزم اجتماع ساكنين في ذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذا اعني الفتح والسكون
مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلامِ بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود منه
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر ليدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها البدلات
المشهورة على الياء المغنية بالحذف والقلب فلا تقول يا عدوّ ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلامَ ويا ابَ بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف كما
فتح يا بنيَّ واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلامَ لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى
الياء للعلم بالمراد ومثل هذه اللغة الشاذة ربما حكم وربما ورد في الندبة الحذف والقلب في غير النداء لكن الفصل في القوافي والفواصل ليس بنادر
طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا
فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان
الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلاميَ بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت … الفتح قوله وقالوا
يا ابي ويا امي … يطرد فيهما ما في سائر المنادى … الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال التاء تاء التانيث هذا عند البصريين … دليل على
… منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها تزاد في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم
ودليل كونها للتانيث نقلها هاء في الوقف هاهنا وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي
ايضا ويجوز مد هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابَ ويا امَ على من يحكي … الا بعد الاب بالتاء والقراء يقف
عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة … بخلاف ما في اخت وبنت … عليهما
بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح … وقال الاندلسي اصل يا ابتَ ويا
امتَ يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلتحمل الثقل الحاصل بالتركيب
مثل يا ابتَ ويا امتَ … بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم
وهو اقل من الاولى … وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا امتي ويا ابتي فانه
لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الا
الاب والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر
استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ اجتزاء بالفتحة عن الالف

لكثرة استعماله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من حذف ياء نحو يا غلامي قوله وترخيم
المنادى جائز وهو في غيره ضرورة وانما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء
للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا
فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا لهذا الحذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح
منهم وهذا الذي ذكره ان كان حدا للترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا
فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو حمزة وبعلبك لان المحذوف هنا اخر الكلمة
بدلا لتعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلامِ اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى انه مورد الاعراب قبله ويخرج الحذف في باب
عصا وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه ليس جائز قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون
اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تانيث شروط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون
مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث
وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون

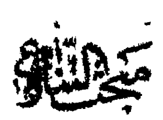
ترخيم

مبحث المنادى

ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقول لا باه ولا بعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا ال عكرمة ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي لله ما فعل الطلوم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش
جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مطلقا لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمانه نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن
اوسطه او متحركه وترخيم يجوز في غير المنادى للضرورة وان خلا عن تاء التانيث وعلميته على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف وعند سيبويه والمبرد يجب تقديره
الاستقلال لعدم استدلال سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي اماما متروا وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصريون ولا
ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال الجزئين ما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد
من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وامحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله
وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يترخ بالمضاف اليه لو رخما تاما يجب بعض
حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن بعضا منه ... لان المضاف يجب في حكم اخر المضاف
للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه ببقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
البناء فلم يوثر عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين بل تمنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره
زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع تشهيرا للمندوب في غير المرخم ... ويكون
علما زايدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط الزيادة
على الثلاثة لانهم كرهوا ان ينقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب بلا علة ظاهرة ... فان المنقوص وان
كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به ... لكنه لعلة ظاهرة ... المنادى
المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما ... واذا لم يكن
موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط كونه بتاء التانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة ... وضع التاء على الزوال
كما في باب ما لا ينصرف فيكفي ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقائه نحو ثبة ... بعد
الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كالكلمة الاخرى ... الاعراب
فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كان الشيخ عابسا وقيل النفاس كنت مصفرة ... الاعراب قلنا لما كان
بنائه على عدم اللزوم لم يكترث بما يحصل به خلل الكلمة ... والدليل على عدم اللزوم ... في جمع السلامة نحو عرفات ...
لا لفي التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر ... الاسم مع التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا
ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم ... كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
فضم في المنادى غير المرخم ... قلنا اذا وقف ... وطلح بالطلحة
وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت ... اعرابية ... ان في الوصل
حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل ... في الشعر ... وقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ...
الوداعا ولم يرخم لغير ضرورة ... لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه الوجه في ترخيمه كثرة استعماله ... لان الكروان
ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قاله لامكان الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج ... فانا الواتغال ... ابن
مرخم فقلت لهم اني حليف صلاة ... وكانهما راءا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها
شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما بحيي سائر التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد ... ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد
فحذف الحرفين في الموضعين احدهما اذا كان في اخر المنادى زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي
مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلنا زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ... علمين وزيادتا
جمع المذكر السالم نحو مسلمون ... علمين وزيادتا الجمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان ونبهان وخراسان ... النسب
كوفي ودوحي وكرسي والفا التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله ... اذ جعلناها فعلاء من الوسالة
احسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعلا لانه يكون اذن ... الاسم باب حمراء وقد يجيء في التصغير ... ترخيمها
قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء ...
لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف ... وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ... عن الاخفش حذف المدة الاصلية

ايضا وهو المشهور خلافا للفراء ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور
ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون وطحين او لم يكونا له
كغرنيق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن الحروف الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما
واما مذهب ... في نحو المون والحسنين ... انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخر الترخيم حذف
الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فاتبعه في السقوط ولو دار تحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مدة وهو اكثر من اربعة احرف ...
لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر
من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وبنون وقلون ودميون يجوز حذف زيادته
لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وبنون
ودمي والاولى ... واما لم يحذف زيادتا بنون لانهما غير يا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل هنود واجاز الفراء حذف الهمزة دون
الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمرا مفتوح الهمزة قياسا على نحو الثمان في نحو كليني لهم يا اميمة ناصب
والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين
يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم مثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد
فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المثنى مطلقا ... لئلا يلتبس المثنى بالمنسوب ولو كسر لئلا يلتبس بالمضاف الى الياء
وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه له مذكر فيلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له
من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اذ لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه غالبا اكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره
لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلميته ... اللبس في الغالب ثم لا يخلو كل موضع من قرينة تزيل اللبس فاذن يجوز ترخيم جميع ما ذكرنا على لغة
الضم كان او لا والاخفش والفراء يحذفان الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل ويسطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحروف نحو نعم واجل
هو ضعيف لانه على نية المحذوف فان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يجيزون في نحو حولايا وبردرايا حذف الاحرف الثلاثة اعني الالف مع الياء التي بينهما الزيادة
لجميع والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركتها من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه كان
موضع انضمام الكلمتين كالمفصل للكلمتين لعظمتين يتصل عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض ... قرب العهد الا انها
بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير كما هو فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة بالتاء وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين لا تطلبه تاء لانها تلك
التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت بحلائب مسلمين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرف لفظا ولا يوقف
على تاء التانيث الا في بعض اللغات فالواو ان رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة
النون المحذوفة فكانك رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان
الثاني اسم برأسه ولا يلزم من مقابلته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك اي غير ما حذف منه حرفان فهو زيادتان في
حكم الواحدة ودون حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار و
يا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه كان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض
في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يكن بالامس ولذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد
ويد ودم متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة وقرينة من الايجاب لطلبهم
التخفيف بالنداء بما امكن حتى فعلوا في المضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ... لكونه في صورة المنقوص ما رايت في نحو يا زيد بن عمرو وما هو المشهور
من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له فصار
حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان
قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان الحذف غير واجب لم يعتبر ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم زال بالترخيم سبب
حذفه نحو ... قال الجمهور في ترخيم نحو علاوة ... بناء على هذه اللغة يا علي يا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفتا
له وهو التقاء الساكنين ... فيقال يا قاض وبهذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة
... لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف صالح للتسكين كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة
وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه اقرب الحركات كما فتح الاخير اتباعا لما قبله
كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقوله انطلق في تخفيف انطلق ... قد فيه بعد الترخيم بعض زائد على نية الاستقلال اتباعا بالفعل الذي هو
الاصل في ... فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما في ... سيما الكسر امكن نحو لم يلده وانطلق ... بالفتح
على الوجه المختار وغير سيبويه يجوز في نحو اسحار من الفتح ايضا للساكنين فهو ... واما اذا لم يكن قبل المدغم ساكن نحو ... فيبقى

متعقب



لا كرمني زيد وكاد يخرج زيد فقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى دليل المطابقة مع حذف التالي ولا مانع الا استقراء اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاولى اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او المفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فيه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات فيلزم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قبل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا ونعم رجلا ونقول ضربني واكرمت زيدا والزيدين او الزيدين وهندا او الهندين او الهندات ونقل الضمير عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا لما الزم البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغني عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول المفعولية فالواجب حذف المفعول واتفق البصريون ههنا للكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لانه لا يحذف هناك ايضا كان الوجه لزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف في مثل هذا المحوج الى الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد قال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب باسم ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف احدهما وقال لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فيجوز فيه الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فتقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره الشارح فهذا والحق ان يوقف هذا الاخير الى الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في التقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال الثاني اما ان يطلب للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربني وضربت زيدا وضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين وضربتني وضربت هندا وضربتاني وضربت الهندين وضربنني وضربت الهندات وتضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا ايضا ويجوز حذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يجد مطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يتسلى بذلك التلبس للابعد الذي حصل له الاعمال مع جواز الاقرب حتى لا يبطل بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه انه موصل الى مبتغاه فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب المفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان تطلع الثاني من الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين على ان المختار اعمال الثاني والا كان الفصيح الكلام على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع فتظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره عدم مطابقة المعود اليه في القرينة وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير والتانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان القسم لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت والاضمار قد سبق ولا اضماره لانك لو اضمرت مثنى ليطابق المفعول الاول المفرد كان مثنى لانه مفرد وبطابق ... والجمع والتذكير والتانيث وليخالف المعود اليه هو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب الاظهار هذا كلامهم والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم لم لا يقال لم وجوب المطابقة بين المضمر والمعود اليه اذا لم يلتبس الحال قد يعدل فان زيد وان كانت واحدة وعقلا فان ذكرنا ... والضمير للاول ... لانه علي المعنى المفعول نحو حسبني حسبتهما اياه الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه من حيث راعاه المسند اليه وكذا تقول حسبني وحسبتهما اياه الزيدان قائمين وحسبته وحسبتني اياه هند قائمة

الاول ... انهما الناظر ... عند عمرو وهل ...

وحسبتني

ويحسبني وحسبنا اياها منها ما في كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وبعضها بين المبتدأ والخبر وبعضها وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس من هذا المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا التنازع ههنا فاعمل الاول
بالمرفوع اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه حذف فاعل ان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع تلازم شيء
من مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وعينه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار اصعب الامرين مع لزوم قسمة
في ذلك الامر دون الشعر الآخر الا ان بايه ذلك الذي في اختاره في الحسن على الآخر فاجاب المصنف بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع
وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان فيهما آلهة
لفسدتا فالحجة ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم ترتبني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان
احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك ورجعنا الى البيت فنقول معنى البيت لو كان من
باب التنازع وذلك ان قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة مشروط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت سعيي لادنى معيشة ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني
جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو ينافي انتفاءه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى وان قال الكوفيون التناقض انما جاء بجعل الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب بان تكون الواو
مستشهدا انما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ الواو العطف اكثر من الواو الحال والاستشهاد انما ينبغي ان يكون بالراجح وبما هو نص في المقصود لا بما يحتمله
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالى ما توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى القليل قلنا ما يتل الى المجد المؤثل
المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكفاني اكتفي بذلك
لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا
معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استغفر واطمئن لكني اسعى لتحصيل
مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة مفاعيل الجر نحو اعلمت واعلمني
زيدا عمرا قائما اي اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني اعلمت اياه اياه زيدا عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال
اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا
يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب يقول ما احسن واكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال
الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه شرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا
الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الذي لم يسم فاعله وقوله فعل ما لم
يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله
في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعلل وفوعل وفعول وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره
حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع الثاني من باب علمت ولا الثالث من
باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي ذكره بسببه انه هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صير زيدا
يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت فقوله اذا كان ثاني مفعولي
علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك وابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اما الظرف الذي لا يتصرف
لرفع نصبه على الظرفية والجار والمجرور نحو من قبلك ولحالة المجرور الذي يقع المفعول الصريح كما سيجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا
الا اذا كانت محكية جاز نيابتها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله نعم ... اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء
الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا
اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر كان نحو جعل مقام
الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل ضعيف لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف فيهذا الباب هو الفاعل الذي هو
المبتدأ الاصح كونه ... على هذا خبر كان المعروف في الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل
الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمفعول ومنع من قيام ثاني مفعولي علمت مقام الفاعل قال لانه مسند الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيهما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء
آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى الضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان المسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ
بعينه لم يجز هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك غلام زيد علما المتأخرون وقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما
اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي عندي انه يجوز نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة و
اللبس مرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على

قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة ...

... ان مفعول فعل لم يسم فاعله مع انه ليس ... فافهم

مبحث ما لم يسم فاعله

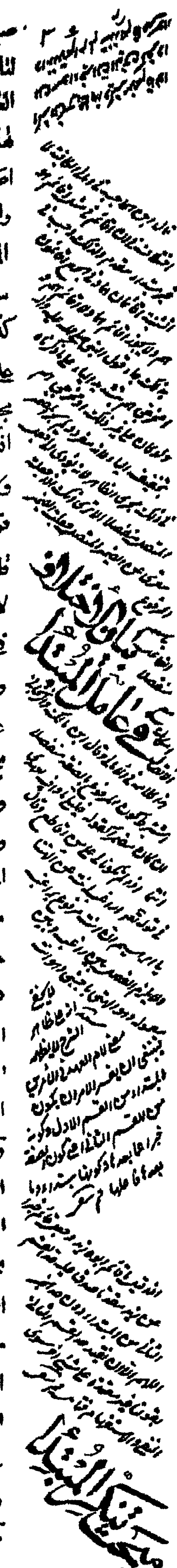
الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعطيت زيدا اباك فان لم يحصل اللبس جاز لك اقامة مقام الفاعل وهو مكانه للبس في قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيد ابوه والمرفوع ثاني المفعولين واعلم زيد ابوك و المرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبس عند القيمة نحو اعطيت زيد الخادم فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا من حيث القياس في الثلاثة والسماع لم يات الاقيام اول مفعولي علمت لكونه مبتدا بعد الفاعل بالفصل والجار احق بحفظه وكذا لم يسمع الاقيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول اعلمت زيد ان الدليل الملتبس مع لزوم كل مركبه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لم يقولا مقام الفاعل لان النائب عنه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل والاشك ان الفعل لابد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لابد من زمان ومكان يقع فيهما ولابد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن وللتوجيه للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان فيه الواو التي اصلها العطف هي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل لو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريات وقد اجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين اما مذهب الكوفيين ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب مستدلا بالقراءة الشاذة لو لا نزل عليه القرآن بالنصب وبقوله ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب بغير حرف الجار نحو اخترت الرجال زيدا في اخترت الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود وبني لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع فقعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاستحي اي استحيي قيام ويشترط في المفعول المطلق اي ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلاما فلو قلت ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب شديد والضرب الفلاني ولذلك قال المصنف ضرب ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا تقول ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل والفائدة منحصرة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع قرينة نحو انت في دار ضرب تضرب اي فيها وقوله نعم كلا ولذلك كان عنده مستور مرفوع المحل مبتدأ المقدر المفسر مبتدأ الظاهر كما في قوله نعم وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسالة المفسر ضمير كما كان في استجارك لكن ليس في مسالة المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذا اختاره قوله والاخر من باب اعطيت اي مما له مفعولان لمدها ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا والجبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعا حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وقول الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ نواسخ الابتداء وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا وان ولات ونظائرها و[illegible] غاما الا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل وبحث عن قولك بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء المجرد وتحقيق عن الاول وذلك ان لفظ العدم تغيرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه غاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال ان لا ليس زائدة ولا جارية مجرى الزائد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ والاسم يحمل على موضعه بالرفع والاشكال ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست عاملة والخبر مرتفع بكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب اسما بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا المبني اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب

لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظ بعد الا الهمزة في قوله الصفة الواقعة

مبحث المبتدأ والخبر

هذا الاشكال وما بعده انما يتجه على تقديري الاطلاق والتقييد بخلاف الترسيق

صيرتين



صبر عن شيء كاسم ولهذا قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم عند من قال انه أنذرتهم مبتدأ
لتأويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه وقوله المبتدأ الاسم المسند اليه ليدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد
لم يدخل فيه الا ... من الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسند اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة
هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ
اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر
على انه فاعلها من غير اعتماد على الاستفهام والنفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد ولا حجة لهم في نحو فائم الزيدان
يجري ما قائم لكونه بمعناه قال غير اسوف على من ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء
ان شاء الله تعالى وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وتخطي يوم لا اصيد فيه اي يقل وينذر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل
ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر وربت عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو
قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ان شاء الله تعالى ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظننت نحو ظننت
قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والا... او نحوهما
لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل
في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء
واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات في الحقيقة والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون
علامة لشيء مخصوص فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح
وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة
مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ وما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام و
حرف النفي اما ان تكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا فالمفردة التي بعدها مفرد يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي
بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر
انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء
آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كل واحد منهما عمدة يتقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد يدخل فيه
المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدأ الثاني قوله
واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار وانما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر
اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طار والاعتبار بالطاري دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في
نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم و
استغناء الاسم فارادوا في الجملة المركبة منهما ان يتم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية
من اول الامر لامكان ... كل ما باسم خبر قوله ومن ثمة اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني لو لم يكن ... جازت وفيها اضمار قبل
الذكر لفظا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه
ايضا ... لكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب
غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها
تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد
مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ
معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف

مبحث المبتدأ

ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل التخصيص بالحكم فقط كان تغيير الحكم عنه مختصا يكون قد حكم على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم عليه سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بوجه او نكرتين غير مخصصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يكن كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جائزا ان لا يكون رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه كذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل الا ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان تقدم فعله عليه وجوبا لا يلبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما اجاءك الى مخة عرقوب والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما عندك وما يقع بعدها حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة والخامس ما بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد بالباب والسادس ما بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة والسابع ما بعد واو الحال نحو سرينا ونجم قد اضاء والثامن ما بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها والتاسع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ترى وشهر ثرى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما التعجبية وشر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه هو وان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانما حكم على غير المختص فالمتم قولهم ان في تعليل كون المبتدا معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص لو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة شئت سواء كانت تقدم الخبر عليها او تأخر لان التخصص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل يحتاج ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار ففيه نظر لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكر ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امرأة لعدم انتظام الدليل على حصول الخبر عند المتكلم وعدم تعين احدهما بتخصص به المبتدأ وقوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي للعموم فقولك ما احد عم جميع الاشخاص ثم لم يبق احد منهم فيه نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو نفي الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يختص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف يتاتى الخصوص مع العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه فاذا نفيت ان تحكي على الواحد حكيت على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من ضمت نحا انما يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الجزاء من كان من الناس تعنه وجائز فانت تقول وجائني وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لحصول الفائدة بهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه هو ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحروف الاستفهام فحذفنا لكثرة الاستعمال على ما بينا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة للفعل مقدرا او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام انسان قام اي ان قام انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان ضربت انسانا ضربته فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل فهو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر كما في الفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم فان اصله سلمت سلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه مما النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى اويل الهلاك ولو قدرت تابعا ويلك لكان طلبا من الويل بل المراد مطلق الهلاك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى الحال انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقدم الاسم والمتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل اوتقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا الخلل بوهام وقطع الانشاد على ما يحكى المبتدأ القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين في بعد المصراع لولا معونة الدوق السوالك هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله فمعنى سلام الذي هو معنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قال ينبغي ان يكون سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ينبغي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد دوام نوع سلام الله عليه

واستمرار ذا لولا النصب الدال على الحذف وفرضوا سلام وكذا اصل وبل الك هلكت وبلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل لغرض الثبات معنى التجدد

قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما
جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو
وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك
ان زيدا عندك يمون الظرف خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولك اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لافعلنه
والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشأن نحو هو
زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو
الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثمة قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع هو
ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف
الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف
غير مقصود فهو كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال
الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت
عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي في الشرح هذا الحذف اذ كل موجب يتضمن الجحد كما تقول
في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال انه لا ثبوت للجحد في جواز حذف الضمير مع السماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى لمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة نحو زيد انا ضارب وقد
يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من
المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وبها يتقيد مفرد
نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة نحو الخبر
فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليست الصفة من تتمة
الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضعا وبالجملة فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف
واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن
بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى
ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال يجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن
عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع
احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو
في نحو ذو اجبلها ثم ارتفع وتقاعد لما كان بحال بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا بد في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل
عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي تقتضيها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق
به لفظي اذ المخالفة التي لا توجب نصبا خصوصا وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه
كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر
وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب
ناصرا لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة
على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله فلما رآه
مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصلة والصفة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة
لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا احتجنا الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم لفظا لمشابهته
بو يدل شابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا القياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي
وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا والمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي لنسبة
امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد غلامه
زيد مالك للغلام ضارب ويجاب بان يكون المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة

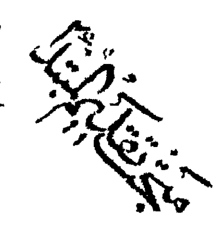
قال بعض شارحي الالفية ابن مالك ان تقدير المفرد في الخبر اذا وقع ظرفا اولى من تقدير الجملة لان الظرف في موضع لا يصلح فيه غير المفرد نحو اذا ما بكم قائم فاذا الفجائية لا يليها الا الافعال وكذا اما في الدار فزيد اي اما مستقر او استقر لان اما لا يفصل بين الفاء والا بمفرد كاما زيد فقائم او بشرط نحو فاما ان كان من المقربين بالعكس ورد بان المفرد فيها شاذ وبين حقيقة في الخبر بالعكس

قوله والمتعلق في الموضعين الخ فلذا ههنا لا يتأتى وقوع الظرف في الصورة قائل في الدار مثلا معنا في صورة الصلة والخبر وغيرهما واحد ولعدم القائل بالفصل
تمت سنة

مبحث المبتدأ

ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمعمول كما يجيء وجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر
متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان
بجملة ان يحل وجوبا موقع الظرف وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا عند البصريين هو محل الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال بعضهم
هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه فلا يقاس باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وكذا الخلاف في ان الحال بينهما
هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع و
يعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم الاجماع
عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لانه صريح المصدر اما قوله أحقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم
اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قبل اما على الف الاستفهام لتشبهها بالمضمن لانها لا يوصف مثله ويجوز ان يقع في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على
المبتدأ اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لانه متضمن معنى الفعل
كما قالوا قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فوجبوا ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد
على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا
يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا
ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبت الاجماع على جواز نحو في داره زيد فيصح تقديم
الخبر ويمتنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين
من نحو في داره قيام زيد وفي داره ساعية هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما المضاف الى المبتدأ
فليس له التقديم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم
واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل فلذلك ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا
حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى
اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقولهم اكل عام نعم تحوونه اي حوايه الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك
لا كوكب الليلة قال تعالى ليس لوقعتها كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي وقت وموضع نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا
به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول الشيء بزمان
هو وغيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم
والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم
في يوم او يوما خلافا للكوفيين في ذلك لان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين لانه
افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة
المذكورة فان وقع الفعل الا في اكثر الزمان سواء كان الزمان منكرا او معرفا فالاغلب نصبه وجره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير
يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج وتفرغ الناس الى الاستعداد له حتى كأن افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا
كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو النكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداره مني يمين او شمال وهو بناء على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك مني مكان
قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب مثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل ينتصب فعله ولم يقل وكما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبر اماما خلافا للجرمي والكوفيين
وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع
الخبر عن عين غير المكان والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكأ زيد
ومربط الفرس ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك لان المكان يستعمل في الشيء بعينه
القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي بعيد ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتم وهو مني مناط
الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فانه يقعد اعلى منهم
لينظر عليهم ويقال هم درج السيول اي مسرعون متتابعون والدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك وقال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى
القرب نحو مقعد الازار تجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حقه المظروف يقرب من الظرف
بتحقق الاحتواء ويبعد عنه ببعده عن الاحتواء وفيه نظر لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا عن المظروف بل هو محتو عليه لكنهما
بعيدان عن المتكلم ويجب في كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا او موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لا يراد تقدير المسافة القرب

او ابتدائية نحو انا منك فرسخ وانت منى بريد ومنزلك منى ليلة اى ذو مسافة فرسخ على حذف مضافين بعد مضاف وكذا ذو مسافة سير ليلة ومنى متعلق
بما في الخبر من معنى الاستقرار او ابتدائية مثل هذا الفكر وكذا قولهم هو منى فوق البدل اى ذو مسافة البد ثم الله وهو منى دعوة الرجل اى ذو مسافة الرجل ايضا بقية
والتقدير هو مكان فوق البدل وهو مكان بلوغ دعوة الرجل واما النصب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليلة فلان يجوز ونصب
دارك نصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعد فرسخين فالفرسخان
مبعدان لها كما ان الماء في امتلأ الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت منه ذراعا اى دنوا مقدار ذراع وقوله رفعنا
بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان
دخول من في مثلها وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز
فضلة وبعد قول من خرج الكلام عن التمام والتمييز فيه انما يقع بعده من خلف دارك ويسكت عليه يجوز ايضا ان تنتصب فرسخين بالنصب على انه خبر
المبتدأ اى من اشياعي وفرسخين حال اى ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اى في فرسخين اى انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله سلمان منا
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اصيفت او لم تضف فان الاضافة قليل وهي عند الكوفيين لا تكون ظروفا الا مع الاضافة
واما عند الافراد فهي تعني اسم الفاعل معنى جلست خلفا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى منبسطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ
وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم والبصريون يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وباقية
على الظرفية وهو اولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه قول فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الحميم اى قبل ذلك يقوى مذهب البصريين واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظتي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل
مصدرين بمعنى اليوم الجمعة والسبت اى الاجتماع والسكون في الاصل رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين
لما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم ولحادثة القراءة وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن بمعنى اليوم الاحد
الآن الاحد والآن اعم من الاحد فصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما
ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله
فانهم امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داره منك فرسخان او داره منك ذات مسافة فرسخين او لكون احدهما المبتدأ او نحو معنى يجعيا
ولزوم تلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا
المضاف في مثله في المبتدأ نحو ذو البر او في خبرها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي سلة تجانب
لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثاني اما الذي لا يغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اى هو المشهور
المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقال مثلا شعري مليح وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه
هم هم واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اى غليظ وكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ ثم خبرا عن
الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي وكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بانه زيد او محكوم عليه بكذا وذلك لان
الخبر عرض فيه معنى الاسناد فعند ان لم يكن فلا بد من رابط وهو مضمر عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند
الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا وان لم يرفع الظاهر
كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على ما هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له فعند الكوفيين ان كان متحملا للضمير نحو انا زيد ضاربه انا
نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت وصلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور وعند الكوفيين
واما البصريون فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه لان ذلك
لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير
سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره
لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة
الشرط والاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام وغلام من يضرب قم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر
قوله او كانا معرفتين او متساويين على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ
كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة
لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابي حنيفة ولو ادعيت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف قلت ابو يوسف فهو الخبر ومثل قول ابي تمام لعاب الافاعي
القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اى بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى
ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا او خلت فيشتبه



المبتدأ

المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول يمنع ذلك حملا على المفرد ومع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأ ان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لا يستحق ان لا له صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا لانعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد وكان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي انك قائم وجب تقديمه هذا بيان الموجبات لتقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه اذا كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يرد نحو ما تقتضي اتكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب التي اثرها المعنوي ظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الا ترى الضرب والشتم جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل ظاهرا احترام اللفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي هل تضربه فلان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في الدار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله اين ههنا مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلنا لا نسلم ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فان في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد المقدر يجب تقديمه على المبتدأ ايضا مع خبره نحو غلام من زيد وابن من عمرو ومنه نحو غلام زيد ذاك قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة تقتضي الصدر خبر مفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اي كان الخبر بتقديمه مصححا لمجيء المبتدأ نكرة على ما ذكرنا في جواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ في الاغلب انما التزم معنى الدعاء ان التعلق فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظروف خبرا فان قيل وقوع الظروف خبرا عن المنكر اغتفر لان اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس لا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كونه خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس من هذا الباب قوله في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر كما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير في المبتدأ اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر وقوله على التمرة خبر والمجرور جزء الخبر نحو زيد في الجزء وذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور معمول لعامله لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بعامله القاصر اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد يقدم امثاله اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار صاحبها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين كان المانع نظر الى ان المفسر في نية التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه واتفق الكسائي والبصريون في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لان نحو زيدا غلامه ضرب كان نظر الى شدة طلب الفعل للمفعول فكان المفعول متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند الجرمي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يشتبه المكسورة لانه لو جيء بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يندفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل وان رفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس لم اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز المفتوحة ادنى حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر المكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان تكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد يتعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما نذكره في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدأ الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر فان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم وغير ذلك مما يقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عاقل وجاهل من هذا لان كلا منا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا والتي لا تتعدد لفظا او معنى من هذا في الحقيقة

نحو هذا حلو حامض لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة كالتأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء
الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما
عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل
واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما
جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بحيث يعد الجزء في الاول فان كل واحد منهما
منفصل عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان
يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول في الناريخ احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن
الوجه وحسن وجهه وحسن وجه نسبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير
يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر حدة كل منهما بالآخر وحصل
بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم
شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته برجوع
الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم
وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والآخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما
اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او لاضمار
القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل
جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا نحو الزانية
والزاني فاجلدوا وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره
الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط من حيث المعنى وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون
الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ ربما تفرون منه
الشخص بما لا آفة فيه لذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا آفة نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر
المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني
فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول
الموصوف ككلمة الشرط وخبره كالجزاء الذي يدخله الفاء والصلة والصفة تكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط
نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل
المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون
مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع
قصد السببية نحو الذي ياتيني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون
النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب الجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل
او الظرف والجار والمجرور نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاني غدا فله درهم
لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمشابهته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان
مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها
في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يتاول مثله بنحو هذه خولان فانكح وقوله
ليت ولعل مانعان بالاتفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخل الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة
الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم في قوله يتضمن الخبر المفرد ان ما يؤثر في الجملة لا
يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المذكورة معنى ظاهرا وهو
ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية والحق المالكي ان المفتوحة بها ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان ... على محل
اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضعين اجراهما

يجري ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الافعال في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا ان المفتوحة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان
حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبا قوله والحق بعضهم ان بها الى نحو
ان في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العكبري وابو البقاء وابن يعيش ان تجويز دخول
الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره
من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا
يحتمل لان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين
يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع
ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال لقد ذكرنا
انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه واعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله اهل
الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف
وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا
واذا في قولك اذا السبع للمفاجأة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي بعدها اي فبالمكان السبع
فنقول على هذا خرجت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية
المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجأة اذ لا معنى
لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا في قولهم
فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظروف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون الخبر ظرف الزمان
مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجأته وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به ففاجأنا
ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف
بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها
لما قبلها كما تقدم اي مفاجأة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجأت كذا وهو قريب قوله فيما التزم في موضعه غيره يقال التزمت الشيء فالتزم اي قبل ملازمته اي في خبر المبتدأ الذي عرفت كون غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا
في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ذكر المصنف اولها
المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال
الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول
لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناهما
لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فبقي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك
عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما افاده لو في قولك لو لم تأتني شتمتك كما مر في بيت قوله فلو
انما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا
فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء في
قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرتفع بعد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لو خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى
المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة
لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب
لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعل قال قالت امامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى
لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر ولان بعض ما
اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون الامير كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد
او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع
هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وقوله سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمعه اذني كلام زيد على حذف المضاف ولا تكون الحال المذكورة
جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو والحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت
موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه
قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لعلة معنى

الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستغناء عنه في مثل
هذا المبتدأ احوالي اذ ذهب ابن درستويه الى ان هذا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا في نحو ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما وهو نحو اقائم الزيدان وذهب
الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما فالضمير في قائما للمفعول لا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر
شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما او
الدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير
البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه ماهيتهما ثابت له كذا فلو قلت
مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا للظاهر فكذلك اللفظ اذا قام قرينة في خصوصه او الخصوص نحو شربت اللحم واشربت
الماء لان شرب الجميع وشرب الجميع ممتنع فاذا تقرر هذا قلت ان الجنس الذي هو مصدر عند البصريين غير مقيد بحال مخصصة بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس
على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق لما هو المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس
عندهم مقيد بالحال المخصصة فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب
المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فلم يحصل بتقديرهم المعنى المراد المتفق عليه وبهذا بطل مذهب ابن درستويه لانه لا حصر
في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان الخبر عندهم بعد
الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان
معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفيين اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز
ان يقول هذا اللفظ اذا شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا ثلث مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا
ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت
قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين
الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو
الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركن في المبتدا
فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا في وقت الركوب
فالحال قائمة مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائمة مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا
المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع لطول
الاستقراء هذا ما قيل فيه والذي يظهر لي ان يقدر نحو ضربي زيدا يلابسني قائما اذا اردت الحال عن الفاعل في المعنى وضربي زيدا يلابسه قائما اذا كان عن المفعول
في المعنى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما
زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول اشد لهيبا باليسر اشد لهيبا فيكون على هذا مستريحين
من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال
غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فيكون العامل في الحال حاصلا وفي ذي الحال معمول ضربي هذا ما قيل من حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وعن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما طالع في
معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم في مثله وهو التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل
دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي
وهو الاولى ايضا فنقول حذفنا الكائن والحاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة
الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز ان يقع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى
ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنع سيبويه الا في جوازه لانك جعلت ذلك
الكون خطيبا مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام
ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بحاله نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت
اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما
المصدرية ... وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن

لت الشيء بلته اذا شده ولتت السويق اذا جدحته

الملبسة ان ... الشيء ...

مبحث حذف المبتدأ

في الحقيقة زيد يفعل الخبر عنه بنفسه قام القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت اخبر وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما
المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابطه هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع
وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي
بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف وغير المفعول معه فاذا كان وضيعته
عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب الكوفيين في نصب المفعول معه
على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامها لم يمكن ان يكون عليها لكونها
في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا
على الظرفية موقعة ما محل القائم مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه
ايضا اشكال لانه في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد
مسد الخبر فكيف حذف وجوبا لو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف وبعد لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بجيء زيد
فاما الحاصل بانه ليس هنا ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله يسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون
وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف
وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا
واجب ففي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما
واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما مستويا على التفاعل اولا فالاول نحو زيد وعمرو يتضاربان فيتضاربان خبر عنهما لكونه بمعنى متضاربان
والثاني نحو زيد وعمرو ضربه وقريب منه قول امير المؤمنين ع فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقع زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا خبرا
والمرجح عندهم مثل كل رجل وضيعته وبابها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان
وقولك مقاتل زيد يتخوفان اي زيد ومن يقاتله يتخوفان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله
كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف فيما اخر مما يجب فيه
حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد خلفك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان
الامر اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر في موقع المحل بكونه خبرا
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة
مناسبة للمجهول وقد يتعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك
وايت رجلا اخيرا منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان الفائدة في نحو اخوك
زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول نسبة الخبر الى المبتدأ او حمله
عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجرد بما يطرأ او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقينا
على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار
الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند لا ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه انما
الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته
واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل
فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول مع ما هي من جملة خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى
ضمير متلوه الا المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوائد
لاول المبتدآت وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه ان بكرا مع خالد ثم
جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم
تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد بامره اي زيد امر بجميع بكر وخالد ثم تجعل
هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا وجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله
خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان
مذهبهم ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن لهم بد من ان يدعى ان كل منصوب ومرفوع غيرهما فهو مشبه بهما من وجه كما في

ان

ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله واخواته مشابها للفعل المتعدي
انه فاعل منصوب على مرفوع عند تشبيهها به فرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل
وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب شابهت المفعول لكونها فضلات
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما
شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله
اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على
السواء بل معناها اشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال القوة وهي اذا نصب في معمولين تقدم
النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب
البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولانها مع مشابهتها قوية بالفعل المتعدي قد يعد دخولها هذه الحروف يحتج خبر المبتداء
وكل ما كان اصله ذلك فهو خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير الحد وفاز نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول
ان وليس بخبرها وكذا يرد على خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الطويل غلامه في
الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الاخر صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى وبعده مؤمن خير ولو قال
هنا المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتداء ثم اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاول
مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشأنه كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومبينا ومحذوفا
وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه [illegible] يجوز تقديمه
على المبتدأ وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وانما لم يجز ذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فارادوا ان يكون عملها فرعيا ايضا لان العمل
الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل
الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول لكونها انحطت في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يجيء في خبرها اخبر المبتدأ في غير ما ذكر
ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا اسنادا قوله [illegible] الذي كان [illegible] لكونه
مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر الظرف للتوسع في الظروف لانها لا بد منها في كل
شيء من الحدثات فلا بد ان يكون في زمان ومكان فصارا مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي
واجري الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو
المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته خبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه
ووجه مشابهة لا التبرئة لان لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض قوله
خبرها الذي لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف ففي سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ وهو لا رجل مرفوع المحل بالابتداء
وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا صار دخولها عليه سبب بنائه مع قربها منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان في اسمها المنصوب بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبره نحو لا رجل ظريف
بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال لما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له
اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثاله لا رجل ظريفا الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا
منصوبا وهذا الذي كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد جوز غيره رفعه حملا على المحل وذلك
لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان يفرق بين لا وان في هذا
الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما
كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعد كالمبتدأ به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك انه لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها
مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهته لان التي لا تغير معناها
كالتأكيد اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد لكونه لان النصب [illegible] بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله
بزوالها مساويا للرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر
ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة
لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان الظاهر منه المعنى في كونه متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا
يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا قامت قرينة غير السؤال اذا دلّه

عليه

عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه ولسا إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند
بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند إليه بعد دخولهما نحو ما
زيد قائما ولا رجل أفضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين وأحدهما نحو ما زيد القائم وما زيد هو الظريف وأما الجملة الاسمية
التي يدخلها لا فالأغلب أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو ويكون خبرها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ قال والمجيء في الشعر
فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح والظاهر أنه لا يعمل عمل ليس إلا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس
في نحو لا براح ولا مستصرخ هو التي في نحو لا إله إلا الله التبرئة إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها
ومع المعرفة ويبتدأ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر
بعدها لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا أو ليس وغيرهما من حروف النفي والنهي والاستفهام ويحتمل أن يكون للاستغراق مع
القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان وأما إذا انتصب اسمها وانفتح فهي نص في الاستغراق كما أن ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه
للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على
علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في أول الكتاب أربعة الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا
مسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوب باعتبار ما هو أصل في النصب يعنون به المفعولات الخمس وما حمل عليه وهو غير المفعولات من
الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو مفعول مع قيد مضمونه إذ المجيء في جاءني
زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط إخراجه وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء
آخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضا مفعولان
لكن مع قيد كالأولين نظر وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون المستثنى منصوبا بمعنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له إذ رب فعل بلا
علة ولا مصاحب ولا فعل إلا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه فالحق أن يقال النصب علم الفضلات في الأصل ويدخل فيها المفاعيل
الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وأما سائر المنصوبات فمحمول لشبهها بالفضلات كاسم إن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان وأخواتها
قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لأنه المفعول حقيقة الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله لأجل
قيام هذا المفعول به صار فاعلا لا لأن صفة به نحو في قولك ضربت زيدا ضربا لأجل حصول هذا الضرب منه وأما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول
فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور وأوجده وكذا المفعول معه وأما المفعول له وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا عنه
إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا في برك لأجل قيام الطمع به لا لأجل الزيارة فثبت أن
المفعول المطلق أخص بالفاعل من المفعول له فهو أحق بتقديمه ذكرا وأيضا لا فعل إلا وله مفعول مطلق ذكروا ولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة
وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له أشد من طلبه لغيره ألا ترى أنه كما يقع على فاعله يصاغ على صورة اسم
فاعل منه بلا قيد آخر ففي قولك زيد ضارب عمرا يوم الجمعة قدام خالد إكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب وأما يوم الجمعة فمضروب فيه وخالد مضروب
معه وإكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو مضروب زيد وأما إلى غيره فبحرف جر نحو مضروب في يوم الجمعة وأما
قولهم سير فرسخان وصيد يومان فمجاز قليل وكذا في نحو (؟) ومصيد به على حذف حرف الجر للاتساع كما في استغفر ذنبا قال سيبويه في قولهم
جئتك خفوق النجم أصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير
عليه فرسخان يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا وجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لأن
احتياج الفعل إلى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه لأن الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل
بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أولى إذ الفعل لا يخلو من حال أمر من حيث المعنى فإنما
سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لأنه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال (؟)
إنما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور وطلبت إلا أنه
بقوله فعل المتكلم أوجده بالقول (؟) فالمقول في الحقيقة وإن كان مفعولا إلا أن الفعل في اصطلاحهم يطلق على غير القول فبقي هذا مقولا ولم
مفعولا فلم يكن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وأيضا ضربت باعتبار أنه مقول ليس بفعل بل هو اسم لأن المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج
بقوله اسم ما فعله لكونه اسما و(؟) باللفظ يدخل جميع المفاعيل فإن لفظ زيد أو يوم الجمعة فيما ملكت لفظا وحده الفاعل بالقول في قولك ضربت
زيدا يوم الجمعة أمامك وإن أراد وهو الظاهر بقوله فعله أنه فعل معناه ومعناه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لأنه إذن فعل مضمونه لم يفعله هذا
ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لأنه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا ضربا إلا أن يقول النفي
فرع الإثبات فيجري مجراه وكذا نحو مات موتا وبنى (؟) جدارا ما فعله الفاعل وإنما يخرج بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو أعجبني الضرب فإن الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو أعجبني لأن فاعله الضرب فهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا
قوله بمعناه والضمير في معناه عائد إلى الاسم أو إلى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قياما فإن قياما اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن

اليه كرهت بمعنى ابغضت وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي وابغضت بغضي على ان المصوبات مفعولها قوله ويكون للتاكيد والنوع
والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلستين فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اراد بالتاكيد المصدر الذي هو بمعنى الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف
او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار
بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر ان تاكيد المصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك
على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة
الحسن والقبح والشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس بل بما يذكر بعدها ما يبين تلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وربما تترك نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت
ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك الا ان يكون
اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر واما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في نحو ضربته اي ضرب فاما في قوله اي قتلة
نحو ضربته اشد ضرب فقد مت خبر مقدم لان ابا وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا من حذف الموصوف نحو
ضربته اشد ضرب اي ضربا اشد ضرب وضربا اشد ضربا لان فيهما في بعض وفي كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته نوعا او
انواعا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام
العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود خفيف او شديد او غير ذلك فتقول ضربته الضرب نحو القرفصاء في عد القرفصاء مصدرا نفسه كما ذكرنا عند
سيبويه قال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل
مشتق من لفظه وان لم يستعمل كما تقول يتقهقر القهقرى ويقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء صفات في وعدم سماع افعالها
يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين
وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربت ضربا كثيرا او اسماء عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون الجر صفة للمصدر كما في ضربا القادمة المتن موضوع موضع المصدر نحو ضربته سوطا او
سوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد وقام الاله مقامه في الدلالة على العدد افرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوطين وضربات
بسوط وضعت الاله مقام المصدر المثنى والمجموع مثناه ومجموعه فقيل ضربته سوطين او اسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية
الاله وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطا واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثنيت الاله وجمعها لقيامها مقام
المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضرب سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم
فيما قام فيه الاله مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمع في نحو قولك ضربته ضربتين شديدتين قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع لان المراد
بالتاكيد ذكر ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه وليس من الفعل الا الماهية من حيث هي والمصدر الماهية من حيث هي شيء يكون مع قطع النظر عن
قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا
وكذا قد يكون العدد نفسه فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر
والمصدر اما ان يلاقيه في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا
مذهب سيبويه في كلها ان المصدر منصوب بفعل مقدر اي تبتل اليه فتبتل تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت فجلست جلوسا
مذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو الاولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا
طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب اي يدرس الدرس او
الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربت واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضرب فضربت ذلك الضرب غير المصدر
نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسمان لما يتصل من الشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر
بفعل محذوف اي يحذف يجب حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه بعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا اقول الذي اختار هذه المصادر
انها اذا بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو
سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وحمدا لله حمدا وشكرت شكرا وحمدته حمدا وفي نهج البلاغة في خطبة الكتابة نحمده على عظيم احسانه
ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء فاما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك
ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا
لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد او شكرا لك
وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هنا ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف جر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى

مبحث المنادى

الساكن على حاله على هذه اللغة في الكثرة كما في معرق والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ارزب بناء
على اصله في هرقل واما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصله حركته ان لم يلتق ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاجّ يا تحاجِ وفي رادّ يا
رادِ وفي مضارّ اسم مفعول يا مضارَ وان لزم التقاء ساكنين فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته
لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمرِ بكسر الراء ويا مقرْ بسكون القاف وفتح العين في مقرّ ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في
نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرده الى الاصل ولم يكن ذلك في نحو خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وقاهب
البلغ الفراء من رد المدغم الى الاصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون والاعلون الا ان الفراء يفرق بينهما بان
للياء في القاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود ونابه يحوق
عند الجمهور وجعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذفه فالقياس ضعيف يا ثمو لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر
اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصد جعل المحذوف نسيا في حكم
الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من نحو يا ثمُ ويا سعِ ويا عمُ في ترخيم ثمود وسعيد وعمود كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه تمم ما قبل المحذوف
لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشتري
في قاضية ومشترية وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو
لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجيء في التصريف في باب الاعلال و
المنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا فتقول في غليان ونزوان يا غلا ويا نزا وفي الكثيرة يا غلي
ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل فقد يراحى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ايضا وان كان واوا او ياء بعد
الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة
اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته كما تقول يا شاه
في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شية ... يا وشْي ويا ودْي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشِي ويا ودِي بابقاء حركة العين عند
سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ان كان لينا كما تقول يا لاء في
المسمى بلا وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثبُ ويا عدُ في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب كما مر
ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيهما حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة اي
القلب الى قلب ما لا يكون منقلبا كما في ترخيم حبليان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى كون الفعلى منقلبا عن ياء او واو و
لم يات مدة التانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال وقال السيرافي فاجازها وان لم يثبت
فعلى الا ان هذا شيء عرض وليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على
نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال
قال لان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خصم يا خصُ مع ان مفعُ وفعُ ليسا من ابنيتهم
فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعي ويا هندل ويا عنفي في الواو واذا رخمت صحراوي على الفعلى قلبت الواو همزة فلو ان ... على البدل الصرف لان
همزة اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة الاصلية المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى انه لا
نصرفه الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك
زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد
فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه من احرف النداء الا المشهور اعني يا كما ذكرنا دون
اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو وا حزنا ووا ويلاه ووا ثبوراه وقوله و
اختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في
النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقول وا زيداه ووا عبد الله ووا طالعا جبلاه ان كان معرفا معينا وكذا توابعه كتوابع
المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب
غير المنادى لان المندوب مخصوص بطلب الاستقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب
اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى
الاختصاص كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب
الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه
يا محمد يا علي وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيدَ وا زيدا وكلاهما لم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن
السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه بالهاء لكنه في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت في غلامكه

الفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين وبه سمي الفرزدق واسمه همام

وفي اغلاما مكسوة اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا فالمعرب بالحركات لا بحذفها الا الفتح فقد
الاعراب نحو واضربا الرجلاه في المستثنى يضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وفي اغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة الحركات كما شاء على
مدة الانكار نحو والعنيا الرجلوه وفي عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع
الصوت علما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجي
واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فلم يشترط ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية
فما امكن هذا وان لم يمكن بحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وجب علما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة
كما ذكرنا فلا تنقلب الا للبس وقال الاندلسي في المضمر تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وقد يزيد في ندبتها زيد بعدها اغلامهوا وغلاميا
سقطت منه ياء المضاف فانه لو ندبه وبا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا عبد الملكاه ولو خيرنا هنا هنا اتباع المدة الحركة غير الاعرابية كان اولى
بحصول اللبس فقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من بعد الضمة فلو زيد بعده اكثر من ذلك زيدا ناه لئلا يلتبس بالمثنى نحو فعلان واما الذي
بعد الياء والالف نحو قولك واجمجمي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الى الالف الى اللبس تبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه غلاما
المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب واسهوه في المستثنى يضربه لئلا يلتبس بالمستثنى بضربها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف
اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء
او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو في غلام زيداه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب للنداء الذي هو
محل التخفيف ولساد الهاء في المنون المندوب ثلثة اوجه احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المد حركة ما قبلها نحو
واغلام زيديه بناء على مذهب من يجوز اتباع مدة الندبة الحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة الكسرة كما في مدة الانكار وما
ذكرناه اولا هو المشهور والاستعمال وان كان الساكن غيرها الا الف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واشعلاه وفي غلامكاه لان حذف الساكنين
اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف فالاصل بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة قبلهما مقدرة حركتها
بالفتح نحو يا قاضياه ويا رامياه ويا مصطفاه ويا مستدعاه واما اذا ما ... يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلاميا لان اصلها الفتح
عنده ولهذا المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر بعضهم ... الى الخفة الى الياء نحو والانقطاع ظهراه وقال السيرافي والعباس هنا ولحد
يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين فالمضمر المحذف لسيبويه وقال نحو واغلاميا او ميه ما لاصلها التسكين فقال المبرد بل لا يزيد عليها مدة اخرى كما يجي
واما الان السكون العارض كالاصلي بدليل قولك امصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها الف
المقصود نحو مصطفيان وذلك للرقم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب ولما قولهم اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك
مختلف فيه واما قوله السكون العارض كالاصلي فنقول ذلك لما لا يمكن الا الف الندبة في الصوت فجاز ان يستغني عنها كما ذهبت الى سيبويه الياء فلا
كقولك يا قاضياه واما في قاضي وان لم يكن الياء والواو والياء اصل الحركة فان كانت مدتين ما قبلها من حركة من جنسهما نحو واغلامهوه وا انقطاع الامي وضربوا
وانصرتهما استغنيتهما فانك تكتفي بهما عن الف الندبة لكون مدتهما اصليتا بخلاف مدة يا قاضي فان اصلها الياء متحركة بالف الندبة
لفتحة زيدت المتصلتين كما ذكرناه ولا يؤتى فيهما بمدة لان اخر المندوب مد نحو وانقطاع ظهرا ... كان في اخره ... الف التثنية حيث انه
التثنية ... ان ثبت نحو واقاتلا ابواه ويا قاتلاكيناه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى في واغلامكموه واما
غلامهمي والواو والياء بعدهما اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمر اورد بالمد الندبة واستغنى بها عن الف الندبة كما قلنا في
غلامهوه وغلامهمي واما الالف التي للتثنية فلا اواوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يا مناه في المسمى من وسيبويه يجيز
نحو والمثنوناه اذا سمي قال الكوفيون المسمى بالجمع والمثنى المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وان ندبوا وان اعربته
بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب لا بدان من ان يلزم الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه ولا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم
انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيها
امتناعهما وتقول في المسمى باثنا عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف لان اثنا الان غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون
واثنى عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف ولهذا ان يركب الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني
ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة الفا كانت او واوا او ياء اولى الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى
ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو وا غلاماه او ينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع الواو لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة
عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما عرفت فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بالحروف المد ولا سيما
الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في باب من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت
فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها
واثباتها في الوصل اجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا
المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه ما الموجع منه فانك تقول وا مصيبتاه

مبحث المنادى

ولبسته بمعروفه وتغنى البعروف المشهور وهما كان اراد فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهذاه وانما شرط ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بعلامة الاسم جاز ندبته تقول يا صاحبا يا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضرب المتفجع عليه وشهر به وكذلك يا حسنا وجوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه لان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لا نفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمان وان لم تكن مكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف وا طالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصالهما في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا ابيضاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعرف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشاذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا يعني باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاعل ويا حسنا وجهه ويا ضاربا زيدا فاختص بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه مما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ايضا اذ هو حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به اذ لا يبقى على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان صفته كما تقدم وهي معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف صفته نحو يا ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين من اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب فبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ولا دليل في الاية لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى المعرفة كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف عنه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فللمبالغة في تنبيههما باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين عنها ولم يذكر المص لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وبعضهم لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في اخره نحو اللهم وذلك لان نداء ذي اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذا اللفظ لكثرة ندائه لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا فالتام قالته امرأة امرئ القيس وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفركه فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر المعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت ومثل ذلك افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من ان اغتالك ففيم استعجالك في الاستئسار ثم ضغطه سليك ضغطة فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول الا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا واهذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان لانه لو لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب

ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَلِ في سب المذكر وفَعَالِ في سب المؤنث نحو خُبَثَ ولُكَع وخَبَاثِ ولَكَاع وفعال الذي قياسية عند سيبويه
كالذي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها ومفعلان ومفعلاني نحو مَلْأَمان ومَلْكَعان وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة في غير النداء كقوله في لجة امسك
فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص
وذلك ان تأتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا او
انا او المشارك فيه نحو نحن وانّا والغرض بذلك اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحو نحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دلت
عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركته له في ان الباب اي المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء معه لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره
استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال اي مع ظاهر اني ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب
الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء احسنت ام قعدت ان احسنت ام قعدت وان كان في
الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مبتدأ عطف عليه اسم اخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد
يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
للنزيل او مضاف كقوله نحن معاشر الانبياء فينا بكئ اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو
ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا نسلّم ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس
الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولا عن المنادى ومنصوبا بالمقدرة كما في يا ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان
ينتصب انتصابا نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا
ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته
للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام
او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المخصص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب على المدح
نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب والترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله وياوي الى نسوة
عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع وامدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل
من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد من قبله نحو قوله وامرأته حمالة
الحطب ينصب عليه ما يشبه في القبح شيئا مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذر شارق وجوه كلاب هاوشت فازبأرت وقال اقارع عوف
لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تخادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد
الله لاختلاف عاملهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح وترفعه على اي هما المسلمان واعني الصالحين
كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء و
زيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه
وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا



وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت و
اهنت ولابست اقول اعلم ان اضمار الفعل ههنا لازم لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يبرز الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني عن
تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم الرافع في نحو قوله وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس ثمة ناصب مضمر
بل الناصب عندهما لهذا الاسم هو الفعل المتأخر عنه اما الذي ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه عامل في
ضميره وان فسد المعنى ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد
هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرو ضربت غلامه لسده مسد اهنت ولم يوقعا الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب له وانما جاز
عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه
على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل تأكيدا او بدلا
او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل
على مذهبهما ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قويا ويطرد هذا في جميع المثل .

مبحث الاشتغال

فالضمير في زيداً ضربته بدل من زيداً وكذا الجار والمجرور في زيداً مررت به اذ المعنى زيداً جاوزت وكذا الهاء في قولك زيداً ضربت اخاه بدل من زيد على
المضاف من زيد الى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيداً ضربت عمراً في داره وزيداً لقيت عمراً واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت ملابس زيد لقيت
ثم تبينت الملابس بقولك عمراً في داره فانه ملابس زيد لكونه مضروباً في داره وبقولك عمراً واخاه فانه ملابس زيد بكونه مصاحباً لاخيه ويجوز اذا
كان الملابسة في القوتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضاً واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده فيما سلط على المرفوع
في نحو ان زيد هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ارتفاع المرفوع
بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو
ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلاً به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيداً عمرو ضربه وزيداً انت ضاربه قوله
او شبهه ليشمل نحو زيداً انا ضاربه او انا محبوس عليه ونعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب لان الناصب
بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يكن الاسم جزءاً من
للفعل اما اذا كان صلة له فلا يكون المفسر الا فعلاً سواء افسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيداً ضربته ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه
اما قبل الاسم المحدود نحو زيداً هند ضاربته او بعده نحو زيداً انت محبوس عليه وزيداً ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو زيداً اضاربه
العمران وما زيداً ضاربه البكران والا لم ينصب ضميره الاسم المحدود لا لفظاً ولا محلاً ولا يجوز زيداً ضاربه العمران كما يجوز زيداً يضربه العمران قوله
مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك
لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيداً ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضاً لان هذا الفعل
او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل
عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره
مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من
وجوه كثيرة نحو كونه مضافاً الى ذلك الضمير نحو زيداً ضربت غلامه ومنه نحو زيداً ضربت عمراً واخاه لان الفعل اشتغل بذلك المضاف لكن
بواسطة العطف او موصوفاً لذلك الضمير او موصولاً له نحو زيداً ضربت رجلاً يحبه وزيداً ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف او عامل الضمير
او موصوله نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه وزيداً لقيت عمراً والذي يضربه وغير ذلك من المتعلقات وقوله فكلاً اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال
طالعات يحزم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلاً وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون
الضمير منصوباً لفظاً او محلاً كما ظن بعضهم نظراً الى نحو زيداً ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظاً او محلاً او انتصاب متعلقه كذلك
الا ترى انك تقول هنداً ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره
وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر وكان تلحقها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما
انّ المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرياً ومن الواجب تصدرها كم نحو كم ضربته وحرفا الاستفهام
نحو زيد هل ضربته وأضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته والا ولولا ولوما وكذا الا للتمني نحو هند الا
رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمراً لم اضربه ولن اضربه
ولا اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنباً كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه لم فعل ذلك فيها لكونها تغيضت سوف
التي يتخطاها العامل نحو زيداً سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انه تقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وازيداً لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظراً الى كونها للنفي
الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان
ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه
اما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيداً ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيداً ان تضرب يضربك
ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه وايكم يضربها واحترز به ايضاً عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف
في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل نحو زيد انت اكرم عليه من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف
فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا
يعملان في الموصوف والموصول لان الصفة والصلة مع الموصوف والموصول في تأويل اسم مفرد فلو عملنا فيهما لكان كل واحد منهما مع معمولها
المتقدم عليها كلاماً فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان اياً موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول
والموصوف فيجب الرفع في زيد انا نضرب من يحبه وزيد رجل يضربه موفق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة ان يقع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا
يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما
بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجلاً الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة اذ التقدير ما ضربت الا زيداً فالجملتان في صورة

جملة

جملة قصد الاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعد الفاء في
ما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى
ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظنناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب
على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول
اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر ومن [illegible]
حتى يكون بمنزلة تكرير الظاهر ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا ضربه على ان الضمير لزيد وان الفاعل هو
نفسه لان المشهور تغاير المفعول والفاعل في مثله ولما لم يكن المفعول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر [illegible] والثاني [illegible] فانا
الى الاول كما يجيء في بابه نحو زيدا ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن [illegible]
احتياج الفاعل الذي له الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة وانما نحو ضربت زيدا [illegible]
تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا [illegible]
في الفاعل نحو زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله كالاسم الظاهر [illegible]
نحو اياك ضربت تجتمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين [illegible]
على قلة والضمير لهند اذ ليس يفسر المفعول بالمفسر ولذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على [illegible] بالفعل [illegible] المفسر
التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت صاحبته زيد ضرب [illegible] منع الاول [illegible]
ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل نحو غلام هند ضربت اذ يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول [illegible]
اليه كجزء المضاف فيكون مقدما في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيد [illegible] كما لا يفسر الفاعل المفعول واذا كان [illegible] كذا
العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف [illegible] الفاعل [illegible]
ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس بهما يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للمفسر الى [illegible]
ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضربت زيدا [illegible]
منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يخرج بقوله مشتغل عنه وبقوله لو تسلط عليه لنصبه نحو زيدا [illegible]
العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها تدل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها [illegible]
بعدها قبلها ادى انعكاس الامر اذ يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
[illegible] على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية [illegible]
لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما اليتيم
وربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية [illegible] لك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا
الباب نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قولك كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانهما فاءا سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة
على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء الاخير كالجزاء بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان
الشرط مقدر اي ان الاصل مهما يكن من شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما اليتيم وربك فحدث على ما يجيء في حروف الشرط
وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه [illegible]
اما هذا فليذوقوه ومعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه
لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيدا اضربنه ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل
فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه
فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه
للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا او بذلك كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي ان يكون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو
العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما
قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا اعني نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه اذ لم يصلح
للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا

يجوز

مبحث الاشتغال

ولا يجوز على ما تقرر ان يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في أزيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة
بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو أزيد قام ان يرتفع زيد
بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر
المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سبق في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم
المحدود ظرفا نحو أاليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على الفعل وقال
الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي أضربت زيدا ضربته فحذف الفعل
انفصل الضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل فما كان عند [illegible]
الاخفش يجوز ارتفاع زيد بالفاعلية نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع بعد
حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل [illegible] نحو زيدا انا
ضاربه قوله او مناسبه لينصب المشتغل [illegible] هذه اللفظة اعني ومناسبته [illegible] انها ملحقة ولم تكن في الاصل لان المصنف لم يتعرض لها في شرحه [illegible] لا بد منها
والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من ناصب [illegible] لان التسليط بعينه يصح اعني لو سلطت ضربت
على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى اهانته بضرب غلامه فالمناسب ان يطلب في موضع
احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم حتى لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به [illegible]
الصلة له والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت بغلامه [illegible]
عند قصد التسليط فيما اشتغل عنه المفسر بمتعلق الضمير بالاحتياج الى شرط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود وتعديه بنفسه الى ذلك المتعلق [illegible]
الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد [illegible] اذا حصل هنا شرطان احدهما ان يكون [illegible] الاسم فعل او شبهه والثاني ان
يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير سواء كان قبل ذلك الاسم اسم مرفوع او منصوب لفظا او محلا ويمكن نصب ذلك
الفعل او شبهه ومناسبهما او رفعه لذلك الاسم او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم [illegible] نحو زيد عمرا اضربه فسيبويه ينصب عمرا [illegible] المقدر بعد
زيد المبتدأ خبرا عنه اي زيد اضرب عمرا واضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد لكونه فاعلا [illegible] المقدر [illegible] عمرو [illegible] زيد لعمرو واضربه كما
تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمرو اضربه فالفعل يحتاج التفسير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا فيه نحو اليوم عمرا اضربته والمنصوب
محلا بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر على الاسم المحدود اسم اخر ليس بجانب باب الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وزيدا انت محبوس عليه
وقد يكتنفه شيئان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرو والسوط [illegible] منصوب [illegible] واكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت
زيدا ضربت اخاه ضربته وان زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه [illegible] قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده المفسر كما ذكرنا
على ضربين اما ان يكون المفسر عين المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته ويكون [illegible] المفسر غير اللفظ كما في مررت به وضربت
غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن [illegible] الفعل الظاهر [illegible]
كان هو الاولى ويجوز زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى [illegible] سواء كان عاملا في [illegible]
لا يتفاوت معناه باعتبار الفاعل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك [illegible] فقدر ذلك المعنى ذلك
نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا [illegible] او ما جرى
مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فقدر اذن اهنت المقدر
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض [illegible] وان لم يمكن هذا الثالث ايضا اضمرت معنى لابست
فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان
المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة حرف الجر قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة
حرف جر نحو ان زيدا مررت به وان زيد مر به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكلت
عليه اي ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فان تضمر لابس على ما اسند اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل
عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به ان زيدا
جزت به [illegible] زيدا ان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك
ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه ان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر
بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد غلامه [illegible]
زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا
للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي عمرو اخاه وان زيدا لقيت عمرا اخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يستلزم اضمارها للمتعلق في ان زيد
قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ونضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم [illegible]

[illegible]

قوله فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجر اولا وما ذكر من التفصيل الذي اشار اليه بقوله ولك ان تفصل [illegible]

وان زيدا اكلت على خوانه صح

مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه الفقير ان جوزنا تعلق زيد بمررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد بمررت بغلامه
وان لم يوجد فعل بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكلت على خوانه ان لو فسرنا زيدا اكلت على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع
الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته وبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر
يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا واضربه اي ان [illegible]
زيد عمرا واضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرا وضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتدا
عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة وحال الاسم المجرد ولابعد او وبعد اضمار اما ان يختار رفعه او يختار
نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه وابن الحاجب قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور بحرف محقق فاعلية
الفاعل بان يكون الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا
اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل يجب ما بعد اذا المفاجاة
واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما يجيء ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم الحاجة الى حذف عامل فقال ويختار
الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة
خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون
الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده او محلا لو سلط عليه والمعنى يختار عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يستوي
معها الامران على ما يجيء شرحها ولا تريد مطلق قرينة النصب مع عدمه لان الاسم مما نحن فيه بل تريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه انما
اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم
لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى ما اخترناه في رفع المبتدأ ايضا انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند
وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب فقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب تكون اقوى منها شيئان وفيها اي فيما ذكر
اما واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلاث قرائن للنصب مع احدها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة
التي بعدها على فعلية وكونها جوابا للجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون
الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب معهما بعلة انما
كان لرعاية التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين
نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمته فاذا قصدت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم
ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها [illegible] تخصيص التناسب معها لكون وضعها الصلة استيناف
ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجحت بسببها الجملة التي هي كانت في الاصل عليه [illegible] الرفع للسلامة من الحذف والتقدير واما في [illegible]
ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله نعم فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن بما انها في الصورتين
منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي
يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا يرى انها لا تقع في اول الكلام كما
فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع
الطلب نحو زيدا هل ضربته وزيدا ليتك تضربه ولا تضربه يجب فيه رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا
تضربه واما عمرا فاغفر [illegible] الله واما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى
ان جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيدا ضربته وزيدا هل ضربته وعمرا ولا تضربه واما قولهم ان علة نحو زيد
اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا تحتملها الا ان ابناءها بعيد يخرج للامر والنهي والدعاء
عن حقيقتها كقولك فزيد اضربه زيدا طلب منك ضربه فنتقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية نصدها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر
المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا بكر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما
سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع ونقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع
كما بينا اتفي النحاة في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير ورجح الطلب لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم و
قلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر
كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى
ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها
الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها
مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما

لان المفسر قرينة النصب

بعدها

مبحث الاشتغال

بعدها نحو زيد في الدار وإذا عمرو اضربه وأما مع عدم التناسب فالأصل منع بناء على الإجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية
للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام وإذا الشرطية وحيث وفي الأمر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل إنا كل شيء خلقناه بقدر
هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا أكرمته وكذا مع لكن وبل للتناسب المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين وكذا في حروف [illegible] برجل صالح وعمرا [illegible] وهذا [illegible] العطف على ما يشابه الفعل وأما في نحو أحسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب
لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالأسماء كذا قال سيبويه والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي
لا وما وإن نحو قوله ولا حسبا فخرت به لئيم ولا جدا إذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وإنما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لأن النفي في
الحقيقة منسحب إلى الفعل فإيلاؤه لفظا أو تقديرا ما ينفي مضمونه أولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال إن زيدا تضربه أضربه لقوة إن لجزمها الفعلين وأما ليس فمن قال إنه حرف
فليس يخرج من هذا الباب لأن ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز إلغاءها
من العمل إلغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب إلا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما وحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله أي ما خلق الله
فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على إلغاء ليس والوجه أن ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين إلى موقوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز أن يكون اسم ليس فيه
وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار قوله وحرف الاستفهام علة أولويته
بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به قال سيبويه لكن جواز الرفع في الهمزة كجوازه في حرف النفي [illegible] وكلمته يعني أن الرفع في الثاني أحسن فليس
طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية وإن اقتضى النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة أشد اقتضاء
له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسن منه بعد الهمزة وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن كما
ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم أن للاستفهام حرفين أحدهما عريق فيه وهو الهمزة [illegible] تدخل على الفعلية نحو أضربت زيدا وعلى الاسمية
الخالية من الفعل نحو أزيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعل نحو أزيد خرج [illegible] وهو هل التي أصلها أن تكون بمعنى قد
اللازم للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي [illegible] نحو هل زيد خارج لمشابهتها الهمزة
أما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو هل زيد خرج لأنها إذا لم تجد الفعل [illegible] فإن كان في حيزها في الجملة التي دخلتها
فعل تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه [illegible] إياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا
ضربت على فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا أحسن القبيحين وقد تم الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفع
أولى والنصب في نحو أأنت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب إن فصل بظرف نحو اليوم زيدا ضربته وفي الأسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل
على فعلية فعلها ملفوظ به [illegible] نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته قبيح كما ذكرنا في هل [illegible] زيد خارج كل ذلك
لأن كل متطفل على شيء [illegible] المتطفل عليه إذا أمكن وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وأما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائما
لأن الفعل معدوم وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرور فهو [illegible] أولى نحو [illegible] ضربته والعلة كالعلة قوله وإذا الشرطية فيها خلاف
نقل عن الكوفيين أنها كإن في وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلا إلا في الشاذ كقوله إذا الخصم أبزى
مائل الرأس أنكب ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية [illegible] بعدها لكن على ضعف والأكثرون أنها عندهما فعلية إما ظاهرة
الفعل نحو إذا جاء زيد أو مقدرة نحو إذا السماء انشقت أي إذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل إذا السماء انشقت
بالفعلية أي إذا انشقت السماء فقوله وإذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والأخفش وإنما اختار بعدها الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام
وإنما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لأنها ليست عريقة في الشرط كإن ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية وأما على
مذهب المبرد فينبغي أن لا يجوز بعدها الرفع إلا على [illegible] وهو أن بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر أنه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر أن تقع
بالفعل المقدر الذي هو [illegible] ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وقال الكوفيون لا تجزعي إن منفسا أهلكته فإذا
هلكت فعند ذلك فاجزعي أي إن هلك منفس وعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك
جازر على رواية رفع ابن إذا بلغ ابن أبي موسى هذا والأولى مطابقة المفسر في الرفع والنصب إذا أمكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كإذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فأكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال إذا فإنها تدخل على الاسمية التي جزؤها الثاني اسم
اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس أما إذا اكتنفتها ما نحو حيثما فهي وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وأينما لا يفصل بينها وبين الفعل إلا
عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كأس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر إلى
الفصل نحو متى زيدا تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الأمر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر
بالصفة إذا أردت مثلا أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي
اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين وأما إن رفعت كلا فيحتمل أن يكون اشتريته خبرا له
قولك بعشرين متعلقا به أي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أي كل من اشتريته

من المنابت فهو بعشرين من قوم فهو اذن متطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون النبت على الوجه الثاني نعتهم
اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف المقصود فتعين النصب اذ هو نص على
كونه نعتا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما
يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة
مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل
واحد منها اسم شيء وكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى
كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ
كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التعميم في التقدير الثاني اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا
اذا كان الكلام جوابا عن سؤال بجملة فعلية كما اذا قيل اما رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب في هذا اولى لتطابق السؤال
والجواب في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل الضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مؤول بالفعلية واختار الكسائي
النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب
هند اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود
اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي
هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين ويمكن ان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع
جواز الرفع لتناسبهما في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى لسلامته من الحذف والتقدير فيعارض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية
وهذا المثال اعني زيد قام وعمرا كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع الضمير الى المبتدا وليس في عمرا كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى انه يجب
في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها
محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جواز اسمية الصدر وفعليته
الخبر معطوفا عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرا كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا
اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع الا يرى الى قولهم رب شاة وسخلتها وقد رب لا يدخل المعارف وان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمر واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته
وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر
في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه
مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب
وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا
اكرمته يستوي فيه الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم
الفاعل الذي لم ينصب المفعول به لم يتم مشابهته للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره فوه
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي
وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب
الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذ ما عند سيبويه ويقبح
الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا
والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الا ترونني اي هلا ترونني وحروف
التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا
فسيفا اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف
الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها
استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام
عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في
ان زيدا ضربته والا زيدا فضربته في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان
كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره

والذي يشير به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام الا انها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف على ذي الوجهين ذو وجهين واحد لا اختلاف فالاختلاف بينهما باختلاف الاعتبارين ... المناسبة ولا يخفى لطف هذا الوجه ودقته وان ذهب عنه الجمهور وغيرهم من الفحول سيبويه

النيب جمع الناب والناب المسنة والضيطر والضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة والمقنع بالتشديد الذي عليه البيضة

مبحث الاشتغال

او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج بذلك عن حد المذكور
بقوله مشتغل عنه وبمثله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على ما جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني
للمفعول اسناده الى مصدره لينتهي تقديره ازيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينتصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله ويجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا
نحو اذهب نحو ازيدا ذهب فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ازيدا ضربته لازما والفعل الظاهر على العكس اي ان
ضربت بدل ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحذوف لضميره او لمتعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل
الاسم فنقول في ازيد ذهب به او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رفعا وتقول في ازيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه
او حق على غلامه الضلالة نصبا قوله وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى
الحاصل بالرفع وهذا لو نصبت كل شيء بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء اذ تعلقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم
نفعل في الزبر اي في صحائف اعمال الناس شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا
كل شيء ثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير و
كبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما
في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراء لا
يجمعون على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقيل ان ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله
تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجيء في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة في غير موقعها العرضي كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا
لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية ليست كذلك لان الالف واللام في الزانية مثل الموصول والفاء في معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذي ذكرنا مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل
عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا مولد
وعلوا بان حكم الزانية فيه والفاء عنده في السببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا ويخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب
اي لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار
فيه كما في تقدير سيبويه هذا الخ شرح ما ذكره المصنف واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي
ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ازيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ازيدا لم نضرب الا اياه ان نضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور
يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجار المقدر موقع الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في ازيدا ضربته واقع
من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر فما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب فلو قدر قبل الاسم المذكور
المنفي ينتقض نفي الفعل المقدر كما انتقض بالا المذكور وقبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اثبات الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقا
فيدني مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا نضرب زيدا يوافق لم نضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كل ذلك اي ضميران فان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان
او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب فمثاله ازيد لم يعطك الا هو فان
نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا ازيدا لم يعطك زيدا اياه الا هو فلو تسلط الفعل عليه قلت ازيدا لم يعطك اياه الا هو فان رفعته اعتبارا بهو
قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسلط المفسر ههنا على الاسم المذكور
محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر
الناصب فالاول نحو ازيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ازيد لم يضرب الا
اياه والتقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ازيدا اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول
مفسر للفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقديم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسلط ازيدا
اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسلط زيدا ضرب ولا يجوز ان
والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ازيدا لم يضربه الا هو اي ان ضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ازيد ضربه زيد و
الفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت
وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا
وجب فيه اعتبار الضمير المرفوع نحو ازيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما ففسر المفعول الفا
الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسلط

في الرفع والنصب بضميره او متعلقه

اياه

زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بالكل فالمسدوس عن ابن الحاجب
بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه قائما انفصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما او
علم علمه قائما باسناد الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به فمختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضربت غلامه وان زيدا ضرب به غلامه
وان زيد حو به غلامه وان زيد حو به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب فى ان زيدا ضرب غلامه الرفع لانه لو نصب اعتبارا بالمتعلق المعنى
لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز لما قدمنا وعلى ما قدمنا قبل من كون الضمائر متحدة فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق
زيد فيكون المفعول فى اللفظ مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل فى التقدير بالمفعول مفسر للفاعل ولا يجوز الا مع تقديم المفعول نحو زيدا للضرب وغلام
هند ضربت وكذلك مع ناحوه وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان زيدا ضرب اى متعلق به ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا
جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب
زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب
غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما مع الاستثناء وتقدير
الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس
زيدا يضرب غلامه الا هو على تقدير النصب وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير النصب ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه
الا هو واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور فمختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اباه ولك فى الاسم المذكور الرفع والنصب
فتقدير الرفع ان ضرب زيد متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اباه زيد
ضرب اخوه وعلى تقدير النصب ان زيدا لابس يضرب كابيه هذا ما عرض لاتمام الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق سمى اللفظ المحذر به ... الاسد ونحو
الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير فقوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان ... اياك دون
المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه الصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه ... الاسد
الاسد واما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمول لا بعده مقدرا ... تحذيرا مما بعده مفعوله والعامل المحذر ... بان زيدا ...
مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض المسامحة من حيث المعنى بتعين المعنى اتق نفسك من الاسد ...
زيدا من الاسد اى نحيه ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكره عطفا على قوله معمول
يعلم من حيث المعنى لان التقدير فى الاول مضافا الى هو ذكر معمولا وذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم
المنصوبات الا ترى الى قوله الثالث المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله
وليس بوجه لان او هنهنا منفصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبلها كما فى جاءنى زيد او عمرو بل لو كانت منفصلة جاز ان يخالف بين
ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم تبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف
العطف قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا هنهنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه لفظه نظر وضابط هذا الباب
... كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن او ما مر او مقدرة تجب اضمار عامله وكذا كل محذر
منه مكرر معمول التعلق فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا
مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كما مر انفا كان مخاطبا فالمحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك
واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياى الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافتها الى الظاهر
وسيبويه يقدر نحو اياى والشر نحو لاحذر ونحوه وقال الخليل بعضهم يقول اياك فتقول اياى اذا قيل ... كانه يقول احذف نفسى حفظ
وغير سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى لكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر
لحجا عتم اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا لبذلكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اى لابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب او امر المخاطب
اى بعدنى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه
واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو حذر الاسد الاسد
اياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لقد سمع
ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمته خصوصا وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره
دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره لا يتسع لذكر العامل مع هذا
المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتق نفسك انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول
لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه اذ ...

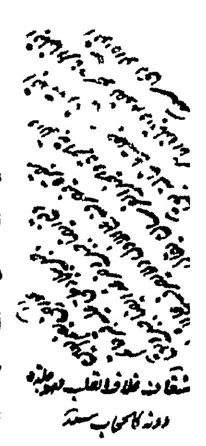
التحذير

مبحث التحذير

الضميرين اى لا يحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمر فصار منفصلا اى اياي لئلا يلزم هذا الذي
ان تكلف تطويل يستغنى عنه والاولى ان تقول هو بتقدير اياك باعد وانح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد
لكون احدهما منفصلا كما جاز في ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير
المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير
المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح الشيخ في بجواز نحو اياي ضربت
والظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وقال المصنف في شرح المفصل عند قوله الله احمد بمعنى اياي ضربت ما ضربت
الا اياي واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف الفاعل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك
بعد نفسك من الاسد فحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان
تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف عليه واياك محذر والاسد المحذر منه وبينهما تنافر فكيف جاز فالجواب انه لا يجب كون
الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا او
كذا الاسد مبعد اذ المعنى بعد وبعد الاسد قوله ويقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد
لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من
وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان
تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويل بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو
في الحقيقة اسم واحد جاز فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية ويبقى بعد حذف الحرف ان مع
صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا
ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان نحو استغفر الله ذنبا اى من ذنب وقياسه ان يقتصر على المسموع وقال الاخفش الصغير
يجوز حذف الجر قياسا اذا تعين الجار وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قلت فاحذف
العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما
قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما
لضرورة الشعر واما لان اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري
فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياسا سائر المصادر عليه وهذا قول ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في التحذير بمعنى مع قد ترك
المصدر باحدهما لحسنه فعله قياسا هو باب الاغراء وضابطه كل معرب مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوف فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من
لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير
والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هنالك وان لم يتكرر ولا مع العطف فالخلاف في عدم وجوب الحذف كما هنالك وكذا يجوز ههنا ان
يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا
الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته
امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك
الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه
تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه
تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما
لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير في والمبهم من
الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو
جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو اولى ولا يخرج منه المثنى المحصور كميل وفرسخ ومثل الاخلاف
في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين
وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ونحوها فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه
بل في جانبه او الى جانبه وكذا الخارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها الا في زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها
وفي جوفه وقيل المبهم من المكان ما ليس له اسم لاجل اضافته الى امر خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف
ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وما هو بمعناه ويخرج عنه المقدر بالمساحة كالميل والفرسخ و

البريد فلا جرم يقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال
المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المعدود كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس الى شيء الذي
هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا نحو بلد
وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال ويسرة وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وجهة وناحية وكذا
جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعضها في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء
خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان
يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المحض
من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصب نصب على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم
المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسند والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسندت مسنده وينصب ايضا كل ما فيه معنى
الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا قمت مبيته واقمت مثواه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت
بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست وما في معناها
سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف ثم قال وحمل نحو عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب نصبها لمشابهتها للجهات
في الابهام قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله تحذف منه
تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا تقول كتبت الصحف مكان ضربت زيدا كما قدمنا وينبغي على قول
هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول تعين
ابتدائه وانتهائه كتحول الخلف والقدام واليمين ثم الاهذا واعلم انه انما انتصب بالفعل جميع انواع الزمان لا ان بعض الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب
في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالة لتعلقه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحدود منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة
الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه وبت مبيته فلكونه لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه
ظرف الحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول
المصنف في الشرح لما كان الظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منه وهي الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل
يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحدود كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان
المبهم تعدى اليه غلطا ومغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية
ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا
لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة
فحذف حرف الجر عنه في معمولها غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه
الاصح انه لازم لان الاغلب في غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو
دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد حتى يكاد
يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام
الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب
له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليلا ونهارا الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن
استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت وكم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو
الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم رمضان ويوم
فيه قدم زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة
الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له

يعني رميت الشيء من يدي ... فارسي ... باسهم ... درماية ...



كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له كيوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود
كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان والابد والدهر
والليل والنهار معرفة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار لا يفترون فاما اذا قلت سير عليه الليل والنهار او
عليه الليل متصلا بالنهار وليل معينين فيقع جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل
والنهار والابد اي تكون جوابا لكم لا لمتى قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر وينتشر
السير ولو اضفت اليها شهر صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فلا فرق بينهما
من حيث المعنى وقوله كانه قيل سير عليه الثلاثون يوما قلنا لم يتبين العدد مع خصوص الزمان فما المانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا
ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بالى
وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
اما نحو جئت من عندك وهذا من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او الجر بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لوقوعها
كاذ واذا على تفصيل يجيء في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ منصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله
تعـ بعد اذ هديتنا ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء
وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة
خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما تتصرف كما يجيء في الظروف
المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي مرة بعد مرة وذلك اذا كان الرجل
ممسكا عن اتيان صاحبه زمانا ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب ما بين اللقاءين اي بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على
السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غداة وبكرة وضحى وضحوة وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل والمعنى بالتعيين ان تريد غداة
يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهار يومك وليل ليلتك وغدوة وبكرة
يكونان ايضا علمين ولا يدخلهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفين في الحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها
مجردة عن العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين مجردا عن علمية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما للظرفية واجرا على الظرفية تنبيها على مخالفته
لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية
المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية ونحوه من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف
فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس و
الدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن فيه الا معرفا بلام العهد سواء
كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول [illegible] هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف [illegible] فلا بد من تقدير
العلمية فيه [illegible] عن اللام لتحصيل التبيين قال بعضهم انه عند تعيينه متضمن اللام فهو مبني عنده كامس [illegible] التنوين [illegible]
لاخواته المذكورة من ضحى وبكرة ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما [illegible] عتمة ونحو
عبد القاهر عتمة وضحوة معينين ليسا في منع الصرف لا عن سماع والاولى [illegible] لم تسمعا الا منونين [illegible] من هذه المعينة فهو اما
لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه [illegible]
لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما انهما كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقال العلمية فيهما كما في سحر التصرف ما ستعرف ان عدم
تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا اداة تعريف وتعينها ذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها [illegible] شهر وسنة وساعة
وعدم [illegible] انصرافها [illegible] فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة [illegible] غدوة [illegible] واذا لم تكن معينة كانت متصرفة
نحو سير عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة نحو لقيته عند السحر [illegible] على الغاء الكلام
في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين
اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول رايت اسامة
وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا
تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في
اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما [illegible] منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام
الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة نكرة اسم جنس كقولك هذا غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة
في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه الاصل هذا انه لا يسمى غدوة وبكرة محمولة عليها الا ان جمعهما في المعنى في التبيين كما ان يذكر

نحو علي بديع في حذفنا الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس من جملة كما حكى ابو علي عن ابي زيد لقيته قينة بعد قينة والقينة
بعد الفينة الحين بعد الحين وهي علم الجنس كما تقول لقيته عشية ولقيته في الندرة اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية
كما في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لكونه
علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند لدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوالي
وحوالي وحول وحولي واحوال والمثنية للتكثير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وهنا كذا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرا
التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا القطب بين اذا لم تركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى
قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وتسبيحا قد تقلقا ووسط بتحريك السين منصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنى انحطاط
درجة في احدهما منحرفة وذلك معنى سفل نحو انت دون زيد اذا كان لو يبلغ رتبته غاية ولمخاطبه رتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد
يتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه الهة كان المعنى
اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي خلقهم ومن لزم فيهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة
زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمنا حديثا وجوز في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف
نحو قولك سير عليك مليا من الدهر وقريبا وقريبا وتاني سيبويه بهما انهم اخبار واخ الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجهها وانما اختير
نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المتبين لما عدم تصرف سائر ما ذكرناه من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصادر
حينا لسعة الكلام نحو انتظر في جداء جزور وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جداء جزور ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت
ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولي
الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ويقل قيام العين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي نوقنا نعمه قد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مثبت شاة
سهم وميته لثابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير حضر فرسه قد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو
مصدر قائم مقام مضاف الذي هو حين نحو لا اتيك السمير والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله بالكرت حاجبها الدجاج اي وقت صياح هذا اذ
كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة في كقولك
يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا
على ان معناه متوسع فيه وغير متوسع فيه سواء فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظروف المتعدي الى اثنين قال في يوم الجمعة اعطيته
زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظروف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش
قالوا لانه لا يخرج الى غير اصل اذ ليس عندنا متعد اكثر من ثلثة وجوزوا في الثلاثة نحو يوم الجمعة اعلمتنيه زيدا قائما اهذا انا قالوا ان ...
الظروف يتوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة ... يوم الجمعة مع تعاوره ... بسبب ...
... بواسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له ... في الحقيقة مفعول به ... الفعل بنفسه ...
اليه بحرف الجر فيها مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر في ... واللام صار ... سماعي ...
فلا تقول في مررت بزيد ومررت بي ... مررت زيدا ... عمرا وانما كان قياسا في باب المفعول فيه والمفعول له ... لقوة
دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصا بالاسمين المذكورين ... المنصب
نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فان هذا
ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقولهم ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انصف المضاف اليه المصدر والصفة لا تكون
لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به لانه انه يجب نصب المفعول به بجر بالاضافة نحو ضارب زيد كذا
في سارق الليلة فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى
اللام كما لك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا
بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير علم ان
انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به وهو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسبما ذكرنا
في المفعول به مفصلا انما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم
الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه او لا تسر فيه ومثال اللبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي
فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله

مبحث المفعول له

فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه نحو
كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب
في قولك عاملا فيه فالحق ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا يبقى نقض
لكن ان يقول ضربت قد اعجبني التأديب سرت في يوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما
في ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او
تأخر عنه كما في جئتك اصلاح حالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي
متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة للفاعل وليس معلولا له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربت
تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة المضمون عامله مطرد لان التأديب علة حاملة على
الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلول نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج فانه
ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما رآه من كون مضمون عامل المفعول له مشتملا عليه كما في ضربت تأديبا فان معناه
ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت ادبته بالضرب تأديبا يصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربته ضربا
في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول فان المفعول ليس بيانا للجبن في لا تقعد جبنا ولا قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك
اصلاح حالك بالاعطاء والنصح ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به لعله تقصد في مثله قعودي جبن ومجيئي
اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصدر داعي الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقوله للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا
الذي بمعناه في المعنى ضربت دبت بمعنى للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني وله ان يمنع في اتفق في المعنى المقتضي لتخلفها
في الاعراب الا يرى ان معنى جئت راكبا جئت في حال كوني راكبا والاول حال والثاني مفعول فيه ويجري بقوله انما يسمى مفعولا له منصوب بنصب المصادر التي تكون حالا لازم
تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المحبور والهول من تهول الهبور الا ان يجعلهما
مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك وحدك على ما يجيء في باب الحال و
مذهب البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا
لفاعل الفعل المعلل مقارنا له في الوجود يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا اشتراط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان
صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح على اصطلاحهم
ما ذكره المالكي هو المصدر المفهم بالعلة المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب
في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا ويكون اول زمان الحدث آخر زمان
المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلاح حالك وشهد الحرب ابتغاء الهدنة بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل تفصيلا للمصدر
المجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته
بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه
بل هي ثمرة اي ضربته للتأديب لكن لو صرحت بما هو العلة على التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم التشارك في الفاعل وفي الزمان اذ ثمرة التأديب لا يحصل هذا الآن
فكيف يشاركه الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان تقومه من بعد ما التقيته نمرا التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة
الحقيقية وقد شاركه الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب
هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية وانجازا للعدة والمستحق
للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف
حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والفزع
ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم التقارن في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب
صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل
الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا
لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل والشرط كونه بتقدير اللام وجواب له وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من لحده وشرط بعضهم كونه
من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل
واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى ويجاب بانه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا
او تصورا فمسلم ولا ينفعه ونقض ما قال بنحو جئتك اصلاح حالك وضربته تأديبا انتقاما فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح
وارادة التأديب قلنا فيجب ان يجيز جئتك اكرامك وجئتك الزيارة اكراما لك وايضا لم يقل بالنصب المذكور ولم يجوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له

هو الظاهر لا المقدر المضاف فقولنا المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا وانما
يتقدم على الفعل المعلل اي يكون غرضا لاجله ان يكونه فعل القلب نحو ضربت تقويما وجئت اصلاحا فالمشهور واما شرط جواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علة الافعال اكثر ما تجيء جامعة للشرطين فصار وقت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان ... فلا بد على اللام المقدرة المفيدة
للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج فاصح عليه وكذا قول حاتم واغفر
عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك
ويمتنع الا بالمثنى وقال الاندلسي منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال التنكير يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب نصبه بشبههما والظاهر جواز ذلك لانه
الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد



بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول
فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة
كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد وقع سيرهما معا وفي قولك سرت
انا وزيد بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في
سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول
في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بما بعده عن العطف الى
النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل لمصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب
نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظاهرا قوله فان كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو
ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو العطف الذي فيه معنى
الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل
على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي والاولى المنع
رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على
العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابس جبة الطيالسة وكذا في غيره
والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطردا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش ينتصب نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب
ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو ما قام زيد وعمرا انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال
ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو
بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر ايجب ذلك لان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط
في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلست زيدا والسارية اذ لا يسند الجلوس
الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما دل على ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره واستدل لا يقولهم ما زلت اسير و
النيل ولا يقال سار الماء بل جرى ولان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات
والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف فعل في المعطوف
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع
كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولذا يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى
الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز
النصب في قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك
ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب
المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل
وضيعته اي فانت وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله
قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعله احرانك عليه لما علمت من تركه مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك
اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر

فيقدر تح يسير بمعنى يجري الآن
بجمع يسير على المعنى الحقيقي و
المجازي معا كذا قال في الآية
سنه

انت

انت اعلم وربك فجاز بالعطف ومعنى على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية تعليلا لما ذهب اليه بذلك وكذا قول الشاعر ان تعلموا انا اعلم من عمرو بتغلب وربك اعلم بما كان
هذا بعد ما تقدم من جميع المعطوف عليه انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب
وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل بلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه لا يمتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي
كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل ومعناه ما تصنع وما شأنك لان
قولك شأنك بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويلا لك
لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط واهلك والليل ونفسك شأنك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال
على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شأن زيد وعمرو وقال المصنف العطف فيه
فيه انه هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وهو ليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة وان سلمنا انه ليس بضرورة قلنا
لم لا يجوز مخالفة الاصل الداعي وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الا ان يقصد النص على المصاحبة فيجب النصب
والاملاء الثاني نحو مالك وزيدا وما شأنك وزيدا بجعل الضمير كالظاهر المجرور وفي الكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا الا ضعيفا فقال المصنف ههنا يتعين
النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله
تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب مثل هذا اعني ما شأنك وما لك وزيدا وما شأن زيد وعمروا اوجه الاكثرون على
انه بالفعل المدلول عليه بما شأنك وما لك اي ما يصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر الذي فيهما معنى الفعل
فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاخبار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شأنك وشأن زيد والابستك
وزيدا وما لك وملابستك عمروا وما شأن زيد وملابسته عمروا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي في هذا تقدير معنى لا تخريج للعربية
ما صنعت وما تصنع يعني هذا الملابسة يعني ان سيبويه لا يريد بتقديره وملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله
كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه ههنا لتبيين المعنى فقط لا ان اللفظ
مقدر بما ذكر وقال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شأنك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا
دل على ان الانكار انما هو للملابسة المجرور ولذلك الاسم لا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة
كما في ما انت وزيدا اي ما كان شأنك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دالة على معنى
لابس وانما ارتكبا هذا لانفاد بما ذم [illegible] بويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما انابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو و
ذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت و
زيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما النحوي والمنحو فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد المصاحبة لعدم الناصب ضعف الدال عليه وهو
ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما
الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرد تقدير
سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل الذي
هذا لا يتجاوز نحو قول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه
في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب لان الاستفهام وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوعهما كان نعلهما ولا
يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل اتفاقا واما كل رجل وضيعته وانت ورأيك فالرفع
واجب ان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه ولجواز الصفحي نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ وجب على جواز النصب تقدير الخبر قبل الواو في
كل رجل مقرون وضيعته فان ظهر الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على
عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرو لقيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي في لحاف
وانما امتنع النصب في الاصح في وضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال تماثله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما
وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقته ما قبله حكم ما لو وقع قبل المفعول معه فلا يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فتقول كنت وزيدا منطلقا
وزيدا راكبا نظرا الى المعنى والاصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا
وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز فيه ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه قال الواو لا يجوز ان تكون
الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي اجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت نحو جاءني رجل عالم لان المراد
في الحد ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة
فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انه ليس بصفة هيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا

بهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظية لا تدل على كونه هيئة الفاعل
او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل فقول القائل ان يمنع ان الحدود يجب ان يدل على كل ما يذكر في حده بل
يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول
مط لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حالة المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن ضمير ذي
الحال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل
ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان في المعنى لا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وقول الشاعر كأن حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا
تتلهب واما قوله تعالى النار مثويكم اي موضع ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو وضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل
او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال فيما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال عن المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير
مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء
المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين وكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه
مدبرا اي يشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او من المفعول به وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقال
الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتيهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام
بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا لم تجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول
مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصوله ثم مضمونه يخرج بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد
بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته
على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وقوله
وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المصدر في نحو رجع رجوعا
ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك
قرينة حالية او مقالية يتبين بها صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب
صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول فان كانا متفقين فالاولى
ان يجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل
كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او
المصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال الاخرى الحالين فقدمت حال المفعول على الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبها لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا
سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو شربت الرمان حلوا حامضا
او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا كالخبران في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان و
المكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها بعضهم قط ولا وجه للقياس لانه يمتنع وقوع الفعل الواحد في زمانين
او مكانين مختلفين بخلاف الحال نحو جلست خلفك امامك وصمت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك
وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست من وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما
في قوله مذؤما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابلق اي بعضه سود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان
تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضربه اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد يفرد هما نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا
الفاعل والمفعول اللفظيين واما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او
اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا تفسره
باشبهه خارجا لان المشابهة ههنا هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال
من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به وهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي
وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل

مايعمل

مبحث الحال

ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى غير الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوّز ها التنبيه من دون اسم الاشارة كما في حرف التنبيه في اسم الاشارة نحو هذا زيد راكبا وحروف النداء
نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليت [illegible] فاما في الاداة لعلك خالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال
بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش [illegible] لكون [illegible] التشبيه نحو كان زيدا بالتنبيه [illegible]
من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا او المنسوب [illegible] اسم الفعل [illegible] راكبا [illegible]
كما ذكرنا في المفعول معه [illegible] في الحال عند حروف [illegible] والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل [illegible] نحو لعل وكان [illegible] اسم الاشارة وحرف التنبيه
فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملها في الحال [illegible]
لا نعلله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا [illegible]
اصلها المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا [illegible]
صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة [illegible]

الاولى ان يبين [illegible] الحدث المنسوب اليه [illegible] لان التعريف عبث ضايع ولم تؤول النكرة ذا
حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى التنكير فانه واجب لا غالب [illegible] وارسلها العراك [illegible]
تعريفها الحال في [illegible] الحال معرفة [illegible] اما مصدر [illegible] المصدر اما معرف باللام نحو اوردها العراك او معرف بالاضافة نحو فعله
جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده [illegible] قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا
ومنفردا وعايدا والطاقة بمعنى الوسع وكذا الطوق [illegible] موضع الاطاقة والوحد [illegible] وحده وحكوا على وعد
وعدة والجهد هاهنا بضم الجيم [illegible] وضمها بمعنى [illegible] وفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده
او برجع والحال المؤكدة [illegible] يجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع [illegible]
عوده [illegible] لا يستقر [illegible] فلا يكون من هذا الباب قال ابو
علي ان هذه [illegible] مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة [illegible] طاقتك ومنفردا
اي انفرادك [illegible] وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا احذف العامل وجرى مجرى باب المفعول المطلق [illegible]
الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف [illegible] مقامه [illegible]
[illegible] العراك [illegible] فاوردها العراك قال وارسلها العراك [illegible]
[illegible] من العطش الى الحوض [illegible]
[illegible] فمنهم [illegible] واما قولهم جاوا
قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر بمعنى اسم الفاعل [illegible] مع مكسورهم لان [illegible]
الاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم [illegible] الجملة [illegible] قضهم بقضيضهم
[illegible] والكلام [illegible] المفرد لا نعني [illegible]
[illegible] ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد [illegible] ينبغي ان يقول في بعت
[illegible] على حذف المضاف [illegible] كذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي كل شاة [illegible] ومن امراة اي كل
[illegible] كذا قولهم بعت الشاء شاة [illegible] ورجل [illegible] شاة بدرهم
مقرونا اي كل شاة فنصب هاهنا الجزء الاول لقبوله الاعراب وقال الخليل يجوز [illegible] على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة بدرهم
ثم الزم ما كان مبتدا التنكير [illegible] مقام الحال [illegible] في شاة [illegible] المضاف اليه [illegible] على حرف واحد
وقد جاء فيما الف قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لفم [illegible] المضاف اليه [illegible] على حرف هذا [illegible] قد عرض [illegible]
الى ما كنا فيه من ذكر الحال [illegible] بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جا القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم
قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة [illegible] الاول اعراب [illegible] وكونها
في الحال او على البدل اي جاء قاصهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين على ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى [illegible] في قولك
جا واما وكان [illegible] منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان [illegible] الخلف في وحده في نحو جا وحده هو حال اي
منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع معدودة [illegible] وحده اي انفراده وهو في الاصل [illegible] على [illegible]
فاستعير [illegible] المنقطع النظير [illegible] وعيير وحده ورجيل وحده في المعجب برايه ويقال جاء على وحده اي على انفراده على معنى
مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف [illegible] المصادر اما باللام نحو قولهم مررت
بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير [illegible] على المرفق [illegible] من الغفر وهو [illegible] كثرتهم [illegible]

الاجتماع نصيحه [illegible] بغيضهم [illegible]

الجماء الغفير [illegible]

[illegible]

٨ -

حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب هو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام
في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وقد ابتدا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول فاللام
يذهب الصالحون الاول فالاول اي مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول وقد [illegible]
نحو جاءني الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها
موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وقد يعامل بالعاملين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشر
وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في قال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال
الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده في يدي ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض صحابة
امير المؤمنين عليه السلام في صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف
ويجوز ان يأول بشجعانا وضعفاء بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز
تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين خيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة
نحو نظرت الى جارية رجل نحيفة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقولنا ما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه
يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدأ او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل
وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل
راكبا فقد يشتبه في حال انتصابه الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر
بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد
على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا في الحال وكون
طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا
فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به
واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على
المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وفيه في هذا
خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه
من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الخبر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تاخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس تركيب
الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل
الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخر
عن صاحبه نائب اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح
ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا
ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم
الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك
وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لمشابهته الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف فيه حتى لا يتقدم عليه معموله كما
في فعل التعجب فالاولى [illegible] فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعفها لمشابهتها للفعل وظاهر لفظ
جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج
الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه
عن قريب واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر ومنع درهم عبد الله
والاولى المنع لضعف العامل فان ظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان
يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدأ والاولى المنع مع ظهور الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو ولا يتقدم على عامله فلا يقال
والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز
وتقدمه على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتهما
فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي وما كما جاء
زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام [illegible] او [illegible] القسم جاز تقديم الحال عليه ان تؤخره عن اللام نحو ان زيدا لراكبا سائر

العرين والعرينة مأوى الاسد
اصل العرين جماعة الشجر
النجف [illegible] مكان لا يعلوه الماء مستطيل
والنجف محركة [illegible]

ان شاء الله

مبحث الحال

ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللام لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت
من الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا مار ومجردا مضروب وفيه نظر بخلاف الظرف فيجوز ان الحال وان كان يشابه الظرف
من حيث المعنى لان راكبا في جئت راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو
زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط
تاخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه
لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل و
توسطهما اسم يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما
• انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فايدة واما عند
البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي
بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الكلام غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر خبرية الاسم الذي
يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك
زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا فالحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك
قوله ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقديم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقديم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم
الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال متاخرا عن العامل
فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت
وقد جرد ايضا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان ظاهرا ووقعت
الحال عليه ذي الحال اضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما وانما
جوزوا تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر
واما البصريون فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان ظاهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر
كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان كان الجر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو هذا شيء مجردا صاحبه زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا واذا انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين منعوا ايضا تقدمها عليه
للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر و
الاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فان قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا قال الشاعر لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا اِلَيَّ حَبِيبًا اِنَّهُ لَحَبِيبُ وقال الاخر اِذَا الْمَرْءُ اَعْيَتْهُ الْمُرُوَّةُ نَاشِيًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ وبعضهم
يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور مضاف غير عامل في الحال كما
عمل فيه نحو بدر راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة
بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم
اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال في ذي الحال الاجزئه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او مما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا
كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير بين المذكور فكانه المضاف ولكون حال المضاف
اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا
قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما
جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغيير الحصر وانعكاسه لو اخرته عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال
نحو لقيني تائبا زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق
الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
هذا متبسرا اطيب منه مترطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين
للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما
يجيء في بابها ومع هذا فلا نشك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق ومن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض صحابة امير المؤمنين في بعض ايام الصفين فجاءنا اسد العرين وما
بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا وماست خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف اي مثله

وبعضهم يجعل كافة صفة لمصدر اي ارسالة كافة ... تكلف

اي بسرا ... صار ... رطبا ...

اى مثال اسد العرين ومثل بحر الشافى اى يؤول المتحجر بما يصلح ان يكون صفة لما تقدم لعطا بالناس تحجاتا واليوم صنعاقا او بدعة مميزة ونحو ذلك
ذلك لانهم يجعلون الشي المشتهر بمعنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى ومنها الحال في نحو
بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط بجعل لكل جزء مثل جزء قسطا وينسب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو
العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم وانما حذف ذكره لما دل عليه كل اربعين شاة مع درهم ودرهما في درهم اي جعلت فى مقابلة
كل درهم منه درهما ومنها مثنى وبعبر ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا دينارا كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا من الجملة
الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا او رجلا رجلين رجلين وجاء الادخالا اى مفصلا هذا
التفصيل المعين وضابطه ان يأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء
او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا او مضوا كتيبة ثم كتيبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها الحال الواصل الصاحبه نحو يجيني الخاتم فضة والثوب
خزا ونوع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او عنبه
رطبا وضابطه ان يفضل الشي على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه وبعدها نحو هذا بسرا مثله رطبا
او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة
التشبيه لضعفهما في العمل فيما تقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى
الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاسترتي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا
يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا عملا لان العامل في الحال مقيد به فاذا كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يبقى هذا الكلام
الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلى شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجي فى جاءني زيد راكبا لم يكن الاحال الركوب نحو نعلم صردره
انه يصح ان يقع هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين فان المبتدا اذا تقيد بحال لم
يتقيد الخبر بالحال الاخرى لان اسم الاشارة المقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا
فلا يتقيد المبتدا بحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا بوصفها اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع
تقييدهما في جميع الامثلة فلعله في ذلك المثال الخاص مانع عن تقييدهما الخبر في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتداء
مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يتبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة فلم يسلم ايضا طرد استحالة تقييد المبتدا والخبر في كل
موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل واله التشبيه مع
ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما دل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على
... بعا معا ... يتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وتضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما يتعلق بالاخر فيقعان
... واحد نحو ذا الحديث مثل هذه الافعال لا يتميز منصوب احدهما من منصوب الاخر معنوى ولا يتميز حال الاسماء نحو
... قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو قتال زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع
حدثين معا ويتميز منصوباهما ايضا نحو تنازع اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق
كل منهما بغير حدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو فيجوز
اختلاف مضروبيهما وكونهما عينيهما نحو زيد اضرب لعمرو من بكر لخالد الله تع قال هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد
يوم الجمعة اقرب منه عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا اله التشبيه يدل على حدثين
فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين متغايرين
اعني حدث الفاضل المفضول ... لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما اله التمثيل فلا تدل بصيغتها على
حدثين متغايرين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هنا حالة يشتركان فيها حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي
فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ذاتية يوم الجمعة حالته ذاتية يوم السبت فالظرفان منصوبان
بمعنى الحالة والذاتية بعبر بهما عن كل حدث لا زم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا بري الى تعلق الجار والظرف في قوله كذا بلى من ام الحوث
قبلها ... لما كان بمعنى ... ولم يصرح وقد تقوم غير اله التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها اجاران كما تعلق الجار في بيت امرء
القيس بذا بك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله ع انت منى بمنزلة هرون من موسى قال ولقد نزلت اى قريبة منى قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا
تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم وتقول لمامولى منى بمنزلة الثريا من الثناو اى بعيد منى بعدها منه فاذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من حدث
من الاخر في افعل التفضيل واله التشبيه وباب فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه لزم ان يكون منصوب كل
حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل يفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشابه زيد قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل
التفضيل واله التمثيل نحو زيد مثلى كعمرو مثله وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه
او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدثا المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان

تجادعنا ... ام الرباب بماسل اى ... البكاء من عبرة ... التعب ... البيت السابق ... ام

قوله

فلهذا يقدم معمولا تماعليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
كله فلا اري باسا بان يجوز وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجبار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول
ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما قاعدا وقاعدا الحال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما
في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا الحال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل
علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت الرجل علما والذي ارى ان المصدر في مثله
تمييز اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو فارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست
باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته
ركضا وعدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا راجلة وسرعة وبطوءا ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته
وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر
على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف فاتيته ركضا اي اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها وعندهما ان نصبها
على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء
لا يمتنع ان يتاول جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء حالا غير مشتق سماعا قولهم كلمته
فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين
فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها او بالضمير على
ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الجملة حالا فلان
مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود من تقييد المجيء بالحال تخصيص
وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاء زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف
تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده
مجرد ايقاع مضمونها وهو في الانشاءات المصدرة الوقوع بل يعرف بالعقل لا من ذكر لانه اللفظ الذي وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله
والاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام
فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم
تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة فانها لا تجيء لتبعيتها للموصوف
لفظا وكونها المعنى فيكانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير بلى قد يصدر الصفة والخبر بالواو واذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جسلت
الاوانت بخيل وما رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تري ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفراد الواو متعادلان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي اذا كان المبتدأ ضمير صاحب
الحال وجبت الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت لعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاء زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا
من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد
يده على راسه كلمته فوه الى في او جزءا نحو قوله خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن
مصدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وفي انفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته قال
جار الله بناء على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف غلط على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقر عليه جبة وشي يريد انه
ليس بجملة بل هو مفرد بتقديره فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فاولى اذا انه وجب ان يكون
في تقدير المفرد فعنه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وانا امرؤ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول القيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان فان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد حسن لم وحكم
الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على
الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو
الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على
وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا
في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك
فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا الخلو من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي
يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال بأحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في

بق فيتربيان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته الحبسته سن

يعني معناها المصدري الذي حل كل عليه يجوهر لحال ذلك هو مضمونها الاصلي اما الطلب فهو داول الصيغة العارضة دون حالها ايقاع من الانشاءات السابقة عنه قتيم سنه

نصف النهار الماء غامره ... [illegible]

الموماة نوع من البادية سن

قال في الصحاح الصرة الضجة والصرة ايضا شدة الشدة من كرب وغيره ... سعد

الجواحر المتخلفة سن

سلق القاع الصفصف كذلك السملق بزيادة الميم سعد

زمان المتكلم لكنهم التزموا التجريد بقصد هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض فيهما حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع كذلك قوله وفيما سواهما اي فيما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وظاهر الاندلسي ان المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكان ضرب لما قصد الحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اعني غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزورني لا ازورك وفلا ازورك كما جاز ان تزورني ازورك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس بحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة وقد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم وجوه كما مضى والاولى قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما القيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما القيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما القيته الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثال ما دخل الا وليس قد ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما القيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فالواو ان عدمت مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد الواو نحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله يقول وقد ترّ الوظيف وساقها الست تري ان قد اتيت بمؤيد ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو ولا جاءني زيد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف فجوازه كان او واجبا فقرينة ما حذف جوازا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف جلست زيدا او في غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد ويقع هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرات كل يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال اتساعا عن خبر مخصوص نحو زيد قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحولون تميميا والتنقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما اخبار للمبتدأ فتقول اتميمي مرة وقد قائم علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية اعلم انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جاثيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه

تخالف

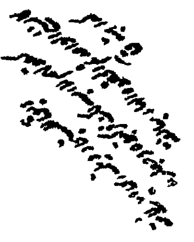
الصفا

اذ او اتي لتعرفني لذكرك نفضته نفضى الثوب مركز بتنفض

التي الولد وهم حبيب بالمدينة حتى بجلة الكتاب بالنون ... بني العلات الاولاد الذين من ام واحدة ... اولاد العلات لانه عن ...

الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو قاعدًا وقد سار الركب وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها
كالمنتقلة وإذا جاءت بعد الاسمية وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين ويجيء إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وإما للاستدلال على مضمونه
ومضمون الخبر إما فخر كقوله أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك أنا حاتم جوادًا وأنا عمرو شجاعًا إذ لا يقول مثله إلا
من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كأنه أنا حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنًا لتلك الخصلة وإما تعظيم لغيرك نحو أنت الرجل
كاملًا أو تصاغر نحو أنا عبد الله آكلًا كما يأكل العبيد وتصغير للغير نحو هو المسكين مرحومًا أو تهديد نحو أنا الحجاج سفاكًا للدماء وغير ذلك نحو زيد أبوك
عطوفًا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفًا وهو الحق بيّنًا وهو الحق مصدقًا فقولك كلا ومرحومًا ومصدقًا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورًا
بها نسبي وقولك كاملًا وسفاكًا للدماء وآية ومعروفًا وبيّنًا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقولك عطوفًا لكليهما وإنما سمي الكل حالًا مؤكدة وإن لم يكن
القسم الأول الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدًا لأنه ليس في كونه حقًا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقًا لأن نفسه والحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة
لا التصديق لأنه خفية القرآن فصار كأنه هو وكذا المرحومية لازمة في الأغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه
العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد أبوك أحقه عطوفًا أي حققت الأمر محققًا وعرفته أي تحققه وأثبته عطوفًا وفيه نظر إذ لا معنى لقولك
تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفًا وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفًا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولًا بمسمى نحو
أنا حاتم سخيًا والمسمى ... لأنه لم يكن سخيًا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وأيضًا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله
لكم آية وهو الحق مصدقًا وغير ذلك مما الخبر فيه غير علم وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو أنا عمرو شجاعًا وهو بعيد لأنه في
المضمر والعلم في نحو أنا زيد وزيد أبوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة كما قلنا في
المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كأنه قال يعطف عليك أبوك عطوفًا ويرحم مرحومًا ويحق ذلك مصدقًا وذلك لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين جامدًا
محضًا فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزئيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل ألا ترى أن معنى أنا زيد أنا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة
ولا على أحدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك للقيته في جواب من قال أما لقيت زيدًا راكبًا
ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدًا قائمًا وإذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتني إلا راكبًا وقد يلزم بعض الأسماء
الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الإبهام المستقر
عن ذات مذكورة أو مقدرة قال ما يرفع الإبهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازًا عن الحال فإنه يرفع الإبهام
ولكن لا عن ذات قلت سلمنا أن الحال تخرج عنه لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى
يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لأن ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب
عنه لكن الصفة نحو جاءني رجل طويل وظريف تدخل فيه لأن رجلًا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال فبذكر واحد
أوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل إذن يرفع الإبهام المستقر أي الثابت وضعًا على ما فسره المصنف عن الذات المذكورة
وكذا يدخل فيه عطف البيان نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل عن الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير كما
في نعم رجلًا عبده رجلًا سواء ويدخل فيه أيضًا المضاف إليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه إذا انتصب لأن معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل
فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال ولك أن تعتذر بأن المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر إذا كان جره أخف
من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بأنه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل
وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة فرسخان قوله الإبهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الإبهام في اللفظ المشترك فإن صفة المشترك ترفع الإبهام
عن المشترك في نحو أبصرت عينًا جارية لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع فإن الذي يضع الواضع إنما يكون بأن وضع الواضع لفظًا لمعنى مبهم صالحًا
لكل نوع كالعدد والوزن والكيل إلا أن يضع لفظًا لمعنى معين ثم اتفق أن ذلك الواضع أو غيره أن يضع ذلك اللفظ المعين لآخر فيعرض له
إبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت وهو عارض
ثابت لازم والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك وفي العدد وسائر
المقادير فلا فرق بينهما من جهة الإبهام ولا يدل لفظ المستقر على أنه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والألفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن
ذات مذكورة أو مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالأول عن مفرد مقدار غالبًا إما في عدد نحو عشرون درهمًا
وسيأتي وإما في غيره نحو رطل زيتًا ومنوان سمنًا وقفيزان برًّا وعلى التمرة مثلها زبدًا فمفرد إذا كان جنسًا إلا أن يقصد الأنواع ويجمع في غيره
ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدًا والخفض أكثر قوله فالأول يعني الذي يرفع الإبهام عن
ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن أمرك وعن تقدمك إلي أي أمرك
سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد أي المفرد لإبهامه سبب له أو عن نسبة في جملة أو شبهها أي النسبة سبب له لأنك تنسب الشيء في الظاهر
والمنسوب إليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد إن كان اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه أي الاسم الذي حصل
انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسًا لأنه لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصب نفسًا بل كان يرتفع إذ هو في الأصل فاعل طاب

[حاشية:] المادة سعادته ولا ابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جانب العالم فان المراد منه ... مفهوم ... من هذه الصفة ... [illegible]

نفسي زيد فرسًا [illegible] سبب لانه نائب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي انه تام مناسب لان ينتصب التمييز تشبيهًا له
بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال انه عن تمام الكلام في هذه المواضع بمعنى ... كما في قوله ... والاول اولى قوله
عن مفرد مقدار غالبا اقول التمييز على ضربين لانه رافع الابهام عن ذات مذكورة [illegible] او عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد
على ضربين اما مقدار [illegible] وهو الغالب او غير مقدار [illegible] شيء يعرف به قدره ويبين في المقادير لانها مبهمة موضوعة
ليعرف به قدر الاشياء [illegible] الاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كالمنجات والوزن كالطسوج
والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقيد رمح وشبر ونحو ذلك وبقيتها
غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما [illegible] سواك رجلا فمحمول
على مثل بالضدية وقولك بطولك رجلا [illegible] ونحو ذلك [illegible] فهذه الاشياء اذا انتصبت عنها
التمييز [illegible] المقدرات لا المقادير [illegible] عشرون درهما وذراع ثوبا [illegible] عشرون هو التام لا يجر بالعدد
وبذراع المذروع [illegible] يوزن به [illegible] وكذا في [illegible]
[illegible] المقادير وذلك [illegible]
الى التمييز ونصب التمييز [illegible] التمييز [illegible] الاضافة [illegible] المقدار [illegible] المقدار
مع ان [illegible] التمييز [illegible] الثاني
على [illegible] الى العشرة وفي المائة والالف وما يضاعف منها الكثير [illegible]
العدد [illegible] وما [illegible] في العدد المركب [illegible]
المضاف [illegible] والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز [illegible]
[illegible] كاسم [illegible] الاثنان وكذا [illegible] في الاغلب [illegible]
نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة [illegible]
الاضافة [illegible] نون الجمع [illegible] المشابهة لها [illegible] النون الجمع [illegible] النون معها [illegible]
نحو عشرون درهما قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك [illegible] قد كوت [illegible] احد عشر [illegible] واما في غيره
عن العدد [illegible] بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها [illegible] انواع المقادير [illegible] الاسم المفرد [illegible]
اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر [illegible] واما بنون التثنية كما في
منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها [illegible] المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله [illegible] المضاف اليه [illegible]
الضمير وقلت ملأه الاناء [illegible] الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء [illegible]
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية و[illegible]
ثابتة فان الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما فيشابه التمييز الا في تعديه [illegible]
المفعول [illegible] يكون بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام [illegible] تشابه الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي [illegible] الاسم [illegible]
مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل [illegible] لام التعريف [illegible] الاسم [illegible]
التمييز عنه [illegible] وقد يكون الاسم في نفسه تاما [illegible] لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا و[illegible] فارسا
[illegible] وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا الفتية وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب
الذي فيه التفخيم وبئس رجلا الفتية [illegible] في التفسير [illegible] رجلا [illegible] رجل [illegible] عليه ولا [illegible] التمييز

في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله فعن [illegible] فينظر فان كان الضمير فيها [illegible] المقصود منه فالتمييز عن
المفرد ايضا كقوله في نهج البلاغة [illegible] امرؤ القيس [illegible] ليل [illegible] يذبل وقول
ذي الرمة [illegible] معتقد [illegible] المقصود من الضمير [illegible] كقولك جاءني
زيد [illegible] الرجل [illegible] فارسا [illegible] رجلا [illegible] الخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد [illegible] من شجاع ولله دره
من [illegible] التمييز عن المفرد لانه لا ابهام في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها
[illegible] بالزيد رجلا [illegible] وايام الشباب معيشة مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا [illegible] ولله در
[illegible] من رجل [illegible] والسفل [illegible] زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عزّ من قائل ولقيت زيدا فيا لله [illegible] شاعرا ومن
التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز
نفس المنسوب اليه لا متعلقه [illegible] لله در زيد [illegible] ايام الشباب معيشة [illegible] ايام الشباب [illegible]

مبحث التمييز

معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما وداراً فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد
يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيها اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا
والعامل في التمييز في الضمير هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله ولا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا
وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان
المميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد
المميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع
والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربا بمعنى ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى عشرين فعلا من نوع
آحاده لان الاعداد لا تميز هنا بالمنصوب لا بجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد ولم يكن جنسا وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن
غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا وتمرين او تمورا وان كان جنسا
ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او
رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف
رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة اي لان التخفيف انما جازت الاضافة وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان
يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو فيما بين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء
في بابهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له وامّا قوله
في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملآن ماء
وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء فهو اذن
عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان
اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد مثل زيد رجلا ولا تريد عندك شيء مثل رجل وكذا لو قلت
في عندي ملء الاناء عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملؤ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مفرد قد ذكرنا انه كان الجر
فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا
وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة
شبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا واسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا وافعل
التفضيل معه نحو انا اكثر منك مستقرا وخير مالا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه زيد رجلا او يا لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه
نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما وكان
دره مضافا الى الظاهر واما ان كان دره مضافا الى الضمير المجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره زيد فارسا وويلم لذات الشباب
معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل
للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا اي رجل هو زيد لا غير وفيه
مما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس
زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان الاصل فجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح
ان يكون نفسه وان يكون متعلقه كابا نحو طاب زيد ابا يجوز ان تريد ابا نفس زيد وان تريد اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل صفة نفسه
لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة
ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان
يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون
صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا
ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا وعلما او دارا فالذات المقدرة هي شيء
المنسوب اليه كفى وطاب فاذا ظهرت صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر
وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى الاصل حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذي انتصب
عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز نفسه بدلا من التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد
وطاب ابو زيد … ان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اي وصفا له او غيره وصفا اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد … قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو

معنى كفى زيد رجلا

المتعلقه

لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان

يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح اما ان يكون نفسه كا با او صفة نفسه كابوة

جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه متعلقه ايضا كا با في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا

جاز فيما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يراد بها ابوة زيد بنفسه لاولاده وان يراد ابوة ابيه له وما

كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى بزيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب

عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما

اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه

طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته

واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابويه بل تثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود

مثنى وان قصدت ابائه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون ابا

هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا او تثنية وجمعا ولم يكن التمييز

جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او اباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه

والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه

او لمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا كذا نطابق به ما تقصده فيهما الا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين او دورا هذا ما قاله المصنف والاولى

ان يقول فيهما الذي ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه اذا لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا

ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال عليه السلام طيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد

طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول حسن زيد دارا وانت تريد دارين او دورا وقال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحماسي و

اذا ما ابيون ابا فانما وحد الاب لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قرت زيد عيونا قال ابو طالب خفا نيا ... هو

اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا

تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا

قوله وان كان صفة ... قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم يجي صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجي الا لما انتصب عنه فقط

فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله در زيد او دره فارسا وكفى زيد

شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا

بالفروسية واذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال

غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا احسن ويقصر ... ونحو لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل و

قاتله الله من شاعر ومررت برجل هذا من رجل وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه

المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد نفسا اي من نفس وعلما اي من علم والتمييز في ما عجبي قولهم لله دره فالدر في الاصل

ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب

منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه نحو قولهم لله انت ولله ابوك ومعنى لله دره ما اعجب

فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا

يفصل بين عامله وبينه وقوله تلا ثون الحجر جولا ... نحو وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة

ضعيفة كما ذكرنا وجه كونه فاما كما ان الفعل يتم بفاعله واما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه

معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله در زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا ولا يتقدم التمييز على عامله لضعف

الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر يتقدر بحرف الموصول وليس العامل في نحو رجلا نعم زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير

المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح

نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل

الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل

اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما

يخرج الشيء عن اصله فلا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه

الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل

في التمييز ان يكون موصوفا بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندك رجل راقود ورجل مثله وسمن منوان

وكذا

وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما حولت بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقدبه مما يحلبه هذا المعنى فلما كان تعليقه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو نفسه سفه وغبن رايه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين بمعنى سفه نفسه سفهها او سفه في نفسه والم بطنه يتضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا فمعنى قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو شجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والمجرور سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا اي جئت بالبرح اوصرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التعجب كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمتى ما انتكلت فالمنصوب في عبارات النحاة نحو قوله شر اهر ذاناب ان شرا مبتدا لفظا فاعل معنى وكذا قولهم في الحنطة تقديرا اي كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن فمعناه فتنبه وتمثله كثير في كدر ...

قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد منفرد من صاحبه قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان فلا يمكن جمعهما في حد وذلك لان الحد مبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج عن متعدد والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا لفصل المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع قوله بالا واخواتها يخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا الا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم ولا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم مختارا انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد فقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا الا ان واحدا داخل في عشرة بقصده ثم اخرج ولا كان تريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا ان عشرة في كلامك هذا دال على المعنى الموضوع هي له مفردة بلا استثناء وهو خمستان والا مفيد للاستثناء وواحد هو المخرج وتسعة لا يدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما قدمناه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فكانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم ... قال الحوفي وهو الصحيح المندفع به الاشكالات كلها انما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في

المستثنى منه والباقي بعده بدلا البعض في احد الحيز في المبدل منه والمستثنى يجيء بعد وانتفاء مجيئه في نحو جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك
لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط ولم يكن كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلام [illegible]
الى الجزئين معا لكن جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى الشيء مع جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول منهما
المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع
الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان يجيء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني
القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او
شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك
العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من
وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في
كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع يبين اعراب
المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب
لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما انتسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام
الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حروف النداء نائبة عن ادعو وقال الكسائي هو منصوب لانه
انتصب بان مقدرة بعد الا المحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب
ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون
تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير حرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها
فالا تكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا اعطي حكم ما قبل
الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا الاسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدم الكاف وركبت مع ان وفيما
قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي ادعاه غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت
تقول ما جاءني القوم الا زيد ولا رفع باقل على لان مرة وبلا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى
ولا يجتمع الحكمان معا في موضع لان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمستثنى منه الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال
بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بادعو والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين [illegible] هذا القول [illegible]
وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا [illegible] لم يرد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر
امتنع ولا يرد نحو [illegible] النصب [illegible] والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد ونحوه
قال المص في شرح المفصل الا [illegible] المستثنى منه بواسطة الا فالا لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك
وهذا لا يرد الا على مذهب [illegible] ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب [illegible] الاخوة فجاز ان يعمل
العامل الضعيف فيما تقدم [illegible] بالا ويلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو
للعطف [illegible] يكون في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز [illegible] المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بقيا
من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز وتبيانا لاسيما مع تقويها بالا في الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في موضع فيقول عمل فيه
ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه ايضا انه منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل
به وذلك قوله في الكتاب يحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان
لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه
شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاءني القوم الا حمارا
اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى
سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي
سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك
فيها دفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه [illegible]
المستثنى من الموجب لان [illegible] يجوز فيه كما يجيء والابدال لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا [illegible]

لكن قيد يحتاج اليه [illegible] ذكر المستثنى منه ليخرج نحو [illegible] الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء [illegible] الكلام [illegible] كونه منصوبا على الاستثناء [illegible] عدد [illegible]

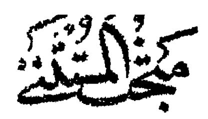
مبحث المستثنى

فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا او تقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في
الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء
على انه حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما في قولهم ما مررت بمثلك احد
ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فتجعل لي خبرا وابوك بدلا
من من كانك قلت الي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا الابدا صديق وعمرو وعمرا وتنصب عمرا على العطف على زيد او ترفعه على انه مبتدأ
محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد ان تقدم
المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم و
قوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه
فيها انسي الظاهر تفسير له واذا قام المستثنى مع الا مقام المستثنى منه نحو ذلك في الاستثناء المفرغ لزم تقديم تأخر المستثنى عن عامله ولا
يجوز الا زيدا لم اضرب ونحو الا راكبا لم يأتني وجوز الكوفيون مع السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا جوزوا تقدم
المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى خرج من
المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في اللفظ مخرج من الحكم ايضا لان اللفظ انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني
القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة
استعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه
اعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في
المبتدأ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح
كلام العرب وبنو تميم في المنقطع قسمين احدهما ان يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فهؤلاء
يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار والثاني يجعل
الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوت ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما له عتاب الا السيف فيه وجهان
اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار لا نحو فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب دخول المتعدد المقدر فكانك تظن ان المخاطب يستبعد كون
من الاحد فقلت لا احد فيها تأكيدا للنفي كون الاحد فيها فلما ذكرت ذلك المستبعد بقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل
وجعلته بدلا من ذلك المذكور وعلى هذا لا يكون هذا من قبيل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره
كما تقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له عليهم سلطان الا التكلف نحو
ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه
اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا تغني الرماح مكانها ولا
النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى
لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما
ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه ويرد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم
ضح الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد ابن برهان يقدر ان لخبرا اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه
انما بعد الا في المنقطع مفرد كما هو قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد
فما يبقي من المال باقيا فظاهره فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد ان العيب فيهم عيب
واحد فحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المتلف لماله بعد وما في ظاهره اي مشابه من النقص ان كان
في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عن الكمال عن غاية قوله او كان بعد خلا وعدا
في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها لفظا وقال السيرافي لم اعلم خلافا في
جواز الجر بخلا لان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه فاما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى
بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم اي جاوزك والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء فيكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهروه معهما مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما
عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن
معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل والاولى ان تقدير ضميرها راجعا الى مصدر الفعل

المتقدم اي جاني القوم خلا بجيتهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير بلى القول والنصب في قولهم ما التقنا وذكرهم بعد المتعدد
وقيل بينهم ما هو قولهم الاول ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما الا ان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم
الحروف والاسمية قليلا والاولى بعدهما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب المضاف محذوف اي وقت ما خلا بجيتهم زيدا اي
وقت خلو بجيتهم زيدا وذلك ان يحذف كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما
زائدة قوله وليس ولا يكون بهما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك
وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا و
عدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس و
لا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة وليست فلانة
فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا و
عدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما الا جلده
لا تستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله تعالى وكل اخ با سل غير انني اذا عرضت ولي الطرائد ابسل

ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى
شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي او نهي او استفهام او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان
لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه نفي او نهي او استفهام يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء الا على اسم صح الابدال منه نحو
للابتداء واحد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز ان الابدال من الهاء في ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا
الضمير من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو
لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا يقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول
لان القول ليس منفيا بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لان ليس
من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على
ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عباد بن زيد في ليلة لا نرى بها ابدا يحكي كونه علينا
الا كواكبها ويترجح ذلك المعنى في جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا لكونه يخالف الظاهر معنى لبث فالا انصا والحكاية منفيان نحو
بلى لو قلت لا او ما احد يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس منفيا بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف
اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وقل
رجل وقلما رجل في حكمه ما في وصف معمول غير الموجب نحو ما انا غلام لاحد الا زيد وقولنا او مؤول به يدخل فيه نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل
يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد في قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها
بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله فلما عرسن حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول
والاغلب الاول ولم يكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثمة كان وصف المضاف اليه قل في الاسم فعلا او ظرفا
لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل في الدار لم يحسن عليه ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه نحو ما انه لا يجوز في الناس قال ومنه قولهم
معنى الفعل الا ان سيبويه جاز حكاية نحو لبيه وفاقلنا اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب
قال ابو علي اقل مبتدا محذوف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود
كالا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونحو هو مبتدا لا خبر له لانه بمعنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل
رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والاعتبار بلفظ ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون
قالوا انما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة
او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب تالي قول ابي علي لانك تقول
اقل من يقول ذلك الا زيد واقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف وهو الا اقل رجل يقول ذلك غير اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة
كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل من رجل لان اقل يكون اذن في التقليل مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت
وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع
بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كانت او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول
ذلك الا زيد فقد يجري لفظ ابي وما يتصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء
في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابي القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر

[illegible]



كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز ما قام الناس الا زيد اي لم يقم الناس الا زيد ولا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ
نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لشبه
التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دال على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية
ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ففي النصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال
قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازا عن نحو ما جاءني احد
كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب ذكره بعضهم لان القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي بينهما لا يتغير
ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الاخير عطف
بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى
المستثنى منه في كلام آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال
بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب
انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول يخالف الثاني
في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم
الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد وقولنا الا زيدا بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى
الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا
فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب
المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا اذ دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء
لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى
منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح
الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب
قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني
احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل الفرق
ولهذا القائل قاس غير الموجب على الموجب فمن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال الا امرأتك بالرفع بدل من احد والنصب مستثنى من قوله تعالى
فأسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن
قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت يقتضي كونها مسريا بها لان الالتفات بعد الاسراء ليكون مسريا بها في
مسريا بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا في اللفظ الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فأسر بها اسراء مع
الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر الا امش متبخترا فيه واذا كان المستثنى بعد
المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان البدل منه هو الموصوف مقدم وحكي عن سيبويه النصب
على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه بل بعضه فان الابدال من شيء على انه
الاستغناء عنه والغاية وصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه تعبث قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه
غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومنه لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء
المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المبدل هو المفعول وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه
مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما اقتضيه المتبوع دون المستثنى لان الجزء الاول والمستثنى صار بعد في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان لم يكن تابعا
المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في نحو ما قام القوم الا زيدا اذ ما يكون من تمام المتبوع الذي يتبعه امكان اتباعه اياه فيجوز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه على البدلية في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما
ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند
جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين الا المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته نحو جاءني رجل الا
زيدا والاولى هو الوجه اذ الاستثناء لاخراج اتفاقا فلا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المسمى
ولا دليل على المخرج منه هو المستثنى لا يتعين بما يقدر متعدد من جنس بعض وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين
لا يتحقق دخول المستثنى فيه ولا ان يكون جمعا معينا بما يدخل فيه المستثنى قطعا كالعدد معين مراتبه في الاعلى على مثل ذلك العدد فلم يبق الا جميع الجنس
ليتحقق دخول المستثنى فيه فقدر جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد اي ما قام احد اذ الجميع من افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها

قال المولى المرجوح الا بصحة ... مع ان بعض الناس جوز ذلك ...

ومخالفة واحدا باهانة ذلك مما يكثر ويغلب فاما اشتراكهما في وقوع الفعل منهما او عليهما ومخالفة واحدا باهانة في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله كل شيء الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع كل الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال نعم ويمن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول لقيتهم الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمستثنى اليه كان هو والمستثنى منه مع المستثنى في اداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا ولما صار المستثنى متعينا للعمل ما اقتضاه من الاعراب اذ هو جزء من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب بعينه فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر واما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس مطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما نظرت الا طنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء الا لا تقول لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالابو ذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان ذا الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة وانما الواو لحصول الفصل بين الموصوف والصفة التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكل المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول على عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا فوقها اسم ان ولو قلت لم اعلم ان زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يأت لم يجز لما تقدم ان الا لا يتعلق في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوك واين الا زيدا اخوك لان العامل اي الحكم واين وكيف والمستثنى منه ما الضمير فيهما واما احوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوك ومن يستثنى منه تقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لانه لا استثناء بينهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد وقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال يحتمل من حيث توهم المخاطب انك ربما تقول ضربت ضربا او قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا اي وقع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فتقول جاءني زيد زيد لرفع هذا الوهم فلما كان قولك ضربت يحتمل للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتر الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتر الا اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني الا احد زيد لكنه غير مفرغ وكذا امثاله في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلبت زيدا الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضربت زيدا الا راسه في بدل البعض اي ما سلبت زيدا شيئا منه الا ثوبه وما ضربت زيدا عضوا منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاز لكان مستثنى من متعدد مقدر وهو بعض عطف بيان وكونه متعددا يخالف كونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه كله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويجيء الفاظ التاكيد منها واما الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصفا الا بصفة القيام وما جاءني احد على حال من الاحوال الا على حال الركوب هذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل لمحذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم منه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله بطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود ولو جوز قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب لا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد

مبحث المستثنى

قد تقدم انك لو قلت قام الا زيدا كان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب بمعنى الاستثناء المفرغ الذي يبعد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تعرف في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما الا ان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال وللقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل فيما زيد الا قائم في الصفات المنفية اذ احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لا يمكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف فان المصنف وجب خروجها ههنا في منع ما زال زيد الا عالما لان ذلك انما زال لاثبات خبره والا لنفي ما بعده ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا وللقائل ان يقول انما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اي قياما منفيا ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا يبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل فلا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هي هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك قيل هذه التي تجر فيها الباء التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده اعني في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا في ما زيد بشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان منكرا معرفا فلا ولعلهم نظروا الى تقدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت النكرة وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمشابهته ما يليهما من زيادة وان كان في حيز الايجاب فيسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجر البدل لفظا في جاءني الا زيد ونصب لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما في ما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا في النفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما شيء اجماعا منهم قلت سلمنا اشتراك معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس في ما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبتم لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول بالا وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك لحوق علامات الافعال بها نحو لست ولستم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في لفظ الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ اخر فلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة ودب شيئين معناهما الوضعي مختلفان ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة وافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارض فيه كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب في ما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فلم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلنا المبتدأ والخبر ايضا

كلام في هذا الاعراب لان ان لو اسمع اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتها الكن يعني عملها التقديرا اذا كان العامل حرفا ضعيفا وشرم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى ما

اعتبار هذا المقدر بالمصرو في نحو ان زيدا قائم وعمرو لان غير المعنى فلا يبقى ذلك المقدر الا اذا انضطر اليه كما في نحو تيم فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر

ويحصل ذلك الاعتبار وضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها اسم القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس لضعفها في العمل لا يعمل بتقدم الخبر

ولو توسطا بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مسند وجب لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يبقى ما زيد وجلا الا طريف كما هو وجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب

المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر يوجع فيه كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وجه قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل

عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء في نحو ما زيد قائما او قاعدا بل قاعدا ولكن قاعدا كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة الداعي الصنف

هذا اوفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهها ان البدل من محل لا احد الا بدل من الضمير المستكن في فيها كما في نحو ما رأيت احدا يقول

ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه هيهنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل

على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد املس بالا يجوز من البدل من اللفظ لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل فما جاءني احد الا زيدا واما

في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس بالبدل جائز وعلى هذا الا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا ابين بها الا

الضوابح والاصداء والبوم او قال وذا امر المعصي لا مصنعا وقال الخليل مصنعا حال وجاز تنكيره لكون عاما كانه قال المعصي مصنعا واما نحو قولك

لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف ها هنا

قبل الاستثناء واما بعده في نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبره ومما يقرب مما نحن فيه الحمل على المعنى توهم وان كان ضعيفا مبنيا على ما قاسيوه

ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه ومن احدا فتنصبه بما نصب لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب انما نفيت بعد ان

اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا بو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت

ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء

وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول عليا ساعليهم القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بل بالفرق

وان كان العموم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان

ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا بمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف ولا بها في المنصوب على شريطة التفسير لا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها

الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا فلا تقول ما ضرب

احد احدا الا زيد عمرا وعلى ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب

الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين نحو له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او

ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد البعض ثم يعود الى التحقيق

فيخرج ما به يتم المخاطب فقوله في لفظ ذلك الكل كما يسمي التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق

اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه

وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان

حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيء زيد ولو قلت لم يجيء زيد لم يدل على انه جاء غيره وقد

يجاءني القوم الا انه يحتمل كذا في لم يجيئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال تحصل لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهما كان نصا

في انه ليس عليك زائدا على التسعة ولو قلت مكانه لك علي تسعة لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو مقصود في استثناء النصف

والاكثر ولا مانع منهما وتقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب الو كان جوابا

من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع

شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر

اب وابن الا زيد اي زيد اب بار وابن بار وان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد فان الاغلب

مغايرة الفاعل للمفعول لنظرت فان تعين بقول المستثنى لاحدهما دون الاخر فهو مستثنى منه لم او لا نحو ما فدى وصي نبيا نفسه الا عليا

ان احتمل بقوله في كل واحد منهما فان تأخر منهما المستثنى فهو من الاخر نحو ما فضل ابن ابا الا زيد وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد لا اختصاصا

بالاقرب واولى لما تعذر رجوعه اليهما معا فان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان

الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن ومن ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا

على احد ويفيد للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمقدم اولى به لان اصل المستثنى التأخر عن المستثنى منه وذلك نحو ما

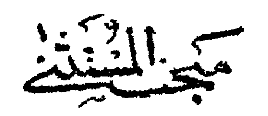
فضل ابا الا زيد ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا الا ان

لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها

لتأكيد او لا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف نسق فالثانية حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون

اي كما انه ... النفي في غير ... بالا وجب العود ... الى الرفع الذي ... لا عرب الاصلي ... كذلك ... النفي في البدل ... وفيما عطف عليه ... الرفع في ذلك ... الرفع

من عدم جواز اعمال ... فيما بعد الا في اصدر صور ثلث فيلزم ... الا في ... الا ... الضمير



بدلاً وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني لا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيداً او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيداً الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا
علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما
ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد نحو جاءني المكيون الا قريشاً الا هاشماً الا عقيلاً في الموجب فلا يجوز في كل وتر
الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب وفي الشفع القياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني
بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل
شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلاً وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشماً
الا عقيل فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء
لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشماً والذي في العدد نحو له
علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحداً في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما
كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان
ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت
ستة اخرجنا منها واحداً بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في نفي موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجاً فيكون التسعة مثبتة داخلة فسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة
تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة ويسقط منها اربعة يبقى ثلاثة يضم اليها ثلاثة تصير ستة فيسقط منها اثنان
يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء
قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقراً بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة بل ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقاً في نحو ما
جاءني الا زيداً وزيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجباً تمسكاً بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه
لا يلزم ان تثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى
كل حال فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضاً ان
الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة
تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجباً اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة
لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الا اربعة على
التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء الثاني من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان
المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساوياً له بطل الاستثناء الاول واحداً نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء
الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى
منه واحداً او لا فان كان واحداً ولم يكن الاستثناء مفرغاً فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيداً
الا عمراً الا خالداً احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره
النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولاً كالساقط ومثاله
ما جاءني احد الا زيداً والا زيد الا عمراً الا بكراً الا خالداً وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء ولواحد من المتأخر
جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيداً الا عمراً احد الا بكر او بكراً الا خالداً وان كان الاستثناء
مفرغاً شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوباً لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضاً فلم يبق الا
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمراً الا بكراً الا خالداً ونقل عن الاخفش تجويز اعمال حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل
والبواقي منها بحرف العطف بالقياس المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات متعددة واحد ظاهر في غير المفرغ
ومقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيد الا عمراً الا خالداً زيد تخرج من احد وعمرو تخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرو
وخالد تخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتاً وكذا في المفرغ
نحو ما جاءني الا زيد الا عمراً الا خالداً عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد تخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجباً
نحو جاءني القوم الا زيداً الا عمراً الا خالداً ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمراً واي جاءني غير زيد وعمرو من
جملتهم الا خالداً وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيداً لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو مستثنى من موجب لمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيداً فانه لم يأكله فقط بل اكل
شيئاً آخر ايضاً فان لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب

على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما الا ان الموجب لا يفرغ عليه فانك تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب في اجنبي اول المستثنيين لانه غير موجب واما ثانيهما والقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى من موجب نفي من المعنى لا ايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا الا زيد وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب ومما يشبهها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء فالصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب محققي البصريين وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى على عشرون في الدرهم ولان العامل في الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول الواحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حملا للمؤثرات على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا قليلا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في حجة القرائة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر لان سيبويه جعله حاشا لقولهم حاشاي بزيد دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر

رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا

وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بفتح الشيطان اي جانبه المغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقرائة ابي السمال حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال

ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد

فنقول على هذا انه يكون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستكراهم للتنوين فيما غلبت عليه حرفيته منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاجر انه ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في باب سوى ويجوز ان نقول ان حاشى الجارة حرف وهو في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا اي حاشيته قال النابغة

وما احاشي من الاقوام من احد

وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لولا اي قلت لولا ولا لبيت اي قلت لالا وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الحق لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدل ايضا على فعليته بالتصرف فيه بالحذف نحو حاش لله وليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيراد في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبدئون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الابل ما خلا وما عدا لا اول غيرها فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قوله وغير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي يتبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع في معنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره متوسطا غير المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع مجالها الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا دخل الا على غير والا حرف لا يحتمل الاعراب وحق لفظها ان يجعل اعرابها الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما ان يحتمل الاعراب في ما بعده الذي صار مستثنى نقل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ان نعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم ان انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الى الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف

(in margin:) [illegible] المكان الصلب [illegible] ... وعمرو ... [illegible] ... بمجرزة ... [illegible]

بعض

مبحث المستثنى

بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك مبني على غير بناء لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع
الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله غير اني قد استعين على الهم اذ خف بالثوي النجاء من هذا الباب اعني مبنيا
على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجيء الا في
المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال عليه السلام انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يبنى بنائه لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في
الاستثناء المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله لجمع اي لما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما
شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك انه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا كما هو قوله
في الصفة نحو جاءني الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف مثل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه
اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال والقوم الا زيد احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب
ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء واختير كونه [illegible] لا يتحقق
دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين [illegible] ما بعد الا فيه فلا
يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وقد جاء في المنكر [illegible]
منه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا [illegible] الا عمرو فان معناه
ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس فزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا [illegible] جاءني رجال الا جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس
جماعة فلا يدخل فلم يتمكن من الا الصفة والاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان الاستثناء ايجاب الدخول في المستثنى منه [illegible] مذهب
النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشرائط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول [illegible] لا بد
لا الا اذا كانت من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرفا باللام الجنسية قال [illegible]
نعتها ويجوز في البيت ان يكون الاستثناء وتبعها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب [illegible] جواز [illegible]
الاستثناء فلا يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه [illegible] لعمر ابيك الا
الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا [illegible]
والمخلصون على خطر عظيم قال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي [illegible]
المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وقال وهذا الوصف نحوه للشعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ
الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هاهنا الا الوصف لانك لو قلت
فيهما الا الله لفسدتا لم يجز معنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب لبيان الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال فا
المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز
الاستثناء هاهنا لان الله تعالى غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد بها الاستغراق لم يجز
استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما
اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ
معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير ضعيف
يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف
عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان
قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا
فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل شاغل مكان المبدل منه وكانه كا
ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد انه لم يأت فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى
في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم
بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية
لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذف موصوفاتها النصب ليبقى على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية
والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجهما عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتي
وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه [illegible]

ح انه لا يبقى ما جاءني رجال الا زيد

فلانه استثناء منقطع

الرفع ويقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قولهم نعم نحن دون ذلك ولقد تقطع بينكم
تقول فيه فوق التداعي دون السماع واعلم ان المستثنى قد يحذف بعد الا وغير اذا كانتا بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير اذا كان بعد لا تقول جاءني زيد
ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وضم غير لشبهه ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز
ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل
والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد
ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرٌ وليس غيراً كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرُه وليس غيرَه وهذا
مما يقوي مذهبه من كون ليس غيرُ بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال يحسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في
الاستثناء والنصب على انهما اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهر الجار عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني بلا لم يكن غيره وغيره بالرفع
والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقولون جاءني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور
بعدها منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعدها مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فاضافة سي اليه وما
زائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية
وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كما في قراءة من قرأ تماما على الذي احسنُ او صفة قليل والنصب الاسم بعد لا سيما يقبح لكنه
روي بيتا امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة وينصب يوما باضمار
فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه يؤذن بجواز نصبه قياسا
على انه تمييز لان ما يتقدر بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته
قاعدا ما ههنا زائدة عوض عن المضاف اليه اي ولا مثل ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة
جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما
زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤوا اي هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرفوا في هذه اللفظة تصرفات
كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما جرى في باب الاختصاص من نقل ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص الجامع بينهما
معنوي وقد مضى في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقائه على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا
سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا و
لا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما
وهو راكب وكذا قولك اناجيه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل في غير
المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل مجيئه راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا
كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم
مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد تقع لا سواء ما مقام لا سيما اعلم ان الاصل الا
ان تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبدون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا
يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول
او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء ويشترط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم
واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ باحد شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا او لذلك لتقريبه الماضي من الحال المشبه للاسم واما
تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعند عليه لما ابليس الشيطان من بني ادم الا الانام من قبل الثناء وذلك
اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبل الا وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو
ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق
وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها هو المراد كان معنى حرف النفي مع الا بمعنى الشرط والجزاء اي لزوم الثاني للاول لجاز ان تعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيجاء بما
بعد الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو
الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه
متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا اذ
مثل هذا الفعل الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما تزوره الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع
هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاء.

مبحث خبر كان

ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال الجامدة لها لفظا بحرف الربط اي الواو وضعف تركه نحو ما ادرى الا ويكون منه وقد جئت واصلك عينه كما مر في باب الحال ويجئ في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زيد الا وقد قام ولا يجوز الاقتصار على قد نحو ما زيد الا قد قام لانك ان نظرت الى المعنى الجزاء الذي يستفاد من هذا المثل الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجئ في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال بعد الا مضمون مطلق من خاملة لانه قد يجئ بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد وكذا معنى الجزاء في قوله ما انس الشيطان من بني ادم من جهة الا اتانا الاغار ما على اتيانهم من قبلهم من جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا اكتبه اليه لما لحن كاتبه في كتاب الى عمرو كتب من ابو موسى وقولهم نشدتك بالله من قول لهم نشدتك اي ذكرتك فنشدك ذكرتك فنشد المتعدي الى مفعول واحد والاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به قلت بالله لتفعلن ويكون نشدتك بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله نشدتك ابغيكم الخنا اي ابغي لكم اي طلبت لك الله ثمن بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به عليك ومعنى لا فعلت الا فعلت اي الا لعدم معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت عليه بالله فقد طلبت منه فعلا مطلوبك فكانك قلت ما اسألك الا فعلك فوقعت بمعنى المصدر مفعول به لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما طلب منه فصار ماضيا تم انت تخبر عنه فهو مثل قوله نعم وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اوجبت عليك وهو من عزمت الصلوات اي ذكر الاستثناء لا يجئ لا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما دلت ولا يجئ الا في المفرغ نحو قوله نعم وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها

نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله نحو اخواتها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز لهن كونه معرفة ونكرة مفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه وفيما يجب تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل اشتماله على الضمير اذا كان جملة اي مشتقا او ظرفا وذلك غير من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام يذكر بعضه ههنا بعضه في الافعال الناقصة فمنها قيل انه مخصوص بحسب ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يجوز كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم بمثل تلك العلة لكن الجمهور على انه غير مستحسن ولا يحكمون ببطلانه المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يصوم وكذا البواقي كما ذهب اليه ابن مالك نحو وتوقى به خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدير هافي قوله نعم ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اصبحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع في تمام شيئ منه بدل ان على المضي ومنع اتيانها الندم فهو يجوز نحو خيرها ولا يسرو ماذا وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ولا يحرز نفيها لما ناصبا فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى الحال استمرار ويصح ان يجوز نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يمر الحال المنتقل اليها كقول الاخير كنت ومر بها فصرت مما لا اتم نكس كذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني وشجاع والفعل المضارع نحو زيد يقوم في الحروب ويجود بموجوده اي هذه عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت زيد يفعل الا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اذا فظاهره الاستمرار فهذه الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع تصلح اخبارا للاستمرار وان تقع اخبار لما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبر لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لانها المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي والاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ في قسم الافعال فلهذا نقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضي كقوله نعم ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا وصفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واخبار لا ان ليس وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لم يجز لانه تقدم على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس اذ كانا معرفتين وتقدم الا لان المخالفة بينهما ان في اللبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا ولا قرينة ان يجوز المتقدم

نحو كان الفتى هذا قوله وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو اذا كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيئ اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لا تحلق ان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو راجلا ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم ويجوز فيها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان تقدير فيها او معها او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معها او في عمله خير جاز في الاول مع النصب

ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معناه ان كان معه في يده سيف وان كان في عمله خير معنى فهو مقتول لان غرض المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل
به سيفا الا ان له عملا الا في تلك الاعمال خيرا ولا انه في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف
ابعد لان حذف كان مع جزء الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا وجاز انعقاده مع اسمه الذي يليه
لجزيه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الاكثر استعمالا للتخفيف وقد يكون
الشعر دالة على المحذوف وان لم يجب تقديره مثل ذلك فيتعين نصب الاول نحو اسير كما سرت ان راكبا فراكب ان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب
وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عداه نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان
كان قتله بسيف فقتله ايضا وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد
وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتعين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لانه
رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا
وحذف المبتدا اولى لانه مفرد ومن حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لانه يجيء الفاء الفعلية
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو
ان ضربني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم
الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض
والمعوض منه واجاز المبرد ظهوره وكان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل متصل فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيدا قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية
ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القرائتان في قوله تعالى ان تضل احديهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا
عوض من الفعل المحذوف ولا ادري قولهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا
عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر مع عطفه اما انت
بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت على الرفع والكوفيون جوزوا الجزم
بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جوابا للشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى [illegible] ظاهر [illegible] سيبويه دخل
في ان معنى ان فاما بمعنى ان ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو في
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تاكلهم لان معمول جواب لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم [illegible] يجيء الكلام عليه في حروف الشرط
وايضا ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء
في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جوابا لما اقمت والعامل في اما انت
مرتحلا محذوف اي يكلأك الله لا محالة يكلأك وكله تكلف والاولى ان يقال ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان خيرا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن
مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست
في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما المتكونة كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف معها كان مع اسمها وخبرها
او يحذف هي وحدها فان كان الاول وجب في جوابها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فيجيء بها لما تغيرت صورة حرف السببية
اعني ان وتسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي
ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاق اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط
وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان
الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان مع اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما
المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل من ثم جاز في اما تخافن ومن ثمة ما ابتن شكيرها النون كما جازت مع اللام
في نحو ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواتها نحو وابتك لدن قائما
اي لدن كنت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لدن كانت شولا والاتلاء ان تتلو اما قد نصب ذات تلو وقوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد
دخولها نحو ان زيدا قائم اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها
به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبينها وجب الرفع والتكرير
ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما سواه



المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل في الدار والمقصد التمييز احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها يعني بتنكيره
نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الحد لاسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما قال في
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها او نكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك
مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجي
ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في
باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وليعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى و
المجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال
ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله
تنصبه بغير تنوين بانها نصبته اولا لكنه بني بعد ذلك فحذفت منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه
معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا للثاقلة بتركيبه مع عامله قال ابو
سعيد انما ركب مع عامله لافادته لاء النفي الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل
فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد
واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين قال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها
في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا اسباب بناء معمولها على مذهب
من قال بالبناء وسبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها المجموع التي بها خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر
المعمولات وهذا طريف اعني بناء المعمول وحذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نحو لا رجل مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان
قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل ولا امراة فانه وان كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني
من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار
بالفتح بل رجلان ما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة والاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه
دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يتركب المضاف والمضارع له لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين
مبني خلافا للمبرد فانه قال بل اعراب لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون فهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا
معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب نقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه ومضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة ولانه يقول اذا ردت به عطف النسق الذي يكون
التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو يا ثلثة وثلثين ولا نسلم ان المثنى والمجموع مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات تثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي كما يجيء بيانه ولو
سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنثة فبعضهم
يبنيه على الكسر مع التنوين في يا مسلمات اعتبارا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين
اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن فهو مشبه لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله مبني على ما ينصب به
والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا
البنية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي
بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال لقبحه فان عمل لا انما كان لمشابهتها
ان كما يجيء وبتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من الصدر وربما فتح نظرا الى اللفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا
الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز
البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي اذ لو
كان لضارع المضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا في قولك كما عليك تثريب واليوم معمول لعليكم
ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان يجوز اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في النظر بل مثله متعلق بمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول لا اتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف

وبك الاستغاثة وبنا عليك المعول وليس بك الا الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار بمعنى المبتداء
لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك غار على ان بك خبر عن غار فلذا قدرنا مدلول لا غاصم غاصما لا المعول ومن امر الله وقولك لا
مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من جملة خبره
واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف في
الجار في نحو لا امر بالمعروف ولا غاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمنفي لا يبنى و ذهب ابن مالك الى ان مثل
هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لاء التبرئة
انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولاء التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما
توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها الذي ان انما تعمل
لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر بين ان ولاء التبرئة تنافيا وتناقضا [illegible] فعلى هذا نقول
انما لم يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لا يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة انه ظاهر حتى ينتفي الجنس
بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها كما لا يجر الجار [illegible] لم يجز بناؤه ايضا
لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ولا تضمنها لاء التبرئة الا مع [illegible] ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذفت التنوين
بعد التركيب الذي على التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى البناء [illegible] انما لم يبن مع الفصل لانهما اخرجا تقديرا بسبب التركيب فاذا انتفى
التركيب انتفى تعلق البناء [illegible] مع كون المنفي نكرة غير مفصولة وجبت الموانع الثلثة التي اقتضت
منها الا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في المضاف [illegible] المفصلة تكريرها ولا [illegible] اذا اهملها او ... وذلك لان المستوفي تمام
القرينة على كونها للنفي في جنس وعملها انما ان اوثبت [illegible] في هذا العوض [illegible] لاء التبرئة فاذا العيت فانه جعل تكريرها
منبها على كونها للنفي في جنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير بيان لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل
مع المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في مواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول
فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكرات مثل نحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا
خلقت لغيرنا حيوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله وتركتني حين لا مال اعيش به وحين جن زمان
الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكريرها والنول
مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وقيل في قوله ان الينا
رجوعها ولا نفع ولا براح وما مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل انها في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا
عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب الاخبار بتكرير لاء المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي
لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي ولا نعمت ولا كرامة ولا مسرة وكذا اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك
ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر ونهي فكانه قيل لا اسلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت
على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل
ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل
على لفظة شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت كلا شيء وخلقت او انتصب
نحو انك ولا شيء سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعدها بالباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجوز اذا لم يكن لفظ شيء الا ان يكون بين
حرف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما في قوله
في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت الشباب اي لم تشب قبل اوانه اي وقت يكون في انشائه وقت الشيب والوقت الاول من
الثلاثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتمال الاول عليه قال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلاثين ولما
قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين محن حاصل فيه وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وقالوا
لانهم راعوا صورة لا غير بمجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم وليس المعرف باللام فان التعريف غير ضعيف مقصود فهو حكم المنكر
ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه من تكريرها
نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير
الفارس لا الشجاع والوقت التكرير قبل خروجها الى معنى غير هذا وان كان لا بمعنى غير مجرد اعن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل
ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقوله تعالى زيتونة لا شرقية ولا غربية ولا مباركة لا ذاكرة لا ماشيا ولا راكبا واما قول العجاج وانما الاراكب والا انا

مبحث لا التي لنفي الجنس

اعلم ان الاجوبة تخمين مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بتبعيد لا عن الغائها
اعني كونها التبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول الجر على حرف الجر ولذا جاز جئت بلا زاد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها وبغير يكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كما في جئت بلا شيء لا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة
لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن
وكذا لا صعق في الصعق ومما اضيف اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان
على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ولنا وبلية بالمنكور ههنا اما
ان يقدر مضافا هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما تجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور والذي
لا يتعرف بالاضافة اليه معرفة فكان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه
بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية
ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومة على ما قال النبي اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل القطع
كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكور وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ومنصف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز
الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بالجملة التأويل في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله في مثل لا حول ولا
قوة الا بالله خمسة وجوه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل
نكرة جاز في المجموع خمسة وجوه الاول فتحهما وجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسمها كما لو انفرد كل منهما عن صاحبه ويجوز على مذهب سيبويه
ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة
مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر
لكل واحد خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل
كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين لا
انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد انما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة
واحدة عملا واحدا في معمول واحد بناء على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبر على حياله والثاني فتح
الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله فلا اب وابنا
مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان التي
ينصب اسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر لهما لان
العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل
كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر
منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون
اسمها نكرة غير مفصولة لضعفها في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرر لا والتكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في
لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيدا والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة و
تقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا تقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت
في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس ونحو انها لا التبرئة
ملغاة لم تكرر للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها وبلزومها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء
ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا
الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة او جملتان والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى
للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ
التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ذكره المص في قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين وعملها عمل ليس مشروط ولا في الجميع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية
على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض او التمني
قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او العرض
وهذا الذي قاله تخالفه ظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا
طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير وفي المثل الا ارتماء بالغير يضرب لمن لا يعد عدة فمعنى الاستفهام فيما ذكره في الشعر والمثل ظاهر
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي فقال هذا خطأ لانه اذا كانت عرضا

كانت

[illegible marginal note]

[illegible marginal note]

كانت من جهة [illegible] الافعال كان ولو صح [illegible] نحو لا [illegible] اذا كان لا [illegible]

[illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] التابع [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible] الا ما [illegible]

[illegible] المضاف والمضارع له [illegible] للمنكر [illegible]

خبرا بل على [illegible] وقال الخليل [illegible]

اي [illegible] لا [illegible] الا رجل [illegible] قوله ونعت المبني الاول

مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز [illegible]

والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حال من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت

المذكور مع انفصاله عن لا الذي هو سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المنفي

الذي وليها لفظا اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان

لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا الذي هي سبب

البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اذن شروط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب بها اذا غير نحو لا غلام رجل ظريفا وان

يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف

وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث منه من الثلاثة المذكورة واذا لم يبن

المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث من الثلاثة المذكورة ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول والمبني

النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بحكم ما جرى اسمها ولا نقول هذا النعت

المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات سيجيء [illegible] قال ابن [illegible]

والسيرافي مفتوحا من هذا البنية لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل يبنى لدخله على الموصوف المركب مع صفته [illegible] في محله كما نقل في خمسة عشر اذا

قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره ومن ركب المنفي ههنا مع نعته فقوله ومعرب رفعا

ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معطي صفة المبني المضافة منصوبة لا غير ولا [illegible]

على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بان [illegible] المضاف لم يكن فيه الا النصب فلو فيه النصب للمنادى صفته [illegible] ويجوز

في المضاف الذي [illegible] لا الرفع وذلك اذا [illegible] نحو لا غلام رجل في الدار [illegible]

المنادى مبني فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية [illegible]

بناء على قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعراب [illegible]

وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل اوجب نصبه [illegible]

لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة في محل الاسم [illegible] والخبر بل هي ملغاة والخبر

المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة لكانت كليت ولعل ونحوهما وكان فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز في [illegible]

اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين [illegible] وبين ليت ولعل ونحوها الضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها

على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومع [illegible] على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه اعني ان تشابه ضعيفه فلا جرم جوز

اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف وحسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا

ومضافا كان الوصف او مفردا هذا ولا اعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع

متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها

مع عروض لا وزوالها لزوالها فكانه عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقال ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب

لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة

وان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل

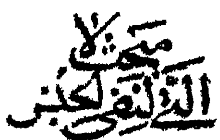
هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة

فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل

لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبتدأ نفسه لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل [illegible]

لخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يقوى من التوابع بعد الوصف العطف ثم البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي [illegible]

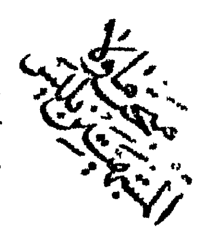
يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب [illegible] وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة



كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وعن الاخفش اقرب اذا لم يفصل البدل منه بما اسند عن المنفي المبني لانه لا يفصل عن النعت الذي
يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل هو في عليته من حيث كونه هو المقصود يجب بناؤه ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف كالموصوف في تركيب
لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه فكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها اذا دخلت على
البدل في التقدير والتركيب لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو
كالبدل كما يجيء في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا وتارة غير مستقل في باب لا التبرئة وفي باب النداء كما تقول لا مثله احد
ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس ويلمها في هذا الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المنفي حملا
على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل المنفي مثل هذا على التمييز كما في قولك
لي مثله رجلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصب زائرا بفعل مقدر اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا فالمنفي الاخر
هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية ويجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان
المنكر لا يؤكد بذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز الرفع والنصب
كما ذكرنا هناك ولذكر وتعينه لا بد الفصل بين لا والاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا
لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا
فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله وقولهم
لا اباله ولا غلامي له جائزان لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكلمات
نحو لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسما
الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا ولا اخا له
فتكون معربة اتفاقا والخلاف في سيبويه بان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا مقدرة وهذه الظاهرة
تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في نحو يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل
فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم
قصدوا نصب هذا المضاف المقدر المعرف من غير تكرير لا تحقيقا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه عدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة
فلا يقولون لا ابا لرجل خاله كذا ولا غلامي لشخص بغته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك مخلد مصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله
يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه
في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباله ولا اب لك سواء في المعنى
اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباله نكرة لان المعرفة لا يوافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا اباله ولا اب
لك سواء ولم يتفقوا ان اباك بمعنى اب لك وحده وقد يكون المقصود من الجملتين في حال ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اليه خبر لا
في لا اباك محذوف اي لا اب لك موجود واما في اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك ففي الجملة الاولى معنى لا كان ابوك موجودا والثانية معنى لا كان
لك اب ونحوه الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف الوجه مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا فانه
للمضاف المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في اباه واخاه وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه
مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان اباك لك عنده
واحد من جهة المعنى ولك في لا ابا لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا
غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له في اصل معناه اي نحو لا ابا لك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في
اصل معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك لان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار
المضاف معرفة فمعنى ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل
معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة اعطاء حكم المضاف المشاركة في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف الاضافة لم يكن
بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل ظريف ونحوه
تشبيها بالمضاف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب سيبويه والنحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير
المضاف واما على مذهب المصنف فلا يفصل بين شبيه المضافين بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور والناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي
بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل بهما كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجوزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات

ولم يختص هذا الحكم بالمعرف

النون



النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك فيحذف
اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله
ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب
فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما اي دخولهما في مسلها ولا في مسلها الا انهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية
اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن حجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع في اللغة
الحجازية اذن اعمال ما وحدها الا ان عمل ليس بشروط سيجيء وغير الحجازيين وهو بنو تميم لا يعملونها قط قوله واذا زيدت ان مع هذه شروط
عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل فيما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس
العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها
مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس في نفيهما شيئا في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال وكونهما
لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت في اي عارض حصل ذلك بحيث بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة
لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار كان لا الناقصة للنفي نحو ما ان زيد
الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء ما ان زيد قائما غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس نشد
ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم خزف وان الغاء لا عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد
نفيها الا ان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى لا مفصولا بينهما كما في ان زيد لقائم اما
الجمع بين اللام وقد نحو لقد سمع فانه كلمة معنى التحقيق وكذا في ان لا من ان في الاعني التحقيق ولا ان فذ ليسوها معنيان اخران وهما النفي
والتوقع فلم يكن ليجب التخفيف وكذا في الا معنى سيبرابض وانشد الفراء الا اوادي ما ان لا ابتها بالجمع بين ثلثة احرف نافية فيرد الرواية لا ابا ما
ابينها ومما يعزلها عن العمل استعاضته ما في عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه
يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا فيستدل على ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المنصوب مفعول
من الاول المقدر وذلك يحنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعذيبا ونحو ما بكل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على معنى المفعول المطلق
من قولك انه يفعل بفتح الخبر على كان وغيره لكونها قام زيد ولا ما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع
كالفعل وقال ابن عصفور ومعه لعلهما لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال
ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدما الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عنده هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان
خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم
من الرفعة وبروى ما مثلهم من غير عتب فالواو نحو قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب
اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بني ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش والوجه
الا انها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء
لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما
ظننته بخارج وقد يزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب
الا انه يعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على انني
كان فاتت باني في جوف عكم ومما يبطل عملها ان يتقدم ما الخبر ظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان
ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم بعدها مبتدا وخبر وانتصابه بنزع الخافض على الباء والحسن
لان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل
اليه كما في استغفر الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا به فكما ينصب
لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمل المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسمها
استغناء ببدل موجب نحو ما قام الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد
عملها على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما المقدم المستثنى
المفرغ على الحكم وايضا لا تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع سواء كان منصوبا
او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذ عطف عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف قوله

خبر ما ولا المشبهتين بليس

فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر مبتدأ
محذوف اي ما زيد قائما لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده
على الخبر وحده اذ يلزم النصب ولا يجوز عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على المنفي لا على
النفي خبرا مرفوعا عنده لما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
والذي ذهب اليه بشيء لان ذلك التوهم لا يطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوي انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب
عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعد
قاعدا ولا قاعد بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما كما في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج وداخل بالجر بتوهم [illegible]
نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى لا يكون المتوهم كالثابت وقد يعامل بهذه المعاملة في المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل حتى
يتوهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرو وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا بعده ما هو من سبب اسمهما نحو ما زيد قائما
ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف جره ونصبه وان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما [illegible]
فيكون عطف جملة اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه
ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك ولا قاعد غلامه فاعدة هذه الحالة واما في ما وليس
فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف ونصبته [illegible] وليس للنفي المطلق وظاهرها الحال [illegible]
ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف للماضي والقعود في الحال
واما في ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالحالتان ثابتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعد في المواضع الثلاثة
اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر [illegible] على [illegible] الجملة على ما كان زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه وبرفع قاعد
يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا
في ليس الا اذا بطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قائما ولا قاعد
ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم [illegible]
على هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسألة جر المعطوف على توهم الباء في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه عطفا [illegible] الاسم
والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول [illegible]
على خبر ما المتقدم وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسألة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر
على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد قائما ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع
الرفع جملتان ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف عند كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون
في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت
موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز الا انك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم نحو ما زيد
ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلهذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا واذا قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع
بعدها من العائد الى الاسم اي ابو زينب [illegible] موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد قائما او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمروا
لا يصلح ان يكون فاعلا للقاعد على عطف الخبر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله
ضمير يرجع الى الاسم لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق
الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على مذهب الربعي هذا في ما و
اما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز
العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما اشترطه المص من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف
وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف فلا يجوز وما
لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين جميعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا
تقدير كما يجيء في باب التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس [illegible] وهو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بشيء
وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي يجيء في لا العاملة عمل ليس مراعات الشروط المعتبرة لاعمال
ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما الا ان النحاة لا يذكرون في كتبهم الا اشتراطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا وسر ذلك
اعمال ان عمل ليس بعيد عن هذه الشروط وقد يلحق [illegible] التاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ولات حين مناص وقد يدخل على لفظ
الاوان ولفظ هنا ايضا قال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد [illegible]

لتأنيث الكلمة لا لوليها لتغير الذي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وخبرها اي لات الحين حين مناص
وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بتركيب التاء او نصبه على اضمار فعل واكثر الوسط ولا يجوز اظهار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا الا ان
تحذف لا يظهر فيه او تشابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسمها والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا لنا ولا تعمل الا في لفظ احد الحين
هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل ينصبه اي لا نرى حين مناص او لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ
محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ لموضع معين ولا يمتنع عموم كون لا في كلام الثناء ويقويه انه قد يكون ما
اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن
ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار
لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا تا اوان وتحين هنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكرنا عنهم
عنهم وليس بشيء اذ لو كان حرف جر اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان حرفا
لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند الزجاج والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا
ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف كما في يومئذ وكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر في
اذٍ او تقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتي بتنوين العوض وهو عوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه
اذا كان جملة فلا يبتدل في نحو من قبل ومن بعد وعند الفراء ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا تكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة
كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار
اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال في قوله الاقطاع عيل تلبح نعم لات هنا ان قلبك متيع اي ليس هنا
ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك وذلك لحملهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبر لها ولا يطرد العذر في
في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك تابعا لا من الطيب وصفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا
ويشكل ذلك بلا نعم حذف خبرها بلا اسناد مسده اذن ولم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه بتبين شروعه بما مضى فيها



المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا
في الاعراب ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا
اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة لفظ اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة اما من جهة اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد
مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظان
انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى بواسطة اي يتوسل بالجر ظاهرا
او مقدرا قوله مرادا حال اي مقدرا مرادا قال احترزت به عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل
ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انه مقدر بدليل ظهور حرف الجر فيهما وكل مقدر مراد فلا
له الا هذا وان اردت انه غير مراد اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر المقدر في الاضافة مرادا اي عمله وهو الجر باق كان ذلك ثابت
المضاف اليه كل صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على ما نحو انكرت من جاءهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضي الى الدور كما الزمه اذ كون
اسم المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما تحده ليعرف فيرفع ثم
جعلت في حده معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر اعلم ان المضاف اليه بالاضافة لفظية خارج
عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب ان كان مضافا
الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه نصبا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف
جر بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع اذا كان عن فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا في
العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال اذ ان قلنا العامل هو الحرف المقدر ولا حرف
فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل
معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل
الجر الا لنيابته عن حرف الجر العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين
او النون لاجل الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب ومعنى العوامل يعني ان العامل ما يتقوم به هذه المعاني
المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية
لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضي جوهرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه
لاجلها قال في الشرح لنعرض ان ينفصل المعنوي عن اللفظي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوي ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وفيه نظر اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه موذن باختلاف وضارب زيد ليس بحرف فيه مقدر وانما

قال جار الله الاضافة

قال اسما بحرح المضاف الحرف التام نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجرد تنوينه اي التنوين وما قام مقامه
نون التثنية والجمع كذا ما البس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم من رجل وهن حواج بيت الله والضاربا الرجل انما
حذف التنوين والنون لانها دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقوله
ابو عذرها ولا يقاس على ذلك قالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي
اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم تفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب شبيه من العدد ضعيف
اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها اي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة
الى معمولها نحو مصارع مصر الله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف ثم قسم المعنوية ثلاثة اقسام اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه
جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وقلتهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق
على بعضه كذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يوم بعضه يوم ونصفه نهر ويد منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم فضة واربعة دراهم
شرط من التبيينية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلاثة دراهم وثلاثة اثواب فانما كنت
فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والاثواب وهو الحل ومن ثم يقول دراهم ثلاثة وخل ثلاثة وثوب ذراعان وان كان المقدار في
اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام
كذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب تخصيص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع المعروف هو المسجد لا
غيره ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم قبل كربلاء بمعنى اللام كما قاله ما في النحاة ولا يقول ان الاضافة الى الظرف في الظرف بمعنى في فان ادنى
ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء لسهيل هي التي بوالها اضافة لادنى
ملابسة فنقول كل اسم يكون فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من
لا ثالث لهما قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة
لان وضعها لتفيد ان المضاف واحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معنى اذا قلت غلام زيد واكثر لزيد غلمان كثيرة فلا بد
ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة
بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه من بين سائر الغلمان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على
خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاقهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين
ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو
قولك غلام رجل انه تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف اللام وان كان علما نكر
بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات
والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها
ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غير ومثل وكل ما هو بمعناهما من نظير وشبه وسوى وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة
المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود … وهو متصف بهذه الصفة وكذا مماثلته … تخص ذاتا نحو مثلك اخص من غيرك
لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيف غير
الى معروف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذا كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم
لان من رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة ونحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك
بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل الصالح

لان تعملهم كان منبها ويقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا على الصفة او تحمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان
الاغلب فيستعد التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قليل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما
قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا حملا لغير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب
المنصوب بلاء التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه
عشرو زيد مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرو عمرو ومنعهما الفراء والدليل السماع لا يرد سيما اذا عضده القياس كما سمع
عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لاختصاص التشبيه في جميع الوجوه وذلك في مثل البناء الذي
في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد مثلك وغيرك ومثل معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى
اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق والاضافة في اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا وقع في الحال او الاستقبال
والاستمرار كما يجيء بعيد ولا حال ولا استقبال في هذه الا الاستمرار ووافق الواقع في حسبك وشرعك وكفاك ونهاك ويجيلك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى
حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما لم يقيد نحو قطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف
حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا
موقعا يصح وقوع الفعل فيه لا ذانها معنى الفعل يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفاك ومنها الا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك
وشرعك منصوبين ولم يتصرفوا في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لما سبق هسل لقد ان وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل
كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قطك وقد تستعمل
استعمال ناهيك على الاصل من التصرف فقيل برجلين ناهييك وبامرأة ناهيتك كذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين
هداك من رجلين وبرجال هدوك من رجال وبامرأة هدتك من امرأة ومعنى هدك اي اثقلك وصف بمحاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف
لافادته فائدته ومنهم من جعله فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك ويجوز هدتك ويجوز ان يقال في حسبك
وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتعرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي
اني رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف
بضميره لكان يتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير [illegible] لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو برجل واحد امه فانها عائد
الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة و
سخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة نحو رأيت رجلا
هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولهم عبد بلدته ونسيج وحده وقليل [illegible] وابن [illegible] ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع من
التعريف لشبهة الانفصال نحو مررت بغلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف
التانيث من المضاف اليه بشرط جواز سقوطه في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بعضها قال
اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي
اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قول الشاعر فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن
الديارا فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف فلذلك وجه
قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدراهم والالف الرجل
وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف بالمضاف اليه يحصل فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانه نقلوه عن
قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره وقيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه
لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان
هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندك ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعد الثلثة اي تلك
الثلاثة ثم تبينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب هذا هو الوجه في الثلاثة اثواب ان كان فيه من الاول اضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له
في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا لتعريف وفي هذا الاخير [illegible]
اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جاء بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المعدود [illegible]
على البنية [illegible] لم تأت بالعدد [illegible] ايضا الاغلب صفة المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان [illegible] فلذلك ما ذكر [illegible]
[illegible] ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك
قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز [illegible]

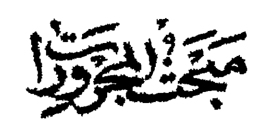
اللادي الرلد كما حسونالا
المادره ربيا حتى حاتم

المضاف

المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو وغلام جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال الله
ومن ذلك قوله تعالى مالك يوم الدين على الاصح فهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون مفعولا فيه كما يدعي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه معمولا
فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته
حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة
فيكون الاضافة غير محضة قال وقيل ان عم تسليمي مشمعل خباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع
مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف للاطلاق في قوله قبل او بمعنى في ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حين وقع صفة لله
انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضي كانه قال لما ملك امر يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله
ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة وجرت على الله على وجه البدل والاول اولى
والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله ومفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعوله لما لم يسم فاعله والى
المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها انشاء الله والمختلف فيه هل
هو لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته وما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل
بمعنى من وسيجيئك بيانها انشاء الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فمنقول لكون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على
كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس بمجرور في الحقيقة والتنوين الحاجز
في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم
مفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل فيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جارية العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما في موضع هو سبب خابر مطرد سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة بل كانا
للاطلاق المستفاد [illegible] الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه وهو مسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي في عملها الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا [illegible] سبب الابتدا الى رفع الظروف والمنسوب نحو زيد في الدار ابوه على مذهب علي ونحو مررت برجل
مصري حماره وكذا برجل خز صفته [illegible] فاضافتهما الى السببي فاعلهما معنى لفظية انما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف
في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه فالنعت هو المعين للموصوف المخصص له
لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعينه هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف نحو خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة
ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى
احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى منصوبهما هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله
الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى الصفة بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما يجيء وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور
فقط لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق
لانه ليس باجنبي واما عمل اسما الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا
ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان اذن المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة
الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار
فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد
يؤمن بالله ويحمي بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة
فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو
نحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبيهما الا الى الفاعل والمفعول به المفعول فيه
لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر وكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد قيد الاوابد هيكل
اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة
لانهما لا يوازنان الماضي فلم يعملا عملا الا عند الكسائي فانهما عنده يعملان فيكون اضافتهما عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضي محضة قوله
تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا اجعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة
المضاف للمضاف اليه قد حصل في الماضي واشتهر في نحو ضارب زيد امس فصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر
بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم
الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف
للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه لا سيما اذا كان معنى الاستمرار الذي في الفاعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه مررت بعبد الله
ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول مررت برجل شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعد

القائم الفعل المجرور بمن نصبه كما تقول قاضي حاجات وان كان اصله اسم فاعل من حجب يحجب بالفتح كانه جامد بمنزلة الاسم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي المضروب قولك زيد معطي الدنانير امس وعمرو مكسو الجبة امس بكسوة الجبة
ومثال الحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته
للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يعمل لفائدة الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي
مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا والضرب تقول زيد ضارب عمرا فلقوة مشبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة
اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان التقدير الانفصال فيها اظهر ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله
محضة فيتخصص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كما خص الغلام برجل وتعرف بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان
يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى
الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى الحال او الاستقبال مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي يطلب
لما هو فاعله ومفعوله في الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورات ماهيته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما لم يكتف للعمل فيهما او في مشابهه للفعل
اسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما للضميمة اعني المصدر الطالبة لهما فبعد حصولها لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى تعملا
عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر
المضاف الى معموليه اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة
قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جردت في اللفظ عن فاعلها فلابد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كما تقول الغلام
حسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها الفعل قوية فكان الغالب اعمالها عمل الفعل الا انه يطلب
التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد وضاربا
الاجرة وضاربا عمرو ومكسو القباء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى المتلبس بالضمير المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون
في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام و
المؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيتم انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا يستفاد من قولك
رجل ضارب لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا في ضارب زيدا حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص
بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه يعني من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت
تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسألة وامتنع زيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و
لجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان التنوين في الاول لم يسقط الا للالف واللام لا للاضافة قال الفراء يجوز نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها
بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانهما مضافان
منهما مع عدم التخفيف فيجوز فيه ايضا فالوجهان الاولان غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ولا دليل
على ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان الظاهر ان اللام سابقة على الاضافة والاضافة في الظاهر انما استبعدت الحكم بذهاب التنوين
بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه لان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه الجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت
الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فموطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في حسن وجهه
بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه فكان
اللام بدلا من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم مقامه عندهم
فيشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة
نصبوا اولا ما قصد ان يجعل مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
لكان اضافة الوصف الى الموصوف اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فانه غيره في نحو قولك زيد ضارب غلامه عمرا والضارب
هو الغلام دون عمرو ثم لم يجوزوا في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى الموصوف على الاصح كما يجيء
لم يجوزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين
من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه بالاضافة بعد نصبه تشبيها له بالمفعول نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير

واستتاره



واستنانه ثم نقول شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان جر الرفع لتصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل
التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان جر النصب وليس للفرار ان يقولوا فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه لذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية
جارية مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية وحسبان من الكل الا الفراء فانه يجيز اضافة نحو الضارب
الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها بالحسن الوجه نظرا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلف التعريفان
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان
تأويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد فضارب خبر مبتدأ فجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في
التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الاحتجاج على
تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد فيبقى المضمر ولقائل ان يقيس على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في
الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول وقياس الفراء خرّج عليه مندفع من اصله الثاني انه
مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما الزم نحو ضاربك
الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل كتتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير
متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا نهاية كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في
وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي
اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب
واحد هذا وينبغي ان نعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى ما من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسم الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد
منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان
ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب
الرجل تشبيها بالحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك ومضافا الى ضمير
المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه لتنزيله ضمير المعرف باللام عنده منزلة المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربك على الاضافة
اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يحمل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن الشرطين المذكورين من الظاهر لم يجز
اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين منهما فالجر على الصحيح المشهور وحكى بعضهم
جواز ضاربنك وضاربنه وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني
لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق
والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه
للسكت اجري الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما بلغت متصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند
الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير
المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا غير قياسا
الضمير بالمظهر في الضارب به عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون
مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد
ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه
يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل
على ما يجيء في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد
يا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير
حملا على محل البكري وقد قال يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في
قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد
فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي لانه قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل ظهر بالتقدير

ايضا من قبيل المجاز قولهم بانيه والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة عن اللام او
مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بلا جبة
او بدونها او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه حسن وجه الغلام وحسن وجه وحسن وجه غلام او مضافا الى ضمير في اللام كذلك اذا لم يكن في الا
مثل صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب
منها ورفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذ اصفة الشيء من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي
لا وللمعنى كميتا الاعاليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يأتي في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه
بالاضافة و الرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة مضمر بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام
كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز فيه النصب تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين
للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه
وجب ان يكون ذا لام بلا جبة او دونها نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن
مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجهه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف واغتفار يلزم
مجوز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز الفا فابل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الى المضمر كان او الى المضاف
الى المضمر بحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسن غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في
باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه من بسط شرح انشاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب ذاده ونوملك لما يبقى
الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك
على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي تسوق
ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء واما نحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب فمتأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء
فانه يختص قوله ونحو سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة دون الصفة
الموصوف والاسم والصفة والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص
او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف على العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل او لا يحتاج فالذي لا
يحتاج الى التأويل العام نحو لفظ حي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلدة بغداد
ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام ولا يعكس لان الخاص لا يضاف الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال زيد
نفسه ... المعين بما ذكر لفظه ونعت لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم والمضاف الى اسمه
نحو سعيد كرز ونحو ذو زيد فتصاف الى ما هو المقصود بالنسبة نحو اصباح ذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم
السلام واسم ... لفظ لتجعل مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالت حي ... اما الاسم المضاف الى اللقب فقول اذا اجتمعا ... اللقب
تأخير اللقب عن الاسم وابن هو من ... في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او ...
او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب نحو ... وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع اللقب
رفعا او نصبا وجبت اضافة الاول الثاني وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الحق نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين
او ... تجر الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان
تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله نحو ...
ويراد به ذلك اللفظ الذي نقول ... ويكون المراد المدلول وكانت زيد والمراد اللفظ فمعنى جاء سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب
بعكس التأويل لانه الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ
موضوعة سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يطلقوا اللقب مضافا الى الاسم وغير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا لو
تقدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف بمدح به الذات او يذم فالذات بالمقت لتصح ثنا
بالاسم واما ذو ونحوه وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا
صاحب هذا الاسم فذو من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئت ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات
بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليسا من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا اسمين بل ما يشرب فيهما فالمعنى حيث
فيما صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه قوله البكم ذوي آل البيت تطلعت نوازع من قلبي ظما والبيت اي صاحب هذا الاسم ...
سيبويه ان صاحبه هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم الحمر الحوالي في السود فليس من هذا الباب لان معنا الشوال المنسوبة لهذا اللفظ كان ان

مبحث المجرور

العوسى يعني الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في قولهم هذا حي زيد فقال وبلد شخص الحي نكانك قلت شخص زيد فهذا من باب الاضافة العام الى
الخاص فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعل حي زيد فكانك قلت
فعله هو بنفسه وهو حي ... لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا فاما الاريب فيه ... فيستعمل في التاكيد بمعنى
ذاته وعينه وان كان ميتا ... الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال ما قرأت بالك حي خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم
بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا
كاملا فقد اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم
الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم للفظ
والصوت في المسمى في المواضع المذكورة لمعنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء
اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للمتخصص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول
انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين باسم الشيب وبناديه فاسم السلام من باب
نعيد لا ان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك
فان الماء والشيب نحو بعيد اي انت عني بعيد لا نه من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد مكانه الذي هو فيه والمختلف جواز اضافة
احدهما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس بشرطها ذ للاول نحو مسجد الجامعة وجانب
الغربي وللثاني نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام
كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يتخصص ولا
يتعرف بخلاف هذان فالاول هيهنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو
حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد بذلك اللفظ عن المجرور
بغاية البعد فعلى هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا
ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء فاحدهما هو فاضافة
الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء وقال المص
لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة
فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة موصوف هذا المجرور لا انه حذف واقيم صفته
مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع ذلك الوقت يوم الجمعة كان
هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بتاويل
كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم
محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون مثل اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك
بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم
يضاف المسجد والجانب والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرنبة
وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كلحظ العين وليث اسد فالفراء يجوز اضافة احدهما للتخفيف قال
ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو
الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لتنبيخ الرجال منهم شتقيقا وجلهم وقوله وسكائك الهواء ورجاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين
في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل هو اضافة محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل فيقول هو حال الاضافة على ضربين
احدهما ان يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود هيهنا
ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر والى علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب به
مفعولا او لكما الوظهر من ان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور معمول افضل اذا فضل في افضل القوم صفة مضافة
الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من في نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد في الزيادة
والزيادة في الفضل من مبدء هو القوم بعد مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصانه درجة في مشابهته اسم الفاعل عن الصفة المشبهة كما
يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط يأتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الحسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل
الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرين درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع
البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا
وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه انه مفضل

السكاك والسكاكة الهواء الذي يلاقي اعنان السماء ش

في المعنى الذي يصح فيه المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة
على كل واحد ممن بقي بعده من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم
تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم
وقليلهم وجزئهم وواحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب لا يقع كما في نحو هذا افضل القوم واذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة
بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون بعضه بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اصلح البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اصلح وخير
قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال
المفضل نحو يوسف احسن اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص
كما في غلام زيد ومضارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان
تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه الا اذا كان ذلك
الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس منها بهذا المعنى فنقول زيد افضل
الرجلين اي احدهما الذي فضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد
والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فتطابق حينئذ افضل في المضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا
المضاف اليه ، ويجوز افراد المضاف وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اول في الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفته
الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفته الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان
اياً استفهاما كان او شرطا او موصوفا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده تجتمع منه ومن امثاله وكذا افعل التفضيل بالمعنى الاول
فقولنا جزء من جملة يخرج نحو الفرس اقوى البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة
ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بعض غير معين من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد
واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا تجتمع منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه
ونحو اي زيد احسن وجهه ام يداه ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي يوما الا ان
يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي محال بغداد اطيب دورها اي موضوع لتعيين بعض من كل متعدد وافعل بالمعنى الاول المفضل بعض
من كل معين بعده على الباقين فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشتمل زيدا وغيره الا في
قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين لكون المثنى فيهما بعضا من جملة
المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جميع الرجال اذ هو على كلا التقديرين
جملة معينة واما اذا قلت اي رجل واي رجلين واي رجال بمعنى المجرد فجميع [illegible] معينة من شرطنا لان المراد بكل واحد من
هذه المجرورات الجنس مستغرقا فيجتمع من المبتدا [illegible] من امثاله فيكون في التحقيق جملة معينة منقسمة الى المفرد والمثنى كما مر لنا تمييزا وجلا اي قسم
من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا والزيدان افضل
رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء
اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا وتثنية وجمعا فلهذا لم يجز الزيد افضل الرجلين
لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيد بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال
لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب التفضيل مفضل على مجموع
اقسام المضاف اليه فتقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل
رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان
اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يتعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا
يجوز تجزيتها افرادا ومثنيات ومجموعات فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد
على البدل الا ان يعني الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا
يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزئته بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر
المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة واي رجل وامراة هذا وهذه
واما قولهم ايي وايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل على الضمير في اينا فصرحوا بالضمير
فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار

فتكرير

مبحث المجرورات

فتكرير الى المحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاي ما واياك كان شرا
فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اظلم واظلم وايّ معرب مع انه قد يتضمن معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه
للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايّا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى المؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى باي ارض تموت قوله ولا بعضا اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم اي لا تقول نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم وقولهم ليث اسد وحبس منع متماثلان للخصوص الاول
عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا متعينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام
الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي فانني طبيب بما اعيا النطاسي
حذيما اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى واسئل القرية وقد يبقى عند سيبويه على اعرابه ان كان
المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر ههنا مضاف
معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله
يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا فيجب اضمار المضاف ههنا فيكون قد حذف
المضاف منه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثله يقول ذلك وليس هو المراد
بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ولو لم يقدر المضاف
في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المؤكدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذ المجيء ليس منفيا
عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن المسئلة الاخيرة كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه قال عبد الله لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان
لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعله
كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجيء الفساد
المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع
المضاف الا ترى انك لا تقول مثلك لا اقول ومثل ذلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول ان لفظ المفرد بمعنى المثنى
والمجموع فكذلك استعمال المفرد بغير تغيير في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكان استعمال المجرد عن علامة التانيث
مجردا للمؤنث كثيرا فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه بحسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف
اليه اما التانيث فكما مر في قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله فما حب الديار شغفن
قلبي واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد نفسه ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك و
ابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث نحو قطعت الساق فانه مثل اي قطعت يده
وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة واضيف
اليها بتاء نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا
واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فالجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف
مضاف بعد مضاف وهلم جرا فيقام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف
اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك
المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية
جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها
كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبن المضاف الاول ولم ينون
المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في
الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض
من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مع الذي
ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فيما يغتفر ذلك فيه لان الثاني
بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك
في كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين
وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم يجوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة
لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلهن منطلقة وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضاف والمضاف اليه اعلم ان الفصل بينهما في الشعر والجار والمجرور غير

كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج وبغيرهما [illegible]

نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الأعرابي هو غلام إن شاء الله ابن أخيك وقد يفصل في السعة بينهما

قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه

فاعلا كقراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم

تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة

بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر وهو عند يونس

قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بالظرف في غير الشعر قبيح من الكلام فعلى هذا كان الفاصل أو يمينا أو غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك

لأنه لم يتواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين قوله وإذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة

وإن كان آخره ألفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وإن كان واوا قلبت ياء وأدغمت وفتحت الياء للساكنين الاسم الصحيح في اصطلاح

النحاة ما ليس في آخره حرف علة كعمرو وقد علمت بعد ويعني بالملحق به ما في آخره ياء أو واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومثله وكرسي [illegible] ومعنى

ملحقه بالصحيح أن إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وإنما احتملها لأن حرف العلة [illegible] النطق به وإن كان متحركا إذا سكن ما قبله كما يخف

[illegible] إذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره إنما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسب الياء [illegible] وهذيل تقلب ألف المقصور ياء

[illegible] لأن الألف أخف من الياء فقالوا [illegible] قالوا في الأفصح تقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة أو ساكنة يعني الياء اللاحقة

بالصحيح والملحق به وأما الياء اللاحقة بغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح

ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى أيضا كما تقدم هناك قوله فإن كان آخره ألفا يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من أن

يكون ألفا أو واوا أو ياء والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي أو لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيزون قلب الألف

التي ليست للتثنية ياء كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء المناسب في الصحيح والملحق به ورأوا أن حرف العلة غير متحرك على ما ذكرنا في أول الكتاب

[illegible] عن الحركة في الإعراب جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها إلى الياء كالكسرة قبله وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا

يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الألف ياء بل [illegible]

[illegible] كان الالتباس حاصلا فإن قيل فكان الواجب على هذا أن لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق و

ذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحساني لا موجب عندهم ف

الأولى تركه إذا أدى إلى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع هو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما فلا

يترك هذا الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع ألا ترى أنك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول وقد جاء في الشعر قلب الألف

ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فإن كان ياء أي إن كان آخر

الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلماي ومسلمي قوله وإن كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون يعني

إنما قلبت الواو ياء لا لالتباس لغتهم كما يجيء في التصريف إذا اجتمعت الواو والياء وسكنت أولاهما قلبت الواو ياء وأدغم أولهما في الثانية وإنما

[illegible] كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة [illegible] فخففت بالإدغام فقلبت أثقلهما أي الواو إلى الأخف أي الياء وسهل أمر الإدغام تعرضهما لسكون

الأول ويقلب الواو ياء سواء كان أولا كطي أو ثانيا كسيد وأصلهما طوي وسيود فإذا حصل الإدغام فإن كان قبل الياء الأولى فتحة ثبتت على حالها

لخفتها نحو مصطفي وأعلي في مصطفون وأعلون وإن كان قبلها ضمة فإن لم يؤد إلى لبس [illegible] وجب قلبها كسرة كما في مسلمي ليسهل ذلك

قربها من الياء الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سلو وميل وأيضا فإنهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالإدغام تمموه بقلب الضمة

كسرة بخلاف ميل وإن أدى إلى اللبس فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها نحو لي في جمع ألوى [illegible] فعل يفعل قوله وفتحت الياء [illegible] إذا كان

قبل ياء الضمير ألفا أو ياء أو واوا ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع

الألف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لما أن الألف لكثرة مدها من جوهرها يقوم مقام الحركة مع صحة الاعتماد عليه أما إجراء الوصل

مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في [illegible]

[illegible] ومنه قراءة حمزة ما أنتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في قوله وأما الأسماء الستة فأبي وأخي [illegible]

[illegible] وحمي وهني ويقال في الأكثر [illegible] هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم [illegible]

عن الإضافة [illegible] المضمر [illegible] فالكلام [illegible] هذا الباب إذ نحن نتكلم في المضاف إلى ياء المتكلم وهو ضمير [illegible]

[illegible] وهو على ضربين ضرب [illegible] عين الكلمة [illegible] وهو الأربعة الباقية [illegible]

أبوك وأخوك وحموك وهنوك [illegible] لأنه [illegible] الإضافة وإضافته إلى ياء المتكلم وإضافته إلى غيره [illegible]

[illegible] الامتناع [illegible] الاسم المتمكن على حرف واحد [illegible]

[illegible] اجتماع الساكنين [illegible] وذلك [illegible]



العين واما فتح الفاء فلانه لم يفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون
فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان
الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من
سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع و
الجر كما قال كفى بالنأي من اسماء كاف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فلا تغير الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما
اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلاث فيّ وقياس اصله فويّ كغديّ ثم قلب لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا
انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب كان العين ههنا كالحركة الاعرابية
الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة فيجب الوقت الياء في الاحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها
للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء مع المضاف والكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا
زيد بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين
لا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في حكم ما شبه بالاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فم قد تقي ي وفيه فم زيد
في جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند
القطع من الاضافة وهي خوف سقوط العين للساكنين مفقود في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ان لا يبدل الها ميما وقد جمع الشاعر
بين الميم والواو وقال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بانه
قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وهو اشهر واما
الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد تثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها
الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى
ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك في اخ واب
فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها لزم الياء لما قلنا في فيّ على الافصح وشبهته قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان
يكون ابي جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقع في ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا
قوله فاذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاء مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما
ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها
حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات اشدها منها بالافصح
فالافصح على الترتيب اولها اعرابها بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا في الاضافة
والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كقرء مطلقا واما
هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيره اولها لم يكن الاشهر وزعم
صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ابن الزجاج وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة في ورحت وفي
رحلك فاحتملها وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء و
فتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا منسيا مع
ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا اتباعا
للاعراب فجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل
من اللام قدمت الى العين كما مر فيكون قولهم فموين مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا مضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما الحرج فمه
قال ابن جني هو للضرورة وليس بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام والجمع افمام والعاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما
ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حال الاضافة بلا ميم نحو فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقع مرء ومرءا ومرء وفي
ابنم وامرؤ تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلاث لغات القصر كعصا والتضعيف كقد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا
فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة
كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو الضرب
والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اسم الحدث كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف المضاف اليه ضمير او علم

وما قبل الياء الاعرابية

الرجام جمع رجمة وهي الحجارة الضخمة

لم يجر فيها مجراها مناسبة لامتناع الوصف بها او لما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله ولا تجعلك اسقلتكم فاكتريا ببديه اللذوينا شاذان وذلك لان المراد بقولهم جاءني ذو زيد وذوي اليمن فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين لا فوكما ذكرنا وكان قياسها ان يكون في الاعراب مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار الاعراب فيها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة قلما تركت القصر وعوضت على حال الاضافة اما كون اب واخ مفتوحة العين فلجمعها على افعال كآباء وآخاء واما لان قياس فعل الصحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلان العلة في ذوا على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين مثلها افعل كحوض واحوض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصله ذوات فحذفت اللام وعوض منها ذو الا ان في ذات العين فتحت لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذوة كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفاته الا في ذوات وذوانا وقال الفراء الاخر ساكن العين في الاصل وتعلم قال ذلك لقلة اخاء واما هن فانه لم يجمع جمع اسماء حتى يستدل به على تحرك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحرك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها الا ان لما حذفت اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه فيكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفوية ولام ذو ياء لان عينه واو ويدل على ذوانا وذوات واذوات وباب طويت اكثر من باب القوة ويحمل على الاغلب اولما فاشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لام ذات وحمين وكذا الام حم قد يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكلما اصله خبر المبتداء كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة فالمخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتداء من جهة كونه مبتدء وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتداء وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتداء والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقدم في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا تتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو هو الغفور الودود والآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا غالما غاذيا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا لا يتغير اسمائها ولا جهاتها اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التابع او قال كل ثان باعراب سابقه لاجل اعرابه الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقولنا كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهيته لا حصر جميع معدوداته ويدخل فيه قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالثاني الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني زيد العالم وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المتبوع معنى من حيث ان التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا لتطبيق اللفظ بالمعنى فاما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني غير الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا جعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه لما ينازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول واستدلوا لا بالقياس السماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا مقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحتمل الا فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حروف الجر لكونها كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول فلم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني بهذا وسنعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو القائل في المثل فقد البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة

حروف

مبحث التوابع

الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو والاقوى الاول
فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث وهو اللام وانما كان
اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقديره حرفا اخر و
استدل المانع بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر
يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام
الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو محال ولكان معنى كل شاة وسخلتها
بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد بهما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز يا زيد قائما ولا عمرو قاعدا و
ليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقديرها ولجاز ايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة
وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز
الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل في الثاني عين الاول وامتناعه عند
من قال العامل فيهما هو الاول ولهذا وامثاله … النعت على سائر التوابع لكونه اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في
شرح المفصل الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو قائم
وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود
من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه قال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات
باعتبار الذكورة والانسانية قال الجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها
المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول اي ذات بقولك في اسماء الاجناس المقصود بها الذات وحدها من دون
المعنى فلا نسلم ان قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا
فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعها لان معنى
ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب بمعنى في تلك الذات ولو لم يدل على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في
الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود ليس اياها
وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات
الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلنا ان نمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل لو كان
يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يصغ منه هذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن والوصف الخاص
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع قولنا يدل على معنى في
متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل نحو اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل قائم
ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التأكيد المفيد للاحاطة
فتأمل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع
الشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما والجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله نفخة واحدة
والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال
الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام بما وضع من الاسماء
وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع لا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صيغة فقولنا اسم يخرج الجمل
الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب قولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال قليلة لان وضعها
لمجرد العدد وكذا اسامي المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفة نحو رجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على
معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع كذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة
الخاصة كما يجيء ويخرج ان اسد صوفي في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى غير الشمول يخرج الفاظ التوكيد
نحو كلاهما وكله واجمع وجماء فانه في جاءني القوم كلهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه يخرج جميعا وجميعهم قولنا
وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية لغيرها يخرج هذه الاسماء لانها لا توضع صحيحة التبعية لغيرها
بل الوجوب صفة في بعض المواضع نحو رجل شعب فليس ذلك من جهة الوضع كما في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يختص صيغة يخرج اسماء الاجناس
فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط كالذي على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فانه اسماء الاصناف غامضة وكذا يخرج اسم الاشارة
مخصوصة كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد العالم والعالم زيد

فانها

فانها مشتقا وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وصفا ونقول في حد الوصف الخاص التابع هو تابع دال على ذات في متبوعه متعلقة بها ومعنى
الشمول فيها فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني
زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح
قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف على ما كانت وذلك نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله
وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المصنف مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا
كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرفه المخاطب بذلك قبل وصفه وان كان له شركاء
في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك
المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجال كلهم والرجلان كلاهما ولذا لم يكن في نحو صفة كما في قوله تعالى
الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يكون لمجرد
التعميم نحو ان الله يرزق الناس الغني والفقير [illegible] ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا
مثل [illegible] رجل مررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال الشارح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت
دلالته [illegible] تعتبر نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف نحو زيد اسد خبرا لانه ليس يشترط في الوصف ما لا يشترط في الخبر الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون
ذلك المعنيين معا [illegible] ويكفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه جميع [illegible] كالمنسوب وذو والمضاف الى اسم الجنس لانها
موصوفات في جميع المواضع [illegible] او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كل
موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني بان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه
في بعض [illegible] كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى مبهم في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا
في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس فيه موضوعا للمعنى في متبوعه لان
استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز
[illegible] اسماء الاجناس باقية معناها على ما وضعت له صفات لسائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها في نحو مررت برجل [illegible]
وسبع [illegible] كما يقال بهذا الرجل وبهذا الاسد فان تخصيصا [illegible] مبهما كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة
على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل
عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله [illegible] لقلتها
السماء والا [illegible] السبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة
جعل الوصف خاصا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على
ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع صفة
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي هو يقوى عندنا ان اي
رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون
الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال يتعجب
منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء فيها احسن زيد انها استفهامية ولهذا المعنى يشترط في اي الواقعة صفة
ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من هذين الرجلين وكذا اي الرجال
هو بخلاف اي رجل هو ومعناه التفرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز
المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اي امرأة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو
والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى الاسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلهذا عد من
المواضع الدالة على المعنى خصوصا واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين
قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل
وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا تقول زيد كل

الرجل

الرجل وذلك لان الوضع بهذه الالفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت الرجل كل الرجل والمعنى في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد
بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي من
سواك باطل ومعنى جد من باب جد فلان جدا وحقيقته ويقع ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا
مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الاول
والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته او شيء شئته ويجوز ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من
لان ما للابهام اخر وان كان اولى العلم لقوله تعالى وما رب العالمين وقوله اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك
رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك من رجال وهالك وكفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك
من رجل كما ذكرنا في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا استقصوا
رجلا رجلا او رجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب
نحو يا لك من ليل ولله دره من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع احداثه هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة
هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل اي مهموك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه
كقولهم هدك اي يثقل عليك عدّ مناقبه من هذه المصيبة اي اوهنته وكسرته ومن المقبل ايضا ان تكون الموصوف تضيفه الى نحو صدق
وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في هذا المقام مطلق الجودة لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم
صار واستعملوه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء قالوا
كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد العسل المعروف
قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة ومن كثير
ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل
صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان
يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة
ومن المناسب الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا
الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما
شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي
قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة مجسمان منه
واما غير شائع وهو ضروب احدها اسم غير مشتق وهو بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولهم مررت برجل اسد قال المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد
ويتأولونه بقولهم مررت برجل اسد شدة اي شبيه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضميره المذكور كما في قولك الكوز مثلك
ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقع برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه يجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل
الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى
كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه
ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضميره المذكور وقال غير المبرد تأويل الجوهر في مثل هذا مما يليق به من الاوصاف يعني برجل اسد اي جريء وبرجل
حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا
منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى
الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم
حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وجبة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفة وصحيفته
طين خاتمها او برجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت
تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر ولا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وفيما ذكره
خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول
... معمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين عربا اجمعون وان اريد
... بسرج خز صفته اي سرج لين صفته كالخز والبر بحر وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها
... ومن غير الشائع قولهم مررت برجل اي رجل ... قوله ... الجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان
الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات ... اشارة وصفتها والتنكير
ان لا يشار ... الخارج في حال الوضع كما يجيء في باب ... لم يكن ... بانهما تختص ... المنعوت

في التعريف

في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث
يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيد
وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع
هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل عما
موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات لان الحكم ينبغي على الشيء يجب ان
يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا الشيء بين لا ان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معنى في
اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد
العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول اليهم بهما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول
من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا
يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه فتبين بهذا وجوب كون
الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا تعين بها الى واحد بعينها
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا
هذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخيرا منك نعتا على نية
الالف واللام وانما اجراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون النعت
مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل
الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال او بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة
ليطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم نحو مثلك وخير منك او في المضارع المشابه للاسم نحو يقول ويعود ونحوه وقال ابن مالك خير منك
ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط النعت بالموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة
فيحصل لهما بهذا الاتصال تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام
عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف وهو
النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع خبرا بالاول نحو زيد اضربه اي مقول في حقه
هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت اخبره قتله قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وهي كالفعل قوله بحال الموصوف اي والجر
في محل الرفع فاعل بوصف اي يجعل حال الموصوف هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن قد يجعل حال المتعلق الشيء وصفا
لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصحح حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا
بلا خلاف فيعينه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما
تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة وغيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل
حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك اذا اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول
فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد
من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف
بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل
ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا كالقاتل والضارب وغير علاج كالعالم والعاقل والخالط والملازم
وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال نصبه يجب على الحال وان كان غير نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل صاحبه عمرو
وبزيد مخالطه هو والزمه سيبويه يجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من جريانه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد
الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال وانما نصبه في نحو بزيد المخالطة داء مع انه لا يلزمه لا تنكيره لانه ليس مضافا الى الضمير
وكلامنا في المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول

مبحث التوابع

والرفع في الثاني مخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة: وتنظرني من خلل الستور بأعين مريضة مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل
ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حملت العراق [illegible] القضاء وتركته
بر تفشر غالب مخالطه تحفر برفع مخالطه ويونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او
مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه يتبعه نصبا في الوجهين ولا يجوز
والرفع فيهما سيبويه فلا يحجر لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب عند النحاة والمنون سببيا كان او غير يجوز
جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا اذ لا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع و
النصب فايجاب احدهما بلا تحكم موجبه هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع
على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحب كذا فعلى هذا
تقول في المثنى والمجموع ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم
المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاز ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم [illegible] ابوه
وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقبح كون أانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان [illegible] جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام
فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولهم مررت برجل حسبك [illegible] وبرجل
رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبحية ذراع طولها وكذا [illegible] الشيء [illegible]
وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه هذا
كلها من الحلو بدل التي يقع بها صفتا لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه [illegible] الوصف [illegible]
جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار [illegible]
فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة [illegible]
واحد منها شيء فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وحملهم على ذلك كون افعال جمع قد [illegible]
نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال للواحد لا الجمع وجاء قميص شوذم وثوب اخلاق [illegible]
بعض الكوفيين وصفا للنكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور [illegible] انه
مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاولى بان صفة آخران [illegible]
الاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب [illegible]
[illegible] تابع فهذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله ويتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من [illegible]
واحد من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل
مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث وحقيقيه [illegible] لا
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله كالثاني كالفعل لان فاعله
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم نحو قام رجل قاعد غلمانه وضعف
قاعدون ويجوز وقعود غلمانه اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف
يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف
[illegible] في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب
نحو رأيت قاعدين ومررت بقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل
قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لكون
الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه جمع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذي اجمع فيه فاعلان
اللهم الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت
برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا

لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ولا اشكال فيهما فلا يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل
حاصل اما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل وهو صفة المعارف ولم يوصف الغائب ايضا لان تفسيره في الاغلب
لفظ مضاف يليه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لان بينهما وانما انه لا يوصف
به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه
لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى ذاك على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اذا دل عليه بعينها
كقولك زيد كريم وانت هو ولهذا اجاز الكسائي وصفه بضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون
مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو
له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون
ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في
المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل هذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة
او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف فيما يصح صفة منها
بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول
من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا تخصيص قوله اخص
او مساو ما بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى واخص من بعض حتى يتبين عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع البدو وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت تعيينها الى المستعمل
بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا يفصل
بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلوله بالعين
والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفتان بالعين والقلب معا اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام
يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب النكرة والمعرفة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لكنه يحكى عنه
ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند بعضهم ... ان
مذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين حتى لا يشاركه
اسم مماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام
ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص
الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو
الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه والاول اقوى المشهور والذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا للعين الاخص فهو
بدل عند صاحب ذلك المذهب فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة يقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب
معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم
والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو حاتم وعمر
اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهتها لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة احرف
فصاعدا بخلاف من وما واما الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصوفا قليل فرجح ذلك الاكثر وانما
يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهته لذو الموضوع للوصف
باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال ولما وقع الموصول موصوفا فلم يعرف له مثالا قطعيا الا قال الزجاج ان الموفون صفة لمن كما يجيء والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالعلم ولا
بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبرنا المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام
والموصول لما يجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف
الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله كما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك

مبحث التوابع

فما جنسه في الكل والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر
ينعت بكل واحد من المبهم ومن ذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهم ومن ذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى ذي اللام واما
المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهم والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا
المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها
ببعض على وفق مذهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما تقرر عنده فتبين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم
يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي
اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قوله الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم
الاشارة بكل واحد من المبهم ومن ذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا او
بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها بواسطة الاشارة الحسية
او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصوف وذو اللام والمضاف الى
احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من غيره
ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة
الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم
مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهي اشياء احدها جمع الاوصاف
مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا
جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما بوصف واحد نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت
رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا
في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان وحمارهما مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف
واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعين لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت
او تجمعهما في نعت مقطوع نحو رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل
تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اولا وثانيا واذا كان العامل واحدا
ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت
فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه
ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من جهة اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال
وكذا حالهما عند البغداديين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول
من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يجوز بين الرفع والنصب
لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا اولا في الاول لا ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان
وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتداين او خبرين وكان احدهما
معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مثنيين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف
اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين ونحو
زيد وابو عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا
اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف معنى
الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفاعل للفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص
او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام صفة لاخوي ولا ابنين بل تقول كراما على
القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل في الدار اخو كريمان لان
المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا
وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مط لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة
معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في صفة واجاز

بعضهم نحو يا غلام زيد الظريفين وإن اختلف العاملان لفظا ومعنى فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه إلا الكسائي فإنه أجاز جعلهما
في وصف عند اتحاد المعنى نحو ضربت زيدا ولهان عمرو الظريفان لأن زيدا وعمرا هاهنا معا واعلم أنه لا يجوز نحو من عبد الله وهذان زيد الرجلين
الصالحين على القطع لأنك لا تثني إلا على ما أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من يعلم بمن لا يعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وتأتي بهما لتفريق الصفات مع
الموصوفات اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعا أو مثنى فإما أن يجيء بالصفات على وفق عدده أو أقل ففي الأول يجوز الإتباع والقطع إلى الرفع على
أنه خبر مبتدأ محذوف ومثال المحذوف نحو قولك مررت برجال شاعر وكاتب وبزاز وإذا وقعت في التفصيل بعضهم شاعر وبعضهم كاتب
بعضهم بزاز أو هم شاعر أي بعضهم بزاز أو منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو خالف التعريف والتنكير انقطع الوصف إلى الرفع وإن لم يكن مستأنفا
للحال المعنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه إلى النصب على الحال إن كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الإتباع
على البدل ويجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي مني صنيفة مقرب وآخر معزول عن البيت جانب أي منهما صنيف مقرب
ومنهما آخر معزول وقوله فأصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف أي منهم طليق وقوله من نعمة أو زعمه الموت إما غابر
وفي الثاني أي فيما كان الصفات فيه أقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب شاعر وقد أجاز بعضهم صفة البعض في البعض
بقوله كأن خبولهما استقلت ثلاثة كلب بيطار ذان وأما إذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالأولى الإتباع
ويجوز القطع على التفصيل وهو كاتب ولا يجوز تفصيله منهم كاتب لا بعضهم كاتب قال فيها قطع الصفة رفعا أو نصبا اعلم أن جواز القطع مشروط
بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو أمس الدابر ونفخة واحدة لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لأن الموصوف في مثل ذلك متضمن معنى الصفة
دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءني القوم أجمعون أكتعون والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه
المتكلم لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن
ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فإن العلم في الأغلب يستلزم التبجيل مع حصول
الشرطين جاز القطع وإن كان نعتا أول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج في القطع تكرر النعت والأثر يرد عليهم
فنقول إن كان النعت المراد قطعه معرفة وجب أن لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعت يبينه دائما وإن كان نكرة
فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وأن لا يكون النعت الثاني أيضا لمجرد التخصيص لأنها إذا احتاجت النكرة إلى النعت لتخصيصها لم يجز القطع
إذ لا قطع مع الحاجة ولا عرف مجيء النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف فأكد القطع بحرف
هو نص في القطع أعني الواو قال ويأوي إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة القطع مع الواو كقول الخرنق لا
يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته
ويجوز في النعت المقطوع تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أتبعت الكل وقطعت أو أتبعت البعض
دون بعض بشرط تقديم الإتباع فبعد القطع يتبع والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعبدك
المسكين وقد يكون تبيينا نحو بزيد الخاصب حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس أوجب الإتباع في الترحم إما على النعت
فيما أمكن وإما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين والخليل أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب لا تعدل ولكن فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدا
المعاني المذكورة أولا سواء كان المعطوف عليه نعتا أولا لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم
بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الأول بالواو إذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر
من آمن إلى قوله والموفون بعهدهم إن الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الإتباع على النعت
فأما إذا لم يجز كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول أي في جميع الأوصاف مع تفرق الموصوفات فلا قال وأما حذف الموصوف اعلم أن الموصوف
يحذف كثيرا إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا أيضا بالشرط المذكور بعد لكن
لا كالأول في الكثرة لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله والجملة تخالف المفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين
بالجملة على الأصح وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا
إلا له مقام معلوم أي ما منا ملك إلا ملك له مقام معلوم قال الشاعر وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح أي فمنهما
تارة أموتها وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وقال فكلمها ثنتين كالماء منهما وأخرى على لوح أحر من الجمر وقال لو قلت ما في
قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فإن لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر قال أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني
وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من أرمى البشر وقال كأنك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه
بشن وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه فيكون كأنه مذكور واعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه
جاز تقديمه على المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند ومنه قوله تعالى
وغرابيب سود لأن حق غربيب أن يكون تأكيدا لأسود لكونه تأكيدا له نحو أحمر قاني وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يتقدم إلا ضرورة والتزم الناجز

كما تقول في الدار رجلا الضرب في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخر الجملة والتابع في الاغلب كقوله
تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه ولم يتبين ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل فاسبه يطوي الكواكب وربما توسط الصفة ولم يذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد
وقعت على لحم اى لحم واذا وليت النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال الله تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا
وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما
هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يعطى لفظ المضاف اليه ما ينبغي ان يعطى المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رمان ذو
الذي هو ملك الحجر والحب لا الضب والرمان ولعل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
فلا يجيء الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز جحرا ضب خرب خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله واياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي مجر
هموز او قال بعض المحققين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا قياما مقام
المضاف المرفوع فيكون متصلا وقوله هموز الناب هموز ناب حية ثم حذف المضاف الى حية فبقي هموز ناب ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير
فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وسيأتي نحو قام زيد وعمرو وقوله
مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف
المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان بذكر اشهر اسميه ولانك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرع وكذا انما
تجيء بالتأكيد اما للبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لئلا يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ثم يعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا فقوله
مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه كما سنذكر الكلام عليه في بابه وقد ذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود معها بالنسبة احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه وقوله يتوسط بينه الى من
تمام الحد وهو شرط عطف النسق وذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح
فالغانم فالآيب ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست معطوفة
والظاهر العطف عليها بجانبه قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم
وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل معنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد
كان كما عطف على بعض حروف الكلمة فأكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربتما انتما قوله الا ان يقع فصل فيجوز
تركه سواء كان الفصل بين حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الم [illegible] بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من
شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا
للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ عودة بالنصب فكيف لا يغني عما هو ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين
ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح الا انهم خطروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما لزم ذلك
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
سواء كان ظاهرا او ضميرا فكره العطف عليه لانه يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ومن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار
ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم تعطف كما عمل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة العامل سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين
بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية تقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس
نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول
بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول
بالثاني اذ يجوز ذلك لان القوي في نحو المال بيني وبينك متعذر اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو

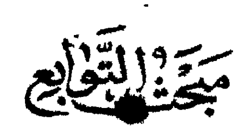
قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد لصوق [illegible]
في سواء [illegible] من [illegible]
وحكم المصنف [illegible]
الاستشهاد [illegible]
من [illegible] صفة
لغيره فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط [illegible]
[illegible] الصفة [illegible]

قال في [illegible] تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة [illegible]

فقد

مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون الباء الثاني في معنى فيمكن ان يكون عطفا على الجار والمجرور ولم يمكن ذلك في الثانية الا ان المعروف
ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلبت له الثانية بعينه وتجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة فاذا تقرر
هذا قلنا ان يصير المعطوف مجرورا وصح تكرير العامل لما كان مجردا عنه قبل تكريره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى
كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يجعل جره على العامل المتكرر اذ لا يلزم اقل من مجروحيته الزائدة
نحو كفى بزيد فانها لا تلغي مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها
اذ الضرورة حاملة عليه وبالقراءة في سورة النساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان
حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال الا ان يجعل واتقوا الله الذي تساءلون
به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي
وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير
المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا اجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق
فلم يكن جريهما على ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما
عطف النسق فمنفصل عما قبله عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل
بمتبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لان النفس والعين في الغالب
كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او
غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي اي ضمائرها الباقية نحو ضربتني انت نفسك وانا لم يلتبس
واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا مثلت كلكم ولا مررت
بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا عمل له لانعدام العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان رتبته التاخر عن خبر المبتدأ كما ذكرنا في اول الكتاب هذا
وقد علل المص اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير
تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه من
ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع واما الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على
المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة
لمجروري رب وكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقولهم رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في
باب المضمرات وكان يجب على الاصل المقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه اجتماع
اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله
للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه
لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة
كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندك لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر
الى لا وحدها فنقول لا يجوز عطف الخبر الجامد الى المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا
فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او معمول فالمعطوف
اذا عطف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
لانه لما ثبت في قولك بقائم او قائما الضمير مع كونه مشتقا خبرا وجب ان يثبت مثله في المعطوف لاشتقاقه وهو قوله ذاهب عمرو
لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو والجر في ولا ذاهب عمرو فان

قلت



قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو عطف على الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب
لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندك في عطف المفرد
على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر وحده لما تقدم من عدم الضمير
وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فلا نرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه ولا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف
حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف
اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله واما الذي
يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال
منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف وهذا الذي قال المصنف
والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصلة والصفة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها
معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان
مضمون الاولى سببا للمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى
الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون
معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء
زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها
الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمروا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة العارية للضمير الحالية منه نحو زيد ضرب عمروا واياه وانما جاز ذلك
لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم لـ
تعلقها من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارتا كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة
تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك
الحال زيد او الذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا يتبسم انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران
لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا
واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او وخلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء
وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع لا يحتاج الى تقدير فعل ليس
بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في هذا التوابع ولو سلمنا ايضا جاز على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا
معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمروا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرار التاكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتنعت لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين
مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمروا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف
مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي
عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمروا قاعدا واعلم زيد عمروا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك
لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على
عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف
على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين
وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة
حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وعند ذلك المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا اجاز الاخفش ما زيد بقائم
ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت
الى الغزو بجيش ولحج ركب لا يجوز اجماعا لانك ان اوليت حرف العطف فالاخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز ذلك
سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف وغيره بين العاطف والمرفوع
والمنصوب فمختلف فيه فمنع منه الكسائي والفراء وابو علي في الشعر وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف العامل
المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد عمروا وبكر وجائني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف وقال اعزوا لم الارستم ومعطلا

وزيد غربت الشمس

خلافا لسيبويه

حيث يجوز على مذهب الاخفش ... عمرو امس ... سق

وان لم يكن ... باب العطف على عاملين ولكن ... سق

من الشام بغشاء ومن شام اولا فطار وفاة الشيخ بقي كأنها مضللة توفي رعيل فجعلا وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه
في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالد ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو وكما
لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع والمنصوب بالظرف لان العاطف كالنائب عن العامل
فلا يتسع عنه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله ولما جاز ذلك عندهم في الشعر يجوز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما و
امتناع ذلك فيما بين الجار والمجرور ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم
يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حروف الجواب فلا يكون ما بعد القسم دالا
على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا او بالظرف نحو
محمد واظن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي
المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لم يمنع من صور
العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف
الاخفش وهما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل
بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات لـ
الآيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين جوازه مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع
مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بتقديم المجرور الى
جانب العاطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز
لاستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه
وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصحح جوازه بالقيد الذي ذكره الاعلم ابن طاهر وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر
المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا ولكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم
بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين مختلفين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس غيره
عليه اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يتجاوزها قال ... المصنف ... الاعلم
من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليهم في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين
مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الجار كما فعل سيبويه والفراء ... يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه
الاحالة نظر كما مر قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا وبقياس ليس اذا كان على الضابط المذكور وقوله خلافا لسيبويه
لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا
قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح ... الآية
وكذا ام مع معطوفها كقول المنجم قال انا اصلي الليل او نهارا اي الليل يصلي اكثر منها ام في النهار وقد يحذف الواو وحده دون المعطوف قال ابو علي
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال لا آكل
اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها فمن
قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا
تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام
بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد
كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال اتانا الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو ونعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو
ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي
سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى امن هو قانت آناء الليل اي
الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو وفي ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضرب عمرو او زيدا و
عمرا واو ... ولا عمرو زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل
في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ورتبة الآلة بعد المستعمل لها ولا يستبشع كون التابع مقدما على متبوعه اذ مرتبته بعد متبوعه ...
في المتبوع فيه ثم لم يتقدم على معمول ... اضمار عامله فلا يقول الاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم عليه ... عامله ...
عامل به فلا تقول زيد ضربت انت والعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخرا والخبر حرف ناسخ ... فلا ...
عمرو وان زيدا قائمان وما زيد عمرو قائمين لضعف الحرف في العمل الا مع الفصل بغير الظرف وكذا الافعال الناقصة ... عمرو وزيد منطلقين ...
... قائمان انا وهل زيد عمرو قائمان وكيف عمرو وزيد قائمان لانه لا يتقدم على العامل ايضا وهو ما الابتداء والخبر على المذهبين ...

في النصب يكون العامل ان وفي الرفع العامل هو الابتداء او العامل في محل الآيات وعلى التقدير ... من صور العطف على عاملين ... وفي قوله لآيات فالنصب على لفظها والرفع على محلها ... ذكرنا ... يظهر بطلان ... ان احدهما يكون ... المعمولان ...

التقدير ... وقت ... في ... ان استعمال ... الايجاب ...

الخبر نحو ما ما ان وزيد عمرو وكيف زيد عمرو ويجوز اضطراد التأخير عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرار المعطوف
عليه معرفا بالا او بمعناها فلا يقول ما جائني وزيد الا عمرو وانما جائني وزيد ذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها المخالفة انتفاء و
اثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كان ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه
يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني وفات الناس حتى الانبياء يشوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا كل واحد منهما لان رضا
احدهما رضا الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر
الاول [illegible] عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقال قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما
مع المعطوف عليه ففيه خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام [illegible] قام فعمرو قام
واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو واي فعمرو قام او ثم عمرو كذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان الفاء وثم للترتيب يمنع اشتراكهما اذا اضمرا والجائز الباقون
مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقع قام الرجلان مع
ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيام في ترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر للمذكور
وجب المطابقة اتفاقا نحو جائني زيد فعمرو فقلت لهما وجائني زيد ثم بكر وهما صديقان واما الا ولكن وبل واما واو واما مطابقة الضمير معهما وتركها
موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاء وزيد
بل عمرو قام وزيدا او عمرو ايت وكذا تقول زيد او هند جائني ولا تقول جائتني اذ المعنى احدهما جائني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جائني اما
زيد واما عمرو فاكرمته وزيد لا عمرو قام فاوجعته وما جائني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو
جائني مع اني دعوتهما وزيد او عمرو جائني فقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول
هذا اجو [illegible] او عرض واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما او للتسوية وكما قال بعضهم بل نقول
جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى اذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد
الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا او لان تشنيع ضمير الاثنين الى المعطوف بأو مع المعطوف
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله
فكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوها وقد اغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوها والحق ويسرحوها وتقول زيد اضربته ام عمرو وايهما استحقا
للضرب وما جائني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها
وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس قال بعضهم
قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد
غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد
اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف ابوه كريم اولى من نحو
برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها
الا يرى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الباقي فقولك جئتك راكبا واجيا وهند ابوها كريم وقمر يقرا ليس في الفصيح نحو مررت برجل ابوه
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز
المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو وكلت لقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال
الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف محمول على المعنى اذ معنى لم يدع لم يبق مسحتا لم يبق من جوده
الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى وهو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف ويكون جملة معترضة او عطفا على عض كما
في قوله تعالى وجرحنا بهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد
مؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جائني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد
وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جائني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة
في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الاحراء يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيظن
المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او ظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه
او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد
نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك لا يفعله

سرحت الماشية سرحا وسرحت المال السائم اي ارسلته يرعى وفيه سرح وانا قد سرحت اي سرحته سرحا

يقال قشبت الرمح بالسوط اذا ضربته به



وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحروف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله
ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع لكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضر ذلك لانه
في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما
ينسب الفعل الى الشيء مجازا او للمبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل
وانت تريد غير كامل فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله ع ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع
غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد او ما يقوم مقامه وتكريره معنى وذلك بالنفس والعين مقصورتين عليهما
لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات
المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فلتكريره لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من ان ضاربا يكون منسوبا اليه
الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من ان ضاربا يكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة والشمول بيان للامر والمراد به
صفة المتبوع وشانه كما في شانك في العلو اعظم من ان يوصف وامره في السقوط ظاهر اي هو في باب العلو وباب السقوط فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب
كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا
وان قرر وحقق امر المتبوع وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظ واحدة لم تقرر كون
نفخة منسوبا اليها قوله نفخ وكون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة
يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف
بالوحدة فيخرج [illegible] مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل
مدلول المتبوع امر لذلك المتبوع وشان له سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جائني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال
معينين لا مدلول اصل الكلمة اي كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن جماعتهم وكذا في جائني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة
للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا ومع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جائني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما
الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت ان
التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا مع المضاف اليه الذي مدلوله الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان
مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انه اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على
هذه المعاني نحو اتني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة واربعة وخمسة وعلى هذا
القياس واما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فانما [illegible]
فيه كما يجيء [illegible] مع قصد الاجتماع المذكور باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين بعضها لم يجيء
منصوبا على الحال [illegible] وحده [illegible] وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا وكلتا
اثناهما كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المثنى والمؤنث استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو الزيدين اثنينهما واجمعون ومنصرفاته
واخواته نحو كتع [illegible] على راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع [illegible] نحو جائني القبيلة جمعاء القبائل جمع وهو
قليل [illegible] اضافة ظاهرة [illegible] نحو جائني القوم باجمعهم [illegible] جائني القوم اجمعهم [illegible] فانه يؤكد
بها [illegible] نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين يستعمل على الحالية [illegible] مقطوعا عن الاضافة نحو قوله تعالى
عسى الله ان يأتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين [illegible] في حال المجيء [illegible] ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم
احد [illegible] مضافا غير تاكيد [illegible] نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما
مضافا تاكيدا [illegible] نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل [illegible] تابعا على التاكيد [illegible] وذلك في الثلاثة وما فوقها كما
مر [illegible] ثلاثتهم وجاوني ثلاثتهم [illegible] واخواتها الا ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد
لم يكن تاكيدا بل [illegible] الوصف نحو جائني رجال ثلاثة [illegible] تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة
[illegible] لمعين العدد [illegible] في التاكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم
وما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ الى نسبة الفعل الى متبوعها واذا قصدت بها التاكيد والحال فلا بد من
متبوعها او صاحبها [illegible] شمول ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والحال فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وحالا الا بالنظر الى
شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفاتا عن حد التاكيد بقوله والشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في

النسبة

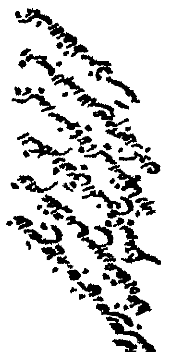
فتكرير منسوب اليه [illegible] شك [illegible]

الحق [illegible] منسوبا وكونه منسوبا اليه [illegible]

مبحث التوابع

النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول او دل عليه فليدخل جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جائني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل هما دالان على شخص متبوع فانه علم ذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتا واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني كلاهما كلتاهما والثالث لغير المثنى باختلاف الضمير كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع علم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما لا يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه الغالب نعم ولا وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء وكان مما يجب اتصاله بما وقع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفصل عن مجرورها بحال او ما وقع منه كالضمائر المتصلة فلا تكرر وحدها الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع حروف اتصالها بمجرورها بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمدا الاول بمعمول ظاهر اجيء مع الثاني بضمير نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز اعماله بظاهر ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكريره مع العماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاسلم ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل نحو رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوة اصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور وفيه غنية لا كثرة ومن ثم لم يقع المنفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وفي باب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجوز ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل واحد منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن مخالفة البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فيكرر بلا فصل نحو جائني زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله ترى اكثر مر ليل تراكها قال نعم نعم بالاخرة تم كما فورن ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب تبيين اولهما الى دليل فيكر د المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالبناء ايضا بمفازة من العذاب لان طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جائني زيد زيد وجائني جائني زيد او تقويه بوزنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال او من بضع اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وفي باب الاتباع بعض ومنه كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما امكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي فاصل نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا تقول جائني القوم كلهم واجمعون ولا جائني القوم كلهم اجمعين

لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه بنيتها على المدح والذم والترحم
الذي فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولانها ليس فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو
عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه ولهذا جاز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجيء في حروف
العطف وقد يؤكد بعض الابدال بمعنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضربت زيدا ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض
من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون انتصابهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا
سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرى مجرى
التأكيد فان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت مواشينا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون انتصابها على
التأكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فلا يقال ضربت زيدا الظهر والبطن وضرب عمرو اليد
والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولك صيد يومان على الاتساع
[illegible] المبني للمفعول لزم اذ جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه انتصابها على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه
كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا
يقال [illegible] اليد والرجل وقولهم مطرتهم السماء ظهرا وبطنا انتصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل
بالنصب على [illegible] الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على
الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد قوله فالاول اي نفسه وعينه وقوله يختلف صيغتهما اي يختلفان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
فللواحد المذكر تغير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في المثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان
والمرأتان انفسهما واعينهما او نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب
المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما و
كلتاكما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع واكتع وابصع وابتع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها
وكلهما وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع
وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ان
اجراء الواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع لا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات
او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء بتأويلها كلها بالجماعة ويجوز كذلك ايضا اجراء جميع المجموع لا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو
بالقصور والدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة او بالزينبات كلهن جمع وكتع ويجوز لانه ليس في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا نحو بالرجال
كلهم جمع كتع على تأويل الجماعات يستشهد بقول جرير [illegible] من جهلان او واديهم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة
اي قوم خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها
مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان
بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء
زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا متميزا في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا
متصل الاجزاء كالعبد والدار ونحوهما فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز اذن تأكيده بالكل نحو اشتريت
العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تأكيده بالكل فلا
تقول جائني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعضه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا تقول اختصم
الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان تقول اختصم زيد وحده واجاز الاخفش
اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما
احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر ويسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اريد رفع ذلك الاحتمال بين
قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن حقيقة نسبة الفعل الى المتبوع
او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وافراده شيء اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته من الاحتمال
في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها
اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ونحو ضرب ضرب زيد واما
تكرير المنكر في قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تأكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو تكرير
المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار كدرهم ودينار



ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو يوما ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولا تسوخير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند البصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز جعل كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كثرة حذف الضمير من الصلة الى الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع ولا تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم الاجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع منفردة واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ولم يذكروا ابتع ومنتصره فانه قال وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع فجعل المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع لا خلاف انه يجوز تأخير اجمع عن احد اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع و جمع بصع وابتع جمع بتع وابتعم جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد المؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا فاما الاجتماع في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما اكرهما ترادف لفظين بمعنى واحد والمجوز في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل الغالط هو الثاني دون الاول فهذا قوله ولا يطرد بما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق قوله واما الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد ما انى ان يفقده قوما والاتهم او تخليتهم فان الذي خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت بيطي عن ابي العلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان البيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فانه كون الثاني فيه هو المقصود بما ادعوه دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولابد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونا للكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه فادعاء كونه غير مقصود مع كونه بالنسبة منسوبا اليه في الظاهر اشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا ما ادته الاثنان ما الا استقرار ما كون الاول اشهر نحو بالعالم زيد او برجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام ولا ثم التفسير تأثيرا وقعا في النفس ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة

التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم ما يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل لا يكون الثاني في
موضعا للأول وذلك بان يكون لشئ اسمان وهو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان
بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه ولما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما احد
وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او اقرب او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك
فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة من يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكست فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد
من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة فان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد
العاقل لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو الغافلات الطير بدل وفي الطير الغافلات صفة بخلاف
التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع يحتاج الى المتبوع
كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه
تبعيته للاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد بضم الثاني نحو يا غلام بشر وبشر امعن بالوجهين يا اخانا زيدا
بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة
المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمروا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح
لمباشرته له والفائدة في البدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالبدل
بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقتصر بالرغيف ثلثا الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا الاشتمال فان الاول فيه يجب ان
يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انه اراد
رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير
بعد الابهام اشبه قال والواو انما فرق الاخوان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيهما تكرر العامل فيه ظاهرا فلانه يعرف المخاطب ذلك فيما
لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ان ثانيهما يسمى عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا و
تنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل
الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة
المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه
اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية فهذا
الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال
قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره ومنتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد القولان متقاربان سمي بدل الاشتمال
لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على المبدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى
لانه لم يعجبك لحمه او دمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد ظاهره انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود النار مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بذلك الاخدود وما
استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضربت زيدا مستقل غير محتاج الى شيء اخر وقولك في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه
وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متشوفة الى البيان للاجمال الذي فيه فهنا
الاول غير مجمل اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الا بدل الغلط ودليل حصر الابدال في الاربعة انه
لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان
يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى
بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد
الا التشبيه بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط
فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود

تحمحم الفرس وحمحم اذا صوت لطلب العلف والصهيل صوت الفرس

[illegible] الكلام [illegible] فان كان المناسب [illegible] الاحوال [illegible] التوضيح [illegible] القصد

لا يجوز

مبحث التوابع

لا يجيء الغلط الصريح ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر أصلاً وإن وقع في كلام فحقه الإضراب عن الأول
المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته
للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا في التعريف والتنكير وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتذكير و
فروعهما أيضاً قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم أن البدل والمبدل منه في الأبدال
الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين والأول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس لأربعة في الأربعة ستة عشر فأمثلة الكل من الكل بزيد أخيك برجل أخ
لك بزيد أخ لك برجل أخيك أمثلة البعض بزيد رأسه برجل رأس له بزيد رأس له برجل رأسه أمثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له
برجل علمه أمثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله وإذا كان نكرة أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب
ليس ذلك على الإطلاق بل هو في بدل الكل فإن في الكل وإن رويت نكرة بالنصب فالمعنى وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال أبو علي في الحجة وهو لا
يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى إذا لم يجعل طوى اسم الوادي
بل كان مثل حطم وختع من الطي لأنه قدس مرتين فكأنه طوي بالتقديس وقول الشاعر إنا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
أي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وأبيك خير منك البيت فإن لم يفد النكرة إلا ما أفاد الأول لم يجز لأنه يكون إبهاما بعد التفسير نحو بزيد
رجل وقد عرفت أنه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا
هذه قسمة أخرى مستأنفة للأبدال وهي بهذا الاعتبار أيضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الإضمار والإظهار والأولى كانت باعتبار
التعريف والتنكير فأمثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد أخيك وإذا كانا مضمرين فنحو قولك لقيتهم إياهم إذا تقدم لفظا الزيدين
وأخويك وكان الزيدون أخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون أخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته إياه وهو تأكيد لفظي
لرجوعهما إلى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن أنت وزوجك الجنة أن أنت تأكيد وكذا في مررت بك أنت وبه هو فكذا هذا والمضمر من
المظهر نحو أخوك لقيت زيدا إياه بتقدير أن زيدا أخوك ولو رجع إياه إلى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا أيضا لأنه يكون كقولك
رأيت زيدا زيدا كما أن مررت بك أنت تكرير وتأكيد لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو أخوك لقيته زيدا والأخ زيد وأمثلة البعض قطعت
زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته إياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها والنحاة يوردون في مثله
نحو يد زيد قطعت زيدا إياها ويقولون هو تكلف لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف إن كان من جهة والمظهر
من المضمر نحو زيد قطعته يده وأمثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وأبغضتها إياها والمضمر من المظهر
كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدا إياها والمضمر من المظهر زيد كرهته جهالته وأمثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته
إياها إذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا إياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المظهر زيد كرهته الدابة وربما سمى
بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال أيضا لاشتمال الأول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور إفراده في التسمية ببدل البعض ولا بد
في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالأول وأنهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير
إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أي النار منهم أو أنهم ملوا الأخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد
اللام مسد الضمير نحو قولنا مطرنا السهل والجبل أي مطر أرضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده
قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الأخ أي أخوه اتفاقا وأما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التأكيد قوله ولا يبدل ظاهر
من مضمر اعلم أن بدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدله أوعدني بالسجن والأداهم
رجلي فرجلي شثنة المناسم قال في الاشتمال ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فإن غير الأخفش لا يجيز
نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لأن البدل لا ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وإفادة بدل البعض
والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول فلو أبدل الثاني فيه
الظاهر من أحد الضميرين أي المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه فيكون أنقص في الإفادة منه
إذ المدلولان واحد وفي الأول زيادة تعريف وجواب الأخفش منع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني
تأكيدا لا بدلا وإفادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف من الأول ألا يرى إلى جواز مررت
بزيد رجل عاقل وضربت نكرة أفادت ما لا يفيده المعرفة وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة استدل الأخفش بقوله تعالى
ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم إما مرفوع الموضع أو منصوبه ولا يلزم أن يكون كل نعت
مقطوع يصح إتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف ألا ترى إلى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم
الاستتار وهو في فعل أمر ونفعل في الخطاب افعل وتفعل وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول نحو تعجبني جمالك أي
تعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا وكذا لا يبدل مما تضمن معنى الاستفهام وأما قوله تعالى عم
يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كأنه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد إنه في حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود

بالنسبة هو البدل لصدق البدل عليه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل ان البدل منوي به شيئان الاول انه في حكم الطرح الا في بدل الغلط ولا كلام
المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان البدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو
ضربت الذي مررت به اخاك ولئلا يلتبس بضمير كذلك نحو ضربت الذي مررت به اخاه وزيدا كرمته وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه
ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر
دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر
ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تضرب تضرب اضربه ولا اعرف له شاهدا
والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل
الابتداء منهم فئة وقال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت برجل رجل صحيحة وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال
رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب النوادي غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف اعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم
بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت لان
النعت يغايره الا بعينه الاول بخلاف التاكيد واما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول
التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال
واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله
من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شموله النسبة
لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة و
عطف البيان فلما قال غير صفة خرج الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الا ان يدخل فيه البدل اذ قد يدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل
الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكسا قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان
الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد زيدا ولو جعل بدلا لوجب
الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم عنده الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد
انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي
وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه نحو قولهم اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو وجوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل
اعجبني شيء من زيد علمه وخصلة من خصال عمرو وجوده وكذا كسرت من زيد
يده اي كسرت عضوا من زيد يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف
مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو
ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من
الاسماء والحمد لله رب العالمين و
الصلوة على نبيه محمد وآله
اجمعين
٤٣

قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ... (marginal note)

التفتيش (marginal note)

مبحث المضمر

المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب فحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان إما مبني لفقد موجب
الاعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كواحد اثنان ثلاثة وألف با تا ثا وزيد عمرو بكر وإما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول
موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف والماضي والأمر بغير اللام اللتين سماهما مبني الأصل وكونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة أو لأنها
لمجرد أحد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم أقل في حده ما لا يختلف آخره كما قال النحاة لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرع
على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم أن يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الاعراب هذا
كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها
لكان تعريفا للمبني بالمبني لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله وألقابه ضم وفتح وكسر ووقف أي ألقاب حركاته وأخوه وسكونه الضم والفتح
والكسر ألقاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم أو حركات المعرب كقولك في زيد إنه متحرك بالضم في حال
الرفع ولا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل إنه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال إن يا زيدان مبني على الضم وأما ألقاب الاعراب
فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضا فيقال في جاءني زيد والزيدان والزيدون إنها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب
في ظني أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الاعراب أيضا أعني الرفع والنصب والجر إلا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر وإنهم يطلقون
على الحروف القائمة مقام حركات الاعراب أسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيدين إن الزيدين منصوب مجاز وكذا إذا قام بعض الحركات مقام
بعض أطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات وأحمد في خلق الله السموات وبأحمد إن الأول منصوب والثاني مجرور فأي شيء المانع
على هذا أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء أسماء تلك الحركات مجازا فيقال في يا رجلين إنه مفتوح كذا وكذا في لا مسلمان عند من يكسر نونه وفي يا
يا زيدان ويا زيدون إنهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون إذن لرد المصنف على النحاة إطلاقهم أن يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه
هذا التمييز بين ألقاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع وأما الكوفيون
فيذكرون ألقاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء
الأفعال والأصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لأن أصل الأسماء الاعراب كما مر في أول الكتاب وإن كان مبنيا
على الحركة فليطلب مع ذلك علتان أخريان إحداهما للبناء على الحركة فإن أصل البناء السكون لأنه ضد الاعراب فلم الحركة وأخرى للحركة المعينة المختارة
دون الباقين قوله المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما اعلم أن المقصود من وضع المضمر رفع الالتباس فإن أنا وأنت
لا يصلحان إلا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد وإياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس
الاختصار ولم يكن كذا الأسماء الظاهرة فإنه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم
غير الأول وإنما بنيت المضمرات إما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم أجري بقية المضمر نحو أنا وأنت
ونحو وإنما أجراها طردا للباب وإما لشبهها بالحروف في احتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج
الحرف إلى لفظ يتم به معناها أو الافتقار لعدم موجب الاعراب فيها وذلك لأن المقتضي لاعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة
والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب ألا ترى أن لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضميرا خاصا قوله ما
وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لمن بحضرتك يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم و
المخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار
تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا إلى أصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وإنما جاز يا تميم
كلكم لأن يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا أو معنى أو حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين أحدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو
ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد إذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم أيضا المتقدم المعنوي
قسمين أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بأن يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل
أقرب لأن الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولأبويه لأنه لما ساق الكلام قبل
في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثمة مورث يرجع الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه مخالفة لطريقة القوم لأن عادتهم
جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في أول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا وقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي
فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى أولى إذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فإذا أخذ نسلب اللفظية عن هذا التقدم بأن نقول ليس لفظ
المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظا فإن قال أردت كأنه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو أقرب أيضا من هذا
القسم لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضا في التقدير ولا فرق بينهما إلا أن المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا
هو أقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والمقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل
وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا أو معنويا وهو راجع إلى زيد وهو متأخر لفظا فلولا أنه متقدم
من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق أن يقول التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير صريحا

سواء كان متقدماً من حيث المعنى أيضاً نحو ضرب زيداً غلامه لأن الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى
وإذ ابتلى إبراهيم ربه لأن المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً فالمفسر هو الأقرب لا غير
نحو جاءني زيد وبكر فضربته أي ضربت بكراً ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو جاءني عالم وجاهل فأكرمته والتقدم المعنوي أن لا يكون المفسر
مصرحاً بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل ذلك موضع الضمير وذلك ضرب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل
المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني
نحو أعطيت درهمه زيداً وكذا ضربت في داره زيداً وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه
أو منفصل عنه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا القرينة كقوله إذا زجر السفيه جرى إليه أي إلى السفه وكسياق الكلام
المستلزم للمفسر استلزاماً إما قريباً كقوله تعالى ولأبويه لأن سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية أو بعيداً كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب فإن
العشي يدل على توارى الشمس وكقوله إنا أنزلناه في ليلة القدر إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على أن المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فإن ذكر الدابة مع كر على ظهرها دال على أن المراد ظهر الأرض وكذا
الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله فإن كانت واحدة أي كانت الوارثة واحدة إذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي أن يكون
المفسر مؤخراً لفظاً وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير فنقول إنه وإن لم يتقدم ما على الضمير لا لفظاً ولا معنى إلا
أنه في حكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه
فإذ ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فالشيء الخارج عن أصله مفتقر
بباعث فما هو قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به
ثم يفسره فيكون أوقع في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً فيكون آكد فإن قلت فهذا الضمير الذي
هذا حاله يبقى على وضعه معرفاً أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعني تقدم المفسر قلت عند الكوفيين أنه نكرة كما يجيء في باب المعرفة و
عند النحاة يبقى معرفاً لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهماً فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لأنه حصل خبر إنما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل
فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه وأما الخبر في ربه رجلاً ونعم رجلاً وبئس رجلاً وساء مثلاً فظاهر من أن الاسم المميز المنصوب لم
يؤت به إلا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قام مقام المفسر المتقدم فالخبر في مثله في غاية الضمير حرب
من ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير وأما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده وإن لم تأت كالتمييز المذكور
لمجرد التفسير إلا أن قصدهم تفخيم الشأن بذكره مجملاً ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الإتيان به مبهماً فهذا التفسير دون الأول وأما
تأخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيداً على مذهب البصريين فالحق أنه بعيد لأنه يجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى وقصد تفخيم المفسر مع
الإتيان به لتجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلاً زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلاثة في ضمير التنازع معدومة
أعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف من ثم حذف الكسائي الفاعل مع أن فيه محذوراً أيضاً وما أجازه المبرد و
الأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً على أن يتصل ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصريون لأن الاتصال الذي بين الفاعل
والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصنف أردت بالتقدم الحكمي
أنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب فأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل فكأنه راجع إلى المذكور
قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكره في باب التنازع إذ لا قصد هناك إلى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله
نحو ما ضربت إلا إياك أو اتصل به نحو ما أنت قائماً عند الحجازيين وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه فصل عن عامله نحو ما اليوم أنت قائماً أو ليس
كالجزء مما قبله وإلا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما لا يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه والضمائر
المستترة في نحو زيد ضرب وتضرب وهند تضرب وضربت وأضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان
ضاربان إلى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن أنت وزوجك الجنة وهند
زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل المستتر كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم
أنت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي بخلاف ذلك المستتر قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل
والمجرور متصل فذلك خمسة أنواع الأول ضربت وضربت إلى ضربن وضربن والثاني أنا إلى هن والثالث ضربني إلى ضربهن والرابع إياي إلى إياهن
والخامس غلامي ولي إلى غلامهن ولهن اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لأن الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر وفروع الأسماء
وحده أوله ولذا حقه كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً لأن المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء
الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فإن قيل أليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف إليه في الشعر قلت ذلك مع أنه قبيح

مبحث المضمر

فلم يلتفت اليه الواضع وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او للمخاطب او للغائب
كل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب
ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لعدم الالتباس
في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعله في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه
لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو فهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع
فاذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت وانا وهو
واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن على النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص فهي ضربت وضربت وضربتم
وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو
ضرب وضربت وضربوا وضربن وضربا وضربتا والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجوز ان يكون المقدر في
ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم
على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة الحركة للفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع
المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بان يكسروا للمخاطب و
يفتحوا للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص بالفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر
وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
كان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج
الواو شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها و
ذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا في المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان
واللذان والذون فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل خصوصا في الضمير فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو ومضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف واما
ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز
يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب واذا لقي ميم الجمع ساكن ما بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وقد تكسر كما يجيء وزيد
للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختار النون لمناسبته بسبب الغنة للميم والواو ومع كون الثلاثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب زادوا ان يكون ضمائر الغيبة
اخصر من ضميريهما اذا ابتدؤوا في المفرد بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في التثنية مذكره ومؤنثه على الالف التي
هو علامة التثنية في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء
الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الآخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو
زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تقدير لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح وكيف ذا ولا يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو وان قلت بل المقدر
غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف في ضربا وذلك لان
ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند فلم جعل الالف والواو
والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في آخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي و
اما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاستغناء حرف المضارعة بالفاعل لان افعل يشعر بان فاعله انا ونفعل يشعر بنحن وهما الهمزة و
النون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتج الى الضمير بارزا واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا فيهما
اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال التاء في تضربين اسم والضمير حرف تانيث
كما قيل في هذه والضمير لابد من الاستتار وانما استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل
نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني
الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون
وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون

وانما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد واما الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة
كالزيدان والزيدون فحروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت في مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات
فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان
وواوان فاستكن الضمير لان الالف في المثنى والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا مضمرين انقلابهما بالعوامل نحو
لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جائني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جائني في غلامه وكذا
تسكين النون في ضاربان ومضروبان تبعا لاستتار الضمير في جميع المذكر اذ هو الاصل اذ استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرد اخصهما
احد فلزم الاستتار في الكل فلا يبرز الفاعل ضميرا بارزا في الصفة الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل
ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم
المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا [illegible] همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة
والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فيها ولهذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي
انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة
كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون
المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف [illegible] موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من
نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبتها هاء السكت له وقفا دليل على زيادته وكونه لبيان الحركة
وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كما يجيء كالعلة وتحريكه للساكنين وضمها
لكونه ضميرا مرفوعا او انها لدلالة على الجمع [illegible] الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان التاء علامة متممة
لجميع المخاطبين من المتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان المناسب ان يبتدئوا بالتاء المضمومة نحو انت [illegible] المتكلم ما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة
ويبتدئوا [illegible] حرف بعد ان [illegible] الالفاظ [illegible] وذهب الفراء الى ان انت بكماله اسم التاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان
الضمير المرفوع هو التاء [illegible] فلما ارادوا انفصالها دعموها بان [illegible] كما هو مذهب الكوفيين في اياك
فانه [illegible] متصلة فارادوا استقلالها لفظا [illegible] منفصلة [illegible]
[illegible] الموضعين [illegible] الواو والياء وهو [illegible]
[illegible] التثنية والجمع [illegible] من حروف [illegible]
[illegible] الواو والياء [illegible] مستقلة [illegible] متصلة [illegible]
[illegible] استثقالها اسكنت الواو والياء [illegible] المثنى والجمع [illegible]
البصريين [illegible] الكلام [illegible] الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون [illegible] المؤنث
على ما ذكرنا في المتصل [illegible] والامر والصفات والاسم [illegible] المرفوع المتصل
لا يشترك [illegible] والمتصل [illegible] كما ذكرنا [illegible] ضربت الا انا واضارب هما وتسكين
هاء هو وهي بعد الواو والياء ولام [illegible] كما يجيء في التصريف وقد تسكن بعد كاف الجر [illegible] وقد يحذف الواو والياء اضطرارا
كقوله فبيناه يشريه رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا وتسكينها اكثر واسد وتشديدها همدان
قال وان لسانى [illegible] وهو من على حسب الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان المنصوب [illegible] الفضلات
بالواسطة ولجعل علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لدم على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا
للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في المتصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في المتصل
مفتوحة كما كان [illegible] وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها
للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتموه قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاصدت وما اخطأت الرمية وربما كسر
الكاف في التثنية والجمع بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما بكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكمو
واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا القسم منصوبا ومجرورا من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة
الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء مع الف فيها الا انه يبين المذكر اذا ولي الكسر قلبت واوه ياء نحو بهي لما نذكره فخافوا التباس المؤنث بالمذكر
وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمها ويقولون بهو وعليهو وغيرهم يكسرونها
ملتبسة ان الهاء حرف خفية فهو ان الحاجز غير حصين فكان الياء والساكنة ولينها الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان

انشد [illegible]
[illegible] علقم [illegible]
[illegible] علقم
[illegible]

مبحث المضمرات

كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم
ومنهن اتباعا لهذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها
نحو بهي ولهو وضربهو وغلامه فبنو لدمن الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذفه في الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك
اختيارا مع بقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له
ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعرية لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرفا لين كان الساكن كعليه وعنه
كمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحو فعلى
هذا يجيء في هاء المذكر التي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اشهر واكثر الا ولي كسر الهاء من
غير وصل بياء هو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر
منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة نحو بها
وبلى شمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ويؤده ونصله او وقفا نحو فالقه والقوه جاز اشباع حركة
الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى
الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها ضمة او فتحة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم و
ان كان الفا او واوا ساكنا صحيحا فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان
قبلها كسرة او ياء ساكنة فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو غلامهما وغلامهم و
غلامهن وبغلامهم وبغلامهن ومنهم من يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم وقيل ذلك لكون الياء فيهما بدلا من
الالف فاعطي الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يضم في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه
عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مثل ما في الواحد وهو الاشهر هذا حكم حركة
الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذا جميع الضمائر
تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتها وبهما وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان
كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو منهم ونهم امرابين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم
الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم ومنهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو
كقراءة ابن كثير واشباع الكسر في مثله قليل للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم والكسر كلاهما مع حذف الصلة
اي ترك الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضموم نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو
غلامهم ولهم وفيهم على ما هو متفق عليه في نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم
وهو الاقيس الاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى الاسكان
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجاورة
الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل
فجاؤوا بايا مثلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه
قال ما يتصل به بعده حروف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في
انت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف
لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياه
اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين
ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد
تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب
كون المجرور متصلا على ما مضى فضميرا المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي
المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما
مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير كالاسما
المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما ابقى دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة
استتاره فيما يستتر فيه قد مضت في ان لا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل وتفعل وتفعل مخاطبا
وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل الا ... وهي نفعل وتفعل وتفعل تفعل
مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا الا في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل

انك

انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا نحن ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة ويظهر الفاعل المظهر والمضمر المنفصل
نحو ضرب زيد وما ضرب الا انا وضربت هند وما ضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد
نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا ويظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هو وقوله ولا
يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر
المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز وعند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا تقول ضرب
انا ولا ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين والضمير المجرور
فلنذكر مواقعها فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء
كجزء كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة من حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم في نحو فعل منه فعلتم ان يجعل الضمير المرفوع
كالجزء الاخير منه تماما ثم ما يرفع فهو اما ابتدا عند البصريين ولا يصلح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى
ليس بكلمة واما مثله وخبركما اخبرناك اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم اذ ليس كل اسم
والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على
الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها
لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل من هذه الاشياء بغير المصدر
لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية
نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب بها ان لا يتصل الا
بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز بالاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه
لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا كما شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او
غيره ففي الاول يجب اتصاله الا في ثلاثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا
نحو قولك انا اياه ضربته وان انت ضربت نحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير اياك والاسد ومن باب تقدم المفعول على ناصبه وانما
لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من الفاعل المحذوف والمؤخر الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه
او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير صفة كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي
اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله انا يوم غير انما نقتل اياي انا ومنها ان يلي اما نحو جاءني
اما انا او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت مع ... اتصال الضمير
الناشئ بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت
زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا والذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت
زيدا اياه درهم لان باب اعطيت يجوز اتصاله بالمانع من حيث اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فيه فيوطئة لا ولانه تلك اللذين في المفعولين الذين يحصل بهما
اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا
قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل مما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء ان كان الضمير
مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية اما اذا
ارتفع باسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل والظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا
في الفعل وجب انفصاله نحو زيد ما قائم الا هو وانت وضارب ما هو اولا اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير
البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو
الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربتاهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري والحاجبي
بل تقول ضاربهم نحن وضاربتهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع
جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه لا يعرض
لهما اذ كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كانا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن
كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حقه لشابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير

مبحث المضمرات

عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واجبة شادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان ولي بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع عامله واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب نقصاله عن المنصوب وضعا كاء الجازية نحو ما زيدا ياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما ياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في الدار ياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب اتصال هذين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو عطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف به الا الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك اذا لم تضف والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربوك وضاربانك وضاربونك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول فيجب اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا على الخلاف كما مضى في باب الاضافة في اتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما الفعل اكثر من مشابهته له ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطيك اياك والمعطاك ومعطى اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج للشرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع جواز الفعل وذلك لان انفصل لا لغرض قلت فقولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول يفيد ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل فادا ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد الحصر كقوله بل الله فاعبد اي لا يعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو جيتماني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اعني التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو ولو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو والزيدان العمران ضاربانهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن نضربهما او ضربناهما وهند انا ضربتها او يضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب في غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربك وانت هند تضربها وانتما الهندان تضربانكما والهندان انتما تضربانها فان اللبس حاصل ههنا ولا يرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربان هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقولك المؤنث ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة اطرد الاتيان به عند البصريين في صفة صور الثلاث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير المنفصل واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرؤا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير لا يبعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البارز ولم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانما الهندان تضربانها وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع خلف فيه من جرت عليه من هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في نحو قولك انا ضاربه بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربي فلم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس

وكان هذا يجوز حذفه جنبا إلا التباس على التعليل بحذفه في المجرد ورفع اللبس بضمير لا يجوز قوله وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا
فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو أعطيتكه وضربتكه وإلا فهو منفصل مثل أعطيته إياك وإياه أقول إذا كان الضميران معا
خاليا من موانع اتصال الضمير المذكور فإن كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الأول وانفصاله نحو أسكنتك وأبيتك إياك لأن التابع
ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه وإن لم يكن فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب
لما ذكرنا أن المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير يلي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا
سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني أو لا نحو ضربتك وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وإنما وجب اتصال
الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لأن المرفوع المتصل كالجزء من الفعل واقعه على أنه وإن ولي الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو
أعطاكني زيد أو ضمنا المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو أعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إما أن يكون أنقص رتبة منه في التعريف أو
أعرف أو مساويا ففي الأول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو أعطاكه زيد وأعطاك إياه زيد وأعطيتك
إياه وأعطيتكه وكذا خلتكه وخلتك إياه ووجه اتصاله أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف فلا غضاضة على الثاني في تعلقه بما هو
أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله أن المتصل الأول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلتنيه أولى
منه في باب أعطيتكه لأن المفعول الأول في باب أعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكأن الثاني اتصل بضمير الفاعل
وفي مفعولي خلت بعد دخوله مبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب فصلهما ولأنهما القريبة من الفعل فالأولى في الثاني الانفصال رعاية
للأصل وفي الثاني أعني الأعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال أيضا نحو أعطاهوك وأعطاهوني قال إنما هو
شيء قاسوه لم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وإنما لم يجئ في الثاني الاتصال ههنا سماعا لأن
الثاني أشرف من الأول لكونه أعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو دونه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر إلى جهة كون الأول متصلا وأما
الثالث أعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول إن كانا غائبين نحو أعطاهوها وأعطاهاه فإن سيبويه جوز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم
الأكثر انفصال الثاني وإن لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنع سيبويه والنحويين القائلين بجواز
أعطاهوك وأعطاهاني أن يجوزوا أعطيتنيني إليه منحني نفسي في هذا دليل على أنهم لا يقولون به وإنما كان الانفصال ههنا أولى لأنه
يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وإنما جاز ذلك في الغائبين لجواز كون كل واحد منهما لغير ما هو له
الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين فإنه يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وإنما لم يجئ في التابع نحو ضربتموه كما جاء أعطاهوك لأن طلب الفعل
المتعدي للمفعول به من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان جزءا للمفعول استحكم اتصاله أكثر من اتصال التأكيد هذا كله في الضمير
بعد الفعل وأما إذا كانا بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون إلا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل أنه يجوز اتصال الثاني
وانفصاله أيضا نحو زيد ضارب إياك وإن كان الأول مجرورا فإن كان الثاني منصوبا كما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب فيجب أن ينظر إلى الثاني
هل هو أنقص تعريفا أو أزيد أو مساو وتقول في الأنقص ضربكها وضربك إياها قال فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز معطيك إياها فهو مثل أعطيتكه وأعطيتك إياه إلا أن الانفصال فيما ولي الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولي
الضمير المنصوب لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته لا لمشابهته ولذا اشتد الاتصال
في الثاني فيهما إذا كان أزيد أو مساويا نحو عجبت من ضربيك وضربيه قال الشاعر وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وإن كان
بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان أعرف من المجرور أو مساويا أو أنقص لأن البارز المتصل المرفوع لا يتصل إلا بالفعل
كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك أنا وضربه هو ولا يكون الأول منهما منصوبا إلا عند هشام والأخفش كما مر في باب الإضافة في نحو ضاربك فحكم
الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس أحدهما مرفوعا لأنه إن كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كان الثاني سواء
كان الأول أعرف أو لا قوله فإن كان أحدهما أعرف إنما وجب ذلك لأنه إن لم يكن أحدهما أعرف ولم يكن أحدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو أعطاك
إياك وضربته إياه قوله وقدمته أي قدمت الأعرف لأنه إذا كان أحدهما أعرف ولم يقدم وليس أحدهما مرفوعا وجب أيضا انفصال الثاني نحو أعطاه إياك
فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي أن لا يكون أحدهما مرفوعا وأن يكون أحدهما أعرف وأن يكون الأعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك
مفهوم مما قدمنا قوله وإلا فهو منفصل أي إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك وإن كان أعرف لكن ليس بمقدم كأعطاه إياك وأعطاه إياك
فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان وأخواتها الانفصال والأكثر لولا أنت إلى آخرها وعسيتك إلى آخرها ولولاه وعساه إلى آخرها
إنما كان المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله إذ الفاعل في الحقيقة مضمون جملة لأن الكائن
في قولك كان زيد قائما هو قيام زيد كما يجيء في الأفعال الناقصة عمر بن أبي ربيعة لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير و
قال آخر ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكأنني قال عددت قومي كعديد
الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب إن فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال أبو الأسود فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول كما في ضربته قوله والأكثر لولا أنت إلى آخرها يعني الأولى أن يجيء بعد لولا وعسى

بقي منهم بشية وضنه بشية وقول صنعة من الذي أي عضه عشة ... قول الضغم من الأول أي عضها عشة وسيأتي البيت إن شاء الله لما أصابته من شدة ... من قصته ... الضغم ... سيبه

المنفصل

مبحث المضمر

التخصيص بضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجيء على الاوجه الثلاثة الا منفصلا
وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء وهو الصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا
العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة
قال ولا يستبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليس لها مع غيره فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره عاملة بل حرف يبتدأ بعدها
نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك ان الجار
اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولا لظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور في لولاك في موضع
الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتطلب زيادة الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق
لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وانت كانا ورجح مذهب سيبويه
بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا ورجح مذهب الاخفش بان
تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا
اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذا الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسيتن لانه فعل
وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى
لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا فحمله على لعل في اسمه منصوبا به وبقي خبره مقترنا بان كما كان في الاصل لان الاصل في خبر عسى
اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان
حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يؤتى بان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل
لا يناسب خبر لعل وقد يؤتى عساك تفعل بغير ان واستعماله اكثر من استعمال قولهم عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا
في طرح ان مجرى خبره لكن لم يخرج بالكلية عن اصله فلا يؤتى عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر
وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه حملا على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك لان تلم ملمة اي لان تلم
ملمة وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على القياس بتغيير عسى
كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يؤتى عسى زيدا ان
يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه
النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها فالضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع
اسما لعسى وقولك ان تفعل منصوب المحل او مرتفعه خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او
عساكا احدهما ان الضمير الثاني منصوب [illegible] والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء
خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يتم اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل وتفعل
الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف وبعضهم اسم عسى على حسب
مدلول الكلام كما تقول عساك تظفر بالمراد اي عسى التواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي ويكون تفعل
بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذلك لكان عسى اياك اولى كما قلنا
في كنت اياك لانه خبر المبتدأ وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم محذوف
كما في قولك يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم فما ابقى زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك
عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان فنقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف
الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك
ان تفعل عنده بمنزلة قارب الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم الخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والاخر
حدثا الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء
لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون في لدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقط وقد وعكسها
لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت
الكسرة في الاصل علامة الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار
من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اطرادا للباب ولكون الكسرة مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ونحو مع نون
الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو ليضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وتضربينني لانها لا تكون نون الاعراب والتاكيد لشبهها
المذكورة بجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر للساكنين في نحو قل ادعوا الله واضرب ابنك لان الكسرة العارضة للياء لزم من العارضة للساكنين
اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي

قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان يأتي منه شر وقال ابن الكلبي الغوير ماء لكلب معروف وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي بالعير الطريق

ومثل من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين هل يلزم النون مع
هذه الامثلة سواء كان نون الضمير نحو يضربني او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني او هما اشد تبين لعمك
مجرور الشواهد معتم فيفيد الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني
التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين
كما يجي في مثل الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل
جاء منها الا من نون الاعراب واما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب لا لمعنى فيها فالعلة في عدم
حذف نون الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه
كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني
على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت ارجح وليس الحذف للضرورة
لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقرينة
حملها على ما قال والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأتوا بها في علي والي ولدي وان كان
اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما منهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او ياء او واوا اسكن
الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونها كما يتبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاضيّ و
مسلمي في مسلمين في غيري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعونني ويضربونني
واضربوني ويرماني ويضربانني واضرباني واضربيني وان تقولوا تدعي وضربي ورماني واضربي قلت تلك اجري بالفعل مجرى
واحد او حملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم تجلب فيه نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما
لم يكن يدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت
لعل فسيجيء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فان الالحاق ليس
لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز
الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره وقال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله ومن وعن وقد وقط كذا
قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحقوا النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن من
المحافظة على السكون فانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه في لدي ولو انهم
الى البناء لان الاسم يتحرك المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ ودب وايضا هذه من الاسما المتمكنة بلزومها السكون
الذي لا يدخلها فاجري مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معها اولى لاجتماع الامثال فيه وهي مشابهة باللام في قربه منها
المخرج وليس بين الاولى والاخير من الاحرف الا حاجز العين ولان من لغاتها لعن كذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل
قط وقد لكراهة لام ساكنة قبل النون ونقص النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات فيها اولى كما قال عليه جلالي سني ومالي سني كقوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عساني حملا على لعل والاكثر عساك ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها
لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال فجعلت النون للوقاية او نونا
كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملني قال السيرافي لست ادري عن
العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في افعل فيه لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها
صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان هو افضل
عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق قوله او بعدها اي بعد دخول
عوامل المبتدأ والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو
كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير اولا ولا يمكن الخلاف في انه على صيغة مرفوع
قوله مطابق للمبتدأ اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور الرحيم وانك انت العزيز
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي
هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون وانما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك
اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا نعتا قال سيبويه والخليل سمي
فصلا لانه فصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان متقاربان الا ان تقريرهما احسن

مبحث المضمرات

من يقربهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والغرض
من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد المبتدأ الخالي عن النواسخ او الداخل عليه فعل القلب لكونه بشرط معه كونه
غير ضمير وكون خبره ذا لام وانما قلنا القياس مجيئه بعد المبتدأ الخالي من النواسخ والداخل عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز
بالخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان وان وما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التأكيد
ولا يؤكد النكرة الا بما استثنيناه في باب التأكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم وزيد نفسه القائم لكنه ليس
تأكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر فلا يقال مررت بزيد هو ونفسه ايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت الحليم ولا يقال
ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما في نحو ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يجوز عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف
الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت الاول
فصلا والثاني تأكيدا لان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز
لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه ان كان ضميرا أمن التباس الخبر بالصفة لان الضمير
لا يوصف وانما شرطنا كون الخبر ذا لام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه
بذي اللام اذا كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقولك الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ سواء
كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رأيت الكريم انت
الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا وانما جيء
بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بسببه ذو اللام
عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت القائم ثم لما
كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بوصف ما قبله وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره
صار حرفا وانخلع منه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف
عليه التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا
غائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب فهذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك
الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد او مثنى او مجموع مذكر او مؤنث فانه صار حرفا لكن بقي فيه التصرف المذكور فان قلت فلنا
اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق و
ذلك ان اسماء الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت
حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك
فان معنى الحرفية اي كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما
الا لهذا الغرض فقط فلذلك حكم بحرفيتهما وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاصل ثم اتسع في الفصل فادخل حيث لا التباس
بالصفة ايضا كما تقول الدين هو النصيحة وهذا هو الضرب وان لم يكن في الثاني معنى الصفة وكذا تقول كان زيد هو القائم وما زيد هو
القائم ولا لبس في هذين الموضعين لمخالفة الاعرابين وقد ادخل ايضا مع كون الاول ضميرا نحو اني انا الغفور وان لم يلتبس الثاني بالوصف لان
المضمر لا يوصف وادخل ايضا مع كون الخبر مشابها لذي اللام وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان مخصصه حرف يعقبه اعني
التفضيل معنى اعني من فهي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد معه اعني اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك
ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام التعريف معنى لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجيء الفصل
بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة
فما ظنك في النكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وليس له في ذلك شاهد قاطعا نحو رأيت
خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوزوا نحو
رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس
والغاء ما ضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين او بينهما ذات اللام او معرفة ونكرة بلفظ افعل التفضيل
وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو ظننتك انت
اخاك وظننتك انت زيدا لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم
المعرفة قال تعالى ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم ممتنع دخول اللام عليه

ومما استدل به من نحو قوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بقاطع لجواز ان يكون مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قائما الظ
لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا
روي عن سعيد بن جبير رضه قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني باجماع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا ٠
الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا
لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لانه من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على
الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم
ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف قال بعض البصريين
انه حرف لاستنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا كما ذكرنا فبلى من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب
ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به
المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو صح
ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر فلا يقال ان زيدا
لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم و
هو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه
لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان
كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان ما بعده مرفوعا
نحو زيد هو المنطلق وقد دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب
كان وباب علمت وبما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل بالرفع وقولهم كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان في يكون ضمير المولود والجملة الاسمية
وهي ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان ويروى هما اللذين فابواه اسم
كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا
على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غائب اذا
انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا
الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب ومؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل
عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقال هو الامير مقبل اي الشان هذا
فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه و
مبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما قررته والقصد
بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتني به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير
وقد يجيء عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق كانه
قيل اي شيء هو من المستانفات فقال هو البين وقوله حتى ما تأنى مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي و[illegible] امر البين في
الصعوبة حتى لا تتأنى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان
او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا الخبر نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان او الزيدون وكذا
ليس قائما اخوانك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس قائما اخوانك وما هو بذاهب الزيدان
على ان يكون قائما خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الاسمية المقدمة الخبر خبره هذا ذكر السيرافي في الخبر وما
اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجه وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون
ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي او استفهام الا على المبتدأ
فهي مع فاعلها خبرية في نحو ما زيد ضارب ابوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان
تفسيره جملة ولا يكون اسم في خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي
تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل منه هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون
يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استيفاء جزئيها عن حذف خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم
التصريح باحد جزئيها نحو انه ضرب وانه قام على ان المسند اليه به شاهد وهذا الضمير يسمونه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا
الى ان يفسره الضمير ولا يعود عليه من خبره ضمير مع كونه جملة لما مر في باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لا يزول

الابهام

مبحث أسماء الإشارة

الإبهام المقصود منه ويختار أن يكون الضمير مؤنثا لرجوعه إلى المؤنث أي القصة إذا كان في الجملة مؤنث المفسرة لقصد المطابقة
لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار وقوله على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي والشرط أن
لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار إنها بنيت غرفة وأن لا يكون كالفضلة أيضا فلا يختار إنها كان القرآن معجزة لأن المؤنث منصوب
نصبا الفضلة أيضا وذلك لأن الضمير مقصود مهتم فلا يراعى مطابقته الفضلات وتأنيث هذا الضمير وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس
لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد أن يكون مفسره جملة اسمية وإذا دخلته جاز كونها فعلية أيضا
كما في قوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار وتقول إنه قام زيد قوله يكون منفصلا وذلك إذا كان مبتدأ أو اسما ويكون متصلا منصوبا بارزا في باب
إن ونحوها متصلا مرفوعا مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه إذ الخبر مستقل
ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا اسم إلا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضرورة بالنصب في صورة
الفضلة مع دلالة الكلام عليه نحو قوله إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وقوله إن من لام في بني بنت حسان
ألمه وأعصه في الخطوب وذلك لدليل أن نواسخ المبتدأ لا يدخل على كلم المجازات كما مر في باب المبتدأ قوله إلا مع أن إذا خففت المفتوحة جاز
إعمالها في الاسم الظاهر وإهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك إعمالها في الظاهر أكثر وقال المصنف كما يجيء في باب الحروف إعمالها
في الظاهر شاذ كقوله فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ومع الإلغاء ظاهرا فالأكثر على أنها تعمل في ضمير شأن مقدر بخلاف إلغاء المكسورة فإنها
إذا ألغيت ظاهرا ألغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وإنما أعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شأن مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها
ربط مع أنها من حيث اللفظ بسبب هذا التلفظ الاسم لأنه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
اسمها ارتباط وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينها لأن الارتباط بينهما معنوي تام وذلك أنها حرف موصول مع جملتها في تقدير المفرد وهو المصدر
[illegible] فتقديره كان أن [illegible] بعض جزء ذلك المفرد بخلاف إن المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور ومن
المتأخرين أجاز إعمال المفتوحة تقديرا في [illegible] لفظا وقد أجاز سيبويه أن يكون الإلغاء فيها كالإلغاء في المكسورة لفظا أي لا يكون
لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فتكون كما المصدرية وهي مع جملتها في تقدير المفرد مع أنه لا ارتباط بينها لفظا ولا بضمير الشأن وهذا المذهب
أكثر بعيد واعلم أن أعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الأخص في الاجتماع نحو أنا وأنت وهو فعلنا وأنت
وهو فعلتما قوله أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه
تان وتين ولجمعهما أولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك
إلى ذاكن وذانك إلى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين وأولالك
مثل ذلك وأما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة لأنها معنى
من المعاني كالاستفهام فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لأن عادتهم جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أو الكلم بعد تركيبها
أن يوضع لها حرف يدل عليه كالاستفهام في أضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتشبيه
والتنبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن وإلى وها وكاف الجر أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج إلى غيره كالإعراب
الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحده في نحو غرف وعرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير و
جموع التكسير وقولنا في الأغلب احتراز عن أسماء الإشارة وقولنا يدخل الكلام بعد تركيبه يخرج معاني الأفعال المشتق منها الأفعال والأسماء
لأن تلك المعاني لا تدخل الكلم بعد صوغها ثم نقول لما كانت الإشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وهذا الفرس
ولم يوضع لها حرف يدل عليها ضمنت أسماء الإشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل إنما بنيت لأن وضع بعضها نحو ذا وتا وتي وذي وضع
الحروف وحملت البواقي نحو أولاء وأولى عليها وقيل إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها وهي ما في الإشارة الحسية أو الوصف نحو
هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره فإن قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لأن المضمر مشار به إلى المعود
إليه والمظهرات إن كان نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين وإن كانت معرفة فإلى واحد معين فالجواب أن المراد بقولنا مشار إليه أي
إليه إشارة حسية لا عقلية أعني إشارة بالجوارح والأعضاء والأسماء المذكورة ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة ذهنية ولم يحتج في الحد إلى
أن يقول لمشار إليه إشارة حسية لأن مطلق الإشارة حقيقة في الإشارة الحسية دون الذهنية فالأصل على هذا أن لا يشار بأسماء الإشارة
إلا إلى مشاهد محسوس قريبا أو بعيدا فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا إن أشير بها إلى ما يستحيل
إحساسه ومشاهدته نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه إنه لم يحده لأن أسماء الإشارة بقوله ما وضع لمشار إليه بما يلزم منه الدور كما
لزم في مثل قولهم العلم ما أوجب لمحله كونه [illegible] لأن المحدود هو ما يقولون في اصطلاح النحاة أسماء الإشارة وقوله لمشار إليه أراد به الإشارة اللغوية
لا الاصطلاحية ومفهوم الإشارة اللغوي [illegible] ضروري لا يحتاج إلى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود أي أسماء الإشارة الاصطلاحية
كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور فيهما كما لزم هناك قلت هذا السؤال [illegible] وارد وعن الإشارة في قوله أسماء
الإشارة لغوية إذ معنا أسماء الذي بها يكون [illegible] به كان قوله مشار إليه لغويا لم يرد السؤال لأن الإشارة جزء المحدود

[margin note] [illegible]

[margin note] [illegible]

ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء الحد عليه ايضا اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك
الحد قوله وهي ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حييت فلامه ياء
اصله ذيي بالتنوين لبنائه ثم حركت العين بدليل قلبها الفا واما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف
اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرمى فانه لم يقلب فلعله ساكن العين والعين هي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام
المتحركة قلت بل ذلك لكن الاولى حذف اللام لان التغيير بالاواخر اولى وحذفها اكثر فهو مع الاحتمال يحمل الكلام على الاغلب ومثل اصله
ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وقلبت اللام
وحذف العين مع وجود قليل اللام فلاجرم كان القول الاول اولى وان كان ترجيح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال
الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام
الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء المتمكنة وبه يندفع قول الكوفيين والجواب عن حذف
الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس بان تقول سمي
[illegible] كما ومن ذلك انك اذا سميت بذا فقد زيدت الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع
اذا كان ثانيها حرف لين اذا سمي بها ولو كان اصله ثلاثة لقلت ذاي ردا الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال
الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة
للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحد منهما صيغة مستانفة
خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر و
مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا وياتي البحث في اللذان واللذين كما في ذان و
وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاثة وعليه حمل قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي وتقلب ذال ذا تاء [illegible] او قالت
ياء حيث هنا وذي وذلك لان الياء والتاء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فابدل من ذا كاللتي من الذي وذي من ذا [illegible]
بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء فيهما علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض
المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء تكون
عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل ثم تقلب ياء [illegible] ويبقى الهاء
بالاختلاس والاشباع نحو ذه [illegible] وذهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهاء ومنهم من يقول [illegible]
ساكنة كما في الوصل وقد يقول في المؤنث ذاه و [illegible] وتاه [illegible] على الخلاف المذكور في ذين وذان وجمعهما اولاء [illegible] او غيره قال
المنان البعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا او التنوين للتنكير كما في صه مع انه اولاء معرفة فيكون فيه بعد
حتى يصير المشار اليه كالمنكر فيكون [illegible] وقد يقصر فيكتب بالياء لان الف [illegible] على الياء [illegible] الكسائي
تصلبن للكلمة ومما الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو العلى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا [illegible] بعض
العرب بضموم الاول [illegible] هذا الجنس كله بالياء وان كان الف عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقول هلاء وقد يضم الهمزة [illegible]
نحو اولا وربما اشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هؤلاء على وزن ثور فقال تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا
غيظا [illegible] فهو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا وقوله ويلحقها حرف التنبيه يعني ها وسيجيء في حروف التنبيه تلحق
نحوها ان لا تعدده على حال [illegible] مخصوص بمسماه الاشارة اولا كما يجيء وتلحق من المفردات اسماء الاشارة فقط كثيرا واما كثرة دخولها فيها لان
تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحروف ينبه بها
المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلاجرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر
والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر
الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه
الغافل احد الى ما ليس في حضرته فلذلك قال والا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب [illegible] للناس عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف
حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في ضربك وبك وقد ذكرنا ههنا فائدتها
ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فنقول لان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار
اليه حسا وشار بالاشارة الحسية والاغلب في الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متصفا بالوضع
للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان تفعلان
وانتما تفعلان او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت تفعلان [illegible] الا ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه [illegible]
ذلك مثل غلامك اغنى اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما تقول يا غلامك ولا يا غلامك

في احكام اسماء الاشارة

قلت كذا فالكاف يوجب كونها ولبستغانيا في التعبير عنه نحو غلامك فالكذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضوره غلام
المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة لمعنى الغيبة وقد كان الموضوع للحضور من حيث كونه للمشار اليه القريب ضامّ الكاف بين الحضور والغيبة
هذا هو في المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصلح ان يشار به الى كل غائب عينا
كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما
يجيء باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو فقلت لهذا
الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في المعنى
الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة كما تقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى وكذلك يضرب الله للناس امثالهم
متصلا بذلك ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز
ذلك لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول
وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة
بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا
من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم
الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد المعنى مجاز وذلك بجعل الاشارة
العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن لنحو ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل
او محسوس قبل حتى يشار اليه فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب لحرف نحو بلاك وابصرك وانظرك وكلاك وليسك ونعمك وبئسك وحسبك
وكذا رويدك والنجاءك وحيهلك وارايتك بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ونحو ذا للقريب لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القربى من اسماء الاشارة في موضع
ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهبا لم يقطع بل احاله
على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت
معرفة ذلك وغيره فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة
عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فهما الواو اذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم
يقول للمؤنث دي وتا وته وذه بسكون الهاء فيهن وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك
وديك وتهاك واتاك فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك
ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف حقيقية فلم يقصد حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا
في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تالك فادخلت اللام التي هي فيها على تي ولم يحرك اللام لاجتماع الكسرتين والياء
بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تلك بحذف الياء فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال
المبرد هو في المثنى بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون المثنى لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وذالك
واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول الى الثاني لان المراد تغيير عن حاله بالادغام والثاني فتغيره
بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذانك فتقلب اللام
نونا وتدغمه في الثاني كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام
كما يجيء في التصريف ان شاء الله وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي
اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك
وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المتوسط البعيد المتوسط
عند غير المبرد واباعة المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى ثم اولئك واولا لك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين
كاللام في افادة البعد وعلى رأي آخر اولا ثم اولا لك ثم اولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكون نون قد اتفقوا للبعيد
والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بها
للواحد الى اثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله كل ذلك كان سيئه بتأويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في
ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف فيتوسط على العلم بانفصالها به لكثرة استعمالها معه
وذلك بانا واخواتها كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليلا وذلك ما حشم كقوله تعلمن ها
لعمر الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم وغيره كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا وقوله وتلك وذانك وتانك مشددتين او لا لك مثل ذلك يعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان

الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال
لسقوط الياء في تلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود ومع انه اشتهر في اولى المقصور قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة
يعني ان هذه الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا
او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد اما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء
فكلاهما للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولهم ثمة خطاء وقد يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان قال تعالى هنالك الولاية
لله الحق قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت وهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله



الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد اسقط بجزء على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما تبين في بابها فمعنى يتم جزءا
يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملها عشرة اي صيرها عشرة كاملة قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل
العالم من قام به العلم اي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك لان المجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل
فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا هنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يحتاج الى صلة وانما الاشكال في ماهية
الصلة التي هي فتعريفنا الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك لا هو وقال المص انما قلت انه ليس هذا الحد من هذا القبيل لان المراد
بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه
اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة
بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا لا يزول دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لاندفع الاشكال
هذا كلامه وقوله يتم جزءا اي يصير جزءا للجملة ويعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصوفات لانه لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة
لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يمكن الا بصلة وعائد قوله وعائد اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يحتاج اضافته
الى الجملة كحيث واذ فانه لا يتم الا بالجملة ايضا وليس بموصول في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر
ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت
لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما يسمى الموصول لان منها ما وضع وضع حرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حمل البواقي
عليها طردا للباب ولاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى الغير في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له
انما وجب كون الصلة جملة لانه وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم حصوله له
مستمرا نحو نسألك الذي يبقى ويفني كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون هو متعلقه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه وغلامه ضارب
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون نسبه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو
او غلامه فهذا يصلح دليلا على شيئين احدهما ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند
المخاطب فهذه خاصية المعارف ويسقط باعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها
في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرفة حاصل ثمة فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت
من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص
فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يختصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المختصة ان تخصيص
المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه



اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك الى اعبد الها
خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نم تنكير الجمل كما مر في باب الوصف او سلمنا
فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كل منهما العموم فاذا قلت برجل طويل تخصص بالاجتماع مع طول
فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضمير فيها الذي
هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا
انه لولا الضمير لم تكن الصفة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيهما ان الصلة ينبغي ان تكون
معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله
للموصول فلا تقول انا الذي دخل البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دخلها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان
خبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء لما اولا فلان الموصول كما ذكرنا وضع على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب

مبحث الموصولات

في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها
ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفة مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء
الموصول الحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وفي معناها ظرف او جار ومجرور
منوي معه فعل وفاعل هو العائد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع
للمخاطب قبل حال الخطاب والجملة الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونهما الا بعد ايراد صيغتهما واما قوله واني
لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع القسمية
صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون
اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة
من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر
نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم
اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابطة التي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو جاءني زيد الذي ضربت زيدا قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم
اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل الفرس وقال غيره انها اسم موصول
وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواتها وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فثقل ما هو كالكلمة
الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذِ واللذ فيكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام
وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان
لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا والدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير
راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد [illegible] اسم الفاعل والمفعول غير معتمدين على احد
الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه
في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى
فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم و
فيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعالى ومنا دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش وايضا الجار والمجرور
يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة بالضارب باغلامه وباحسن وجهه والاعمال ورجوع الضمير الى المقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام
من يستدل بقوله ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا وقع عنده مثل اللامين كما لا يقال جاءني حسن وجهه
في الاختيار بل قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله تسود نواصيها واحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول
ذي اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو اولى ببطلان العمل الفعلي لانه دخل عليه ما
هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل ايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون في المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف
مع المجرد منها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضُرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا
ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة
الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى ضارب ذو ضرب او ضَرَب
ومعنى مضروب ذو ضُرب او ضُرِب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل ومفعول حقيقة لم تعمل
كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما ذكرنا فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في
الا الكائنة بمعنى غير على ما مر في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان
صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل على رغم الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول وضعنا
لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا
انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام ظاهر على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول
اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفة
المشبهة مع انها متضمنة للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لم يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو معها
بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة او مؤولة بها وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء
قال ان رجلا اقبل فقال له اخوها هو ذا فقال السامع نعم الهو ذا وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع وبقوله الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد

الرجل الضارب غلامه زيد

قوله تسود متعلق بجعلت في الشعر السابق اي جعلت تقصر كذا بيت تسود نواصيها اي اسود الشعر والذوائب واحمر الكف بالخضاب واصفر تراقيها جمع ترقوة من حلي الذهب او من الطيب وبيض خدودها للنظر كذا قال شارح ابيات ابو علي الاسترابادي وهو كان معتمدا على المرتضى والله اعلم

المعرف

المعرف باللام موصولا قال الواقع في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موضوع في
كثير من الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود فيه والمقام صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واما قولهم الرجل
القائم ابواه لا القاعدين ولم يجئ الرجل القائم ابواه لا الذي قعدا [illegible] لاسناد ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القائم
وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء
بالصلة لتوضيحه [illegible] الموصول نحو [illegible] ضربته ومررت بابيهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فمن قال
بلزوميها واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول [illegible] صفة الموصول [illegible] كما في الجمل الواقعة بعد النكرات وليس في ذي
لان الموصول لا معنى [illegible] والجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر في باب الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد موقعها
كالوصف [illegible] خبر المبتدا والحال والمفعول الثاني ولا يعتبر للجمل الاعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك [illegible] وذلك لان الاعراب
للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء
والاولى والذين واللائي واللاتي واللواتي وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع
الاسماء الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وشجي ادخلوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفة بخلاف غيرها
ومن ثم ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا تكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات
معارف وضعا بدليل كونها ومن معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما
في رجل والرجل وانما وصف بذو الطائية واذا لم تكن على وزن الصفة نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي يتوصل به الى الوصف باسماء
الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذلك [illegible]
علم الغيب فقوله في الواحد المؤنث التي [illegible] وقد تشدد ياؤها نحو الذيّ والتيّ فاذا شددتا اعربت الكلمتان
عند الجزولي [illegible] انواع الاعراب [illegible] ولا وجه لاعرابهما [illegible] وعند بعضهم [illegible] المشدد [illegible]
الاصل في التقاء الساكنين [illegible]
انه يبنى على الضم كقبل وبعد [illegible] الزمخشري [illegible] ومكسورا والحكم [illegible]
[illegible]
كاللذ [illegible]
[illegible] بسكون الذال والتاء [illegible] ويجوز ان يكون [illegible] لانها لغات اذا خففت [illegible]
وكذا يكتفى [illegible] بالكسرة عن الياء [illegible] في الشعر [illegible]
والتي اللذان واللتان [illegible]
[illegible] اللذان واللتان [illegible]
[illegible]
الموصول [illegible]
في [illegible] الاحوال الثلاث على الاشهر [illegible] اللذون في الرفع [illegible] الجمع [illegible] في الواحد هذا
ومنه قول الجزولي ان الذي مشدد الياء [illegible] اللذون وحكي [illegible] اللذون رفعا والذين
نصبا وجرا [illegible]
[illegible] من الذين [illegible] ان الذي [illegible] القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصفه به
مفردا [illegible] اللفظ مجموع المعنى [illegible] كمثل الذي استوقد نارا [illegible] الذي استوقد نارا
ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية [illegible] وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك
هم المتقون وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به [illegible] مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو [illegible] الذي [illegible]
فهو قليل [illegible] اللذا في المثنى وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتان ولاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا نصبا
وجرا ويحذف النون [illegible] اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر [illegible] الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم وبقي اللاء بحذف
الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللات على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان
التاء وهو كثير في التي دون جمع الذي واللوائي واللواتي كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد
تسهل همزة اللائي بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد يبقى اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجرا للوصل مجرى الوقف

وقد يقال اللوا بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللاءات كاللاتي مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع الذي لا من لفظه والتي
والتي بشرة كان في الاولى والذي الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللاتي بالعكس ومثل الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واية مضافة الى
معرفة لتكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون ايا ما ان استفصلت ووقوع
فيه فلم يكره سيد الا امر فلو كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحكيت الله يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد
علل له بان ايا اذا كانت موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى ما فيه لا مبدية بخلاف الماضي والحال لانهما محصوران
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمله مع ما هي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند
الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به
موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايتهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي الثابتة فيه شاذ كما شذ في كلهن وحيرة الناس
الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايا بم اخوانك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التأنيث ويجوز فيها ما يصح فيهما في
باب الاعراب قوله وذو الطائية لا تتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي
ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات
مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا كالثانية الا ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال الثلاث
والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات
طائية قوله وذا بعد ما للاستفهام اما الكوفيون فيجوزون ان يكون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى
ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين تقتلون وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك
اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن زائدة ففي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها ان تكون
بمعنى الذي وقولك ماذا الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون
عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها وبعد اللام اي الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن
السراج الجماعة ذكرنا المصدرية حرفا وجعلاها اسما فيها يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقولهم عجبت مما صنعت
بالرحب الذي رحبته ولم يوجد اذا لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله

والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير يحدد لانها موصولية كما مر في الخلاف
مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل
ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما
في غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضاربك زيد اي ضاربك اياه ويجوز ان يكون المحذوف منهما
مجرورا في محل النصب كما يجيء في الذي انا ضارب والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي
اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما المجرور فيحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد
اي ضاربه كما تقدم او ينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي
ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي تامرنا به او بسجوده وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به او بالجهاد
وقال فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر
مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان يتعلقان بهما وهما مررت ومررت
متماثلان وكذا ما يتعلقان بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور مع الجار وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به او
مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر اولا فيتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا وغير ذلك ما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل
قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعلا فلا
يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل
خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية ولا يحذف اصلا لضعف عملها اقتلا ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا الشرط فالبصريون
قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا اشتراط آخر فقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول
بسبب الاضافة واذا لم يطل الصلة وقال الاندلسي لانها من المتمكنة لا لكن لا جزاء لها فلذا نقصت وتعرب فضعفت في صلتها ايضا بحذف

الأكثر أن ذو الطائية

بعضها

بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي الذي هو في السماء اله ولا بد من الطول بالعطف
عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ ومطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع
ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان الظاهر
كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لولا انه مسموع لم اجوزه
كذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن
للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ
وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدا واذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد
علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا في انت الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت الذي يجب [illegible]



القائل انا انا قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا واذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت
الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع
في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال [illegible] المشتمل عليه هذا باب سماه النحاة باب
الاخبار بالذي او بالالف واللام [illegible] هذا الباب [illegible] ان تذكره انا ها
كما يذكر مثلا ليعرف ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وليعرف ان المجرور [illegible] لا يخبر عنهما انهما لا يقعان
مضمرين وليعرف ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير [illegible] اخبر عن الذي في ضمن الجملة
[illegible] الموصول [illegible] من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية باعتبار صفتها التي تضمنتها في الاولى [illegible]
الذات [illegible] الموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا فيما يقتضيه هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية مبتدأ مصدرا لان
المسؤول ان تخبر عن تلك الذات [illegible] والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ [illegible] ولا بد ان تجعل مكان [illegible] الى تلك
المسؤول [illegible] بالوصف الذي كان [illegible] ولم يمكن ان يكون [illegible] مبتدأ فلا بد ان يكون [illegible]
[illegible] مكان [illegible] في الجملة الثانية [illegible] المسؤول ان تخبر عنه [illegible] عن الموصول [illegible] الموصول صلته
[illegible] الموصول [illegible] لما اخبرت عنه [illegible] والمبتدأ في المعنى هو [illegible] على [illegible]
[illegible] المخبر عنه باسم [illegible] المذكور في الجملة الاولى [illegible]
[illegible] الموصول [illegible] مجرور [illegible]
للاستغناء [illegible] الاخبار المذكور بان تجعل [illegible] المبتدأ موصولا [illegible] العالم [illegible]
[illegible] عن زيد في [illegible] بالذي [illegible] جعل الذي مبتدأ [illegible] الجملة الاولى [illegible] صلة للذي [illegible]
[illegible] زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد [illegible] الفرق بين الجملة الاولى والثانية [illegible] اذا
[illegible] المخاطب [illegible] يعرف [illegible] ولا يعرفه [illegible]
[illegible] المخاطب [illegible] الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا
[illegible] الاخبار [illegible] فالجملة
الثانية [illegible] الجملة الاولى [illegible] جعلت [illegible] جعلته خبرا
[illegible] الالف واللام [illegible] الجملة الفعلية خاصة [illegible] اسم الفاعل والمفعول [illegible] صلته
[illegible] اسم فاعل او مفعول [illegible] الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله [illegible] اسم الفاعل [illegible]
لمعنى فعل ويفعل نحو [illegible] اسم مفعول [illegible] المفعول [illegible] المعنى فعل ويفعل نحو زيد
[illegible] اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما [illegible] الجملة الاسمية [illegible] مع مرفوعيهما
[illegible] نحو [illegible] الزيدان [illegible] صلة اللام [illegible] يكون الفعل الذي [illegible]
[illegible] صلة الالف واللام [illegible] نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد
[illegible] لا يكون [illegible] الفعل حرف لا [illegible] اسم الفاعل والمفعول [illegible] كالسين وسوف وحرف النفي [illegible] قوله فان تعذر امر منها
[illegible] الموصول [illegible] عائد الى الموصول [illegible] ذلك الاسم [illegible] الشرط الاول وهو [illegible] الموصول
[illegible] عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية [illegible] عند الكوفيين الاخبار بالذي [illegible] جملة
[illegible] الموصول [illegible] اللفظ واما قوله [illegible]
[illegible] اللفظي [illegible] الذي [illegible]

كان

مبحث الموصولات

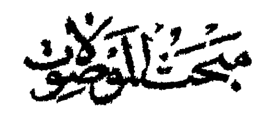
كان اسهل [illegible] هم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي
في داره عمرو زيد وقولك في داره صلة للذي الاخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول
وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان اليهما
كريمان عمرو [illegible] حسن تبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ولاحتياج كل ما قبله اليه
لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره
صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في اليهما فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وخبره [illegible] مع صلته [illegible]
الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره [illegible] هكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تنقص [illegible]
الغلط واعط كل موصول حقه [illegible] الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والحال [illegible]
اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكذا [illegible] ما لا ينصرف
من المعارف كالمجرور [illegible] بما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم بعد النفي نحو لا احد ولا عريب ولا ديار ويخرج
اجمع [illegible] اسم جاز تعريفه لكن يلزم [illegible] كفاعل حبذا والمعارف الشاذة [illegible] الحال كالغفير ووحده وجهدك [illegible] اذ ذكرناه في باب الحال
لانها بلفظها يدل على لفظ الحال ولا [illegible] وكالمصدر العامل اذ لا يجوز [illegible]
العمل [illegible] من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا [illegible] فيه عاملة كاسم الفاعل [illegible]
واما الاخبار عن [illegible] في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله [illegible] نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار
عن المصدر [illegible] عامله نحو [illegible] وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه [illegible] المازني على قبح [illegible]
عن ضرب بمعنى اضرب ضربا [illegible] اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له [illegible] فيه لفظ المصدر وكالمجرور
بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا
الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوز نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالاسماء المبهمة
المفسرة بما بعدها نحو [illegible] عشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه [illegible] وكالموصوف دون الصفة
وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة [illegible] دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما
وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد [illegible]
ان اخبرت عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول [illegible] زيد [illegible]
الذي مررت برجل زيد والثاني تقول [illegible] عن البدل منه الذي [illegible] زيد [illegible] وتخبر عن البدل الذي [illegible]
المجرور لا منفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش
اذ الضمير يفسر ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يبدل على البعض والاشتمال [illegible] ذكر ضمير الموصول ويخرج [illegible] اخواتها وكالفاظ التاكيد
في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد [illegible] بقي ضمير الموصول [illegible] وكعطف بيان دون المعطوف [illegible]
الكنى والالقاب [illegible] للاناسي وغيرها كابا القاسم [illegible] وابن [illegible]
في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا [illegible]
[illegible] فانه لا يضمر [illegible] وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر نحو [illegible]
منع بعضهم الاخبار عن خبر كان [illegible] الاصل جوازه لانه خبر مبتدأ [illegible]
نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا يجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها [illegible]
وفي زيد ضربت في زيد قائم ان المبتدأ ما يستحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي [illegible]
لانا قلنا يجب ان يقوم المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من [illegible]
الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ [illegible]
عليه لان الاسم الذي جعلته ضميرا يستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء
الذي يستحقه المبتدأ فقوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره مثل فان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما
في نحو زيد ضارب اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم
الفائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولنا الذي زيد ضارب اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور في الصلة فلا
يكون في ذكر ضميره فائدة وليس بما قال شيء لان ذكر زيد في الصلة لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه عن الفائدة
بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضارب اخو زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز
ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه وان عمرو وغيره وكذا ان اخبرت

عن هاء اخوه كان المعنى الذي ضاربه زيد مضمون الصلة التي يجب ان يكون معلوما للمخاطب اذ ههنا شخصا اخوه ضاربه فيفيد
من الخبر ان ذلك الشخص هو نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما في
موقف المبتدأ على ارتباطهما به كان ارتباط الضمير الواحد وليس بشيء اذ لا يلزم بقاؤهما عائدين الى الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله فيل بد بل
صح الاخبار عن تاء ضربته ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين
اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في
جملة اولى تتعلق بها الثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خرج
يخرج كل ما يجب تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده
للتفخيم كضمير نعم وبئس وفي يخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام ككم وما واخواتهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشا
ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومثناه معينات وكذا المصادر
اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة
فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب
المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه
مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدين
في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضرب الا زيد ولا ينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا
اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة
وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر على المستتر
والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما اذا
عرفته من مواقع المتصل والمنفصل اذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره موضوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت
عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز
الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدرة لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي
ضربته انت فليس في قول القائل انت انا ما يصح على ما تقدم الا الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي ونحوها من الموصولات
لان الذي من الباب هو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او
مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض
الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لان الغرض في باب حقيقة الاخبار ان لا تغير
الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وصل العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضربني واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع
فيه الذي ضربني واكرم زيد فقام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضربني يرجع الى الذي وقد كان قبل يرجع الى زيد اذ لم يكن فيه ههنا
تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام
عند المازني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضاربي والاكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضاربي لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا ان ال
يدخل اللام في مثله على الفعلين وياتي بالمخبر عنه في الاخر خبرا عن الموصولين فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في
الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعزا
الى المازني ولم ينس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند
اعمال الثاني الضاربه هو والمكرم زيد وقول المذهب الاول اولى لانه اقل تغييرا من الثاني اذ في الثاني اشتمل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان
بالاسميتين مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير فاما ابو الحسن
فلا يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه جزء كل واحد منهما وهو الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا
قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضربني واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضربني لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف و
اللام نحو الضاربي والاكرم زيد وعند الاخفش الضاربي والمكرمه زيد وقياس قول المازني الضاربي والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية
كما في المعطوف عليها كما كان الفعلية في الاصل معطوفة على الفعلية ببين جزئيها واذا وصل العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضربت واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضميرا غائبا وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط
لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان خبره هو متكلم او مخاطب من حيث المعنى جاز
حمل الضمير على المعنى فلا يقول الذي ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انفصال زيد ايضا في قولك اكرم وان فصل
بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب ونقول مخبرا باللام الضاربه والاكرم زيدا انا وعند الاخفش الضاربه والمكرمه زيدا انا

والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضاربا اخر لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وكيا س قول المازني في الضاربه انا والمكرم
زيدا انا وكذا المخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربته واكرمت زيد وبالالف
واللام الضاربه انا واكرمه زيد وابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان يحذف في الاصل لانه ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا
لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني
الضاربه انا على انه مبتدء وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على الخبر وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمني زيدا اياي واياها
في اكرمته على المختار كما عرفت في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضربه واكرمني زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع
باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا فقدمت زيدا الاجنبي عاملا اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني
الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته
واكرمته زيد فصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو القائم
مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد
خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني
وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء او التاء بالذي الذي ضربه وضربت زيدا انا ولا تنازع ... والتنازع باق على حاله وتقول
في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف
واللام الضاربه هو وضربت زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير ما هي له والتنازع باق على حاله وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب
زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في
جميع المواضع عند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربه
هو مبتدء وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا
تنازع في ضمير متصل كما تري وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد وابرزت انا لجري الضاربه على غير من هو له
وعند المازني الضاربه هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا وان اعملت الاولى والمختار ضربني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع
قلت في الاخبار عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل
ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا فقدمت هند الى جنب عاملها لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعضها بالاجنبي وعند المازني
الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش
الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال
الثاني الذي ضربت وضربته هند انا ولا يجوز وضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب ضربته هند انا وعند الاخفش الضارب الضاربته هند
انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربته هند انا والضارب مبتدء وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب
انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لانه عائد
اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي
هند وعند المازني الضاربها انا على انه مبتدء وخبر والضاربتي هند واذا اعملنا الاول قلت مخبرا بالذي عن التاء والياء الذي ضرب وضربته هند
انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عامله
لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربته هي انا وانا خبر الضارب عن الياء الضارب هند انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا
عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وبالالف واللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربته هي هند وعند
المازني الضاربها انا والضاربته هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطا
زيد درهما انا وبالالف واللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا
واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته
الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بل الضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله
في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا واذا اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه على ما تقدم لمطابقة الاصل وبابراز
انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه والمعطي بالاضافة والمعطي اياي كما بينت في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة
للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس
اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان ذكرنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطية والمعطي
اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات في نحو ضربك اياك وضربنيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت

الا اذا حذف صدر صلتها فقد ذكرنا حكم ايّ في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فأيّ الموصولة نحو اضرب ايّهم لقيت والاستفهامية
نحو ايّهم اخوك وايّهم لقيت والشرطية نحو ايًّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الّا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت بايّ معجب لك وقيل جاء الذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واستقبح صفة ايّ بالافعال
لا كما فان فيها خلافا كما مرّ فلا ادري لِمَ لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راى انّ الصفة في الاصل استفهامية لان معنى
برجل ايّ رجل برجل عظيم يُسئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يُسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعربوا ايّها الموصوفة
وايّ معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وذوا الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك
للزومها الاضافة المرجّحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف معربا لانه يؤدي الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومها الاضافة
وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجيء في الظروف المبنية وانما لزومها الاضافة
لان وضعها البعض بعضا من كل كما مرّ في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا ابقي على
اعرابه كما في قوله تعالى ايًّا ما تدعوا الاذكار فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا
حذف صدر صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا يبقى الا معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط
ان يكون ضميرا راجعا الى ايّ فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايّهم غلامه غاضب وايّهم زيد غلامه وانما يحذف فكثير مع ايّ دون سائر
الموصولات لكونه مستثقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان اتصال الجزئين فيها اشدّ وانما حذف المبتدأ اذا كان
الموصول لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك لانّ شبّها
اذا قارنوا خواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبناء نسبته يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه
لانها المبيّنة للموصول كما مرّ كما حذف من بعد ومن قبل المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند
حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايّهم اشدّ على الرحمن بنصب ايّهم وذلك لانه لم يحذف الصلة
بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب
ايّهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايًّا افضل وكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فنقول
اكرم ايٌّ افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايُّ افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبهما قال سيبويه
لا يرفع نحو اضرب ايًّا افضل ولا يبني ايضا على الضم قياسا على اضرب ايّهم افضل لان ذلك مخالف للقياس لم يسمع من العرب الا ايًّا افضل منصوبا
ولو قالوا لقلنا ايًّا نونوا ورفعوا او ضموا قال الجرمي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه
يرجّح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايّهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء ما بعدها خبرها وهي
استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الاية مبتدأ خبره اشدّ ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شيء
فيكون من للتبعيض وقال الكلام يحكي لعني انّا بايّهم اشدّ صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايّهم اشدّ كقوله جاءوا بمذق هل رأيت
الذئب قط قال الخليل يجوز قولهم اضرب ايّهم افضل اي اضرب الذي يقال له ايّهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فأبيت
لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايّهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث
اي الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل ايّ معلّق عن
العمل وجوّز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اقتل واضرب ايّهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلّق يجب كونه في صدر
جملة والمنصوب بنحو ضربت قبل الا يكون جملة والمعلّق اما استفهام او نفي او لام الابتداء وايّ بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى
الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب كل شيعة مفعول
لننزعن وايّهم اشدّ جملة مستأنفة لا تعلّق لها بالفعل وقال المبرد ايّهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق يشيع ايّهم هو اشدّ واي بمعنى الذي
وعند ابي عمرو ايّة اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايّة لقيتها قال لتعرّفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف
المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتدّ بتاء التانيث بلا علمية وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه
رفع والاخر ايّ شيء وجوابه نصب اعلم انّ ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو وقولك من ذا خرج مثل الزيادة
ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي ما الذي هو على حذف المبتدأ ونحو ما انا بالذي قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير
ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امّن هذا الذي هو جند لكم وهذا البناء يدخل على
اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سأتّقيه ولكن بالمغيّب نبّئيني ولقائل ان يمنع مجيئ ذا موصولة ويحكم
في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله ألا تسألان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلانّ ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والحاملهم على ادّعاء
كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدّعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا

لم يجز



مبحث الموصولات

لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا نجاوا جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير من خبر المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ ومجيء الجملة الخبرية في نحو ماذا نجاوا كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا وليست خبرا لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدأ وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزوم ما الاستفهامية اياها فان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما احديهما فكان التناقل بانضمام الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايّهم في السعة دون صلة غيرها للتناقل بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصول فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب الكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا لغوا فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي سبق ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما لزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يصرح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استيناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدأ اولى وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في نحو بل قبيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة او كونها زائدة واما في نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا وماذا احل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضميرا ومتعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع خبرها كقوله وانى لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في المبتداء ولا يجوز ان يكون ماذا مفعولا ان يتحدثوا لكون ذا موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر ما يعم هذه الصنف من احكام الموصول واحكام من وما والذي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم قد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة المبين له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك العمود جزيئها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدقة ببل ولكن او علامة جواب القسم نحو والله لما لم يتعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاولى محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن ان كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفعل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال ان زيدا اضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية والجملة التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب فيها من تضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قائم ابوه والذي ضربني بدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة البعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بل هما ايضا كالجزئين لانهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل الجزئين يجوز تعقب كل منهما الاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فيجب هذا كما قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز لدليل الاحذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام كما اذا علمت ان زيدا ادعى اللواتي من ناس ضاعوا لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الدواهي بين الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا العمر لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا كشية وتبة ولين الموصول والرمنهما ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة

عنها

منها اربعة احكام تجري فيما وليه في الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور
وحكاية العلامات تثنية وجمعا وتانيثا في لفظ من تقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين
اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال ومنين في النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني امراة
منتان او ثنتان وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني بنتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات
او صواحب وكذا في النصب والجر لا يختلف وانما اشترط الاستفهام عن المذكور في الحكاية بهذه العلامات لانه لا بد فيها من ان يحكى قد ذكر
قبل الحكاية ثم تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا
وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة من كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بمن عنها اذا ذكرت بعدها في الاغلب فانما حكيته
غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف قليل في الكثرة مثل الاستفهام عن المنكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في المنكر
ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا في
قولك من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم
يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو ومن ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة وابقيت العلامات
في لفظ من ويسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلذا كان حذفها بعد من اكثر من ابقائها مع
قصد الحكاية في من ولي لاجل التخصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لانك اذا لم تحك في لفظ من فربما توهم السامع ان
المستفهم عنه يورده بعدها واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي فلان تلحق
فيها الاعراب نحو اي فتى وايا فتى واي فتى كما يجيء فلان من هذه مبنية فيستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر
في الاغلب فيه واصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب لان نون التمكن في حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والنصب والجر والتنوين ايضا
اتى فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو
حكوا حركات المنكر كما هي كانت الكلمة في حالة الوقف متحركة بضمة في الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها
ساكنة وجاءوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اشبعوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في ايم لما كان في حال الوقف
ولان الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف فكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد اذا لم تلحق الاعراب في مثنى الثانية لا
تكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية الثانية وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع جمع
الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاشباع مجرى المذكر نحو مسلمات وهندات في الوقف
فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها
اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر فيه الحاقه مجرى بعد قصد الحكاية اثبات الحركات والمداد بعدها واسكان النون في منتا ومنتين تنبيه على
ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلزم في ما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من
ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم تتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منه والاكثر
تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث بكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها
للتانيث واما نحو قوله بل جوزتيها كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فعلى الاول وربما جاء نحو منتان بحركة النون التي قبل التاء هذا ولك في
الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حكاية
للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل
جاءني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب و
لا العلامات اجراء لها في حال الوقف مجرى حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب
وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد في المفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا
فتى وفي الوقف تسكن الياء في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي
شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي ان تستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر
وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من ولك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعرابها مفردة فتقول اي وايا
واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتدا محذوف
الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيتها وجمعها لغير الحكاية
ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو
واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا ايضا قياسا على اي فقال منو يا فتى ومنا يا فتى ومني يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري
فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما والجمع شيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع اعرابيا من منا استفهاما عن

الضارب

الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام
واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض
اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا
في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت منْ ومنه واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت منه ومنا وفي جاءني رجلان وامرأتان
منان ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل بأي نحو من وأيين فيمن قال لقيت
رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا
فيما بعد من فيها حكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك
سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها انه تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك
لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه لو ذهبت معهم فيقول مع منين لو قد رأيته فيقال منا واما الاعلام
المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون
غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لا لمعين كان كما يأتي في باب المعارف والحكاية تدفع
الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها
اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير
نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان عنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف
الا انه تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى فجوز الحكاية
فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب فان قال رأيت زيد بن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق فالاكثر
من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا
كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت
زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني منه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المعرف ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر
التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها ولذا لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان
المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ولما اذا اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه ومن اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية
في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الاول عن الثاني خبريا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط
ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيد وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عمن
ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا الخلاف في حكاية مثنى العلم
ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى فوات العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع
بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع
الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب في المضاف الى ياء
المتكلم وقيل انما بعد من في الاحوال الثلاث معمول العامل محذوف مقدر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مر هناك وقد جاء حذف العلم
بعد من وابقاء علامة الحكاية فيها قيل جاءني عبد الله فقال السامع منا واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه مسلك غيره من الاسماء
فانه مرفوع على كل حال بالابتداء جريا على القياس في الاستفهام بأي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رأيت زيدا ومررت
بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيد ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما
كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان وقال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال أليس
قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سألت بمن او بأي من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر فاذا سألت بمن عمن قيل
ينتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم عاقل او لا بل لو لم يكن المنسوب اليه عاقلا كما لو لقيت زيدا او ركبت عوج جاز لك ان تقول المني
البكري او القرشي مثلا لان من كان المنسوب اليه عاقلا وتدخل عليه الالف واللام وتلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر المسؤول عنه والاكثر الاشهر
ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول أالمني بالمد والتسهيل كما يجيء في المضمر يعني في باب تخفيف الهمزة انشاء الله تعالى وانما ادخلها الا انه كان في
المسؤول عنه لو صرح به نحو البكري والقرشي وانما جاز الجمع بين من واللام منهما مع همزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام لمعاملتها معاملة المعربات التي لا
تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق ياء النسب باخرها ولا يأتي بهمزة الاستفهام فيقول المني مقصورا اكتفاء بما في من من معنى
الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسؤول عنه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اي فتقول لمن قال المني والمني وكذا المني
وكذا المنيان للمنيين والمنيون للمنيين والمنية والمنيتان والمنيين والمنيات ويأتي المسؤول جليا وفي اعراب المني تقول رأيت زيدا

بالجوم

فتقول

فنقول آلمنى فيقول القرشي على انه وصف لزيد المذكور او لانه كلام مستأنف ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدأ اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال مبرمان سألت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا واردت ان تسأل عن صفته قال اقول المنى كما في قلت الطريفي والعالمي
البزازي قال السيرافي في هذا التفريع وقياس ليس بمنوع بسموع وقلت كان تجعل الياء في الطريفي ونحوه للتأكيد كما في احمري ودواري وان كانت صفة لعلم منسوب
اليها لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز في المنى نفيا فانه قال المبرد القياس ان تأتي بالمادي قال السيرافي في هذا التفريع منه ليس بمسموع وجاز الاخفش
الاستفهام بأي على وفق المنى قياسا فقال بنو الاني فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات والله اعلم
قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد علم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها فعل الماضي
والامر ولا تقول ان صه اسم للا تتكلم ومه اسم للا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كاسميهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيتين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال انما بنيت لكونها اسماء ما اصلها
البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم
على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظن كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت
فنقول النقل عن المصادر والظروف فبعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر واما امامك زيدا وعليك زيدا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وبعضها اشتهر ان يكون مصدرا في الاصل
وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كلها في المصادر وكهيهات فانها كقوقاة وزلزال فانه كحجار
وشبه كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل فاشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم
منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اها في الكعنة وبها
في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويبك وويه لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق
وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال بخوصه وصه ومها ودع اي انتعش وبرايا وفوه وهيتا وحي وايه وهيك وهنك وهيت وسيجيء
معانيها ويجوز ان يدعي في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني
بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم تستعمل استعمال
المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال ببقائها على ما كانت عليه اعني اسماء اصوات وانها لم تصر مصادر ولا
اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمروا وحذارك
عمروا والنجاءك ان تقول انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك
اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمروا اي احذر عمروا احذرا وحذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك
فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار
والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذ
رب اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سرياني وليس الا من الاوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى افعل على ما فسره النبي حين سئل ابن
عباس وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير
والبشير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل الا انا نقول ان صه
ورويدا اسم بالنظر الى اصله الجار والمجرور ولم يكونا اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد
في نحو حمال الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة
المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان في اقائم معنى الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم
الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل ان كان
ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحروف غير معربة لفظا
اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا
في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم
تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار نسيا منسيا وكذا لا تقول في عليك وانك
اسمي فعل انهما حرفا جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار كلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني صار اسم الصوت
والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل بينه علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله
وتأبط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى

بمعنى لا اتكلم

واما غير المنصرف فانه وان شابه الفعل الذي اصله البناء لكن مشابهته ضعيفة ليست في مرتبة مشابهة اسماء الافعال فلذلك لم يبن

قال النابغة الذبياني مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد قال شارح ابيات الموشح فداء يروى بفتح الفاء والمد والتنوين وفيه ثلث روايات بالنصب والرفع والكسر اما وجه النصب فعلى انه مصدر تقديره يفديك الاقوام فداء واما وجه الرفع فهو انه خبر مقدم على المبتدأ وهو الاقوام والتقدير الاقوام كلهم فداء لك واما وجه الكسر فعلى انه اسم فعل بمعنى ليفدك الاقوام وعلى هذا الوجه

للناقة بخ بخ الاصوات للراعي اللناقة عند الحلب

مبحث اسماء الافعال

الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه فبنى لذلك والفرق بينهما يعقول صه مع انه لم يخطر ببالك لفظ اسكت دونها الرسم معه مثلا ولو قلت انه اسم
لا سكت او استغراق كسمعي الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في
قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال صاحبه
كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع ومعنى كذب عليك البزر الزم البزر وحده ووجه ذلك ان
الكذب عندهم في غاية الاستهجان وتما يعزى بصاحبه باخذ المكذوب عليه فصار بمعنى كذب فلان الاغراء ببلاء الزهد وحده فانه كاذب
فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت فرض عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدق منه الكذب كقول عمر رضي الله عنه كذب
عليكم الحج كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد ثلاثة اسفار كذبن عليكم اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به
فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو
علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب السمن ونحوه والبزر منصوب بعليك اي الزم ولا يتاتى له هذا في قول عنترة كذب
العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها
كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب
فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما اصوات جامدة في نفسه منقول الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور
وهما ضعيفان في العمل ايضا لكون عملها لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت
الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي او مبتدأ اي فدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى
الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه لذلك الحق ومعنى اسماء الافعال اذا كان اوامر
ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل او صوتا او مضافا الى مصدر ثم صار اسماء الافعال فلما
تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا اما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيدا كان في الاصل
امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لتبادر المامور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك
فجرى في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعد وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان
ووشكان اي ما اسرع وبطان اي ما ابطأ والتعجب والتاكيد المذكور نحوها بلا علامة للضمير المرتفع بها بروزه في شيء منها دليل فعليته وانه
ليس بها الكلم ومعاني ما يجيء والمراد ان كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا
اتصل بهذه الاسماء فنظرنا اما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى الاصل وفي الثاني
ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويد زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى
كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يتحرك الكاف مضافا اليه فهو حرف
خطاب كما في هاك اذ لم يات هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في
جميعها موضع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى
الفعل وقد كان مجرورا بالحق يكون عوضا ذلك فحيصلك وهاك لان الكاف لم يثبت في هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ثبوت
بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل فينبغي له ان يقول في نحو رويد وها مجردين عن الكاف ضمير مستتر كما في اضرب لا يقول يحذف الكاف
لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا
وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق ببعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير
وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر
الذي ذلك الاسم قبله مثل صه وما اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت ثم نقل الى المصدر او منقول عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر
فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما الحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين بتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا تسكت المخاطب عنه عن غير الحديث المشار اليه وكذا ايه اي كف عن هذا الشيء
وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى التعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المرنة
بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واي لحم فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت بعرض عن التحديد كان ولابس
التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما الحقه تنوين التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما لا دخل
عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه فتقول صه صه بالتنوين الاول وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة
وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون فلم تصله لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين
التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فعلى هذا

ه

قوله [illegible] عليك [illegible]



هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه لغات
ها بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك
وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن
الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هأ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف
دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق
الالف همزة وتصرفها تصريف نادوا الثلاث الاخيرة افعال غير متصرفة الا ماضي لها ولا مضارع وليست من اسماء الافعال قال الجوهري هاء
بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي
قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول هات
هاتوا هاتيا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال
منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على هذا فعل ليس باسم الفعل وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل
فلحوق الضمير به لقوة مشابهته لفظ الافعال ويقول في نحو هاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله
ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقول بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن
الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا
كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ومن يحمل على القلب وذكر الاخفش
في باب الاستثناء في قولهم اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وحاشا بمعنى سوى وقيل ومنه قوله بله ما اطلعتهم عليه منها بله زيد اي
امهله وحكى البغداديون بله زيد زيدا قال ابو علي لم يجعل احد الحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز الحاقها به وفيما قال كانه
جعل الحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا فنظر كما ترى وقال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس
الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير رواد اي رفق تصغير الترخيم اي رفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
رود بمعنى الرفق وعدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد زيد كضرب زيد والثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر
سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال و
الثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيد او
انما فتح رويد لانه الاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما في قد يرد اما
على رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدما الشعر اي دع الشعر ومن الاوامر صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه
اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه تستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطاه
ذو الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري اذا اراد التنوين فمعناه هات حديثا اي حديث كان وعن ام سالم فترك للضرورة
ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق للزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا تقول ايها عنا
ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين ذلك كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوزابن
السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد يبدل الهمزة هاء فيقال هيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا
فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي لتفد لك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلثة التاء كحيث وعن ابن عباس وعكرمة كسر الهاء وفتح التاء
ومعناها اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لك الا ان اف يجوز اعرابه عن ابي العباس نحو
افا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في
المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يدعي كونها اسماء الافعال يجوز فيها ان يبقيها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى
اصلها حين كانت صوتا وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك الاولى اذا ان نقول انها هي في صورة
المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انعش ودعدعا
تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قول دع لع للعاثر ومنها هلا ولها معنيان اسكن واسرع قال الا حييا
ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها هبا وقد يلحق الكاف نحو هباك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هبك وقد يخفف
هبك فيقال هبك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدي وقطي اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف
الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتف ذا بجل اي
كفاك الآن الغنيمة فقد يحذف من بجل بخلاف قد وقط ومعنى قدك اكتف ومعنى قدني لا اكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد
وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الآن من العيش بجل ولم يوجب حسب ان كان ذو تنبيها منها في المعنى اسم فعل بل هو منصوب ينقطع مبتدا

في حديث القدسي اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتهم عليه

الا زجر هنيدة والناقة ايضا وقد يسكن هاء المؤنث عند ذو الرمة قال الا حيبا ليلى فقد ركبت امرا اغر محجلا

مبحث أسماء الأفعال

وما لا كما في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قدنى وقطنى وتجئ في الاحرف لكونهما على حرفين ودمه كما مر في باب المضمرات ومنها حى اى اقبل
بعده بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول حى هل الصلوة وقد جاء حى متعديا بمعنى ايت قال افتان اسئله
ما بال بغقته حى الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايض فيتعدى اما بالى نحو
حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهبت به او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى
بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بجعلهما اسما واحدا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل
خمسة عشر وقد يلحقها التنوين كثيرا فيقال حيهلا والوجه الا يفتح الهاء ويسكنها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف
فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعرى
لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه عند ابى على على حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كما كان نحو حلو حامض يعنى ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب
وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل منهما ضمير
لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب
بالضمير وذلك ان كل لفظ مبنى على جملة نسب الى اللفظ حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض وقال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله يا ليت شعرى وقد يقال حيهل وما
جاء منه ببا ولا بما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهى عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لم امر
من قولك لم الله شعثه اى جمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدى فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان
بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس عندهم
في اردد وامدد ولم يقولوا هلموا وهلمى كما يجوز ذلك في مدكل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال
الكوفيون اصله هل ام وهل كلمة استعجال كما مر فغير الى هل للتخفيف والتركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد
افلح الا انه الزم هذا التخفيف هيهنا لثقل التركيب وقال ابو على في كتاب الشعر واعلم ان هلم بمعنى اسرع مفتوحة اللام يجوز ان يتركب
منه هلم وقال الزمخشرى يجئ هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضم ام عند الكوفيين بمعنى اسرع او اقبل وتعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى واما في
المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلما هلموا
هلمى هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلممن بابقاء على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليبقى السكون الواجب قبل نون الضمير
على حاله النون المزيدة ويبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيد النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يقال في بعض
اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل نحو التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب
يروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته
من اسماء الافعال التى يجوز نظرا الى اصلها الذى هو المصدر نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون اى بعدا وحكى الاصمعى ان يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب
اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه بمعنى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة اولا ام على المذهب
الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات في تائها الحركات الثلث
وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايض وقد تنون في هذه اللغات الست وقد يسكن التاء في الوصل لا جرائه مجرى الوقف وقد يحذف
التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايض نحو ايها وقد حكى ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال
صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في
جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى في المثنى والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل الاصل ان يوقف بالتاء والاقيس ان يقال انها مثل كوكب لا مثل قوقاة فهى مكونة في جميع الاحوال مفردة
مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا فكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما
الضم فللتنبيه لقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية في الاحوال
الثلث ان لا يوقف عليه الا بالهاء لكنه يوقف عليه بالتاء في الاكثر بناء على التحاقها باسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت فهذا
الوجه احسن الوجهين الاولين وايض من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب يين وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اى
ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يوقع في الاكثر الافصح شتان ما بين
زيد وعمرو وقال ربيعة الرقى شتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعى وقال الشعر لمولد وذلك بناء على
مذهبهم وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وتوهم شتان احدهما للعين في شتان وهى كسر النون والثانى ان المرفوع
بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة فى فتح النون وتطل

مذهبهم

مذهبه وايضا لو كان خبر الجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور
ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقع بين زيد وعمرو مثلا الشيئان
بل وجه مثلا على ان الحالتين خصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقع في الاعيان يعني ويمكن ان يقال مع ان يكون احد الشيئين بجنب احدهما الاخر
بجنب الاخر بل لا يقع في المعاني بينهما شئ او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشئ او الشيئين او الاشياء نحو قولك بينهما قرابة اي فيهما
منهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين الزيدين وهما البخل والجود كان كل واحد من الخصلتين مشتركين فيهما وهو
ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين متضادين وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما
بينهما من المسافة والبون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون وبين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم
لي فوق الحاسبين وفوق ما اشتهي لتشاسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا بطوله وهو وشكان بكذا بدر ومنها سرعان ووشكان مثلثي
الفاء بمعنى سرع وفيه معنى التعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها ابطان بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها
اف وفيها احدى عشرة لغة مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافي بكسرتين ممالا وان تحذو افه منونة
وغير منونة وقد تتبع المنونة تفة فيقال اف وتف وقد يرفع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واوه بقلب الواو الفا واوه بكسر
الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة و
مخففة وسكون الهاء مع المد واوتاه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال آوتاه كآمين في امين ولعلي وزنه فاعلة
اذ لو كانت التاء فيها للانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قويت ويقال فيه اوه اوتاه وآوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في
الوقف ومفتوحة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوتيه بتحقير اوه بتحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه لجرأة لانها اقل تصرفا قال
يجوز ان يكون تصغيرا وانه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها بعد ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلام
شخصا ليسني وقوله عليه السلام من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك
زيد ودونك زيد فرفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله
والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر والضمائر اسماء الافعال ولا محل لها كما قلنا في المصادر
لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم واحذر من جهة امامك ويجوز ان يقال انهما باقيان على الظرفية اذ معناه الانتصاب فيهما ولا
كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه وتولك
عني والاصل ضم عليك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو شاذ مخالف للقياس لان في باب
الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يبني عليه ودونه قياسا عليه اما على معنى وليس هو مخالف للقياس من جهة اخرى وهو ان لكن الضمير المجرور في
معنى المفعول يقال على زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه الي وهو شاذ من على المجرور المظهر
والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور الباقي في هذه
الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها
باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار و
صفة مثل يا فساق مبني لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب في تميم الا ما اخره راء نحو حضار اقول المبني على
اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل
لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لنا لو ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة تنفيه
لانه لا يمنع من شمول الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ولنا ان امر دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في
الافعال الى غير زاد والنون الوقاية حذرا منه وهذا عذر قريب وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما
في سائر الافعال وفعال المبني وفعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد لانه لا يجوز احداث صيغة لم يقلها العرب والحسن لنا
في ابنية المبالغة ان نقيس فلا تقول في شاكر وغافر شكير وغفير قال وهذا القول منه مبني على ان فعالا معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول
اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قياسه لا انه انما قاسه سيبويه بانه اذا باطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما
في الرباعي فلا يكادون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي
لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان
كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو اراد الحكاية لقالوا
[illegible] وعند الاخفش فعال الامر من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر بفعلى للمبالغة وهذه
الصيغة تفيد المبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة

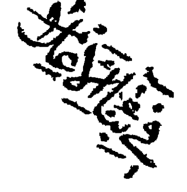
بادرض عروض العيسين ورهاشنه
عنقه وجاء خصر منه نسق

الره

مبحث اسماء الافعال

التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا
الفعل التاء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار والمثلث كما الحقوا الالف في قفا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار
المبالغة ثم عدلوا بانزلي عن انزلي فقيل نزال فهو مؤنث كانزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي لتثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير وانثا الياء التي هي دليل
تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل لكونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامر قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج
في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه
الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة
كما يجيء في باب العلم وكذا لا يتم ضم المصدر والصفة من معنى المبالغة نحو فجار ولكاع ابلغ من الفجور ولكعاء الثاني من اقسام فعال المصدر وهو
ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كسبحان على ما يجيء في
باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب في
قيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينتها برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل الكلمة
على اخرى في التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول معرفة ومؤنثا شيء بديع بل لو ثبت وكشف نحو فجار والمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة
جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت
الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاي شيء الدليل
على كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت الماء فلا عباب واذا لم ترد فلا اباب اي لا اباء لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد
لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التنكير ومن كان
مذهبه ان جميع وزن فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجيء في المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد
ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب اي يا دفار وكذا يا
حضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة ويا خذاق من الخذق وهو الذرق ولا يجيء هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في
موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا
كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا
وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشي والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعور السبط
ومثله كثير ككرار للخرزة التي تؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرار لانه تكر الزوج اي ترده بزعمهم يقولون يا كرار كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وفشاش
وحياد وصمام للداهية لانها تفش تفشش اي تخرج ريح الكبر وتحيد اي تميل سميت بها تفولا وتصم اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اي
اخرجي ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدي حياد اي ارجعي راجعة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي بلغي في الشدة او ابقي على شدتك
كالتاويل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع مكروه من طلعته حذار حذار اي يا داهية ستحاده اي المانعة وفياح
للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على تاويل صمي صمام وبق كويته وقاع وهي علم كيته على الجاعرتين واتبعناها على المصدر كونها كيته
واقعتها لانه وبوطار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة وبق للضبع قثام وجعار وفتاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفتح وهو
تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حذام الطالعة ولو لم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء منها
في نحو فشاش فشيه وحذار حذار وحيدي حياد كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطعة
كافية قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبيته سبته تكون لزام اي لازمة ولا تبل فلانا عندي بلال اي بالة اي لا يصيبه عندي
ندى ولا تصله بصلة قال والخيل تعدو في الصعيد بداد اي متبددة متفرقة وهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة
وان كان المسمى بها مذكرا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف يبيض فيه الحمرة فتذكير الضمير الراجع الى لصاف لتاويله بالموضع و
يروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخضاف جبل وفي المثل اجوع من خاصية خضاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للمخلة فمنعه
وخضاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب قطام وحذام ورهام وغلاب وسجاح
للنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين وبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وظفار للمدينة وجميع
المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال الحسين بن [illegible] الاسم
بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب اي يستحق منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر
ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض
باذربيجان ونحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمنها تاء التانيث وبعد تقدير تسليم

تاء التأنيث في المصادر وهو منقوض بنحو هند ودار ونار مما لا يصح فيه وقال المصنف شابهت نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من الجبال
فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وبثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز
ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجوده فما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من
كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه ان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما الفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو بنات وكلام ونحوهما فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية
فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما اذا سمي بابن شخص على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام فبنو تميم جروا فيها
على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعروها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز
لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم لما راوا انه لا تفاوت بين الوصف والعلمية من حيث
المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجروها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره
او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء بجامع العلمية وقال المصنف هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية
فيها ويتنقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فساق وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم
على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون
صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الاعلام الشخصية مستقيم لكون ... يترجح
احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذوات الراء قصد الامالة اذ بها يستحسن في المصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بسبب
البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان تقدير
سببيتها لمنع الصرف واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع وذو قياس البناء وقال المصنف في القسم الاخير اي العلم الشخصي
انه بني عند اهل الحجاز وعدلا تقديريا ليحصل مشابهة هذا القسم لباب نزال من جهتين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء
سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنها قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند
فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة
بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير
العدل في جميع فروع العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذي الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به
البهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات
كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا يحسن
الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي تشبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها
من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر
كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من التشبيه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي وقضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء فصار الواقع في كلامهم
كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره
لشيء يخرج من صدره صوتا يشبهها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع والمتعجب فهذه وشبهها
اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها
لغات مختلفة كما ترى من لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما
واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسا للشرب وهدع للتسكين فهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يتوهم
امرا او نهيا كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها
ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير
ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته نعم يقرنه بمعاونة لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناس واطعام
فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر
الى ان يكتفي الطالب بذلك التصويت عن الضرب والبر لانه كان يفهم الحيوان من ذلك التصويت ما يصحبه من الضرب وضده فيمتثل عقيب
الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل ذلك الغرض صوتا مركبا من الحروف
ثم يضعوا نتائج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشترك الافراد فتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات
مختلفة ارادوا المخالفة بين العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب
وغير ذلك الى هذا وانا الان ... ومنعا ... هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنهما اشبهت



اصوات

كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لانه لا يستبعد من العجماوات فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب بكلام يفهمه كما يفهم
ثم نقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات
والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات فهذه الاقسام
الثلاثة في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل لها صوت ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الاصل لاحتياجهم في استعمالها في
اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها بما يناسبها من الكلمات اي بالاسماء لكون ابعد على دخولها في ظاهر اقسام الكلمة فتصرفوا فيها
تصرفهم في الاسما فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق وادخلوا الالف واللام في بعضها وذلك اذا قصد اللفظ
الصوت لا معناه كقوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك مررت بالضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا مثل بعضها مثل المصادر فاعربوها
اعراب المصادر نحو واها لك ولا نحو لك فهذه الاصوات من الكلمات كالاناسي من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست
موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان
تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقال في تنوين نحو صه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان
صوتا في الاصل ونستريح اذن من التكلف الذي تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من التوجيهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها
ليست في الاصل كلمات تقصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وبخاصة اذا جعلتها بمعنى المصادر كما في واها لك وويك لها واذا قصدت الفاظها لا معانيها فالجمهور ابن العباس رد بجهل و
غاج وانما من الغاج والجهل جن جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا على الحال
مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لوا وان ليتا عناء ولا يحل الله بان وبان
على ما يجيء في الاعلام انشاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من الغاج والجهل بالجر وباسم الشيب لكونه علامة الاسم الذي اصله
الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الان وكل الان معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في رثية كان
وكل ما عمق الصبيان فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسما
فان قصدت بها الفاظها كقوله بجهل وغاج فاعرابها واجب لانها اذا تنوين التمكن واذا دخلها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها
تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن صوت الانسان
او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية
اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات
التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة وعدس لزجر البغل وقد يسمى به البغل في قوله عدس ما لعباد عليك
امارة نجوت وهذا تحملين طليق وقيل هو اسم البغل والاول اولى وسكن احرفه الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء و
فتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة
فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اي لم يسالوه عن حاله وسع وحب لزجرها وعدي للسبع
جه وجوت مثلثة الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد
الالف منونة وغير منونة وقد يتصرف ان يقال بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما تقول لبيت
لمن اكثر من قول لا او حي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها وكذا عاج بكسر الجيم
منونا وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا اجاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع لتسكين صغار الابل اذا انفردت
ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المنونة والمكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير كذا اخ
وايج بكسر ولها ويجوز في الخاء الكسر والسكون وبق لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة
كذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا هجا وفع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس
لها بضم الباء وسكون السين وقيل مفتوحة مشددة وتيء بكسر التاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وعج وعاج وعز بكسر
العين والزاء وروي بفتح العين زجر للضان وتشو وتشوء للحمار المورد وتوس زجر للكلب بسكون السين وهو دعاء له وعوه دعاء للجحش وهدع دعاء
للفرس ودج صياح بالدجاج وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلق بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مع بقائها
في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا تكن ضربت الان فلا يكون بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي للتندم و
التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لفلان اي تعجبا لك ثم كثر استعماله
حتى ركب معه فصار اللام كانه لامها حتى قالوا الويل وويلا وويل ومذهب غيره ان ويلا وويحا وويسا وويبا كلها ابواب بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها
واما ويله بكسر اللام وضمها فالضم على ويجوز انها اتت الاصل ويل له وهو مبتدا محذوف الخبر هكذا كانها اصل اللام اهلكها الله

نوع من التعجب قال لله انت فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال الشاعر رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر من انيابها
بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يكون اصله ويل لامه او عجبا
لها اي لوالدته فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس ثم حذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله لامه
فحذفت الهمزة مع ضمتها اولا وويكأن نحو ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كأن مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكأن
من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكأن الله
يبسط الرزق وويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكأن من يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب الحقوها الكاف للخطاب كقوله قيل الفوارس
ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا اسمك ضم اليها ان ومعنى ويكأنه لا يفلح الكافرون الم تر انه كأن المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا
منك فسئل التعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس استدل على كونه بمعنى الم تر ان اعرابية سألت
زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم لما صار بمعنى ويكأن الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع
بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قال الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء
وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه كالجمرة والحرة ومنه بخ وهي كلمة تقع عند الاعجاب والرضى بالشيء ويكرر للمبالغة فيقال
بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم
واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت بخ بخ بمعنى بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة
وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها
ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل فتح الضاد ايضا وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احديهما عن
الاخرى عند رد المحتاج وليس مثله ردا يائسا بالكلية بل فيه اطماع ما من جهة العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا ولما لم يكن هذا الصوت
الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمي الصوت بها فصارت مض كالحكاية عن ذلك الصوت فهي تشبه
سائر الحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن
قوله اسم يفتقر اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس
هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلها مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من اثنتين
وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف وقوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية
بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمنسوبين بعد التسمية
بها وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظ عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل التسمية بها بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلمة لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر المص في باب الكنايات انها مبنية الاصل اما بعد العلمية
فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في اللفظ او مبنية لاشتغال اخرها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او
بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما
وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب
على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب
للبناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر
المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه لتشبيهما لفظا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع كما يجيء ولا يستنكر
اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معنييهما المانع من الاضافة هذا هو ما يقتضيه القياس على ما قيل وان لم يسمع
في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل
او مبنيا على غير الفتح ويجوز حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او
حرف نحو من ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن او
فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه
الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احداهما عقيب الاخرى وهو ضعيف
لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال
ساكنا وللعجز ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب مصروفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في
اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاسمي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف
الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه لتشبيهما لفظا من حيث هما كلمتان احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا
حقيقة لانتصب ياء نحو معدي كرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية



معربا

مبحث المركبات

معربا مستحقا للاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين
ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا نحو الاعراب الخاص ان كان قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه صح
نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا او حسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا عن الخصوص الاعراب في عمرو وان
لم ننته ولذا الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل
مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ان زيدا وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مبنية في الكلام
قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم
معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا الحرف الجر ففيه تفصيل وذلك انه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه
الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي فان الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفا من جنس حركته فيصير
احدهما ثاني جزءيه ويعرب اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان ...
انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا سقوط ... ان كان ثنائيا
فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيه حرف علة زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى
بفي زيد في زيد بتشديد الياء كما تزيده في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانا امنّا بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة وجاز
الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكايته واعرابه نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اما
منهم نحو ان زيدا ولو زيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المضاف اليه محكيا كذا قال
سيبويه هذا وقد جاء في الجملة المسمى بها مضافا الى العجز اذا لم يكن الفصل بين جزأيها كالجزئين في المضاف والمضاف اليه كما مر ولا يجوز ايضا اضافة
الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا للاعراب معين لكنه كان
مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ما
شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص الاعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب
او لا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها الا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما كانا في المضاف
والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فينصرف عاقلة ظريفة سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من
الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية
اجراء لها مجراها في الصفة والموصوف فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا للاصل الصفة وان سميت بطلحة وزيد لم يصرف
الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة ولعد الشك لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى
المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بل المتبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى
اعراب خاص جرى بوجوه الاعراب تبع المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو
معدي كرب في وجهي التركيب الاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى لبعدها القياس
موجبة كلها اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد
العلمية واما جواز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى يمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينة
فالحكاية لا غير نحو المسمى بيا قام وقد قام وكلما واذما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة
عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثني عشر ولا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصد
لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا فيهما عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف
لا اب وابنا وانما خرجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من رتبة الآحاد والى الفاظها
متعددة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن حرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما عراقة
في الاعراب وعلى الفتح لبعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما
هو في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل
خامس عشر خامس عشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا
اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت ما معنى العطف في العدد نظرا الى
في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرين رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال
وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين الواحد من الثلاثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرين
فما معنى هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرين



اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكان ثاني اثنين فاعلا من ذا اللفظ على مفرد من هو حد المقصود
ان عشرين في قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كقولك الثالث العشرين بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرين ولو
كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد فهناك صورة
واحدة فتقول اذا اردنا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل
منهما مع بقاء حروفهما الا ان اعطاء الفاعل استقلالا في تبديل الف بعد الفاء وحرف لا يمكن في اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء
الاخر نحو ثالث عشر مثلا في ثلاثة عشر او ثالث عشرين لالتباس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل في احدهما بشكلها من مجموعهما على العدد لفظا
يكون المراد من حيث المعنى كونها من مجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليكون من اول الامر
المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو معدد
معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا وشبهه
فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في ثالث وعشرين وبحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلاثة عشر
معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة ثم عطف عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه
فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر في ثالث ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر
قلت هذا كما يضاف ثالث الى الثلاثة مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلاثة في ثالث ثلاثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم
يضف ثالث عشر عشرين او جسبين صفاة او ما فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه
ايضا كما تقول الحسين ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على
بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلاثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت لم لم يجز الاعراب مع اللام
المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الانون قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركبات صدر يتعسر اعرابه لزومه دون الاعراب في
وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كل الانون فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها باشرت الثاني
نحو ثلاثة عشرك فيعرب ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد وقوله الا اثني عشر حمل النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف
فيه كما في الزيدان والمسلمان وتحول الاعراب عليه كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها
فالكل واحد من لفظي اثنا عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثني عشر لانه عرض
بعد ثبوت علة البناء في هذا الصدر وفي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالعدم وذلك
انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون
لاجل البناء بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون
بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف
الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما
يضاف اخواته تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال اضيف اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر
لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كأنه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب
لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب فبتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بتبني لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع
قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في
الافصح وقد تقدم شرحه ان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه معطى المضاف اليه تركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وعند الحذف بانه
ويسكون ياء الاول والثاني نحو اعط بادي بدي والاصل بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول
منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالكلمة صدر الفعل المقدم وهو
الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه لما استعمل الركن يستفيد من مجموع الكلمتين
ما يستفاد من كلمة واحدة اي معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعت يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه
لاجتماعهما الاصلي ولافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادتهما المعناه اي العدد المعين كافادة عشرة
معناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي
كرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا فائدة المفرد ولذلك اعرب ثانيهما اعراب المفرد الذي يفيد معناه
كما تبين في باب الحال الظهور انفكاك الجزئين احدهما عن صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء الجزء الثاني في بادي بدي تشبيها بخمسة عشر كمن بناء الثاني في معد
كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر لان بادي اخف في بادي بدي على غير القياس كما يجيء فكثر بناؤه بخلاف غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء المجرد
عن التنوين والاعراب انما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وانما نحو عبد الله من الجزئين معنياهما الافرادي بان

الجزء الأخير



مبحث المركبات

كما مضى في باب بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية من معنى الى معنى آخر من غير لمح الاصل الا ما خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير
المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان
معنى الاصل مقصود فيما نقل اليه الا ان المنقول منه مضاف والمنقول اليه مفرد وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب وجعلها
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى واذ كان على جهة التشبيه لا التضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب دخال التنوين
في بدي وبدا لانهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم جعل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب بن
يعرب قبيلة كما نون في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قوله فلا تعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي
بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وتاويلهما بادي بدا اي كلتي هكذا في
كلتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كبنا لان بدء على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر
المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء وبدا وبداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كالاولى المذكورة بتسكين
الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم وجبان والبدء والبداء المصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف
والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كانها غير مخففة وقد يقال بداءة ذي بدو وبداءة ذي بدا وبدأة ذي
بدا في على فعلة اي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما
بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدا او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدأ به
فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن
الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون
على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدي سبا الخ وفي بناء الاول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلب الفا
وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكنه يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشرة من بنية
الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر
من هذه الظروف والاحوال الى العجز واما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في نحو خمسة عشر دون هذه
المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما
وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح مساء وكل حين والفاء تؤدي معنى هذا العموم كما في قوله اشطرته ساعة فساعة اي في كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا نهاية فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر
كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء حين حين قلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين وفي كفة مني وكفة منه كان كل منهما كان يكف
عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعا ملتزقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال
في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناهما ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته
صحرة بحرة اي كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما
بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كان يرده
عن وجهه كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضم بحرة اليها
اعربوا الثلاثة نحو صحرة بحرة على الاتباع كما في حيث بيث وتعذر تركيب ثلاث كلمات والنحرا بضم بمعنى الاظهار ولان نحرا بل يتضمنه من قولهم
قتلته نحرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة
بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون لتشبيهها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو
خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة لتشبيهها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب
قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء وتقول اتيته في كل يوم يوم واتيك في صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين كونهما
ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر ذلك واستعمل
كخمسة عشر وجوبا احوال لا ترد للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول
كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثاني زايد كقولهم المال بيني و
بينك لان بين يقتضي شيئين ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في
الاول فشغر اذا من شغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هاج بالمطر وفتره وشذر من الشذر اي التفرق ومذر من البذر
وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويروى شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان
مذاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل

التزم المشاة ... لفظها ... اسرة ارهط

اي تطاير شرره واخول اخول اي متفرقا وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد المحماة اذا ضرب وذهب القوم اخول اخول اذا تفرقوا شتى وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح صح

بحوث

١ التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستثارة ومعناهما بمعنى تفرق وبحثت الشيء اذا اضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثاء من
حاث باث بكسرها ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاء قلب الواو ياء والفا للاستثقال الحاصل بالتركيب من نونيهما فتكون الثاني اتباعا
كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كحذع مذع وبشر مذر لم تستعمل الا مع التركيب وقد جاء مثل هذا المركب في غير
الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة
عظيمة بفتح الصادين والفاءان مفتوحتان او مكسورتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب سبق بعضهم بعضا لعظم
الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الواو ياء وقد ينون الجزان مع الفاين
وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيث بيث بكسر الصادين والفاءان مفتوحتان ومكسورتان تشبيها بالاصوات وقد
جاء خاز باز كحاث باث فتحهما واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خز بمعنى قهر وغلب من فاعل بز بمعنى ناسها وانقطع كانه قيل الخاز في النباز فركبا و
جعلا اسما واحدا ويعرب منه على سبعة اوجه خاز باز بفتح البابين وبناء الاسم على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصل الخاز
والباز معطوفا احد الشيئين على الآخر وخاز باز كبعلبك على ان يبنى اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك
نظرا الى اصل الواو وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخله اللام نكر لتاخي جزاكما في سائر غير المنصرف وخاز
باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليس لاخيلان
مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا عن
بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا وقيل هي حشرة معاصرة من العشب ذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهاء والسنور وتاما
خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما سمي بصوته فبقي على بنائه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا او قال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج والفعل القبيح كوطئت وفعلت اي جامعت وكالغائط للحدث او
للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد
معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلته لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اي فعلته ومررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ
كالالغاز والمعميات نحو كفعفا كعفعف في سمسم كذا الاوزان المعبر بها عن موزونها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف وهو عبارة عن كلمة اولها
همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية
لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين
غير المصرح باسمه فلو صرحت قلت ازيد ام عمرو وام ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها
كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما ما يكفي بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات
الغير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك مكان اين زيد افي الدار ازيد ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات لحروف الشرط وحرف الاستفهام
مقدران قبلها كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا تتناهى كما نروي قول المصنف ليس من هما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من
كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح
بظاهره فيه وتقول كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا
واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام
والشرط فلم يتعرض هنا لانهما بابا اخر يجيء خصوصا الكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات المبهمة
يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامها على المخاطب او للنسيان فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقرب استفهامية كانت او خبرية ولا الكذا في
قولك عندك كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك فلان كذا وقال
كيت وكيت اي حكاية لما وقع في كلامه وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندك واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باخيها الاستفهامية قال المص والاستفهامية لتضمنها
معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي
يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل
انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم وبرب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب رجل
انبسطت عند لقائه فيصح ان يقال ما لقيت احدا ولم تنبسط عند احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبريين فالجواب ان معنى الانشا
في كم الاستكثار وفي رب الاستقلال ولم يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا
استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانبساط كما لو قال ما اكرم زيدا صح ان يقال صدقت او كذبت
ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كرمه وليس كذلك نعم قام زيد لانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا
بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ثم ياتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله واما بناء كذا فلانه في الاصل المقصد الاشارة

[Margin:] قوله بكسره قوله اذا اسم [illegible] سيد
[Margin:] الخزباز [illegible] اللغة [illegible] منهما سيد
[Margin:] بق النقرة في كلامه اذا عمي مراده [illegible] سيد
[Margin:] والقذور من البت [illegible] عن القذور سيد

دخل عليه كاف التشبيه كأن ذاتا ابهم الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وامحى عن الجزئين معنى التشبيه والاستفهام
كما ذكرنا في ذا هاء التنبيه واكتسبا اعني الكلمتين كلمة واحدة ولهذا تقول اي كذا مالك برفع مالك على انه خبر ولا تقول انه اسم ان الكاف الاسمية
لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي على الاصل بنائه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد نحو قال فلان كذا
تذكار انه بمعنى كأين فكاف التشبيه دخلت على ذا التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكانه مثل كذا في كون المجرور مبهما عند السامع الا ان
في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بحال وانت قائله للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف لا عن ذا وأي كما في مثلك رجلا
لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا وأي وانتقلا في الاصل كان معربا
لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من وكن
فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له خطا ولاجل التركيب تصرف فيه تصرفا فقيل كائن بالالف بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة بعدها
نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وهذا مذهب المبرد وهو لا يرى الا ابهام بنوا من الكلمتين لما ركبتا اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة
التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وعقبت الاخرى لاما قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واجتمع ساكنان الالف والهمزة وكسرت الهمزة
لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة
وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اما للتخفيف وحذفت للتنوين بدلالة ان من لغاته كئ نحو كيع بحذف حركة الهمزة
مع الياء الاولى وجاء كاء نحو كاع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين
كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كناية واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في
المركبات فان قيل وكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع
المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء وبعض
المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما
وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة
عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم
والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتا كية
وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا تكونان
الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وقولهم حيوان بدل من الياء الا عند المازني
وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا
لقلت ذوت وكوت فالتاء فيهما لكونهما عبارتين على القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان التاء كيت مفتوحة مكسورة قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور مفردا ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية كناية عن عدد ومعدود
فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول
عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير
كم دينارا او كم عندك كم دينارا قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة
الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة
بين القلة والكثرة او لعله كم متوسط بنفسه لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما
قال على انني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل رجال فلو
لو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدل
الفاصل بينها على الاصح بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله
مع النصب الجر والمجرور فصد التطابق وهو مميز مجرور والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم اليه مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها
قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لانه لو ابدل من متضمن الاستفهام لاقترن بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم
الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز الاخفش في العدد عشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان فيجوز كم
غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون ايضا نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا مميز والمميز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال
الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه
عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا

وذلك لان المميز والمميز في المعنى شيء واحد وكان الجار الداخل على كم داخلا على مميزه

الكثرة

لكثرة دخولها على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والثاني اذا عرفت في موضع جاز تركها لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها
جاز وجوه عند الفراء لانه مجرور بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على قلة
يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه كما يجيزون في الاخبار ونحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي
ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عن الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو
لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر وغيره قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل
وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو
قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس
المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وجاز في الاستفهامية الجر والنصب مع الفصل كما مر في الخبرية في جميع ما
ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل اعتبارا بما دام التمييز بينها وبين الاستفهامية على قربه بحال فيجوز على هذا ان
يكون كم غلمة بالنصب خبرية واما الجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير وقصدا مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما
جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد
الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية
ذلك لو اعتقد جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما
صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنت من المعنى الانشائي
في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنها معنى الانشاء عندي في كم نظر كما يجيء في باب التعجب
انما وجب تصدير متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك
فحقه التصدير بتلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوعه الى
ما قبله من الجملة مؤثرا فيها او يجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان
ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله وكلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد
لكل اسم مركب من عوامل فانهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر قوله فكل ما بعده فعل اخذ بتفصيل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل
عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا
معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعولية فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت
والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتقول كم يوما تعين للظرفية ولو قلت
كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب لكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير
في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب فالمنصوب بعمرو وانتصابها الا مفعولا
بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض
بقولك كم جاءك فان جاء غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار
عن مجروره ممتنع لضعف عمله فيجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر كما لا يسقط
المجرور عن مرتبته وبهذا الحذف في الاستفهامية المجردة كما مر في الموصوف تقول بكم رجل مررت وكم غلام رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا
بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في
ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل
بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز لكن الرفع فيه اولى لسلامته من الحذف والتقدير
على ما بين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم وقد منع من تقدير الناصب قبل
كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن ظرفا يعني كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب
المحل وداخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك وهو مرفوع المحل تارة لقيامه مقام عامله الذي هو خبر
المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجز

المقرف الذي دنا الهجين من الفرس وغيره الذي امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقراف من قبل الفحل والهجنة من قبل الام سنه

بالجملة

جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية فان قلت كم استفهامية او خبرية قلت يحتمل الامرين ومعنى الاستفهام فيها للتقرير سنه

بجر فيجر نحو من ابن فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا ان لم ينتصب
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من و
ما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام فمن اما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما
مفعول به نحو من لقيت ما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات الا مستقرا والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت
وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما وانما الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه
متعديا كان اولا فهي مبتدأة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته
بضربك او من ضربت غلامه بضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها
ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب
بعضهم في متى حيثما على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضربت زيدا فاضرب منصوب المحل بكونها مفعو
الجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان
ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر
كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا ان كان بعض الالفاظ مما جوز ان لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان [illegible] الى الاول الفعل منه من حيث كونه عاملا
منبيون لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع بقائها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط بخلاف الجزاء فلفرط تأخره
عنها لم يجوزوا عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه يسمع مع الاستقراء نحو من جاءك
فاضرب بنصبه وان قلنا ان حرف الشرط مقدر [illegible] انه كما هو مذهب سيبويه فكلها اذن [illegible] وما بعدها [illegible] وان كانت مرفوعة
او منصوبة بدخول الشرط لا بد [illegible] الاعراب فيها [illegible] كما يجيء في [illegible] سلمنا [illegible]
لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم [illegible] على انه باجيء وانه ثلثة او [illegible] ما [illegible] المجيب
للفرزدق وعمامه فدعاء قد حلبت على عشاري [illegible] الرفع [illegible]
الخدمة حيث كان وهذا خلقة لها اشبهها الرشوة [illegible] وانما [illegible]
لخدمتها مستنكفا منها لخدمتي وخبر المبتدأ [illegible]
معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول [illegible] لست [illegible] والجر [illegible] على ان المميز
اما مصدر او انتقل بوكم حلبته تعبا وجرافا لنصب على [illegible] على سبيل التهكم ويجري الى الاخبار واما ظرف نائبة بكم [illegible] التهكم و
جوا على الاخبار فيرتفع عمة بالابتداء ولك صفتها [illegible] وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق او ظرف لخبر المبتدا او ظرف كما تقول
اضربتين زيدا ضرب [illegible] وعلم ان مميز كم لا [illegible] اما ان يتعذر ما كان او لا اما الاستفهامية فلو جوز تمييزها المنصوب واما
الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك [illegible] انما تبين جنس ذلك العدد والمبهم [illegible] يحصل بالنكرة فلو عرف
وقع التعريف ضائعا في غالبها مفرد اللفظ مذكر [illegible] يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاء [illegible] عنه مثنى او مجموع و
يجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا [illegible] قال بعضهم كم مميز اللفظ مجموع المعنى لكنه ينبغي في هذا ان لا يجوز التمييز
المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعات [illegible] الجماعات فصيلين جملين وجملين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك لانك
اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح [illegible] المثنى والجمع [illegible] افضل رجلين وافضل رجال [illegible] قال امثا
في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا [illegible] جاءتك وجئنك وجاءه حملا على المعنى والمقطوع ولا يجوز ان يكون الضمير
عائدا الى المميز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء [illegible] بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين
واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف اسم نكرة على ما تبين في باب [illegible] وجوز بعض النحاة نحو كم رجلا و
نساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله [illegible] هب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعفه في باب العطف عند قوله و
المعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا ويجوز رجلا وجاء في عطفنا على كم ولا يجوز كم امرأة واناها بالعطف على المميز لان المرأة
الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل لا التكثير واما كاين فنقل السيرافي ابو سعيد عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا
يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك والتمثيل بليل والاصح ذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر
لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لما لم يوت بمن وجب نصب مميزها المجيء بعد
التنوين كان مميزها كمميز الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لابن مسعود
كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويليها المحذوف وقد كذا لما قلنا في كم الخبرية لتضمنه معنى ان
[illegible] وكذا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة
فيه على التكثير اتفاقا وكني بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد و

بحث الظروف

وعشرين ومائة وبه قال ابو حنيفة وجمع فطابقوا بقوابل العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يسمع كذا
مجرورا والشافعي رحمه لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل
عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم لانه الاقل وهو الحق واعراب كذا وكأين كما قلنا في كم ولا تقول ان
الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف من اعتبار الاصل قوله
الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل بعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر ونحو ذلك
وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة
سابح وان لم يورد فلا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع
وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة
الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض
كل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف
قليلة التصرف وغادمة على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف
لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال ونحن قتلنا الاسد اسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ وبقي ابدا بدا ولا فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قبلا وابدا اي
اولا اي متقدما ومعنى من قبلٍ ومن بعدٍ اي متقدما ومتأخرا لان فيه زائدة قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مضمومة ومجرورة
نحو جئتك قبلٌ وقبلًا كما في المنادى المضموم يا مطرٌ ويا مطرًا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه
وضمنت معناه استغني بها وصارت غاية لمخالفة ذلك لوضعها اختص بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول
العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من علٍ معربا ايضا كيدٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كمعالٍ ومن علي كعصى ومن علو مثلث اللام فان بنيت
عل على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقل الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من على لم يتبين كونها مبنية على الضم
كما خوانه واما نحو يا غازي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه اذا قصدت بناء علو بناء اكثر العرب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه و
كسره نحو علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو دون سائر الغايات فلثقل الواو المضموم واما الكسر نحو من علو فاما لتقدير
المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على رأي في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جواز تبدلا ومع الاضافة
الى ياء المتكلم واما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات قال بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها
من علو لا عجب منها ولا سخر مضموما واوها وكسرها وفتحها وبنيت الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وبنيت على الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه المضاف اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب منصوبة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية
او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله ... ومجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات
لكونها جهات غير محدودة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وغير اشد ابهاما من قبل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة
وليس نحو فعلت هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير ولا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس لما
والمضاف اليه المحذوف بعد غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما
حسب فحذف المضاف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بالغايات لا تتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا تضاف
الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان
على ما لاصح في اذا واما ... مضافة الى الجملة التي تليها اما ... سواء اضيفا الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف
كما مر في المفعول فيه ... التفسير ... الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى الجملة يستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك
ليناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل
اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة وعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا
كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان
الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله بعد يوم ثم على الناس يغبنون او
بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزؤها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير وفي المستقبل نحو لا افعله

ومعنى

لله ان يا رب العلام وقد يكنى
بها عن الكلمة ... ل
...
... المشرس

مبحث الظروف

حين لا شيء لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا ينصاف الزمان الجائز الاضافة الى الجملة الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذا
الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة
وهو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون
لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كأن وان وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كادوا يزيغ ومن بعد ان تلقوه
ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطوء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل
زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج ومنه نحو ابطأت حقوق النجم فلما اقام مقام الزمان جاز اضافته الى
الفعلية وكذا اية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن
لما كان ريث واية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها
مداما وقال الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما وتقول ام ربيثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع خروجه عن الظرفية
نقل الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه نصا ذو ايضا معربا كاعرابه في نحو وما ل بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي
تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو بنا ذو في صفة الاعراب اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه
والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة
لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية لعرب هو بعيد كما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت
ذو في الاضافة الى الفعل سنعا لها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن
ويحتمل ان تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي
الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فالفصيح ان يلي الفعل اولهما لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وقوله اذ كر
من ذلك في اذا نظرا لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد
قد يشبه مثل بالظروف المضافة الى الجمل لرفعها اعني حيث واذ واذا وذلك لانهما مشبهان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بجد يحاصره
انحصار غير يوم والذا دفعا فان الى الجملة لكونها كالمشبهين ويشبهها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف
مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على
الهم اذا خف بالثوي النجاء واما مثل ما اضيفا اليه بحرف مصدري فما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجمل وان كانت الاضافة اليها
في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في ذلك لانهما
على الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضاف واليه لحرف المصدر في الزمان والا ما يجوز بين مثل وغير
فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيفا الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو يعجبني يوم انك محسن ويوم ان
يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم تنطقون وغير ان نطقت على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافا الى
ظاهر الجملة او المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة معنوي لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى المصدر الان يعني
قدم زيد يوم قدومه لو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد
في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة فالحق ان المعنى يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان
يوجبك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان
الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم فكذا المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة
وان لم يكن ظرفا له منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به
لفعل مقدر اي يعلم وقال اذ لحيث يكون من بني لك وقال ابو علي في كتاب الشعر بابعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه لا حيث بقيت ظرفا
لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون فيه اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في
ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى الجملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي
ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون اي بعد الا بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الموعد كما ان معنى قوله تعالى ميقات
يوم معلوم فيه يعني قوله والوعد الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم انما وضح النهار واما بره ممن الزمان ولو قيل لي
برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في اللفظ مضافة الى اذ ليست مضافة اليه
بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل الدالة لدلالة الكلام عليها لم يحسن ان يبقى المضاف منها بتنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدلوا في كل جز
واذ لا نكلا واخوتها لانه لا اضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة بسبان اله
فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا وفضلنا بعضهم فوق بعض وقوله فضيلة عن الاباء ام عمرو وتعالى فيه واما تو اثم ذلك الاثم ايه

ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فلما ثبت ملازمتها للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا
كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين مجيئه لم يكن ظاهرا ان ذلك المعنى بل الظاهر ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس
تنوين العوض في يومئذ وحينئذ وساعتئذ وغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل اذ لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير
ذلك مقصودا بحذف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح نجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض
ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في قيام مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ
الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه
لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احد امرين الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما
توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله
في المستقبل ايضا كقوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا اذا حذف المضاف اليه منها وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحها ايضا
ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ منع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور
وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين
كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج الى عائد منه من الجملة اليه ضمير فلا تقول اتيتك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم
قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد
يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح
وكذا مثل وغير مع ما وان وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بنائه فنقول ان ظروف الزمان المضافة الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع
اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب
واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها او لا واما جائزة الاضافة وهي ما سوى هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى مبني
الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما اصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها



للاضافة الى الجملة وعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوية العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع
المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف
الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو حين زيد قائم
اذ لا بد من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الاعراب الا في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم
ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله وما ادراك ما يوم الدين واما غير المضاف الى ما وان وان مثل
المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق فيهما اعرابهما وبناؤه قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون بفتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لكان
ويجوز ان يكون منصوبا بالكون مصدرا بمعنى انه لحق تحقيقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
بفتح غير مع كونه فاعلا لمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما
مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمبني هو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولولا
ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المبهمة
على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع
المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي
ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وان وان مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجملة.
قال المصنف بني حيث لانه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني
لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الثاء ويكسر
وقد يخلف ياءها واو مثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد تضاف الى المفرد قال ونطعنهم حيث الحبى بعد ضربهم ببيض المواضي
حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر الابتداء

تمام بحثها
بني كالغايات بنائها

الذي

مبحث الظروف

الذي بعد حيث من قليل ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء أي الإضافة إلى الجملة والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الإضافة
إلى المفرد ونزل إضافة حيث فقط لا إلى جملة ولا إلى مفرد ونزع ظرفيتها غالبة لا دائمة قال لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم وكذا في قوله إما ترى حيث
سهيل فهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وحكى هي أحسن الناس حيث نظر ناظر إلى وجهها فهو تمييز وقال الأخفش قد
يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه قوله ومنها إذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل
وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وإذ للماضي ويقع بعدها الجملتان وقد تقدم علة بنائها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن الأكثر وقوع
الجمل بعدها فنقول قد يكون إذا للماضي كإذ كما في قوله تعالى حتى إذا بلغ بين السدين وحتى إذا ساوى وحتى إذا جعله نارا وكما أن إذ تكون للمستقبل كإذا
كما في قوله تعالى وإذ لم يهتدوا به فسيقولون على أنه يمكن أن يؤول بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم ويمكن أن يكون
من باب ونادى أصحاب الجنة وقد يكون إذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا أي هذه عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا وإذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد والأصل في استعمال إذا أن يكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما أن إذ لزمان من أزمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه
استعمال إذا في الأغلب الأكثر في هذا المعنى نحو إذا طلعت الشمس وقوله تعالى إذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
سبحانه بالأمور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الأول مفروض ملزوم و
الثاني لازمه فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فإن كان مع قطع المتكلم بعدم وقوعه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وإن لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه
استعمل إن لا على أنها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لأن مضمون جوابه العدم لازم لمضمون شرطه
وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له إن ولا يكون معنى الشرط في اسم لا يتضمن معناها فلو وضع للشرط مفروض
وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وإن كان موضوعا لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه
وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا أو لم يشك كما في الواقع في كلامه تعالى وقد يستعمل إن
الشرطية على أحد ثلاثة أوجه إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وإما على القطع
بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع لو كقوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته وإما على القطع بوجوده نحو زيد وإن كان غنيا لكنه بخيل وإن قال
أطيب خيالا لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الأغلب إلا وشرطها كان لما تأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل
بمعنى إن وقد يكون بعض الأسماء كما ذكرنا في إذا قال لو أن لي أبرادم وأديمي من ذهب لابتغى إليهما ثالثا فنقول لما كان إذا موضوعا للأمر المقطوع
بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى إن الشرطية لأن الشرط كما بينا هو
المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقع جوزوا تضمينه معنى إن كما
في متى وسائر الأسماء الجوازم فيقول القائل إذا جئتني فإني مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن لما
في قبل متى وسائر أسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا إذ لم يوضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع
الفعل فيه كما وضعت إذا له فجاز أن ينسلخ العرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها وأما إذا فلما كان زمان الواقع فيه مقطوعا به في أصل
الوضع لم ينسلخ فيه معنى إن الدال على العرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال
ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقد وقال إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب من جهة عروض معنى
الشرط فيها لم يلزم عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في إذا وهو عرض صار الأمر
المعروف استعمالها وإن لم يكن فيه معنى إن الشرطية وذلك في الأمور القطعية استعمال إذا المتضمنة لمعنى إن وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء
وإن لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى إذا جاء نصر الله والفتح إلى قوله فسبح كأنه لما كثر وقوع الموضوع متضمنا لمعنى الشرط جاز دخول الفاء في خبرها
دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط كما في قوله تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين إلى قوله فلهم وقوله وما أفاء الله على رسوله فما
أوجفتم لأن الفتنة والإفاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض منه بعض قوله وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في
مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وإنما تبنى إذا والموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدها ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وإن لم يكن فيهما معنى الشرط
ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في إذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا
يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وإن في قولك إذا جئتني فإنك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى أئذا ما مت لسوف أخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وإن في أما
في نحو أما يوم الجمعة فإن زيدا قائم وأما زيدا فإني ضارب للغرض الداعي إلى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فإذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف من الأسماء إذ لا تقول
أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز أيضا عمل الجزاء في أداة الشرط لقلنا الشرط أولى لأنهما فعلان توجها إلى معمول والأقرب
أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الأبعد كما هو مختار الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند
البصريين كما في زارني وزرته زيد فكان الأولى إذن أن يقال متى جئتني فيها ومتى جئتنيه ولم يسمع وأما الأسماء الدالة على كون الشرط

مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات [illegible]
القول بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن برهان فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او تقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا
وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذ قلنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائده البيت في
الكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في
جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي
تليها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين والجملة المضاف اليها محذوفة مدلول
عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون فاذا كتب فريق منهم يخشون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في قوله تعالى وان
تصبهم سيئة الاية اي اذا اصابتهم يقنطون اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا تقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا
يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا
اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا
دون بينما الى المصدر قال بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جرئ سلفع بتقدير بين اوقات معانقة والاحوال ويرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر
اي [illegible] واذ للماضي ويقع بعدها [illegible] معنى الشرط كما في الان تجمع الشروط متضمنة معنى ان
ان الشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي [illegible] واذا [illegible] تستعمل للمستقبل في الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول [illegible]
[illegible] ولا يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ هديتنا [illegible] اذا انتم [illegible] بعدا وتقع [illegible]
كقولك تذكر اذ من يأتينا نكرمه وقوله تعالى واذكروا اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا انها زائدة
كما مضى ومثله [illegible] لا اذكره ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله وانتم اذ حينئذ [illegible]
[illegible] ويلزمها الكسر في نحو يومئذ كما مر ويجئ اذ للتعليل [illegible]
[illegible] تدخل في محل الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لانه موضوع للماضي فايلاؤه
الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما
على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذا زيد يقوم
ثم قال كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا واعترضنا هذا المذهب بان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لانه مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال
الماضية واذا جاءت ما بعد اذ فهي باقية على ما كانت عليه تصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذا فانها تصير جازمة بها كما يجئ في الجوازم ومنهم من
قال ان ما تجئ اذ بها فتجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية متى ما قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين للاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما
[illegible] حركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولا في ثلاثة معا استفهامية كانت او شرطية احدهما ان الا انه يقع من
الاستعمال ما ظاهرة كقوله من ابن عشرو ولنا من اين او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين ولا يؤتى في ذلك بمعنى من [illegible]
جاز [illegible] لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عنده ومن بعد ومن قبله ومن امامه ومن لدنه [illegible] في مكان
ان تقعد في الظروف [illegible] قوله [illegible] غوانيا [illegible] تشاب سود الذوائب من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو في
انى [illegible] ويجئ بمعنى متى [illegible] وقوله تعالى [illegible] انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجزم بمعنى متى وكيف الا وبعد [illegible]
واما الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر ومن اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام
الشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او
بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك
فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير [illegible] كما تسد في نحو ما انت وزيد فانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اي متى انت
وبلادك مجتمعان قوله وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان تختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان
يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط
واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه تستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون
ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها
اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي آن اي اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون
بايء وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف اي لا يضاف الى معرف ومعرفة قوله وكيف للحال استفهاما اقول انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على
الحال والجار والمجرور عندهم كالظرف فهو متعلق باسم فاعل مقدر اي كيف كائن والظرف متعلقا بان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند

والظرف عنده

مبحث الظروف

سيبويه هو اسم بل مبدل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت أيوم الجمعة ام يوم السبت و
للاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا
على اي حال ثالك وعند الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف ما يستغني به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب
المحل على الحال نحو ابها والبدل عنها منصوب بان تقول في الجواب متكئا على اخ او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باي صفة
موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع هو ان يليه قول
مستغني به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنته ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد اي قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل
هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن رتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف في المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه
أقياما سريعا ام بطيئا واذا جاء بعد كيف ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فتقول في جوابه صحيح او سقيم وفي
البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذي [illegible] الا كيف نحو كيف اصبحت كيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا ثانيا
او مفعولا ثانيا لذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز ان تقول الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على
عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم
الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة
يعني في نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال اودعنا
لبعران شردن لنا كي لا يحلان من بعرانها اثرا قال الاندلسي هي لغة في كيف او بقي حذف فاء كيف ضرورة قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضافا عند النحاة ان اصل مذ منذ خفف بحذف النون
اسند لا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية في مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف
فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب وربّ وهذا كما قال بعضهم اذ معمول مذ [illegible] المغني في لو
وقال قولهم مذ واشباهه منقول عن العرب وقد يحرك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فدل ذلك على ان اصل مذ منذ
لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج للساكنين رد
الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم وسيبويه قال فيه اهل
الحجاز وحكي ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب استعملت مذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكاه
يجرون بهما ما كان حاضرا [illegible] في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة
السليمية غرته فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي [illegible] الموصوف وما بعده
وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصول ليستقيم المعنى وقال
بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبتا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت
مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدأ يومان اي هذا اذا ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت
بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة لتعذر التاويل
المذكور فيها بل يكون حرفا ساوى في اللفظ لفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة
وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى مذ يوم
الجمعة من حد يوم الجمعة [illegible] معنى الحد المضاف الى الزمان فتضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومضى مذ شهر اي من اول شهر قبل
وقتنا على ما سيجيء انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع تصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على
انهما حرفا جر وبعض البصريين كما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول
لجمهور البصريين انهما مبتدأان وما بعدهما خبرهما على ما يجيء تقريره والثاني للزجاج انهما خبر المبتدأ بعدهما [illegible] فان فسر الزجاج مذ
ومنذ باول المدة وجميع المدة [illegible] كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول باليومين
وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مطلقة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال
وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد
الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض الكوفيين كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا
خامسا من هذه المذاهب مما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاطلقوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية
وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما
يجيء وبهما معنى [illegible] فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظنية فنقول حذفت حال التركيب همزة اذ فبقي منذ
بنون وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كالاضافة فضموا الذال لما احوجوا الى التحريك للساكنين تشبيها له بالغايات

المتمكنة في الأصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة أحرف بخلاف إذ قبل التركيب فإنه وإن كان واجب الإضافة إلى الجمل إلا أن وضعه وضع الحروف فلم
يشابه الغايات المعربة الأصل كما شابهها حيث كان حرفاً لا اسم مضاف وذلك لأن أكثرها أيضاً على ثلاثة أحرف وأكثر فبقي منذ كما هو اللغة
السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أن بينهما حاجزاً غير حصين فضموا الميم إتباعاً للذال ثم إنهم جوزوا التخفيف بحذف النون لكنها
فإذا كان كذا رجع الذال إلى السكون الأصلي إذ التحريك إنما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع
تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة المقصود به تحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل
إما بأن يذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ سنتان ومنذ زيد قائم إذا امتد قيامه إلى وقت التكلم
وإما بأن يذكر أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصاً لذلك الأول إما بالإشارة إليه
بتمييزه عن غيره مما هو بعده نحو منذ يوم الجمعة وعد يوم قلت فيه ومنذ قام زيد تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم إذ لا إشارة في هذا الاسم فأبعد
من الأيام ففي الأول كان أصل منذ من أول إلا أنه حذف أول المضاف إلا أنه ثم ركب من من وإذ فمنذ كما ذكرنا وذلك لأن معنى منذ يومنا من أول
وقت يوم ذيله وأما في الثاني فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه إذ معنى منذ قام زيد من وقت قام زيد فنقول أيضاً في منذ إلى الجملتين
أما الاسمية الجزأين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا أعلمها بهذا القيد مستعملة لأول المدة أو التي أحد جزئيها فعل فإن كان
الفعل ماضياً نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لأول المدة وإن كان مضارعاً نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فإن كان المضارع حالاً
فهو لجميع المدة وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأول المدة ولا يكون مستقبلاً لأن منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركيبه من إذ الموضوع
للماضي وقال الأخفش لا يجوز منذ يقوم زيد لأن المعنى منذ يكون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين
والأصل جوازه لأن يقوم كما قلنا إما حال أو حكاية حال وليس المضاف محذوفاً على ما اخترنا وجاز أيضاً أن يضاف منذ إلى الجملة المصدرة بحرف
مصدري لتغير إذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة فيكون كريث وأيد على ما ذكرنا أنه يجوز تصدير الجملة التي دخلاها
بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ أن الله خلقني ويجوز أن يكون منذ في مثله مضافاً إلى الجملة محذوفاً أحد جزئيها كما
يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف أحد جزئي الجملة المضاف إليها إذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره
المتصل بزمان التكلم معرفة كان أو نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب إذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا أو كان الباقي أول الزمان المتصل
آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان أو نكرة نحو ما قرأته منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه وهذان الحذفان يجوز ثبوت القرائن فيهما ويجوز
انتفاؤها في جميع أجزائهما وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحذفين يجب ثبوت القرائن فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد به الأول معدوداً أيضاً بشرط أن لا يكون العدد مقصوداً بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رأيته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر
رجب ومنذ يوم لقائك ومنذ عشر ذي الحجة وأما إن قصد العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وأنت تريد أن الرؤية انقطعت في اليوم
الأول إلى الآن وكذا اليوم الثاني إلى الآن وكذا الثالث إلى آخر العشرة فهو نحو لأنه إذا انقطعت في الأول إلى الآن فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني و
الثالث بل المقصود أنها انقطعت قبل العشر إن قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيته من يوم الجمعة وإن لم نقل به فالمعنى أنها انقطعت في يوم
معين من أيام العشر لا في أيامها إذ لو كنا في يوم الجمعة أو عند انقضائها ويجوز أيضاً حذف أحد جزئي الجملة إذا كان الباقي مصدراً دالاً على أحد
الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد إذا كان وقت الكلام نائماً ومنذ خروج زيد إذا مضى خروجه تاماً ووجب أحد الجزأين في الموضع
المقيد بما ذكرنا وإن لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الأول منذ ابتداء يومان على حذف الفعل أي من وقت
ابتداء يومين إلى اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم ويومان مبتدأ على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث
المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وإنما استغنى عن التعريف لأن من المعلوم أن منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم
في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفرداً أو جملة نكرة كان المفرد أو معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة أو منذ يوم الجمعة
كائن أي من وقت كون يوم الجمعة وجاز أن يجعل الكون بيوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز كما يقال إذا كان يوم الجمعة نادى مناد وأما المصدر
الدال على أحدهما فنقول في المعنى الأول منذ نومه إذا كان وقت الكلام نائماً أي مذ ابتداء نومه ونومه مبتدأ وفي المعنى الثاني مذ خروج زيد أي
مذ كان خروجه أو خروجه كائن ويجوز أن يكون نحو مذ أنك قائم في المعنى الأول ومذ أن الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول إنهم جوزوا
إضافة منذ إلى هذه الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومن قولهم مذ كم سرت وكم سؤال عن
الزمان أي من وقت يومين أي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الأيام أي وقت ابتداء كم منها وإنما جاز
ذلك لخروج إذ بالتركيب عن كونه واجب الإضافة إلى الجمل ويجب مع هذا مراعاة أصل منذ من الضمة إذا أضافته إلى المفرد مراعاة قليلة
كما يجيء حيث عند إضافته إلى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها أصلاً ولا تلتفت إلى ما يجيء في بعض الكتب أن
بين الجر والرفع في المعرفة فرقاً معنوياً نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فإن
ذلك وهم هذا الذي مر أصل منذ ثم إنهم قد يوقعون بعدها نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وفي ذلك خلاف وضعه
لأن إذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة فعلى ما تقرر لا بد لمنذ في كل موضع خلافه من معنى ابتداء الغاية

مبحث الظروف

ولا يكون بمعنى في وحده كما يجيء وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعل جميع استعمالاته
راجعاً الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين ان مذ ومنذ بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة ومذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول المدة فالفعل الذي قبلهما
مثبتاً كان ومنفياً نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما
ذكرنا ان يكون هذا الحد فيه مفرداً نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان خاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصوداً وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته
منذ يوم لقيتني فيه اذا المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتاً او منفياً نحو صحبني منذ يومان اي مدة
صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان معدوداً ولا معرفة ولا نحو مذ يوم ومنذ يومان ومذ اليوم مذ اليومان وقد تقدم
انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط ان يكون ذلك المجموع فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيتنا
مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد بها زماناً واحداً او غير واحد حتى يكون فيه العدد فقوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا
كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك تقصد بقولك يومين عدد الاثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يوم
وقد رأيته امس قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته اول من امس اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل
لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله على وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم في يوم انقطاع الرؤية يوماً مجازاً وكذا ان
كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوماً ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معاً جاز لك ان تقول منذ ثلثة
ايام قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان يوم الاثنين فقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما
رأيته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى وعلى ما بيّنا وهو ان منذ لابد فيه من معنى الابتداء في
جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال
ولا يقال مذ اليوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مسنداً الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس
جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضافاً الى هذه الثلثة لان معنى ما رأيته مذ
سفره او مذ انه سافر اي مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد
مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم
الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين ما رأيته حتى يكون الجملة مضافاً اليها فحذفت
لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه
وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيين عندهم وقيل المرفوع بعدهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ
الاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى بلا واو ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما
تقول ما لقيته وحد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها ايّة لبيانها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند
جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رأيته متقدماً قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما
ماضياً فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يلزم ذلك في نحو قولك ما رأيته يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته
من يومين الا ان تفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالاً نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي
وهذا تقريب والا فمذ تقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضيه في فهذا المقام تمام الكلام في تقرير المذاهب ولك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد
المجرور بعد مذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف
منصوب يرتفع ما بعدها او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على
مذ فمثال الموافقة في المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم ومثال اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد
مقصوداً بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد
الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف
في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير
فعل اخر اي وما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدر بعده قيل ومن ثم دخلت كاف الجر على مذ في ما حكي
عن بعض العرب انه قيل له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها
وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود كم اسلمتني لهموم طارقات وذكر قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدى ولد ولد
عند بسكون النون في المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت
للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان وقال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم اقتر لدن ان غلاماً وفيها

مغني

الذكر والذكر ضد النسيان ... الذكرة قال ... بعيف وسطانه ... وشعوف سوق

تماد

ثماني لغات لدن بفتح اللام وضم الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد ولدا او يحرك
الدال بالفتح او الكسر للساكنين ولدا ان يحرك النون للساكنين لان التقاء الساكنين يزال بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في ملذه لان
زوال الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد مكان لدن خففت بنقل ضمة الدال الى اللام ولدن كان
نحو عضد في عضد قلبك الكلمة كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون ولدا ان يكسر للساكنين فقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع
واشهر اللغات لدن والذي يجعل لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند
واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند ام تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف
لدى فانه لا يستعمل في البعيد والصواب لدن المشهور ولغة قيس قال المص الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية
عليها لشبهها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي اراه ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف
اي على اقل من ثلاثة احرف بناء من اول الوضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لشابهها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد
الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف
بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف وبنا واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى
نحو عندك انك غني وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى المضمر فلا يقول من لده بل
من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع ايضا
النصب فانه وان كان شاذا اقوى جهة لكثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون نون لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم
وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار
لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها لتشبيهها بالتمييز في راقود خلا او تشبيهها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة
وان كانت معرفة ايضا اما للتشبيه بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدل انها منصوبة بل مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد
جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه عن
الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلم الثلاث
مع المضمر لتشبيهها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت لانها شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور
كالكلمة الواحدة كالرافع مع ضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما
لم يقلب نحو عصانا وفتاك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها لتشبيهها بشيء آخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل
في الواو لتشبيهها بعلى الحرفية ولا يتصل من الظروف المعربة الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس مما نحن
فيه بسبيل قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي ش معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض
في الاصل اسم للزمان وفي الدهر فقط وعوض المبني بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا قال فلولا نبل عوض في حضني
واوصالي وتقول افعل ذلك من ذي عوض كما تقول من ذي انف في المستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانها مشتق من القط وهو القطع كما تقول
لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه
لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للمضي ومع الاثبات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق
عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع الاضافة
اليه نحو عوض العائضين ودهر الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي من الدهر داهر وبني قط لان بعض لغاته على
وضع الحروف كما يجيء والاولى ان يقال بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق لازما له لانه يجيء الامر الى
قولهم طال الابد على لبد وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمد ونحوه وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها
ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف امس عند الحجازيين وعلة بنائه
تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك فهو امس فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لا حد ولم يبن
صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير طار فيها لانه وضعي وفي امس طار لانك اذا قلت
كل صباح ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك لقيته امس واما سحر فانه مشكل سواء قلنا ببنائه او بل لصحة
لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة ادنى معربة منصرفة وهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد
يوم التكلم كما بنوا امس لان تعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجود غد ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس
فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صحة كغد وليست بمشهورة واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر كالحجازيين قال سيبويه وبعض بني تميم

يفتحون

مبحث الظروف

فيفتحون امس بعد مذ قال السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس كرهوا ان
بعدها من يجر فكان مشبهًا بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه
ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني يسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع
الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميته به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لابد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته
فيهما البين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع وجميع منع الصرف في امس عندهم باعتبار علمية المقدرة
كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبنائه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب
واحد وانو جه هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار
الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختاروا اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف وفي حالتي الباقيتين
اعني الجر والنصب سووا بين الحركتين في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلاه مبنيين في الضم لم يبق اعرابها رفعا
اذ كانت تبقيه مثل حيث في الاحوال ولو سووا بينهما في الفتح لم يبن بناؤها اذ كانت تبقى كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة
بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب
عند بني تميم مطلقا في جميع الاحوال ولعل غرتهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيل هذا القول
بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر مطلقا واذا كان نكر امس نحو كل غد يصير امسا وكل امس يصير غدا
او لام امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني المقارن للام
ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام الاصلية قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد ولا يثنى ولا يجمع في الاسماء لان الايام انما وضعت لتنبيه الاسم
الى الواحد من الجنس لتشهره من بين اشباهه فاذا ثني وجمع لم يبق ذلك الواحد المعين واحدا ... الا بالاسم لعدم شهرة المثنى والمثنى والمجموع
هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاج مغترا بقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال ابو علي بني الآن لتضمنه معنى
الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهب في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع تعريفها وقال الاخفش بني لتضمنه
بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر
ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كما مر وان اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ
شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت
الذي حان وقيل فال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه
والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه من مسى
يمسي وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلام سيبويه محتمل فانه قال لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتنبيها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في
الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التأويل
والتنبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت من قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرنا في اذ ويليه فعل ماض لفظا ومعنى
او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق ومع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا
بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهى ابوك لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام
الجر لكثرة الاستعمال وحذف لام التعريف فبقي لاه ابوك قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الجر ثم قلب
اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو
انه من لاه يليه اي استتر ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسر وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم ينزع لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد البناء على متضمن حرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قال لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية التي في نحو لله لا تغلق
بالنصب ومنها مع فهو ظرف بلا خلاف ... لاجل النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سألته يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها فقال
لانه بني على السكون هذا اللفظ فمن قال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا تكون الا منصوبة
والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو خرجت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف
لان الاكثر انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد مر ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق بالنظر عن الوضع الى المشابهة في الاستعمال للحرف فلا يكون
سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون معكم زيد فاذا لقي ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق ففيه
لغتان فحينئذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه لذلك موجبا للبناء
لبني بدون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان واحد وكنا معا اي في مكان
وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وبين فعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا



اولا والالف فيما عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل
من اللام استنكارا لا عراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخوك بروه لانها في غير الاضافة وقد يحذف في الاضافة لقيام
المضاف اليه مقامه لانها قوله الظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكان مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما
تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها
معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد بان الوضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام
اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصد المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شئ بعينه لكان اصرح وانما جعلنا اللام
موضوعا كالرجل والمضمر وان كان مركبا كما مر في حد الاسم لان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او نجعل اللام من
حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد
وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشئ معين ويدخل المضمر في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد
بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا
ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم
اولا والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى المنكرات والمعرف
باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كانت النكرات المعود اليها او المعهودة مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان
منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشئ قبل نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيئ البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا ونعم رجلا
وبئس رجلا فبالهاقصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز
وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعها الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد
او على اذ فيها اشارة بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان
رجلا لم يوضع للاشارة الى مخصوص بل الحصر في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي فليس فيه اشارة لا
استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويخص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا
الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة
الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الى خارج لدخل في
الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة
الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشئ لان هذه الفايدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام والحق ان تعريف اللام في مثله
لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيئ في الاعلام فنقول ولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير
الشئ شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم حلته اللام لا يكون فيه علامة
كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فننظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة حالية ولا
مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشرى الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله
تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيئ بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع
علامة التثنية والجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون
اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصور هذه الماهية
خالية عن الكلية والبعضية لكن ذلك في المشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وهي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله ثم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا
معينة فلذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع
المفرد والمثنى والمجموع جميع المستثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك فالرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا ثلاثتكم معا بل يجوز ذلك
الاستثناء اذا كان منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان
يرفعان الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا او
ذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل
عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب تقول لا تحرم الاملاجة الاملاجتان اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكل اثنين
ملاجتان اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو ما لقيت العلماء



هو

مبحث المعرفة والنكرة

هو بمنزلة مفرد منكر في سياق غير الموجب فمفرده ومثناه في استغراقه اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين فقوله نعم لا بد ذكره الابعاض اي شيء من الابعاض الا جميع الابعاض كما توهمه بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا مثالها فتقول ما لقيت رجلا الا زيدا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لم يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين مع انك تقول ما لقيت احدا من الناس الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة والتثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق اذن بين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد بان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او لقيت رجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية المجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام تخصص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كله لام التعريف لا معنى التعريف فيها الا التي للعهد الخارجي قوله وهي المضمرات وقد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهمة عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلة مبهمة عند المخاطب لم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه يعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع انه همزة الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء على الاصح واما نحو بهذا فتخطته فبارحته فان الفاصل بين العامل ومعموله غير معتبر معنى فلم يعتد به كالاصل للامتزاج التام بين اللام وما دخلته نحو كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالي تعريفهما فيمتنع لم يكن ايطاء وهذا انما يكون لان احدهما معرفة ووضعت اللام ساكنة لتستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي هو ضده على حرف وهو التنوين فالاولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ان اداة التعريف ال نحو هل وقد استدل لا بفتح الهمزة وقد يستدل العذر بعده وبانها توقف عليها في التذكر نحو قولك ال اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام كما روي النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي بعينه واو ذكره نحو عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبعلم المخاطب به قبل الذكر بالاجري ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد منهم او امير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما على ما يجيء وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما ياتي في باب العدد وقد يكون الزايدة لازمة كما في الذي وتصرفاته وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه عند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله تعالى فان الجنة هي الماوى اي ماواه وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في وصف الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل للتعريف الحاضر بالاشارة اليه وسمي في غير الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والنجم على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمر لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احترز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة اللغوية ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج ساير المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين لا نظر له الى ثان وله معين اخر كما كان في ساير المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا لا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف ساير المعارف كما بينا وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما يشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية وكل واحد من هذه الاعلام

فائدة في فرق المعرفة والنكرة

فائدة في المبهمات

مبحث العلم

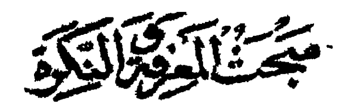
موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو ايضا غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس
بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع
حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة
ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه في الفرد الخارجي على مذهبنا فانه ليس موضوعا له على ما اخترنا وقال ان الحقيقة الذهنية في الخارج والمفرد

اسامة

الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين في الاندراج فلا تقول في اسد معين في الخارج كما تقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس
الا شيئا من هذا الجنس مطلقا الا واحدا محصورا لاوحدة المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا تقول ان اسامة كذا
الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم
الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واوبر لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على اوبر مع ان نافه
ابن آوى وابن ونحوها الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ويجيء عنها الاحوال ويوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف اسد وذئب
وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاعلام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان
يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير
والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لحوا معنى يناسب المسمى بها كحضاجر للعظيم
بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية فجار وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات
غدوة وبكرة والواقع ... بل علم للتسبيح لا دليل على علميته اذ اكثر ما استعمل مضافا فلا يكون علما فاذا قطع فقد جاء منونا في الشعر قوله
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان فالاولى علميته قوله سبحان من علقمة
الفاخر ولا يبعد ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى
خياشيم وفا واما ... فهو علم للوعيد فالى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء انه علم ما حكى ابو زيد
من قولهم اولاة الآن وهاتا الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة
واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشر اي قربه والي اسم فعل ايضا بدليل ولاة في تانيثه بالرفع والاخبر اولاة لك الشر
القريب الآن واما هات الآن فالآن متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فيجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يمنع الوزن لان ذلك
في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف فكل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا
انها لما منعت الاسم تنوين التنكير حسن لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام
يحمل على الاستغراق مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم نحو اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد
هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرأ من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا وتقع اسامة بغير الانسان الا الداخل منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة
للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والتوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة
في اصطلاحهم نوعا من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يخص بالنكرات
ككل ورب على ما يجيء فقالوا فعلان الذي مؤنثه فعلى منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا
الصرف منها ما اجتمع مع العلمية فيه سبب آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل والالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف
الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب ومن الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير نصرف نحو قولك كل فعلان
حاله كذا وان كان على وزن فعول جموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلح الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى فقلب الفتحة
التثنية باء فيهم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الف للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك
لان نحو ارطى وسلمى ذا خلاف في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لانه يعني قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من
افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف
تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كالاكبر
من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كالاعلام نحو
قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبر بها عن
موزوناتها لم تقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات لفظا ومعنى فبعدت عن النكرات فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي
يكنى بها عن موزوناتها مع ان معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها
لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط استعارة بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه ... انها







دالة على المعنى الجنسي وكان لفظ الكناية منقولا من جنس الجنس اجزاء ومن تحل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما لمجالات الاول فان المراد منه في
موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا تصرف
فقال افعل هيهنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان صفة لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لانه
لفظ كل عليه وقولي فعل هيهنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية ان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع فعل فالاكثر انه لا يجري مجرى
الاعلام فيصرف فعل هيهنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين لتجانس موزونه
في التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا اعلاما وهو الحق فنقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين في المطرد انما
ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا
يجري الوزن هيهنا مجرى الجنس الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه
الموزون معينا الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن ذلك الموزون نحو اصبع فعل ووزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الحالين كاسامة في حالتيه
لم يكونه جنسا ولكونه فردا من افراده فانه في الحالين معين وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما للماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس
مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا شائعا وليس فيما نحن فيه ما يقاس عليه الاولى ان يقال انما
ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى آخر هو الوزن او من محل الى محل كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او من محل الى محل وقع اجزائه
لمثل هذا مجرى الاعلام يمنع نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو بتنوين المثال لانه عنده لا ينون
الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار حكمه عند سيبويه في الصرف وترك حكم الموزون وقال المتنبي كان فعلة لم تملأ مواكبها
ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنع الصرف لانه موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احمر وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف
فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي
احمر وفعلة اي حمزة وما ذهب سيبويه هو الحق اذ معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل تركهم ادخال اللام على فلان
وفلانة وصرفهم صرف فلانة كما يجيء واما ان اريد بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها من حيث ترك وسكونا ونحوه اعني التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك
افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لاحظ له في الصرف وتركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة
كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب في جملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء
حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو فوكان وفعلة
لم تملأ مواكبها البيت وهو جار مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلافا بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون
فقط فالكل اعلام لا ينصرف منها ما انضم الى العلمية سبب آخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزون فقيل بل الاوزان
فهي اعلام وقالوا فيجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا تنصرف اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة فهي نصف فيه وما نعة ضعف خمسين قال المصنف لفظ ان جار الله كان اثبته ثم
اسقطه لضعفه قال ووجه ضعفه انه يستقيم ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا
مفرد النكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك
نحو رجل خير من امراة وهو باطل ويلزم ان يمتنع الصرف في امراة في نحو رجل خير من امراة وفي تمرة وجرادة في قولهم تمرة خير من جرادة والسر في ذلك انما
صح الابتداء لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة فيها
لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقولهم انجز حر ما وعد واعلم انه
اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول
غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع معين بل
لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بآلة التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم
الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وابن مسعود وذو اللام كالنجم والصعق
واللام في الاصل للتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام
الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين به من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا
البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل باللام العهدي
المشار به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلان ابن غلام زيد لا لابن غلام نه بهذا الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به بالجملة لاشتهاره
بعلاقة المضاف حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه من بين سائر
الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين بالغلبة فالزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه
لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام نحو هذا يوم اثنين

مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء
فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف
وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله   رأيت الوليد بن اليزيد مباركا   شديدا باعباء الخلافة كاهله
او الاضافة كقوله   علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم   بابيض ماضي الشفرتين يماني   وهي اكثر من اللام وقد ينعت العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب
الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذا لم يكن اشتهر الشخص بالعلم واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف
انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي
وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المصنف جبر ذلك التعريف الفائت باخصر ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين
باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك جاءني القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف
الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي ما ذهب اليه المصنف مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل
في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فيجب
قلتهما ايضا وليس كذلك فمثل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من تثنية نحو جاءني رجل ورجل ورجل وللعلم
انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك المحذور والتعريف
الزائل بالزام اللام ليقوم التعريف العلمي لم يكن فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان
التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مصحوب باللام وذلك في اشياء مشتركة في اسم الا انه يتلازم صاحبها كابانين
لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل
واحد منهما عماية وكذا اجادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى
بالمثنى كالمسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حقيقة
فيها زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعضه
اذرعة بل هو كمساجد موضوع لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجري مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا
يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا
يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء
كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية
اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف لفظ فلان لم يأت
الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن عرار العبسي   سكنوا شبيثا والاحص واصبحت   نزلت منازلهم بنو ذبيان
واذا فلان مات عن اكرومة   رقعوا معاوز فقده بفلان   وبقول معن بن اوس المزني   اخذت بعين المال حتى نهكته   وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى   ورد فلان حاجتي وفلان   ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا
انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فالتاء بدل مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين لان التاء ليست لمجرد التأنيث
لان تاء التأنيث يفتح ما قبلها وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابي هريرة يخاطب حسن بن زيد   الله اعطاك فضلا من عطيته   على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس على التهكم ولئن سلم فهو شاذ عن ذلك
ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التأنيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن
ما يلي اواخر المندوب وان لم يكن مندوبة تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا
ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة وهذا قول الكوفيين وبعض البصريين
ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل
من الهمزة المبدلة من الواو وابدال الهاء في كسا وان لم يستعمل هناء كما ابدلت في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين
وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا
هناناه او يا هنانيه كما في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او يا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لانه من واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم عين كثور واسد او معنى كفضل
او اسم ما صفة كحاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت
لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع
في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل عن النقل عنها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس
من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير تروية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد فيتأنى فيه فالمرتجل نحو حنفق و

ولما ان الاكثر يجيء

ققعس

وفقعس وقال بعضهم هنا منقول لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غيّر للعلمية بزيادة حرف كغطفان
من غطف العيش اي سعته او بنقصانه كعمم مع تغيير الحركة كادد ولا منه ايضا عند من يجعل ان الذي منقولا من سمي الحي وان كان مشتقا واما ان غير عما هو ثابت
في الجنس تابعا لفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وللدور في تركيب محبب كمزيد وموهد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب
لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع ولينا على فوعل من نظب ومحبب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعد يكرب
عند من قال اصله معد كمغزى وموت لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم ولينا بفعولة وفعيل من مكو ومريم لعدم استعمالهما واما
مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء وللحاوي ولحو الكيسا
من تركيبها بل من حوي اي جمع لجمعها لها فسقطة وعند غيره اصل حيوة حية لقولهم الحاوي وللحو تغلبت العين الى موضع اللام في حيوة عند تمام الكلم
بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية
كما في شمس لجان والاعلام على ثلاثة اضرب اسم ما اسم هو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو ولقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم
وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية
وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت في عرضت كالكناية سواء لانه
يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير
المؤمنين عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم فالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر
لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم بجمعنا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على
المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين اوجب اهل البصرة اضافة
الاسم الى اللقب كما تعلم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى
لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع ورجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات عبيد الله بن قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس
الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحه نسوة اسم كل منها رقية وقيل من جداته
وقيل تشبب بثلث كذلك قال وقيل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض

الثم في ج

الموت بالسيف بيهس نعامة لما صبح القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم تقول
اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون
اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لا نحو مستعبدات
غاية عدد حروف الكلمة فلا تجعل النون في مستعبدان ومستعبدون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون لزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس
في المفرد ما اخره ياء ونون قبلها الف وقبل الياء فتحة قال الاباديّ والحي ما بين نعا والا لزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء الجمع في المثنى
على خلاف القياس نحو هذه البحرين بضم النون وخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة على البحراني الذي هو القياس
اكثر فجاز في اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران لذلك وقد جاء في الجمع الواو وقليلا مع الياء قالوا
قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل فعلون في كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل النون في الجمع
كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ولها بالماطرون اذا
اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم عجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد
روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه عجمي جاز ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا
عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه وكان القياس الماطرين بالياء وفي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان
واما سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة عند ذكر التنوين واذا نقلت كلمة البنية وجعلتها علما
لنفس تلك اللفظة فالواجب الاعراب وان جعلتها اسما لتلك اللفظة سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية
حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت ينصب ويرفع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عنا فان اولته
بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر
من ثلثة او ثلثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا ولو كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان
حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيها بل تقول جاءني كم ورأيت منا مخففين فتجعل
من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية وانما جعلته من باب المحذوف اللام لان العرب لم يوضع على اقل من ثلثة
احرف وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع
فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول اكثر من الكم ومن اهل المشددين وذلك لانه لم يستعمل

بالكلمة اي المجموع لا الغير اللفظ فلو غير لفظها بعض بالتضعيف اكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى وان كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه
اذ العربية سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لوٌّ وفيٌّ ولاءٌ وذلك على الالف الا الف اخرى وجعلته همزة تشبيها
برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقط حرف العلة بالتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو لينا
بالكلمة او بتسميتها به المونث وجب التضعيف لانا لا نأمن التنكير فيجيء التنوين اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية
همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل بقاء المعرب على حرف واحد اذا ورد لغوا في اسماء حروف
المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا او ان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باءٌ وتاءٌ ودليل تنكيرها
وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف اخرها الياء كالواو اعربته ولم تعربه وفيه لغة
اخرى نحو زي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زايا نحو كتبا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما
جاز في نحو من وما وليت اذا جعلتها اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في كلام العرب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء
حروف المعجم فانها لم توضع لان تستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا
تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سميت بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت
بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان نصب وترفع اي الذي معناها التحقيق
ينصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء وتاء ولم تكن في اصل الوضع قولك في حال الافراد با تا ثا
بلا مد وما وضع على ثلاثة يكون في حال الافراد ايضا كان كزيد وعمرو وبكر وسيبويه جعل ابا جاد وهوز وحطي ابنية مشتقة عربية فهي اذن
منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشت اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاء من جود وهو
العطش وهوز من هوز الرجل اذا مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع
عليها تعليم الخط بالسريانية وعربتها بدخول التنوين كما في عرفات وتعريبها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو كتبت كلمن واي هذا اللفظ
وهذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف
كما هو مذهب سيبويه في ذو واذا سمي فانه يقول هذا ذوى كقفي ورأيت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل يقول هذا ذوّ بعد
بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان تقول فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف
العلة كما في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت بهنت وثنتا هو كان كما لو سميتها بابن وبنت على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها
بهي في ذو لو سميتها بهما بعينه جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف وبا
الجر وياء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون الحرفين مجانسين لحركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه
من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بيّ ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين فبقي المعرب على حرف فتقول في المسمى بباء
الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وياء الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما
يجيء وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اي الياء فيقال ليّ وذلك لانه لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا اردنا زيادة
حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح في نحو غلامي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف
الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى بجيم رجل وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين
نحو رج في المسمى براء رجل فان كان عينا كمل بالفاء ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة الحذف في اللام اكثر من الحذف في الفاء
والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش
يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف العين كسه هذا اولى لان الحذف في الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين مسلم فالمبرد
يكمله بما يكمل به المتحرك اي يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل
فتقول هذا س وقام س وقال غيره اي ثعلب الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام من اجل تخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على
حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه
ويقطعها هو انما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء المتصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا
سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك جاءني اضرب واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من
قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين
عند المازني واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء وقبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا
وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول نط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد ويردد وادغمت فقلت ارد ويرد
غير منصرف فيهما لان المفكوك قليل في الاسماء كقردد ومهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم

او الوجوه

ان الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الف الفك اذا سمي بالبيت من قولك بنات البيت ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل حذف اللام او العين جزما او وقفا
كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع ويخف ويقل وبع وتقول جاءني يغزو ويرمي ويخشى كيحيى واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول ويبيع
ويقول ويبيع ويخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو ويرمي واغزو وارمي كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف واما سل اذا سميت به
فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في بك لان اللام حذف لشبهها بحرف العلة في لم يغز ويحذف هاء
السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبه وسله لانها للوقف ويرد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة
الف اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى فتقول جاءني راء والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارء وبعضهم يقول راء لان الراء تصير ساكنة بانتقال
حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا يرد مع اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في لو وفي واما
فتحة الواو فلخفة الفتحة ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو
سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان ينبئان علامتين للتثنية والجمع كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون
عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان تجعل النون معتقب الاعراب
وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجملة وقد
مر ذلك في المركبات ولو سميت بلدوي مواوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت
النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكر لان التاء ليست للتانيث بل بدل
من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث وهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لان له مردا
جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان باللام اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي
وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز فيه الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ
مفردة كانت او مركبة نحو قرات ق ونون وص والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كطسم وحم او من ثلثة
اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب
في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان
هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لفقد المقتضي للاعراب كيف يحكى ولا يعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت به السور وحكي عن يونس
انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعرابه على ان يكون كاسم مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور اما او غيرها فالاعراب
واجب ثم تمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اعرف
الغائب وكان المتكلم اعرف لانه قلما يدخل الالتباس فيه بخلاف المخاطب قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرناه من حد المعرفة هي ما
لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحوال نسبتهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء
كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال او ما جاءني
رجلان بل اخواك وهل جاءك رجال بل اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق يحتمل السؤال
واما اذا دخل تلك النكرة من ظاهرا نحو جاءني من رجل او مقدرا نحو لا رجل اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما ذكر النحاة
لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى
لكونه غير محدود وكانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحد منهم الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة
لا في سياق الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدا كتمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا
في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونها في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق
تبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع تلك اللام وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وسؤاله
العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء صفته المعينة التي يسأل عنه
بكيف فكانه قال اسماء العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائة والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي
ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان الواحد لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس ههنا اشياء وكذا اذا
قلت اثنان في جواب كم درهما ولو يدخل واحد واثنان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء
ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من الفرد والشفع
وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع للكمية فحسب لا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان
العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قال لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول ولا
النزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة الموضوع

تدقيق هذه عرفه اسماء العدد بانها موضوعة لكمية احاد الاشياء ويفهم منه ان كل واحد منها يكون موضوعا لكمية واحدة من تلك الكميات فلا اعتراض سيبه

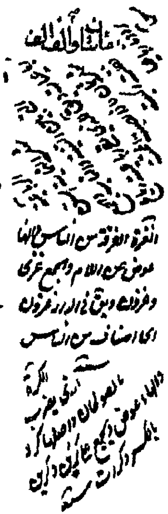
للكمية

للكثير بمثل الواحد والاثنان نحو لما قلنا اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة
كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية لان ما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة
وعشرين وكاحد وعشرين ومائة وكثلثة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف وقد يدخل العطف على
جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة
اثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جريا في واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في التاء للمؤنث
والحذف منها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد
نحو رجل واحد وقوم واحدون والتكسير حدان ووحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقع في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد
وبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس لان الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت وفي الوسط
كفؤوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح وشاذ عند
غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اي ما فوق العشرة فلفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا نحو واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون ونحو قليل وحادي عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافا مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى
الا في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال
تعالى لستن كاحد من النساء ويجوز بعد ذلك نادرا وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع
احد في الايجاب مرادا به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما في البيت واحد منهم
ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق لا بدل عن الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير
في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ادعى كون الهمزة اصلا والاولى ان تقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما
فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال الواحد قال الله قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو احد
الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدا على احد كسدرة وسدر بمعنى هو احد الاحدين ذاهبين بهذا الاحد حتى استثنوا وابى احد الاحد ويستعمل مما
لحد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار وداري ودوري وطوري وطاري وارم وايم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد يضم شينه
وقد لا يصحب نفيا ودبيج ودبيج وابن وابز بالراء وتامور وتومور وتؤمري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع للواحد من المثنى واثنتان بحذف
اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكأة قوله
ثلاثة الى عشرة ثلاث الى عشر يعني ان ثلاثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر للمؤنث نحو ثلاث نسوة واربع نسوة
خولف بها باب التذكير والتانيث من ثلاثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد
موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما
في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ستة ضعف ثلاث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على
عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو
عرض على ما ذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى
ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان
كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا باضافتها الى معدوداتها لحصول التخفيف بحذف التنوين
فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدوداتها فان لم تضف كما من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء واضافة ثلثة رجال ونحو
دريهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين في هل المضاف الى الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية فلا
منع ان يقال بجوز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريفهما معا لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعرف
الثاني هو تعرفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع في جرد القطيفة لكنه لما ورد السماع في باب العدد فالوجه هذا فلما ثبت الوصف في الفاظ
الاعداد وجب تانيثها لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوفات مما كان موصوفا بعدها
اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما مبين نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما اجريتها مجرى الصفات المشتقة في
الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة
وغلام وغلامة ومعنى العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع
المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة الجمع
فمثل رجال ثلاثة كرجال ضاربة فاذا جيء بما كان موصوفا مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة له في التانيث وذلك لان لفظ
المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرض المذكور واما اذا كان المميز مفردا وذلك فيما فوق العشرة فلم تؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف
المؤنث لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف رجل رجال مائة ورجال الف فلم يوافق الاعداد موصوفاتها

المجموعة في التأنيث فاذا جرت عليها كما ذكرنا لان الاول والاخر عشرون واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخرها التاء لما يجيء فتبعها الالف واللام فرقة
لما استقر بالاولى من القطع عن العادة فلما لم يوافق هذه الاعداد موصوفاتها اذا جرت عليها لم يوفقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل الف
امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التأنيث على حالها قبل وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع
محذوف الكفي بالمميز الاخير عند ادعاء الفاظ العدد اذا اريد فانه يجيء في مميز العدد لا جزء من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل
مائة رجل وثلاثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلاثة وعشرون رجلا اصله ثلثة رجال وعشرون رجلا ومميز العشرة الى تسعين مع التأنيث تخالف مميزه مع التأنيث
اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلاثة وثلثون رجلا وكذا
قولك ثلاثة ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات
التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع
مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة وتبين ان التاء التي كانت لتأنيث
مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة لزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعصوة
والحجارة فمن ثم لم يقلبوا الالام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقع عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على
اللزوم فحملوها على طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود بها الوحدة فمبنى غير لازمة فلذلك تقول غزاء واستقاء فلو
ثبت التاء فيها في الجمعين لشابهت نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع
المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل
معتبرا لم يجز في الشعر قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ان التأنيث العارض للتذكير الاصلي في رجال والتأنيث الاصلي في نسوة
لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر خفاء تأنيثه فقيل رجال
ثلثة ونسوة ثلاث لان التاء التي كانت في الاصل لتأنيث مجرد العدد على ما قررنا التأنيث العدد وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع
مميز العدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تبيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة
اذا اكثرها اللعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض تمييز
من مميز العدد بيان الجنس لا الذي فيه تعيين منكرا في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلثة الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز
بالسالم في الاغلب فلا تقول ثلاث بل تقول ثلاث كسر لعلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت مكسر
فيميز بالسالم نحو ثلاث عورات فثبت ان الاغلب في مميز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فيجيء من تأنيثها وتذكيرها على ما ذكرنا وقد يجيء السالم فان اقرر هذا
قلنا ينظر في تأنيث الثلاثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلاث نسوة ونحوه
او مجازا كثلاث غرف وعيون حذفت التاء فيهما كما اثبت وان كان الواحد مذكرا ابقيت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة حمامات
وثلثة بنات عرس بنات اوبر والواحد حمام وابن عرس ابن اوبر او لم يكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه كسائق ونسا
جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف
لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد
واجب قال تعالى تسعة رهط وقال ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث حذفت التاء فيه نحو ثلاث من المخاض لانها
بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والعدد نحو عندي ذكور وثلثة من الخيل وعندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي
من الخيل ثلاثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فح
ينظر الى لفظ المميز فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير نحو نحو له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس
بالمؤنث والمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتأنيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تأنيثه وما لا يدخله التذكير
والتأنيث ينظر فيه الى اللفظ فمؤنث نحو خمس من الضأن ويذكر نحو خمسة من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل لانه يذكر ويؤنث
قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قائم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا
تقرر امر التذكير والتأنيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الا اثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني
جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس في التأنيث اذا لم يقع تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلاثة
وثلاثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس عند التركيب فتثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين الفاظ العقود
مميزه في التذكير والتأنيث في التأنيث لانه كان قبل التركيب موافقا للمميز تذكيرا وتأنيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين

في الاصل ثلاثة رجال وماية رجل

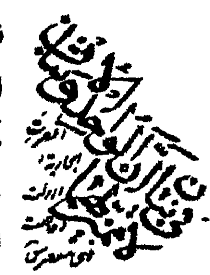
لما ذكر انه يقبل قوله احد عشر اثنا عشر احد عشرة اثنتا عشرة ثلاثة عشر الى تسعة عشر وثلاث عشرة الى تسع عشرة قوله احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى
عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين من عشرة في المركب المؤنث
لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع ثقل مزجهما بالنقل لانه فاختير فتحه عند توالي فتح وسطها الى الكسر ولغا الحجاز تسكين وبعض العرب
حركة الوسط الى السكون لئلا يكون انه ثقل لثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب انما هو مما يسكن عين المركب بحركة الاخر
لاجتماع اربع فتحات اصلها فيختار اخر الثنى نحو احد عشر وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما يعني في المذكر والمؤنث كان
قياس هذه العقود بان يقال عشران رجلا المثنى وثلاث عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه لفظ العشرات وكان المضاف مع
المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء
فلما حذف المضاف اليه صار ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة مخذوفة
اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي في مرتبة الاحاد فلم
يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا توجد في الفاظ العدد لفظ مشترك اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ ويجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث
بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلاثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدأ بتعبير
عن اثنا المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجمع لتكون كالموطئة للجمع على القياس في اخواتها التي بعدها ولو جمع المثنى على قياسه لم يجيء الا مضافا
لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته
فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلاثون مثلا فانه جمع ثلاثة ايضا اذ هو ثلاثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن ذلك في جمعية العشرة
عشرون بوجه فقصد بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرين واخواته كما يجبر بهما حذف كما في عزون وكرون والتسمية من باب تغليب
العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والطوباوين في الرجال والجمال وانت تقول عشرون
امراة وعشرون جملا بل هي من باب التغليب نحو عشرين رجلا وامراة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
مائة والف مائتان والفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه النيف بلفظ ما
تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف القياس في التذكير والتانيث قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث
قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على التركيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان و
مائة ثلاثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة وواحد مائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدود في غير المعلوم مائة رجل وألف رجل ومائة
وثلاثة رجال والاولى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا بدلا ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلاثة
وعشر وكذا ثلاثة وعشرون اكثر من عشرون وثلاثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العدد فتكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما مر اولا العدد
الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد المتقدم عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت
الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما فوقها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف
وهكذا الى غير نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ
لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا
الى مائة الف مائتا الف ثلاث مائة الف الى الف الف ثم مائة الف الف ثلاث مائة الف الف الى الف الف الف والفان الف والفان والف الف وثلثة
الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احد عشر مائة بل مائة والف ولا ثلاث
عشرة مائة بل ثلاث مائة والف وثلاثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة
رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلاثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة
والالف لانما اضيف اليه المائة والالف واصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولانها باء الماحكي الاخفش
رايت مئيا بمعنى مائة وانما تكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجاز اسكانها لكثرة ثقل المركب بالتركيب كما اسكن
في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء فتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال
لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب
بفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت
لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا
او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعهما
مخفوض مفرد قوله الى العشرة لحد ههنا داخل في المحدود اعني ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه فلان الاضافة لان الكلمة تصير





بها اخف على ما مر وقد يترك الاضافة في ثلاثة فيجيء ما بعده على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلاثة اثوابا واما شذوذ النصب في المائة فلان الاصل كان
موصوفا كما تقدم وهو المقصود ولو نصب لكان المقصود في صورة الفضلة واما النصب في احد عشر رجلا فيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع
فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثة فما دونها ان يكون جمعا اما افراد
مميز ما فوق العشرة فلما يجيء وقوله لفظا او معنى ليجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل واسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز
احدهما فصل بمن نحو ثلاثة من النخل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعدما تمهد من افتقاره
الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل لقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة نفر وقالوا ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان
على عيالي ثم نقول انه لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له
الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلاثة اجبال وقد جاء ثلاثة قروء مع وجود اقراء وليس قياسا
وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلاثة كلاب بتاويل ثلاثة من كلاب وليس بشيء وقوله الا في ثلاثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع اي المميز
المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلاث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم
ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها العدد كجمع التكسير كما في ثلاث عورات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء ما يجيء
المجيء بعدها هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر واخف الا انه قد جاء في ضرورة الشعر ثلاث مئين
وخمس مئين قال ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول مئون بضم الميم وبعضهم يتم كسر ميم مائة في الواحد نحو
شباب من الصم ولا يتبع الفم وذلك هو الاخفش قال الاخفش لو جمعت مائة كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مائتين معتقب الاعراب كسنين على ما يجيء
في باب الجمع وقال الاخفش هو فعل في الاصل كعنب فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا يقال مائة واحده مائين ولعله عنده اسم جمع وقال
بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله رجائي الطائي وقد بلغ المائة عند الاخفش في الاصل المئين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس
انه مطروح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل مائي كمعي كما تقول نحلة ونحل وفي ظبية ظبي وقيل اصله اي كليب كسر الفاء كما قيل
لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية وما في كتاب سيبويه من هذا قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلاثة اسماء كاسم واحد فان قلت قد قالوا ثلاثة عشر
زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قلت هذا اسهل منه لان المضاف اليه اذا كان مميزا هو المقصود بالاول في المعنى لانما
جيء به لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو ثلاثة عشرك شيء اخر فلم يكن يجعل الثلاثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى واما عشرون
واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي شبيهة بها فان قيل فقد يقال عشروك وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين
واخواتها ابعد شبها من نون الجمع لان عشرين ليس جمع عشر حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع في اول الكلام
ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون لمشابهتها النون الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي
كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فبقي الجمعية فيه مضافا
كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية
مفهومة من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلة يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب
الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول له عندي عشرون رجلا شجعانا كما يوصف
هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا ولكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف
وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلاث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلاث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات
رجل كما مر وقوله مخفوض مفرد اما خفضه فهو الاصل كما ذكرنا في نحو ثلاثة رجال واما افراده فلما جاءهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه حصل
من الجميع لفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعيته في مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة
حكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فشهرة كثرتها الاكثرية
الاحاد فاغنت عن تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال
المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من جهتين جمع تمييز المائة و
نصبه وكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ لجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا
تسعمائة سنة وجهته انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحد من ثلثمائة واقل
السنين ثلاثة كانه قال ثلاثمائة ثلاث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف هذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكان اسباطا ستة وثلثين
على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرأ ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا
ولا شك ان قراءتهما قراءة جماعة فليس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا
كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع المميز جمعا في نحو ثلاثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل

المميز جمعا استعمل على الأصل وقال الزجاج إنما كان بالنون لو كان يستعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فأما إذا استعمل الجمع على الأصل فيهما
وضع العدد له نحو ثلاثة أثواب كالأصل المتروك وإذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفاء وعنده
رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة
كان صفة نحو قولك سبع طوال وأحد عشر طويلا وهذا لأن المقصود من المميز لتبيين الجنس هو معدود في أكثر الأمور فقط إلا إذا كانت الصفة
مختصة ببعض الأجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الأبيض وهذا العالم وإذا أضفت العدد المركب نحو أحد عشرك
وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجب البناء التركيب والإضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الألف واللام في
نحو الأحد عشر أيضا وإذا كانت الإضافة واللام من خواص الأسماء وأما الأخفش والفراء فإنهما فرقا بين اللام والإضافة وذلك لأن ذا اللام كثيرا ما
يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي وأخواته والأمس عند بعضهم وأما المضاف فلا يكون إلا معربا إلا لدن وأخواته [illegible] الإعراب في
للزوم إضافته مع ثبوت علة البناء فيه وأي في الإعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الإضافة والبناء عند القطع منها وأما بناء نحو غلامي عند النحاة
وبناء حينئذ وإذا ونحو قوله [illegible] فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالأخفش يعرب ثاني الاسمين فقط مع الإضافة نحو خمسة عشرك
لجريه بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الإضافة معربين إعراب المضاف والمضاف إليه لتشبيههما لفظا بالمضاف والمضاف إليه فيكون خمسة
عشر زيد كابن عرس زيد قوله وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص إذا أطلقته على امرأة وقولك
نفس إذا أطلقتها على رجل ففي الأول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو الرجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك أن
تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم كما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة أشخاص نساء وثلاث أنفس رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة
أنفس للرجال وثلاث أشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما
مثل رجل ورجلان لإفادته النص المقصود بالعدد إنما لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد مقصودها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد
ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ
العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لأن لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والعدد ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا
رجلين ولا اثنا رجال لأن لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ
التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن المميز الأول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يتم في نحو
واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل وإذا قصد تعريف العدد فإن كان مفردا غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه إن كان أو أكثر كالعشرين
رجلا والثلاثة والثلاثون رجلا وإن كان مضافا فعلى المضاف إليه وإن كان مضافا إلى المضاف فعلى المضاف إليه الأخير فالأول كثلاثة الدراهم و
مائة الدرهم وثلاثة المائة وأربعة الآلاف والثاني ثلاث مائة الألف وثلاثة آلاف الدرهم وثلاثمائة ألف ألف الدرهم وقد يدخل على
المضاف والمضاف إليه معا شذوذا نحو الثلاثة الأثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الإضافة وإن كان مركبا دخل على الأول كالأحد عشر درهما ولا يجوز
دخولها على المميز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لأنه كدخول الحرف في وسط الكلمة وقد يدخل على الجزئين فيضعف نحو الأحد العشر درهما و
هو عند الكوفيين والأخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والمميز فيقبح نحو الأحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم أن العدد المميز
بمذكر ومؤنث معا إما أن يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من أو بين أو لا فإن كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وأمة وأربعة
عشر من النوق والجمال إلا أن يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة للتأنيث قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير أن تضيف وتجأرا
إذ التأريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا إذا أبهمت ولم تذكر الأيام والليالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك أقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وإنما غلب التأنيث لذلك وللفصل إذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين
يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وإن لم يفصل بينهما فإن كان العدد مضافا إلى المعدود فالغلبة للأسبق نحو خمسة أعبد وإماء وخمس إماء وأعبد إذ
الإضافة إليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامرأة وثلاث وألف ناقة وجمل وإن كان
المعدود منصوبا على التمييز فإن كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا أو لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر رجلا وامرأة وخمسة
وعشرون ناقة ورجلا لاستحكام التذكير المقارن للعقل وإن لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بأسبقهما نحو ثلاثة عشر جملا وناقة وأربع
عشرة بيادقة وأربعة وعشرون يوما وليلة هذا وإذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت أربعة عشر يوما وليلة فالمراد أربع عشرة ليلة وأربعة
عشر يوما لأن مع الليالي أيامها بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وأمة وخمسة عشر جملا وناقة بل المعنى أن مجموع عدد العبيد والإماء عشرة فبعض
العشرة عبيد وبعضها إماء ويجوز أن يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس إماء ويجوز أن يختلفا والنكرة المضاف إليها بين في مثل هذا الذي في موضع التقسيم يقصد بها
الجنس ولفظة بين مستعارة من الطرفين في المكان فقولك القوم بين رجل وامرأة أي لم يتجاوزوا من هذين القسمين من هذين الجنسين كما أن ما يكون بين الشيئين
لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم أن الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون
أكثرهم أهل البوادي الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فأول الشهر عندهم الليل
لأن الاستهلال لا يكون في أول الليل فيقولون في أول ليلة من الشهر كتبت لأول ليلة منه أو لغرته أو لمهله أو لمستهله وفي اليوم لأول ليلة خلت واللام هي



مبحث أسماء العدد

البعيدة للاختصاص الذي هو أصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة أضرب إما أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت أو يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة ومع الإطلاق يكون للاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون لوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت لوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس إلى آخر الشهر وإن وقع الفعل في الليل ولم يقصد إلى ذكر وقوعه فيه جاز أن يكتب فيه ما يكتب في الأيام وذلك أنك تقول في ثاني الأيام لليلتين خلتا وفي الثالث لثلاث ليال خلون وكذا إلى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت إلى عشر ليال خلت والأول أولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع وفي الحادي عشر لإحدى عشرة ليلة خلت إلى أن يكتب في الرابع عشر لأربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والأول أولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني في الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الأجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لأنك لو ميزت بعد القلة أي من ثلاثة إلى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلاثة أجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الوحدة أي المستكن في انكسرت لأنك لو ميزت بعد الكثرة أي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا ويكتب في اليوم الخامس عشر للنصف من كذا وهو أولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما أيضا وذلك لأن الأولى أخصر منهما وفي السادس عشر لأربع عشرة ليلة بقيت أو بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير إن بقيت لجواز نقصان الشهر إلى أن يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو أولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه أيضا إلى أن يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الأخيرة لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه وفي اليوم الأخير لآخر يوم من كذا أو سلخه أو انسلاخه قوله (وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية إلى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الأول والأولى والثاني والثانية إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الأول ثاني اثنين أي أحدهما وفي الثاني ثالث ثلاثة أي أحدها وتقول حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة وإن شئت حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر)

فتعرب الأول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم أن جميع ألفاظ العدد كانت في الأصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلاثة وستة رجال فإذا كان هناك متعدد معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فإن أردت ذكره بلا نسبة جئت بواحد واحد الذي هو أول تلك الألفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة أو أحدهم وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب ففي ذلك على وجهين أحدهما أن يقصد إلى ذلك الواحد المعين من جملة العدد بالنظر إلى حاله أي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث أي الواحد من الثلاثة والثاني أي الواحد من الاثنين وهذا معنى قوله باعتبار حاله والثاني أن يقصد إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر إلى درجة التي تحت درجته أيضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته مجموعة ذات هذا الاسم وجعله للمجموع اسم درجته نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته نحو هو ثالث اثنين أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه إلى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة حتى صار واحدها ومحوا عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير لم يجز أن يبنى من واحد إذ ليس تحت الأحد عدد يصير واحدا بانضمامه إلى الأحد ويجوز أن يبنى من الاثنين نحو ثاني واحد أي مصير واحد اثنين بنفسه فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصير إما مجرورا ومنصوبا وجب أن يكون عدد أنقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثة وخامس أربعة ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة إذ لا يتأتى ذا المعنى أنه مصير مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه هذا المعنى لا يتم إلا في الناقص عن أصله المشتق هو منه بدرجة فقط وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإنهما متساويان فيها أو [illegible] وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن لفظ الاثنين لا يصير ثلاثة أصلا وإن انضم إليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وحينا يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلاثة فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة إذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الأحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف الحلق كأربع وأتسع فقد يكسر هذا أيضا على الأصل وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع إلا فيما لامه حلقي بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت القوم أي أخذت ثلث مالهم وكذا إلى عشرتهم وخمستهم إلى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل إذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة ولا يجاوز سيبويه أن يتجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للأخفش والمازني والمبرد قال أبو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا إلى المائة قال الشارح إن كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجوزه بتقدير لفظ النيف فيقول هذا ثاني أحد عشر وثالث اثني عشر ويقويه قال المبرد وهذا لا يجوز لأن هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل نحو لا تقول ربعت ثلاثة عشر ولا أعلم أحدا حكاه وأقول إنما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى أحد نحو ثالث ثلاثة عشر لأن ما هو بمعنى الأحد في صورة اسم الفاعل وليس بمعنى كحائط وكاهل فلا بأس أن يبنى من أول جزئي المركب إذ لا يحتاج فيه إلى مصدر ولا فعل وأما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى أبو عبيدة إنما هو في العقود من العشرة إلى المائة كعشرين وثلاثين إلى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر أنه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الأحد لم ينقل ذلك عن سماع العرب فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلاثة عشر على بناء فاعل من أول جزئي المركب والإتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما وإعراب أولهما

بن ثلثت القوم أثلثهم إذا أخذت ثلث أموالهم بالكسر وإذا كنت ثالثهم وكملتهم ثلاثة بنفسك وكذلك إلى العشرة إلا أنك تفتح أربعهم وأتسعهم لمكان حرف الحلق

لزوال التركيب ولا يجوز فيهما احد شيئا او لجزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب اربع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه
نحو رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصد الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت
الواحد بالاول لكنها ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدود اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول للبيان قصد الترتيب وهذا المبني على وزن
الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فقلب الواحد
الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب واما العشرون
والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون
في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف ولو اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه لا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة
فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا تقول
اول الاحد ولا اول الواحد لان في الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس للواحد بعض
حتى يضاف ذلك اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان تنصب
اصله لانه ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان
تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة ولم ترد الاضافة قلت على ما
اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب
الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه حكاه عن الكوفيين قال انهم لا يجوزون
الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب من الجزء الاول وقول سيبويه اولى لانه ليس باسم فاعل على الحقيقة وحكايته
عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلاثة عشر اكثر استعمالا للخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشر
في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته عرب اول الجزئين لوجود الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف
او لجزئي المضاف اليه فتقول ثالث ثلاثة عشر والذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيامه
مقام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول
عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المص
الوجه الاول اعني بناء الجزئين لما ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني بعد الالتباس وعلم ان قولك ثالث ثلاثة عشر له
ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة
لا من ثلاثة عشر ولم يحذف منه شيء وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز رابع ثلاثة عشر ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر
لا من اصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث فتلحق في المؤنث التاء نحو الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالثة عشرة وتؤنث
الاسمين في المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر في نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لان الاسم لو احد مذكر فالمعنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر حيث لا
فانه [illegible] وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة اي ومن اجل الخلاف
الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله والى ما فوقه قوله المذكر



والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة
او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي نحو غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر
العلامة نحو زينب وسعاد وغير الحقيقي نحو دار ونار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لانه وضع على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف
الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة وقديرة في هند وقدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه بتقدير التاء
قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث في الاسم اصل وما
في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم الذي هو فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا فانها تلحقها الحركات
وتبدل هاء في الوقف فقال الكوفيون ان الهاء اصل التاء لما رأوا اشتباهها بالالف والبصريون ان التاء في الوصل الهاء في الوقف والاصل هو
الوصل لا الوقف قال جار الله التاء اقيس علامة التانيث في نحو [illegible] والاولى ان يقول هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كتا والتي في اسم الاشارة
ما هو على حرف واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب المضمر وتاء التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا
كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء اما انها جاءت بترا شئت احسن ويجوز ان يريد بالاول المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا
عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ولات لتأكيد النفي كما مر في بابه وتلحق لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان
ومنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها في منتان كأنه بدل من اللام ليكون واحده منه كشفة
والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للوقف [illegible] كلام الفعل لجاز زيادة

الفعال

بحث المذكر والمؤنث

الف المد قبلها كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما التبس الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل وقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتج الى جعلها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما في نهما فان ولينا الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد لغدو على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيثها ان لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله نعم والشمس ضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة للشاربين ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلاث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال الخاص بالمؤنث كفواعل في الصفة كطوالق وحوائض وعلى مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وبين جمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجبين واجبن وطحال واطحل ويجي التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير فعلى وفعلاء وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي فيها مسموعة قليلة كرجلة وامراة و انسانة وغلامة الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنحل ونحلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت لتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجي وفي المصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت للفرق بين احاد المصنوعة واجناسها وهي اشياء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد الحقت الجنس في الواحد وهو قليل نحو كمء وكمأة للجنس وكمء للواحد وقال بعضهم ان التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان في القران قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجي ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجي التاء للمعنيين المذكورين وفيها عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو غراءة وسقاوة وياء في تغاية بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية وعلاوة وهراوة وصحوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجي وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم وانما جوّز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة وعظاية وعظاءة وصلاية وصلاءة فلما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجي التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت جمعت على الامير سابلة وغادرة وشاربة وقولهم ركوبة وركوب وحلوبة وحلوب وفتوة وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة لكن كما في كماءة وكماء وذلك لان ذا التاء في مثل صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجي الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فعالة او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجزاء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيوتى لها بها علامة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع شعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسبة لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال وجمال رجالي وجمالي كما يجي في باب النسب فحذفوا ياء النسب ثم جمع بالتاء فصارت التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجي وانما ابدلت منها لان التاء والياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري وكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب في جمع الاسم جمع الاشم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير انما يكون هذا في اسم تكسير لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم تاته بالتاء فلا تقول في جمع فارسي وبخاري فرسة وبخرة بل فرس وبخر وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى الاصل من الانصراف وقد يجي له مزيد شرح في المنسوب السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة في جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة وان يكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بناء من ابنية الجمع افعلة كاعربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث

الاكول التي تعزل للاكل وتسمن وربما الاكيلة فهي المأكول بعد [illegible] سنة

الصلاية الفهر وكذا الصلاءة بالهمز والعظاية دويبة اكبر من الورغ

اقتوى خدم قتوت قتوا ومقتوي نسبة الى المقتو كانه منسوب الى المصدر

[illegible]

كما في ناقة ونعجة واربعة وهذه التاء لا ونه قبل وقد جاء الحاق للتاكيد والتانيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمونث التانيث غير لا وقد التاشر وهو لا المعنى من الغالب بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لا ونة الحادية عشر دخولها عوضا عن فا الفعل كما في عدة وزنة او عن لام كما في كرة وظبة وهي لا ونة الثاني عشر دخولها عوضا عن يا الاضافة وهو في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا الا انها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما الحقت هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمونث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا عن الف التانيث كما في جبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا بد لمنها التاء بل يقول حبير كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو هي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر وجمل وامراة عاشق وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعاشق ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذ لا اشتراك نحو حاضت وطلقت لا ان اصل العلة الاطراد ويقتضي ايضا ان لا يقال امراة مرضع قلت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث فقال سيبويه هو مؤول بحيوان او شيء حائض كما ان وعند سيبويه مؤول بانسان او بشيء وانفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر غير هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لانها بمعنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت اذا اجريت على الفعل فالصفات انما تلحقها التاء اذا الحقت الافعال التاء نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا انها في حائضة لانا لا نضطر كالفعل في معنى الحدوث واذا قصد الاطلاق لا الحدوث فليس في مثل الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل لان معنا ما دولبن وذو تمر وطالع بمعنى الحدوث في الحين ومعنى ذلك معنى حائض حال ان ذات طلاق وحيض اي طلاقية وحيضية قلت غاية كلامه ان اسم الفاعل انما يقصد به الحدوث ثم يكون المعنى كالفعل الذي هو مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنث وتانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا وكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا يجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق يحمل عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث والتسوية فعل الامر من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ابن طاهر ان المنسوب الذي على وزن فاعل ليس باسم فاعل على كلام ابن و تامر فقياسه في قياس انه اذا قصد به المونث لابد له من التاء بل يقال امراة نابلة ونبالة وكيف ما حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة مجازا وحكم ما فيه النسبة ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وقوله عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا ان نحو حائض وطامث من باب النسب كان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من باب النسب ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى يحملا عليها كما حملنا حائضا وطامثا على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمونث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحقا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم لما كان على وزنهما ما يقصد به وجه الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فالتزموا بالتاء التانيث ما قصد فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس ان يجردهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما الاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحق بتاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امراة جبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمونث كالركوب والحلوب والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمونث ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد بمعنى قطع وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه وبنا فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف ومما لم يلحق التاء فيه فعيل نحو ناقة دهين

يقال لا ... اذا كانت ذكورة ... [illegible]

[illegible]

مبحث المذكر والمؤنث

وأما ألف التأنيث المقصورة فإنما تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والألف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب إما للإلحاق
كأرطى أو لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى أو للتأنيث والتي للتكثير لا يكون إلا في الأسماء ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز ألف الإلحاق
عن ألف التأنيث خاصة بأن تزن ما هي فيه وتجعل في الوزن مكان الألف لاما فإن لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت أن الألف للتأنيث نحو جمزى و
بردى فإنه لم يأت على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الإلحاق كما يجيء في التصريف أن تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف أصلي في كلمة
أخرى لتصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط أن يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الأهم في ذلك إقامة الوزن والسجع
وغير ذلك من الأغراض اللفظية وليس المقصود اتحاد المعنى بل يجوز أن يختلف وأن لا يختلف ويجوز أن لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للإلحاق معنى
كجيئل فنحو قطع يقطع وأقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدر وغير الأوزان التي لا يكون ألفها إلا للتأنيث
فعلى في الغالب وإنما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه بهمى بهماة وروى بعضهم في دفلى دفلاة وبهماة وأما فعلى فإما صفة أو غير صفة والصفة إما
مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفضلى فهو قياس أو لا كأنثى وخنثى وحبلى وغير الصفة إما مصدر كالبشرى والرجعى أو اسم كبهمى وحزوى وبهماة
ودفلاة إن صحا فألفهما عند سيبويه للتأنيث أيضا كما عند الأخفش مع أنه لا يثبت فعللا كبرقع وذلك كما يجيء في التصريف في باب ذي الزيادة
منها فعلى ولم يأت في كلامهم إلا اسما قيل لم يأت منه إلا ثلاثة أسماء شعبى وأربى في موضعين وأدمى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع
ورواه سيبويه بفتح الفاء من المدة منها فعلى بفتح الفاء والعين إما مصدر كالبشكى والجمزى ولما وصف كفرس ثبى وناقة ومحى سرعة وأما اسم
كدقرى وشمأى وأجلى أسماء مواضع منها فعلى كالجبلى للسكتة ومنها فعالى كحبارى لطائر ومنها فعلوى كحولايا الموضع وفعلى كالكفرى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الأنصار
وفعيلى كهبيخى لعبة وفعللى كحلبلبى وفعلوى كرهبوتى وفعولى كعيدوكى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وفعلى كهجرى للباطل
ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كخوزرى لمشية في شق وفعلايا كبردرايا الموضع وفعليا كذربيا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر أنه
عجمي وفعلى كعرضنى وفعلى كدفقى لنوع من السير وفعللى كجلندى اسم جبل وحجاجبى بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبا وفعلى
كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كأهجيرى للعادة فهذه أحد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث وأما فعلى
وفعلى فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق ففعلى إذا كان مؤنث فعلان أو مصدرا كالدعوى أو جمعا كمرضى وجرحى فألفها للتأنيث وإذا كان اسما
غير ذلك فقد يكون الألف للإلحاق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا تترى فيمن نون وقد يكون للتأنيث كالشروى وأما فعلى فإن كان مصدرا
كالذكرى أو جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون ألفه إلا للتأنيث وإذا كان صفة قال سيبويه فلا يكون إلا مع التاء فالألف للإلحاق نحو رجل عزهاة
وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى أصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه وإذا كان غير الأوجه المذكورة
من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للإلحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتأنيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين للإلحاق والتأنيث كذفرى
منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن لا ونذا لتي لا يكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث فعلاء وهو قياس في مؤنث فعل الصفة نحو أحمر وحمراء وقد يجيء صفة
وليس مذكره أفعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية هيثاء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما
واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الألفين الأولى لا الأخيرة
لأنها المعنى ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو حبير فإذا حذفت الأولى رجعت
الأخيرة إلى أصلها من الألف لزوال سبب قلبها همزة وهو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها إلا أربعة أحرف قلان بن
تأداء أي ابن الأمة والشحناء بمعنى الشحنة وخيفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها إلا السيراء
وقال الفراء أصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء إما مفردا كالعشراء والرحضاء أو جمعا كالفقهاء والعلماء وأما فعلاء وفعلاء كجرباء وخشاء
فلحقا بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو إما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب وإما اسم كالثلاثاء وإما صفة
كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كحنفساء وفعيلاء كقريثاء ضرب من التمر وفعلاء
كزمكاء وقد يقصر وليس الألف للإلحاق لأنه لا ينون وأفعلاء إما مفردا كأربعاء وإما جمعا كأنبياء وهو كثير وأفعلاء بضم العين كأربعاء وقد يفتح الباء
وفيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعاللاء كجخادباء نوع من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء

قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين إنما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل
فإن بإزائه ذكرا منها وتأنيثه غير حقيقي إذ تقول اشتريت نخلة أنثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كأتان وعناق
ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان أولى إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من جنسها بالتجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه أي الذي ليس
بإزائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر إذ ليس بإزائه ذكر فيجوز أن تقع على ذكر نحو حمامة ذكر وعندي
ثلاث من البط ذكور ويجوز أن يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي فإنه
إذا سمي بما فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة إلا عند بعض الكوفيين من غير السماع مع أنه نادر فلا يقاس عليه ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع الصرف
لا في الإسناد إليه أن التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع أن يعتبر حال تأنيثه في غيره ويتعدى إليه في ذلك وأما منع الصرف فحاله يختص لا يتعداه وإذا كان المؤنث
اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما أسند إليه التذكير والتأنيث نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كسا معقى

شاة

قال في الصحاح الجنفاء اسم موضع وجنفى اسم موضع ... الحاسر بعد ناقة بشكى أي سريعة وقد بشكت أي أسرعت ...

بروقة شوكاء أي خشنة اللمس لكونها جديدة
الشأداء الأمة وكان الفراء يقول الشأداء والشحناء بمكان حرف الحلق قال أبو عبيدة لم أسمع أحدا يقولها بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك إلا حرف واحد وهو الثأداء وقد يسكن يعني في الصفات وأما في الأسماء فقد جاء فيها حرفان قرماء وجنفاء وهما موضعان



ثلاثة بجمل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صاحب حاجة انثى على انك الحقت تانيث حجا بالتا الكو
الجمعه لا للتانيث لانك لو الحقتها بقي التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند الفعل فبالتاء وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنسا والايام
فعلت وفعلن قوله اذا اسند اليه الفعل اي الفعل او شبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا فظاهر العلامة اولا فذلك الفعل او شبهه مع
التاء للدلالة من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وانما قال في ظاهر احترازا عن المضمر غير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند
اليهما لازم على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير واسم الجمع وغيرهما اعني المفرد والمثنى اما
الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاعلى في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه
الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربتا الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا
وجه للانكار بما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة
لشابههما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون
الفعلين غير متصرفين وايضا اللزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتني من امرأة وكفى بهند فليس
الجار في الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك
التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه لارتفاع مع الفصل
بالا او نقول المسند هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة
فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع
تاخر الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك
العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما
فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت وغيره كالشمس طلعت الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل
وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرها سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير والتانيث كرجال
ونسوة او مجازي التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والحبلات
والغرفات فحكم المسند الى ظاهرها حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي لا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال
الرجال والنساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد
نحو قال النسوة لان المجازي الطارئ ازال حكم الحقيقي كما ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون
لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه
لما كان يتغير بذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من
التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل ما التاء مقدرة فيه فلا يظهر التغيير عليه كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في
حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم
الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا
حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حق الجمع بالالف والتاء كما يجيء والواو والنون فيه عوض
من الالف والتاء وبناء التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان
يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا وضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون فعلوا ولا يجوز فعلت لبقاء لفظ المذكر
الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لانهما ازيد حروف اللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة
التي في الجمع وكانت الواو لاصالتها في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وجعلت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يتو الجمع في الغائب
من حروفها المدة شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا ونظرا الى
العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وفعلن وفاعله نظرا الى طريان تانيث معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو
ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالقدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد
المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها لجمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبلات والنسا والزينبات
والقدور والغرفات فعلت وفعلن وبهذه التفرقة بين المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضماير على اختلافها تقول في المرفوع المتصل انتم وانتن
وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن

اصله

مبحث المثنى

والاصل انهم واو ضربكموا وانا اكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وصفيه مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراؤه مجرى جمع التكسير نحو نقعر النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعروا واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال في الصحاح ركب من الخاصة بجمل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كانت ماهياتها مختلفة كالابيض للانسان والفرس بجامع في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان للانسانين او الفرسين والبيض للافراس سواء كان الواضع واحدا كالرجل واكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واضع من الواضعين حين وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك بل الى كون ذلك المسمى ماهية كانت متميزا بهذا الاسم من غيره حتى لو سمي به زيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا عند المصنف وقد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للحيض والطهر والعينان لعين الماء ومرصد الشمس وعين الذهب منع ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد لما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك الخاص يوجد لاحادها فلا يثنى ويجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يوضع له فيثنى ويجمع حال ذاتي وجمع باعتبار معانيه المختلفة او ورد اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قال لابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال لو احب منك الانف والعينانا قال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينة لا ينقضي شهرا مثنى شهرين شهرا ينادي وينيع بكنه وقوم في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى في قوم في الشواذ في الفعل ايضا تزوقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عدقبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما دابه من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير من غير عطف نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذا ضعيف عنده وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان يكرر بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي بعد علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل انا هذا معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف غيره فانه احتاج في التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا اللبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا الواو العاطفة والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد نحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما وعلى الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرة نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرة كخمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ومجيء الاتفاق اطرابما ذكرناه ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من

قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما ايضا

الحرمان والفصل بحبشر وان كانت الهمزة واوا او عوضا عن واو وهو ثلاثي المقصور ثلاثي قلبت الفا واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التثنية عند التثنية
فتعرض الحاجة الى ذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف آخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو ردت الى اصله
ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا ردت الى الاصل سلمت الواو والياء ولم يقلبا الفا لئلا يرجعا الى ما فر منه وانما
جاز ردها الواو من الثلاثي الى الاصل دون الواو مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل فيه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء
كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن اصل لم يعرف اصلها فان
سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في
النوعين وفي سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضموم الاول كالضحى او مكسوره
كالربا وجب قلبها ياء لئلا يثقل الكلمة بالواو في التحرج مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة
اصلها فالواو اشهر وقوله والا فبالياء اي ان لم يجمع الشرطين فيها كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او رابعا
فصاعدا وعن واو كالمغزى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستسمى او رابعا فما فوقه زائدا للتانيث كالحبلى والقصيرى والخليفى
او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء
كالقبعثرى والقبعثر ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا
لم يثبت الالف قط حتى يقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدود المدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث
كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء واصلية كقراء لجيد القراءة فالتي للتانيث يقلب في الاشهر واوا اما القلب
فلكونها زائدة محضة وهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فالعرف في
الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل ومما صحح فقيل حمراءان وحكى المبرد حمرايان
قلبها ياء نحو حمرايان والمعروف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة
عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لانهما ليستا باصليتين فتشابهت همزة حمراء ولاحداهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو
او ياء ملحقة بالاصل فتشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد للحوق الاصل
فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لانها اقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد يقلب المبدلة من اصل ياء
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفتين بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء وفي التثنية اما ان
يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل المفرد ثناء وكان الالف والنون فيها لازمان كما في مذروان وشقاوة
وعباية وعظاية حذف زائد التانيث اذا كان لازما وكذا نحو خصيان وخصيتان التطول والتبس فيهما خلافا للكوفيين واما المحذوف آخره اعتباطا فان
كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن فلا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان ومن قال هذا ابك واخك
اما قولك فلم يرد اللام في التثنية كما لم يرد في الاضافة وانما ثنى يقلب الياء واوا كما في الافراد نحو فان واثنان لم يقل فوان كما قيل ذوان لان ذو لا يقع
الا مضافة بخلاف فم فواو متحصن من الحذف لاستغنائه بالتثوين فلم يحتج في المثنى كل منهما مجرى المفرد لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا
في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتبت على الاصل الواو ولما كسبته
وسنته فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو بعيد ورد لام زائد في التثنية لا لام ذو فقالوا ذوان وان ما الواو وقد جاء ايضا فان ما الواو هو قليل
واما نحو يد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية تقول يدان ودمان واما يديان فقال منه يديان حيث كان عنده محكم فعلى الغفرة قال
يديان بيضاوان عند محلم قد يمنعانك ان تضام وتضهدا وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لام دم واو لقولهم دموان وانما قال الواو ضمير يكون يوم شيء مع انه
من الوضوح ولعل ذلك لان تذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ولو كان
كعصا لم يجمع على ذلك فدميان ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم وعند المبرد دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين لامه ياء
فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى
كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد جاء يديان يكد مثنا مع ان يد ساكن العين ايضا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد كما مثنى يدي
ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يد في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد
الشاعر في ان يكون اصل الفعل متحرك العين كقوله يا رب سيار سار ما توسد الا ذراع العيس او كف اليد فاما المحذوف لامه لعلة موجبة فاما
مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كقاض ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع انه بعد ساكن كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك
الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا تقول قاضيا وقاضين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت
تاء التانيث في خصيا واليان انما يحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب من انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما
اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جرهما الاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما
يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيا اعلم انه يجوز خصيتان والياتان على القياس اتفاقا قال متى تلقني فردين ترجف روانف

البيل

مبحث المجموع

البيت ونستطاراً وقال بلي ابن الحمار وحشيناه احب الى قراءة من فراز واما خصيان والياان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد
احديهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اى لفظ التثنية موضوعا وضعا اولياً على التثنية كما في مذرويين وكذا الاليان والخصية
والالية بمفردين لخصيان والاليان بل هو مفرد اما خصي في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات
الشعر فانهما لم يأتيا الا في قوله يرتج الياه ارتجاج الوطب قال وكان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا
يحذف التاء منهما وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى
الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية فالكائنة وجه تركيبين قد غضبا والاضافة معنى
كقولك حيا الله وجها اللذين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال
اجتماع مثنيين مع اتحادهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض من المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت
المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما
قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانما اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية
في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما
او لا يكون نحو ايديكما اسند لا الا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما
في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس
زيد وعمرو ان يكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت
غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما
وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه ويجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى
نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين و
العينين تقول عيني لا تنام اى عيناي وقريب منه قوله وعينان في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا
وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد وكقوله ثم المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع كقوله كلوا في بعض
بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعال مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تأويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل
للملابسة التي بينهما ومثله في قوله تعالى رب ارجعون اى ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه فاغلب
فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقصد تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام الواحد او مثنى نحو قولهم جب مذاكيره وبعير
اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر يعني الجمع الاقصى على تأويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال الاصمعي
او بلاد لم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا ماجدان قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما قوله ما دل
على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغير ما
اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغير ما في تلك الحروف اما بتغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف
كمسلمون او بالحركة كاسد واسد او بهما كرجال وعوق والتغيير المقدر كفلك وهجان ففلك بتغيير اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي
كائنة مع تغير ما ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها و
غيرت بتغيير ما بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فيجوز ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر ان تقرا ان مفرداتها
آحادها من لفظها كما رأيت اخذت فركب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس ركب بمفرد راكب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما
قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الآحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل
يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لوردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبي وجاملي و
ايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال لها حامل لا يهجع الليل باهره وقال مع الصبح ركب من احاظة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمر وتمرة او بالياء نحو روم ورومي وذلك لانها لا يدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه
الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل ليس آحاده اخذت وغيرت
حروفها بحذف التاء او الياء قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس لان العجب التلة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على
القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرتين او تمرة وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت
الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد
والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا
لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فنحو ابل عنده مفرد وانما اسم الجمع

واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فلابد ان يجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجي مثل تراب جل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح
والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه
كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه انما هو بالواحد متميزا اما بالياء او بالتاء بخلاف
اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصورة بجموعه مفردة بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع
امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع المخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع المشهورة
فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد كعباد وعبد وذو ونساء كغلام
وغلمة فكان له مفرد اخير تغييرا ما وقد يجيء لجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من
لفظها ما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكور او مذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها
للشيء الطفيف الرذل يتحدث عن مثله ومما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا او وصفا بريعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد
والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل ان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان
بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص يقال في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكناز وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخمر
الحركات والحرف المزيدة غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما ما وصف به مما كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى هل اتيك حديث ضيف ابرهيم المكرمين وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز ان يثنى لاعتبار الحال المنتقل اليها
فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع صفة واما قوله تعالى وهم لكم عدو
ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن
الجمع ولا اسم جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله
وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان
كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة
كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب في زعانف كقوم اخرين ولا يخلو المفرد في جمع
المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح
كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان
على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى
ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو بقيت الكسرة مع بقاء
الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة التي
هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لتكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما
ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين
والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذفت ايضا لالتبس في الرفع اذا
اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخويك فانك تقول فيه اعلو اخويك واعليهم فلا يلتبس واما الان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان
وعصوين ورحيان ورحيين لخفة من ضمها او كسرها قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزووت ودميت كما ترى في نحو نزوان
وغليان واذا لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في غزووت والياء المكسورة في دميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما
كما في سبروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط نحو قوول وطويل وغيور وبيع
والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم
يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح
ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله وشرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام
في جمع المذكر واما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فقيل
جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون
وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى مسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة
وحده واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث
فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون
عين الكلمة وابن كيسان يفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحرات وذلك لان تحصيه الالف والتاء كما قالوا ارضون

بفتح

الزعنفة بالكسر القصير ... الزعانف اطراف الاديم ... سس

بفتح الواو لما كان حذف الالف والتاء والذي خالفوه خالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضّر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التأنيث والتذكير وان حذفت كما عملوه حذفوا المثنى مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاء في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف تحليتهم بذلك لان المحذوفة تقلب واوا فيفتحون وتقلب علامة التأنيث واما قلبهما واوا دون الياء لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة دالة عليها وانما لم يحذفوا المد ... وانه يحذفونها لتحذف التاء لكونهما الكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازني كان يجيز في موسى وعيسى موسون وعيسون بضم ما قبل الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان اتفقا انها لو جمع بعدها كسر الواو للاعراب نحو دلو لنا او للساكنين نحو مصطفو البلد لا يجوز الهمز فيها اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بشفاء وبنت وهند مذكر في الجمع ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي باحمر مذكر عاقل قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج لفرس وطويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورأيتهم لي ساجدين وشبه في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى منه لانه يتناول العالم نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحيح في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصه له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التغيير في الاسم باعتباره وغاية العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم لجهة الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي ثم انضم فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون ... واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه الا باعتبار علامة تصحيحا كما تبين في التصريف وبعد ان يكون العلامة الدالة على جمعنا الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون ... ايضا في الوصف واوا وان كانت في الفعل اسما وفي الاسم حرفا ولتناسب الواوين قبح قائم قائمون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكثر في غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على موصوفه جريها وانما لم يجز ان يجري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل الا على شيء مبهم واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتج الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مقدم في لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك والخاص منه يجمع بالواو والنون فشابه العاملة وقبولها تاء التأنيث مختصة بالاسماء المذكورة وقبول تاء التأنيث يختص بالصفات فلم يجمع بهذا الجمع ... كما ذكرنا في باب التأنيث والتذكير وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في الصفات التاء وان كان في الاول المجرد ... والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ... بمذكرها ومؤنثها ... والغالب في الموضعين فجاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون ... بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد تشذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجبر ما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ وانه من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر المقصور بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجيء واجاز سيبويه في باب الاسماء ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعلى واما نحو عريان وخمصان فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء او الكسر اصله عدم لحوق التاء ولما ثبت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدة حملا على صديق وصديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ويجوز ذلك في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كجحمرش فانه تستوي مذكره ومؤنثه مع انه يتوهم جحمرشون وجحمرشات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم غير تاء ونحو كتبه وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا المفرد بعد ...

ولهذا ابنا وفي باب العلم المجموع بهذا الجمع وفي باب كرون نحو ولهذا جعل النون معتقب الاعراب

الجزء الانثى ... بالله ... [illegible]

رعد ... [illegible]

رعد ... [illegible]

صوت ... [illegible]

جمع

ضمير راجع الى اسماء فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه
ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذوفات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى
الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث
اعمال الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك ويمكن ان
يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو خصوصا مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف
في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر فقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على الفعل فلا يكون المعنى
وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه
المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين فقد يحذف النون للضرورة كما في المثنى وللتقصير الصلة
كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثيرة
منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن
افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل جمع دلو
فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه
لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله قد شربت
الا دهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر مصغر ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين
فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لم يكبر مقدرا وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع
بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون فانها اسم لديوان الخير
على ظاهر ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا الذي فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهو الغرفة والقياس
ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة
فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم موضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف
ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعي فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات
موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما
قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء جيئل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدلا اهله
ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات وللتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان
راء ارضون ومنها عشرون الى التسعين وقد مضت ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير صفة ولا علم واما ذوو فوصف ومنها
بنون في ابن لان بناء مفرده تغير وقياسه ابنون وانما جمع على الاصل اذ هو بنو على حذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد ومنها قولهم بلغت منه البلغين
والذرحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليت شعري يجوز ان يكون شاذا
من هذا الباب بجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه هاء
التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر
الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون و
البرى مطرد كالظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك
لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين واللثين في اللثة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين
ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن لا يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون واعترض لانه لما قيل
السنون فانه مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا
ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكن لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها
في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجي الا
ولكن تزيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا
الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فالواو في احرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص الموهوم وذلك ان حرف
العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها
على مخالفته للقياس وكانه مكسر مجرى مجرى اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا و
شيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الاقوام مني وقد جاوزت راس الاربعين وقال عرانا الوشيح صامته البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا

مبحث المؤنث

ابن عرس ونحوه بنين ويلزمها الثاء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فيكون النون
معتقب الاعراب سائغا في الاختيار ففي هذا النوع كما في الجموع الثابتة مع العلمية حكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب لعل
ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولهم تقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من
التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكي ايضا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا
للمراة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع
وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله
ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى ولجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتوي المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبين
انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلا منهم مهلب لان الجمع في النظر للمحذوف منه ياء النسب يجوز ان يقال ياء النسب محتمل مقتو وزنه
الاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل اشعريين واشعريون والعجميون وحكي ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء من جعل
النون معتقب الاعراب نحو مقتوين ذلك ايضا لتغيره عن صورة الجمع بالكلية فما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب المؤنث كما تقدم في المثنى
والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند صنابان والهندات والزيدون زيدون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والفرس يقبلون شذ ضبعان
في الضبع الذي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعا اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم
المركب الذي يبني جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة
والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فهي صيغ مستأنفة وان كان الثاني مبنيا للتركيب كخمسة
عشر علما وكسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما تقول في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا و
ذوو تابط شرا اتفاقا وهو من اضافة المسمى الى الاسم نحو ذات مرة وتقول ذوا تابط قرءاها ونعم اشاب قرءاها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها
علامة التثنية والجمع كذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين لئلا يجتمع على الجزء
الاسم اعرابان بالحرف وتشد في الاثنين الا تابين واضافة ذوو ومتحقة ها هنا من اضافة المسمى الى الاسم كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه
السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني منهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك
ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا وجمعهما
كقولك في ابوي زيد ابوا الزيدين واباء الزيدين والافصح على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا وفي ما قاما ابن كذا وذو كذا علم من كانا او الا فان كانا
لعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا والابناء كذا واذواء كذا واذا لم يكونا لعاقل قلت في مؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وفي ابن مخاض
وفي ذات عشرون او لم نات لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وفي ذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو ذوات
مخاض وذوات القعدة لما ذكرنا في غير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس بنو نعش ايضا اعتبارا
للفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه
ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث الجمع المؤنث السالم
ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله وقيل وهو صحيح ومكسور التصحيح للمذكر وقت بيان المؤنث فما الحق آخره الف وتاء
فما كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله لبيان العلامة فيه وليس مراده اجلب لمعنا ان ليس ذكرناه في جمع
المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانه عوض فيه الجمعية والتأنيث غير حقيقي وكل ما علامة فيه وقد يدل على كلا من المعنيين كما في
وسكت عن التاء والصفات وبه قوله شرطه ان كان في مذكر ينقلب الى المؤنث ان يكون صفة والا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا الا بشرط
وشرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر وشمس ودار وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا
يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والسماء والارض والرياح ذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا له علامة
فالجمع اذن هذا الجمع مطرد في الاسماء المؤنثة الاعلام المؤنث طاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى او مقدرة كهند وطرد في التأنيث الظاهر
كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج جمع لجي اداوم
وتخاريج عند اختلاف الانواع فاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم كالضروب والقتول فلذا تقول ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد الثلاث من التاء
اكارم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او قصدتها التأنيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو
والنون كاحمر وما صحت تأنيثه ويذكره اذا لم يأت لسكون ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالف والتاء في آخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع
الاهند او يجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مخاض وذو القعدة وذو الحجة كما
ذكرنا او يجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي
الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وضد النوع هذا العشر ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا الفاقات
جوالق واما بوانات مع بون نشا ذوتانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا تقول كلبات لقولهم اكالب ان كان المؤنث

البون بالكسر ... بيت

صفة

صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التأنيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة المذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات اولا
كفتاوات وحبليات ودنيايات ونفسا وامّا الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما الذين لم
يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا وأجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية عليهما
جاز اتفاقا كقوله لبس الخضراوات مستدرة وكذا كل فعلاء او فعلى يمتنع على المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التأنيث ظاهرة
ولم يكن خاصة بالمؤنث اصلية الحروف فانه لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر لفظا وكذا في اللفظ كجريح وصبور ونسائهما لمستوى مذكره ومؤنثه حملا
لها على مذكرها انها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فقيل بين ما جرد من التاء وعين في التاء فان
نا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل ففعل المؤنث يلحقه فهو جمع المؤنث نحو يضربن فالحق الثاء التي هي علامة جمع المؤنث الالف
والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق ومطافل وان كان
المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خاصة اصلية الحروف كالرجل والمرأة القهصلق والمرأة الحبركى
جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فتقول نسوة صهصلقات وحبركيات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا
حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال وعلى وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال عنوات عتايبن في ابن اللبون وجمل
ذو عثنون او غير حقيقي المذكر كالايام الخاليات وكذا مصغرها الذي لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف
وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فلحق
غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله وان كان صفة وله مذكر فان يكون ان هو وان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرط والجملة الشرطية مع
الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على صيغة لا ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن
التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي
فذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وتحتبانه نقادرجه ذكر فعلاء افعل قياس لحاق التاء في المؤنث كسبلة وفتنة وخرج ايضا الوصف في التاء الذي فتبرى منه
المذكر والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت واخت بنات وهي جمع اصلها لان الاصل
بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخوة جمع اخ على حذف اللام
نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات
في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتح وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منها لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء
استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما
مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت
لغاتهم وجاء في الشاذ نفرو ابناتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد كالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو
علي بل هو تاء الواحد الا انه جعلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا ينفتح في موضع فيما قال
انه مفرد ولا الف للالحاق بدرهم او بقوا نه جمع فتح تاؤه شاذا والعرقاة كالبوان مذكرا له جمع مكسر وهو العرق جمع بالالف والتاء مثلها ونذكر
شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرا وظاهرة كدعد
وجفنة فان كان صفة كضخمة ومصاعا فاكمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه
الاشياء وجب فتح عينه فيه كثمرات وكعدات والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل
الجمع على المفرد المشهور وقيل انما لزم التاء في نحو لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها نحو شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء
نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة ليجوز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل
اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما تقول في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين
ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ابت ذكر عودن احشائها
قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في معتل اللام نحو خطوات وجلبات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس نحو نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة
واهل في الاصل اسم خلة معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبرّيت ودهم وابليتهم في
لحمد جهدي ونائلي ام وجاء فيهما اهل للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقوا اهلات ايضا بسكون
الهاء اعتدادا بالوصف العارض ويفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح متأوب وعرعوا في الشواذ ثلاث عورات
وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى
علل منع الصرف وسكن العين في المعتل العين فرارا من الثقل وانما لم يقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل لعروض الحركة في الجمع



ولم يجي فيه الا سكون الرد
فتفتح التاء ... جمع
كل ما فيه ...

زوج ربوع رواحا نبقي فيه غدوة دار و روح في الصباح من ...
الرفق الا الليل ... اشاد الا ... بلا ... الا ... اول ...

كالم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضعفا او معتلا سكان
لازم مع الا لعين التاء كعدات وان كانت معتلة العين لا تكون الا بالواو كسورة ولا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات
لانهم عاملوه بخفة الفتح على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولات والظاهر انها اولى بالضم وان كانت صحيحة العين فان
كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات
او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع
اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام ولفظة امهات في الناس اكثر وامات في غيرهم وعكس
والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي وعن هذا فعلة بحذف اللام والكلام في
زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا تجمع بالالف والتاء الا بسكون العين
نحو قدات وان كانت معتلة العين فلا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل
وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كانت اللام واوا امتنع
الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح و
الاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل فيما يصح فكيف بالمعتل اللام واجازه التبريزي لعروض الكسر وقياسا على خطوات
وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء الا حيث تحركت العين
اولا الا فيما سمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير ما تغير فيه بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح
ما عدا ذلك جمع كثرة لا يبعد ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بهما تبنيه بناء مستانفا المفرد بضم كلمة
اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير البناء في جمع
السلامة بناء الواحد فعلى هذا قال في حد الجمع يتغير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث
الثلاث تتغير فيه ولا يبقى على حاله الا ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة
الجمع وجمع التكسير ما تغير بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فيقصد حصول هذه
التغييرات بعد سكون عينها العروض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف
والتاء بعد لحاقها لا لاجتماع التانيثين فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الخ قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة
والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل افعال افعلة فعلة
وزاد الفراء فعلة ككفرة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من
اطلاق فعلة ونقل التبريزي انه افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد ليس
شيء دمشابهته شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة
مشتركان بين القلة والكثرة الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير وبعضها
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في
الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة
وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل
اي اصله وماخذه اشتق منه فيقال جمد تحميدا فالمصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ما هو بعينه ويقال اسم الفاعل جار
على المضارع اي يوافقه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول
والاولى في حد المصدر الاحتراز عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصريين فان الفعل مشتق منه
عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون يسمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعد مقعدا
حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر كقعدت
قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه مثله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه
غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر ونحن نقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيدا لم تضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع
العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ويوخذ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ
كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل
في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الذي يجوز هو على المصدر

وبعزته

ذكر ثمت طلب الهمزة في عمرو ... وطلب الالف في جبلى ... بعد لحوق العلامة

ويوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على
الفعل احتراز من نحو العافية والعاقبة قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا بزيادة [illegible] والثلاثي الى اثنين
وثلثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فقياسي كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل
فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان تنظر الى الماضي
وتزيد قبل آخره الفا فان كان قبل الآخر في الماضي متحركات كسرت اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال
وفي فعّل فعّال وان كان ثلاث متحركات كسرت الاول والثالث كما تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعلّ اذ اصله افعلل وافعالّ اذ اصله افعالل وتفعل انفعالا
واستفعالا وافتعالا وافعلالا وافعيلالا وتفعالا وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا الا انه
اتفق استعمالهم بالفعل والاكثر مصدر تفعال [illegible] فاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل في فعّل ومفاعلة في فاعل وتفعّل واما
فعال [illegible] فهو مخفف القياس [illegible] فيعال [illegible] وعلى فيعل ونحوهما الا انه اخف
القياس كالتفعل [illegible] شرح [illegible] قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا
مطلقا لا يتقدم [illegible] الذي ذكر [illegible] ويجوز اضافته الى الفاعل [illegible] الى المفعول واعماله باللام قليل
فان كان [illegible] المصدر [illegible] الموجود من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض
المعاني [illegible] ولابد منها [illegible] الحدث [illegible] ممن نظر الى ما يحتاج اليه وجود
ولا يلزم [illegible] الواضع لكل لفظ [illegible] اللفظ معناه [illegible] الالفاظ الدالة على الاعراض
كالحركة والسكون [illegible] اللفظ الالفاظ الدالة على حالها فتقول اذا [illegible] زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع
ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو
موضوع لذلك الحدث بعينه اما مجرد بتغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغيير مع الحذف كما يتخرج في الاستخراج او بتغيير مع
الزيادة كيضرب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة معينا تقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها وسمي تلك
الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وسمي ما قام به الحدث فاعلا ويقتضي جواز ذكر لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء
ونحو ذلك والمكان وما وقع عليه والآلة وغير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا
للمفعول وذلك اللازم المذكور مفعولا ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تعيين احد الازمنة الثلثة معينا وتعيين لوازمه الاخر الاهم عند
المتكلم ولما امكن التعيين بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التعيين بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان ذكره منها اهم بعدها وانما قلت في الاغلب
لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمرنا بعد اضرب
ونحو نضرب ليلا للعطف عليها في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها
لان اهمها محل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فجعل لما يرفع
الفعل دليل على كون ذكره اهم من غيره من لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا ويوم الجمعة امامك بالشوط او تأخر عنها كلها او
توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا عليه لم يكن للمرفوع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر بما قلنا ان تقديم
المفعول على الفاعل وحده او على الفعل والفاعل لكونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال وفائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط
وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي مخصوصا لا الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
منه بما يتعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل المتصل به او المنفصل فثبت بهذا
التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى
شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير
المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا للطلب كالمصدر لكنه في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه
للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فرع عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما و
ذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا
تابع للوضعي بل هو عقلي وقطع الوضع على العقل واولى بالحكم لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره
لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان
حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت [illegible] اسم الفاعل والمفعول من مشابهة المصدر
لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والوفاء المسند اليه [illegible] الاصل فيها كالفعل والاصل فاضمرنا
المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره [illegible] ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة

اسمى

مبحث المصدر

اسمي الفاعل والمفعول لفظاً بالموازنة ومعنى لانه لا يقع موقعه بالعضية كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقديران لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيئي المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان يجب ان لا يعمل قلنا لا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا اذ هما في متابعة المطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لا وضعا كما في اسمي الفاعل والمفعول ولولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر وطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لانه اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اكثر واشهر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا الا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرية مع الفعل والحرف المصدرية موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم مسيئا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معناه صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه لا يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لا اهينك بتركك قبلي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف في يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني والا لا لتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض لو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتباره لو لم يخل من ان يلحقه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه كذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المصنف انما ذلك لان التزامه يؤدي الى الاضمار وعند ذلك لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء القياس فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محل الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من وقعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد بل من حيث الفعل لانه محل الذي به يقوم وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل ويجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقيسة المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوبا حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور بتابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز التمر واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا واتى واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري ولم يكن كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا المشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر الذي هو الجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقول ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم و

سيبويه والخليل جوّز اعمال المصدر المعرّف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا على ان الكاف مفعول والمبرد منعه

قال لاستحالة الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال ويكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المصدر بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا اظهاره او واجبا اضماره كما يجيء في كلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يعمل [illegible] كما مر في باب المفعول المطلق ام ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا اضمر واسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهارها والفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب والمصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل وذلك كونه حال الفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق قال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر وعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على [illegible] لانه ليس عاملا بتقدير ان وهو المانع من تقديم [illegible] [illegible] وان لم يكن الفعل محذوفا لازما كما في ضربا زيدا [illegible] ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف في العامل والقائم مقامه اي [illegible] [illegible] القائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه [illegible] يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل واسم المفعول الضعف عمل الفعل بسبب التصغير الذي لا يدل على الافعال [illegible] عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لعدم المشاكلة في ظاهر الاعراب او على المحل اذا كان له محل اللفظ والمحل كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور وابن خالد الجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى واذا اعمل احدهما واحدا قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بل وفي البدل فانه [illegible] والعامل فيه غير العامل في الاول عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وباسم المفعول وبالمصدر وان جاء ما يوهم حمله على المحل اضمر له ناصب [illegible] افعلا او متوهما من جنس تلك المصادر ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق [illegible] بترك النظر الى المقدر [illegible] الى النظر من حيث كونه عراب والظاهر [illegible] [illegible] المعقب حقه المطلوم [illegible] اسم المظلوم فيه لكونه فاعلا حمله على انه فعل [illegible] والحق ويعمل اسم ما [illegible] المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر [illegible] والمتخرج والثاني اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله [illegible] منه واكثر فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا بالاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون بحذف المضاف اي ذو كذا

ومن ذلك هو السوق في التقييد الاول مبالغة دان ذا الحدث مجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب يضرب جواز ان مذهب السيرافي [illegible] الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والمفعول مشتق من المصدر التعميم في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان ومتبعد عنه ويجتمع معنى هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث رد الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال نعم وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشاب مقور وعذره ان يقول قصد الاستمرار فيها خارج عن وضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان زيد ابدا وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو خرج واستخرج قال المصنف سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل ونحو ما قال نظر لانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لو قال الطالب واسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج لجاز الا انه لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومشعبة الرباعي يكون جميعه على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى



الافاس [illegible] الفعل والفاعل الفعل لا يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافي والاندلسي

عقب في الامر [illegible] [illegible] قال لبيد يصف حمارا وأتانه حتى تهجر بالرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

لا سيما [illegible]

[illegible]

مبحث اسم الفاعل

وارسلنا الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغني عن فعل بكسر العين بفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والقح اي افلس فهو ملقح قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كتامر وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتامر بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا

قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع

انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات لا يحتاج الى كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل ما يقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات المبهمة المتصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث ما غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي وتعيين صاحبهما المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدأ او حالا او نعتا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله الهمزة وما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس او بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقال تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان نقول انما انتصب باسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال عند من مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ورد على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان والفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرو بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو في مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما ويضعف مذهب السيرافي بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا في نصب عمرو لانا نحمل التابع على اعراب المتبوع لفظا اولى والذي شد للكسائي في نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريدون بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته تكون معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل الذي بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو وجعل في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ايضا ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجرد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل الاستقبال

اسهب الرجل اذا اكثر من الكلام فهو مسهب بالفتح وهو نادر ق احصن الرجل تزوج فهو محصن بفتح الصاد وهو نادر وحصنت المرأة عفت واحصنها زوجها فهي محصنة ومحصنة قال ثعلب كل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة وكل امرأة متزوجة محصنة بالفتح لا غير ق

غدا بريحله وبين الظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منا في غير منصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل فيه اللام مع
لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب واللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا انه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعفه ظاهر قال
ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما في الموصولات فليس فيه اللام في
الحقيقة عنده مفعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد
وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت
واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق اللام بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء
نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله
ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيها
لوام رشحوا الي مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا
زادا فانك عاقر وقد تبنى فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس دراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص
العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل موهنا عمل باتت
طرابا وبات الليل لم ينم مكليل مبالغة كال يعني البرق وشاها اي ساقها وشاقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لشاها
لان كليلا لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل فموهنا مفعول له على المجاز
كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله
امورا ما تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعل فعملت
هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة
لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على رأي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما
الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل
الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان و
ايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط
في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة
ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء
لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعمل ان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء الصيغة
الواحدة التي بها كان اسم الفاعل مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم
من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان
عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام مالك واما حذف النون مع الجر كالضاربو
زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل و
لم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويرا
فانما جاز لكون المعمول ظرفا يكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف
المحجر من جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها اي كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى
قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ
والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف وذلك لا يكون المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك
ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى وبقي هنا
الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المفسر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
صيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كمستخرج ومخرج وامره في العمل والاشتراط
كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله او وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد
وعلمت علما وجهل فهو معلوم ويسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر الا ان المراد المفعول به توسعا او وقعت عليه لكنه
حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم
الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهم لما ادى حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما تقدم التغيير

الصفة

فسويرا



في اخر

في اخره وهو اسم الفاعل الا انه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كالحركات نحو
فهو ناصر ومُحكم وهو مجاهد واما اسم الفاعل من فعّل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات ضمير ومن زيادة الواو ففتحوا الميم لئلا
يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمغرود وملمول وعصفور وبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله
لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم اللاشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على
وزن اسم الفاعل سواء الا في فتح ما قبل الاخر لانه كان في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشئ فهو مضعوف
اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اعني المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله
عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم
الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهما فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما يجيء في باب الاضافة وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان
كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا احتياج الى حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه
كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه لان المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذُهِب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم
المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو ممرور الى البلد وهو مسير اليه وكذا في متعديه [illegible] ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو
[illegible] عن القوم فهي [illegible] عنها والمرتبة هو المستخبر [illegible] اسم المفعول الى المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف
فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا [illegible] وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر قال يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في خرجت خروجا
[illegible] شديدا ان الخروج [illegible] مخروج به ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعولا لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو
زيد معطى درهم غلامه اي معط درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان
المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام قتيل الطف اخزى الله قاتله قوله الصفة المشبهة ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول
اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والالة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كذاهب
وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو حسن وشارب وطائل وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث والتي
لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما
انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن
في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف
بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره في
الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة
المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء في التصريف تعدادها [illegible] الا في الالوان والعيوب الظاهرة فقياسية كاسود وابيض وادعج
واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا
ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فمعنى حسن ذو حسن مضافا الى مصدرها كحسن بمعنى ذو حسن كما
ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا
وقيل علة مشابهتها اسم الفاعل كونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان
اصل استعماله ان يكون مع من وهو ما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل
وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء
عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انها حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته
فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر
الصفات المشبهة قلت اولا فان باب المغالبة ليس بقياس مطرد في جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي [illegible] افعل
التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعديه الافعل الى المفعول بنفسه وباللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز
انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل
الى معموله المفعول الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة
فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من بين القوم بعد تشاركهم اياه فيه ومخالفة
تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

[Margin:] المطول الميم [illegible] للذي [illegible]

[Margin:] مقتول

[Margin:] كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله في الحدوث من تحويل الصفة عند الحدوث الى اسم يحتمل الحقيقة في احدهما [illegible] نقول هي [illegible]

[Margin:] يق طاولني فلان فطلته اي كنت اطول منه من الطول والتطول [illegible]

انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها بمعنى فاعلها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل بمعنى فاعله ويقوم مقامه فان قيل فعل
التعجب بمعنى فاعله فالجواب ما مر في قوله ويعمل عمل فعلها اي بمعنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد
على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما مر في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها
مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على
التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن
الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو حسن وما كان فيه ضميران احسن وما
لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسما الفاعلين والمفعول
غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب ... نها
في نفسها الا ان ذلك من احكام عوارض الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور
بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت اقسام ستة الصفة باللام مع الثلاثة من قسمي المعمول والصفة
مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد
الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه الحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف
التنوين من الصفة كحسن وجهه واتيانهما معا كالحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة لسبب اللام حتى
يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند
سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
والاضافة كالحسن وجه والحسن وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير
مطلوب فيها التعريف لكنها فرع على الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها في الجواز بتعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل
من ان لا تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا
قبح في الشعر ولكن يستقبحها الا لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في حسن وجه ابيه بل لكونهم شرعوا
في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها
مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بانه يلزم العكس وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى وذلك انما
منع من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا
نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي عن صاحبه ثم صح فيه اضافة حتى لا يستكره
في اللفظ وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسن الى ضمير نفسه فذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو
امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصيد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها
في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي
انه وجمع في معنى المثنى او هو للجارتين لا للاعليان وانما جمعا باعتبار ما حولهما كقوله ومهمهين قذفين مرتين ... فالالف في ... الى ...
لانه بمعنى ... فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله
اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما
جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف في اللفظ مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما الله
وهما الحسن وجه حسن وجه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى
فاعلا لبروزه في صورة المفعول فلا يستقبح لاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في اللفظ لان
الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي
مستقبحة في المحضة وهي اصل للغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى لان ضاربا غير
عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان

حسن

الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصب ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا
الا في الشعر اذ هو تشبيه للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا لبطلان النصب فيهما كان فاعلا سواء كان بالاضافة المعنوية
او لا غاية الظهور وقيل يتبين قبح الجر وانه كان قبله منصوبا قال ابن فهما الى فرعيتهما كوم الذرى واهية قرادها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل
كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل في المعنى
فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة الذي في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان احسنان في القياس
الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمول في القياس فلانك
قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنقلت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون اوقع في النفس للابهام اولا ثم
التبيين ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واسناده في القياس والمبالغة المعنوية
واما حسن الجر في الوجه مع اللام فيه فلانه في حسن الوجه تخفيف بحذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها او لحسنا وجها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير مع ما حصل بتعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير لانه لا يحتاج الى التعريف فهذه فائدة لفظية
واما من جهة المعنى ففيه ابهامها ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة
قولك هند حسنة الوجه وفي المثنى [illegible] الزيدان حسنا الوجه والزيدون حسنو الوجوه ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها
ضمير مستتر الا في الندرة نحو قام رجال قاعدون غلمانهم وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ
جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى الدال على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف
بالحسن بحسن وجهه لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح وزيد ابيض الجبهة اي حر وكثير الاخوان اي متقو بهم فيحسن في ذلك جعل صفة سببه
صفة فيستحق [illegible] سببه كالمستحق في صفة نفسه فيحتج السبب الى عن جعل هذا الفاعلية الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين
[illegible] ان يكون بدله من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجز في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن وجرت على لكنها
[illegible] صفة له في ذاته نحو زيد احمر قومه لم يجز اسنادها الى ضمير المسبب بل امتنع زيد اسود قومه على الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر
غلمانه لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضميره نفسه ثم لا صفة
سببه على صفة نفسه فان قيل اليس لك الصفة في نحو ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب وكذا قلت معنى كونه صاحبا مفهوم من
كون الثوب سببا لزيد لا من صفة المسبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كونه كريما هو كريم قال الحرث بابا والعقود كلبا فعليك التعبير
بما ذكرت ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجها ذكل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول للاصل في التعريف
واربع مسائل قبيحة الا انه ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها اما
الاوليان فقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما للاصل في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار
مع المجرور وقبح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه وجه بدلا من الضمير المستحق في الصفة قال في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب
هذا عند اللام بالذم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما
في قوله لحاف الخيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند
البصريين ومسئلتان منها فيهما حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه حسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون
النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على
التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلاث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما
كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب
في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب فصار السبب كالفضلة
بحيث بعد الفاعل الى الضمير المستحق ونصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا وجر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع
انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه
سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة
عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه لكان قبيحا ولم يكن نحو زيد حسنا وجه غلامه كذلك لان الضمير في غلامه ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه
انما هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما كذا امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع لا لي
التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن مما فيه ضميران وحسن فقد ذكرنا ما عليه قوله ومحض وغيرها فلا ضمير فيها المراد معرفة لحسن الاحسن والقبيح على ما
ذكرنا مبنية على الضمير بهذه قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد من الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة وفي معمولها او كان في المعمول

فهو ظاهر البروز نحو وجهاً او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك التاء اثر ترفع ظاهراً فونث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت
ظاهراً فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفاً باللام مكمه
اذا كان مضافاً الى المضاف اليه بالغاً ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن جد الغلام وحسن وجه اب الغلام وكذا الموزون وكذا حكم
المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جراً فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن جد
غلامه وكذا الموزون وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافاً اليه كقوله وبيت قطابا لحبيب منها وبرجل حسن وجه بصونه وكذا حكم المجرد عن
اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام وحسن جد اب غلام
وكذا الموزون قوله واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدية من مثل الصفة في ما ذكر يعني باسم الفاعل غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى
واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين فهو ملتبس الى الثاني نحو معطى الاثر وكذا المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى
اثنين نحو زيد معلّم اخوه عمراً واكثر ما تقول في اسم الفاعل [illegible] واسم المفعول اللازم مضروب الغلام
ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي والمستقبل او الاستمرار او الحال فان لم يكن لهما سببي الا يحتاج في شرط عملهما الى ما ذكرنا في باب
الاضافة فاذا اخذا في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضاً لانهما [illegible] وكذا انما يجوز تلك القسمة
فيهما منقلا من معمولها ثم نصب المعمول وجره اذا كان يحصل اللبس بينهما المنقسم [illegible] ارفع عنهما بمعمولهما كما قلنا في الصفة المشبهة

ولا يتبع ما الاخ ع

سواء فلا يجوز نحو زيد قائم الاب ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ بجر المعمول لئلا [illegible] كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه
عمراً ومعطى اخوه درهماً ومعطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل [illegible] ثم المشبه بالمفعول لانه
مفعول لا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب المجرور به وان ذكرت المعمول
منصوباً بعد الفاعل فالامن الالتباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه معنى
وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قوله لا يعمل
الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل يعمل في السبب فقط والسببي الذي تعمل فيه على هذا القول حيث بل يعمل في غير السبب اذا كان في معمول
اخواتها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه
لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببه واما نحو مررت بزيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه ولا حسناً وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم
يكن سبباً لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي
اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل مررت بزيد حسناً وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل
حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلامه لا قاعد بنو تميم هذا الباب عند المبرد مررت مصطلاها كما مر لان اصله جون مصطلاهما
اي مصطلى الاعالي اي مصطلا اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير لانه اضيف الى الاعالي واستتر في جون فصار جونا وادخل اللام
في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفاً بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميراً راجعاً اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي في معنى
الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير هنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما



اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره نحو فاضل زائد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه
اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم فاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقول هو المبني على افعل
لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء منه ولا عيب فيه نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجاً وبياضاً وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من
ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ابكم ورجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك
الشاتين اي اكلهما من الحنك واولى شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الخاتم لم يستعمل منه فعل كما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل بالة مثل شكس
يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها افعل ايضاً وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة كان وصار
فانه لا يقال الاكون ولا اصير كما ابل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث
والحق انها دالة على الحدث ايضاً كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع انه هو اكون منك منطلقاً وهو اصير منك غنياً اي اشد انتقالاً الى الغنى
قولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما انبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملاً في الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت ليس لا انبس
لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي الفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس فلا تقول انعم وابأس والبس قولنا قابل
معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس او اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى
قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن الثلاثي ذي الزيادة نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثياً بل كان
رباعياً كدحرج او لو لم يكن مجرداً لم يمكن بناء افعل منه اما ان ورد بنائه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه
كاخرج واخرج

الهمزة

مبحث اسم التفضيل

قوله يصاغ من ثلاثي مجرد ليمكن البناء منه (افعل التفضيل)

الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت خج في دخرج لم يعلم انه من تركيب خرج كذا لو قلت في تركيب احرنجم احرج بحذف الهمزة لالتبس باحرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل واما اقتصروا عليه تخفيفا وقوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي وقوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لان منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر ولو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع ينبغي ان يقول من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج هوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب الواو فيهما حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل ولا افعال كالبخر والصمم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القبيحة المذكورة في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذ وقوله فان قصد يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او قبح او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصد ثم تؤتي بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واكثر دحرجة واسرع انطلاقا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم من فلان وهو كثير ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوها قياسا وليس بوجه لقلة السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي هو اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب واكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فرادى ولجعلها في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب حترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم لشانه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع لا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل من الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلبت شخصا فاضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل الى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم به فهم المقصود من وضعه فاذا علم المفضول جاز حذفه غالبا اذا كان افعل خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله سيعلم اينا للموت ادنى اذا دانيت لي الاسل الحرارا ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كما انه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الآخر في ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا ذلك فكان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا انت زيد شخصا من قريش افضل من علي بن فرق

الرعونة الحمق والاسترخاء ورجل ارعن وامرأة رعناء رجل اهوج اي طويل به تسرع وحمق والهوجاء الناقة التي كان بها هوجا من سرعتها الاخرق ضد الرفيق يعني خرق يخرق خرقا لنوكه بالضم الحمق

تقعقر ان يتقدم الثنايا السفلى فلا يقع على العليا

الاباضية فرقة من الخوارج اصحاب عبد الله بن اباض التميمي واباض اسم موضع

قوله فيما ليس بلون ولا عيب

محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورنت مصلها والجني منه زهيرا
نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر منهم والخير خيرا منهم ولا منع من اجتماع
الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما يقول
شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب فعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا بد في المجرور بمن
التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل يوم شعبان عليه فكانه
قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير
وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار
اختاروا النار وتقول في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض
التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على
الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست
تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن
من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد
افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي وانا يا لعبد
من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان تلي من
التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم وقد يفصل
بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واسنزل الزباء قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى
منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيدا او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا لان وضع افعل التفضيل للشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على
من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم
تفضيل الشيء على نفسه قول المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل الغرض التشريك
معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما
ذكر المص بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فنفس لفظ
الافضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه
وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال عوده والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا عليه السلام افضل قريش بمعنى افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس هو داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سألت عن عدة
اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم باضافتهم الى ضميره بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان
يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الخ يعني وله معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه صيغته وهو من التفضيلية لانه وضع
على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر
والاسم كافكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول فعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق
بصاحبه تثنية وجمعا وتأنيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون وهند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني
وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيله على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المضاف الى نكرة في لزوم
صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب من مضارع للمضاف كما تبين في باب المضاف ولا . . . . بنا
من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما
لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن لمشابهته التي بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتأنيثه لفوات اللفظة
المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر
المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا
ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده مع امتناع التصرف فيهما تثنية وجمعا وتأنيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي مع

[Margin:]
ميهد البساج الثوب الازرق نسجه وسقى امرء القيس بن ربيعة اخو كليب واثل مهلهلا لانه اول من رقق الشعر

اللوح بالضم الهواء بين السماء والارض والجو ايضا بينهما

في ذكر من التفضيلية

داخل فيهم قال . . . النحويون يقولون زيد افضل اخوته . . .

مبحث اسم التفضيل

لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا انبنيا من اصل واحد كما يجيء في افعل
التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها
افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة وجعلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد فيه مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول
الذي كان مصاحبا لذلك العلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة
المشبهة قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح قال فتجمعتم بالبعد مثل الام قوم اصغر واكبر اي صغير وكبير وقال الآخر ملوك
عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اي ليس شيء اهون عليه من شيء
وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغته افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين
انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال فالجمهور على انه من تركيب و و ل كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله
اوءل من وأل اي نجا لان في النجاة في السبق وقيل اصله أوّل من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في
الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و و ل فقلبت الواو الاولى همزة و
تصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله يرد مذهبهم لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واوه الى همزة
على مذهب جمهور البصريين بخلاف ووعد فانه جائز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما لزم في نحو اواصل على ما يجيء في التصريف
عند من قال هو افعل من وأل الاصل اوأل قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في
قراءة قالون عادا الؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول
الاولان الاولون الاوائل والاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهؤلاء اول ولما لم يكن لفظا واشتقاقا
من شيء مستعمل على الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية وبني على انظر واعتبار المشتق منه
اتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما لم يظهر وصفيته اول لسببين تأويله بالمشتق
وهو اسبق وصفا مثل مررت برجل اسد اي جريء فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة وهي دليل على ان افعل الذي يستعمل مصاحبا كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخله التنوين مع الجر نحو وصفيته
كما مر وذلك كقول علي تم لجهد اولا باديا وتقول ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان ظرفا ولا يظرف
الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدوها ويجيء ما فيه مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام
اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وفي تأويل
اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك مستبق ... ما من الليالي والايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم
جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول هنا بمعنى اول من عامك ويكون
الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك فجعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان
ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا و
تقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رأيته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رأيته مذ اول من اول من امس ولا يجاوز ذلك اما
آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام
واللام يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا ويحلى عن اللام اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة
وجلى بمعنى الخطة العظيمة قال في سعي دنيا طالما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانهما
غلبتا في الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرأ بالالف والسوأى في قوله ولا يجزون من حسن
بسوءى ولا يجزون من غلظ بلين فلنسليا بنتا حسنى واسوء فمصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع تمام لو وفصل بين افعل
وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد احسن
فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
اعلم ان عمل افعل التفضيل للفعل ضعيف وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر الا على الاشهر الا بشروط
كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور وبين
الضمير المستتر الذي هو فاعل لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه وان وجد بعده ما يوهم
ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قوله واضرب منا بالسيوف
القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو

بوطئته للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشرائط التي تجيء وان وقع ذلك لا يضيفا اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى
المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعفه مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم
الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضرب لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول
به لفعل يفهم منه معنى العلم والجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها قد زيدت في مفعولها
الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به فان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر يتعدى اليه الافعل بذلك الحرف
ايضا نحو انا امر منك بزيد وادنى منك من الذباب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى
منك لعمرو للثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا ينصب بحرف جر معنيين متفقين لفظا ومعنى الى
شيئين من نوع واحد كمفعولين لهما او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك اقمت في العراق في
بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغني عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو
او لفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار واما عند البصريين فبفعل
مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف فمعنى انا اكسى منك لعمرو وكسوته الثياب واعلم منك لزيد اعلمه
منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه منصوبا ولا مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا
يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما اذ زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت احسن من هذا
كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه حب او بغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى الى المحب او المبغض بالى نحو هذا
احب الي واشهى الي واعجب الي وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان و
كره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحق وقد مر انه غير قياسي يتعدى الى المفضول بمن فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول
الحاصل لافعل المصوغ على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشيء الخ هذه شروط رفع افعل الفاعل الظاهر
كما رفع احسن الكحل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيعمل الرفع اذا قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور لا
لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب والحسن في مثالنا من جهة
المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر الاول
اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اي هو اذا اعتبر الاول مفضل واذا اعتبر غير الاول وهو في مثالنا
زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا و باعتبار الثاني
مفضولا بل باعتبار الثاني فاضل و باعتبار الاول مفضول او خالد باعتبار الاول لمساواته لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه
باعتبار الثاني فاضل و باعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ
رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول و باعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق
النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف كما مر قلت باعتبار الاول و باعتبار الثاني
حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي متلبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا
ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل افعل لانه
لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن
اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها
تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزم ان يجوز رفعه الظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان
معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يحسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد فقوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع
ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه
برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز
ذلك بل لا يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا والمعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق
له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره فله به تعلق من هذا الوجه عند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول
عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير منه
راجعا الى غير مذكور وهو لا يجوز وتعليل سيبويه مطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وقد نقل عن العرب انهم جوزوا
ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي لا منع ان يحمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن قوله ولك ان تقول ايضا
انك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تجعل المفضول مجرورا بمن وحرف الجر داخلا على الاسم

اما مع اللام

مراده ان حسن بمعنى حسن

مسن

مبحث الفعل

الذي ذكرنا انه غير الاول فنقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل
على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول عليه وان قلت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي قلنا
انه غير الاول على افعل التفضيل فادخل عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضل وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل وجاز هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لعمل فعل بالابتداء لانها فرع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا
بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك لان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين
زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها بحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد
اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اي للبيان
لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد
لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها هذا
هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع وادٍ بالبصرة واديا على انه مفعول لا رى وقوله كوادي السباع حال
منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون صفة
كقولك عندك مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بما قبل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد في التقدير اقل ركب
منهم بوادي السباع واخوف به وركب جمع راكب وقوله بوادي السباع قوله ولا ارى واديا حين ظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع
وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشغل واحمل قوله تأية
اي تثبتا وتوقفا وهو الفعل من تركيب تأي يتأي اي تثبت وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى
فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تأية ركب اي تؤده ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع
كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت لا ارى واديا اقل به ركب
تأية من وادي السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه قد
وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة وتاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الصبوح واسم الفاعل العامل فهو
وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع
الافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم انما
اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب للتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فعندهما سيبويه حرف التنفيس ومعناه
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء
فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف لانه بتقليل الحرف على
تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جر في
الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب يستوفي الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على
فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما يوجدان في الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق
الرفع والنصب حركة اخرى بقيت الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلاث و
نقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب فما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحركوه لشيء بدل الجر فبقي مجزوما اي ساكنا ولولا كراهة
الخروج من اجماع النحاة لخالفت فيه ما كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة
اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكن الاخر ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه مغير اخر الكلمة عما هو صلة الى حالة
اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول على ان نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك
لانا نحذف نفعل محل الاعراب اذا كان حرفا او نسم سكونه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء المحض ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه
ظاهرا ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه
فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره اخر الكلمة عما هو صلة بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا
لاخر الكلمة اي السكون او لا ثم اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو بحلول وقوعه
موقع الاسم او تجريده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد منهما او هو
وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع والتجرد
على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر زوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اثر الانجزام

الظاهر ان تقدير المثال لا ارى كعين زيد عينا احسن فيها الكحل فضمير فيها راجع الى العين المقدرة التي هي مفعول رأيت وقوله كعين زيد حال عن المفعول قدم عليه لنكارته فالمثال نظير البيت الذي ذكره في الموصوف وجوده وسائر الوجوه التي ذكرها رضي الله عنه خلاف الظاهر فلا يخلو عن تكلف

اجلاه

لتغييره

اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن في تمشية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل

الرفع الى بدله وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه بانه الوجودي اولى من تعريفه بانه العدمي ولما لم يكن للجازم

اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضربا وان يضربوا ولن تضربي جازما لان المنتفي الرفع

الى بدل ولو اختير مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما

لم يبعد ذلك من الجادة رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله

لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعني باتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة

الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف واحد منهما استثقل الاجتماع وان حذف التبس قوله

وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم كانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي

ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بمثل امس ونحوه وانما لم يحتج الى

التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية لئلا ينتقض بقولك خرجت في هذا اليوم

وبقولك بعد غد خرجت اي صرت خارجا فانه لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا بل على زمان قبل زمان [illegible]

زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ايضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد ولمن اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به

ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من صيغة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وبعت الاخباري ان الثاني له

لم يوجد خارج حاصل بغير هذا اللفظ فيقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة فالكلام صدق والا فهو كذب

واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد المطابقة بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق

والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هنا خارج فكيف يكون المطابقة [illegible]

الماضي [illegible] الى الاستقبال بالانشاء الطلبي ما دعاء نحو رحمك الله واما امر نحو قول علي عليه السلام في نهج البلاغة اجزع امرؤ قرنه [illegible]

[illegible] بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين [illegible]

[illegible] المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى هو يخبر عنه [illegible] ابدا [illegible]

[illegible] لم يكن كما لا يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعذاب [illegible]

[illegible] المضارع نحو [illegible] ما دامت السموات والارض [illegible] كانت كثيرا وقليلا [illegible]

[illegible] الاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت [illegible]

[illegible] الطلب [illegible] كما يجيء في بابه وكذا اذا كان [illegible] سواء [illegible]

دال وجل [illegible] لان فيها رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فلعدم [illegible]

الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب فالمضارع لما شابه المشابهة التامة استحق الاعراب [illegible]

استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل [illegible]

بالاصالة معنى بالدلالة على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع [illegible]

فيها هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمر ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون [illegible]

[illegible] متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن الضمير المنصوب نحو ضربك [illegible] ضربنا

فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم [illegible]

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا [illegible] الهمزة للمتكلم مفردا والنون له [illegible] والتاء للمخاطب

المؤنث والمؤنثة غيبة والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون

[illegible] ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بالمشابهة [illegible] مضارعا [illegible]

في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين يرتضعان من ضرع واحد [illegible] رضاعا [illegible] اذا اخذ كل واحد

منهما بحلمة من الضرع [illegible] قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة [illegible] قوله لوقوعه مشتركا [illegible]

بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك [illegible]

وقوعه مشتركا كما ذكرنا [illegible] كما في قولك زيد يصلي [illegible] قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه

مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال لذلك عمل عمله كما تقدم [illegible]

مشتركا هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على

الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخرى وقيل هو حقيقة في الاستقبال

مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف



فلم [illegible] وان كانت معرفة فقلب [illegible] [illegible] ان كنت قائما [illegible]

[illegible] لان الضمير المتصل [illegible] المرفوع [illegible]

مبحث الفعل

تلبثا ولبس يشتى لان الحال عند النحاة غير الآن المختلف وكونهما آنا بل هو على ما جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن بخصوصه انا او لحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان زيدا يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها آت وجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا الخارج ولا تقول ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان ان يدخل في المبتداء ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم وعلى ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتداء واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع خصصته بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتداء فوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد [illegible] نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما [illegible] المضارع [illegible] المذكورة عند البصريين لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع باصالته لا [illegible] المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه [illegible] لتبين ذلك الحروف [illegible] لتعينه وذلك [illegible] فيكون لا النهي وجزمه لئلا [illegible] النفي ونحو [illegible] ويا للبس [illegible] ودليل [illegible] والصرف [illegible] على كونها للعطف ونحو قولك [illegible] كونها للعدمن ونحو [illegible] دليل على كون اللام للامر ونصبه على انها لام كي او لام الجحود [illegible] لكنها لا تلتبس [illegible] نحو [illegible] لم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس الفاعل بالمفعول [illegible] ان الامتناع للملتبسة [illegible] والفعل اكثر [illegible] المبتدا [illegible] لها فانه قد يطرد [illegible] ثبت علت في [illegible] [illegible] الهمزة في يكوم ويكوم ويكرم لحذفهم لها في [illegible] مفردا [illegible] المضارعة [illegible] الهمزة [illegible] ولا يكون الفعل [illegible] المضارعة الهمزة للمتكلم [illegible] سواء كان مذكرا او مؤنثا [illegible] يصلح للجميع [illegible] الواحد [illegible] المعظم كالجماعة [illegible] الغائب [illegible] والحاضر [illegible] استعمال الموانثي [illegible] الغائب [illegible] الغائب [illegible] المؤنث [illegible] المذكر [illegible] لجمع المؤنث [illegible] سواء حروف اصلية [illegible] اكرم [illegible] هذه الحركة [illegible] بالتاء [illegible] الضم وتركوا الكسر لان [illegible] حروف المضارعة [illegible] حروف المضارعة الا الياء [illegible] يكسرون [illegible] الآخر فلما ضموا في الرباعي الاصلي [illegible] الرباعي [illegible] واستطاع [illegible] القياس كما يجيء [illegible] التصريف [illegible] اذا لم يتصل به نون تأكيد

اعلم انما [illegible] في المضارع المتصل به نون التأكيد [illegible] وفي اعرابه [illegible] اما النون [illegible] الاعراب [illegible] اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء تركيبا [illegible] لا اعرب [illegible] على [illegible] النون كما اعرب الاسم مع تنوينه بالتنوين على ما قبلها [illegible] مثل الاعراب والفعل فرع [illegible] على اعراب الاسم [illegible] الفعل [illegible] والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعف [illegible] الاسم هذا على مذهب [illegible] الى البناء [illegible] هذا الى مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب [illegible] قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين [illegible] البناء ضعفه وهو [illegible] النون المؤكدة بالحركة [illegible] للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث [illegible] في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث [illegible] ولما كان [illegible] الاسم [illegible] التنوين [illegible] الفعل مع النون [illegible] التنوين [illegible] في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التأنيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكونها تشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق [illegible] الاعراب مقدرا كما في نحو [illegible] وقال بعضهم المضارع مع النون مبني التركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر [illegible] تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن [illegible] و[illegible] في المسند الى احد الاحرف الثلاث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون [illegible] لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر [illegible] كراهة لاجتماع النونات وانما لم يرد الاعراب عنده ولا على نون التأكيد كما ادار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتها للتنوين في الاعراب [illegible] لا على [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

في اعراب الفعل

والمشابهة بها تقلب الفا في نحو لتسمعنّا فوكه ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى الحاقه قال سيبويه ان نحو ضربتا بفتح بعض المه
سكون اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه اذ اجاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى
الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى البناء وهو اتصال بمحل الاعراب لا الاسكان المشابهة بنحو ضربن وقال بعضهم
هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لاتزامه محله السكون ثم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع التنوين قوله واعرابه رفع
نصب جزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون
وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
والحذف قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسما فيجي نحو تبيين
في الاسماء وبين هاهنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسما فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لبعد
انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما
احترز من هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد
عن ضمير وسكت لخرج عنه [illegible] المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير بالبارز [illegible] المرفوع لانه لو سكت عن قوله المجرد عن ضمير بارز لزم ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة
والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينصب
ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب
الياء لم يمكن وروده الاعراب عليه لم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا
الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف نحو يدعو ويرمي ويخشى بالفاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع من كونها معربا ليكون
الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو
ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة
رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كان على حرف لا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف
المد واللين في الكلمة معها كمنصور وعماد ومسكين وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال
النصب الا ان الرفع في الواحد لما صحب الناصب جاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة
الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في فافهم ويكسر النون بعد الالف غالبا الا ان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني ويفتح بعد الواو والياء
حملا على نون الجمع في الاسم وقد يحذفها لا للاشيا المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الزكي قوله والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدها لخفتها وربما يظهر في الضرورة
الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله
ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط
القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما اجاز حذف الواو والياء
والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف
علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها
كانت متحركة فحذف حركتها للجزم او يقال الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور
وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم يلي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا والاولى التصريح بان
عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء في رفع المضارع كالايماء الى ذلك المذهب لعل الاختيار المذكور لهذا الحد يسلم من الاعتراضا
المذكورة الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب او منصوبا او مجرورا او
[illegible] بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم اقواه وهو الرفع
[illegible] لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
[illegible] كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال
[illegible] على انه خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسما وان كان
الاعراب مع تقدير ما شاء من الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء
الكلمة وعن نحو كاد زيد [illegible] اصله ان يقع موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال

الذكي

القرق [illegible] الواعق الشراب [illegible] [illegible] بشرب [illegible]
احسو
مما لا تقبلون بني زياد
[illegible]
الجسمة العظيمة [illegible]

مبحث الفعل

المضارعة قال الاستاذ عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر
ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين من الفراء وانما عزلها
عامل النصب والجزم لضعفها ومشبهة بالجزء من الكلمة قوله الطارئ المنفصل يتعين المضارع للحال بالآن وآنفا وما في معناهما من الظروف الدالة
على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وبان نحو ان زيد يقوم وبان نحو
يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجئ الكلام على ليس في بابه ويتخلص للاستقبال
بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل في ذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني
والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك والله لاكرمنك ولحسن اليك وبنون التاكيد ولام القسم اذ التاكيد توكيد وهو انما
يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن واما الحاصل الحالي وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يكون المخاطب ان الحاصل
الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا لم يكن للمخاطب في الاغلب [illegible] على ضعفه وتوقيه يؤكد واذا كان جواب القسم مما هو للحال
[illegible] فاذا [illegible] مغنية في بابها وبنتيجة الى الاستقبال [illegible] جازم او ناصب فلما كانت اذن الناصبة مخلصة للاستقبال واذا وقع المضارع
بعدها [illegible] المصدرية [illegible] والوعد [illegible] لو فانها موضوعة للشرط في الماضي
[illegible] يكون للجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل لان الشيء واقع في زمانه [illegible] التنفيس قال سيبويه
[illegible] وقال ابن مالك [illegible] الحال وليس [illegible] لا اقول لكم عندي خزائن الله ونحوه كثير وينصرف
[illegible] وقال بعضهم [illegible] المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى [illegible]
[illegible] المعنى بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعتان للماضي قوله وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى
[illegible] فان [illegible] وان تصوموا [illegible] والتي تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه [illegible]
[illegible] والتي [illegible] المستقبل [illegible] واذا لم [illegible]
[illegible] مستقبلا [illegible] الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء [illegible] السببية ذكر النواصب [illegible]
[illegible] قوله والتي تقع بعد العلم مخففة [illegible] اعلم ان [illegible]
[illegible] في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل [illegible] انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول
فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل [illegible] وقال سيبويه انه يضعف [illegible]
[illegible] انك تفعل وقال [illegible] الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب [illegible] التحقيق [illegible]
[illegible] الحاجبية [illegible] وكذا في تعليل [illegible]
[illegible] قلت تمني انك تقوم لكان كالمتضاد [illegible] لان التمني يدل على [illegible] خبره وتحققه وذلك [illegible]
ثبوت خبره وتحققه بل على [illegible] هذا المؤكد بحرف [illegible] انك قائم وان [illegible] لم يثبت ان زيدا قائم
وانا [illegible] انه قائم ولو كان [illegible] التمني [illegible] قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة
[illegible] فلا تقع [illegible] هذه الموضع كالمشددة لا تقول [illegible] ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري [illegible] وبعد فعل الظن [illegible] يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول
اعجبني ان [illegible] ولا وددت ان [illegible] ولا رجوت ان [illegible] كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى
المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر [illegible] الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق وما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه ليكون
من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة [illegible] اولى ولهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق [illegible] ان المصدرية واما بعد فعل
الظن وما يؤدي معنى العلم فيجئ المصدرية والمشددة والمخففة ولم [illegible] الوجوب [illegible] فان دخلت المخففة على
الاسمية كقوله [illegible] والفعلية الشرطية نحو ان اذا [illegible] فرقا اخر اذ المصدرية يلزم
الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف
كقوله [illegible] وان [illegible] ولم ينظروا [illegible] وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى الفرق
الاخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك
الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف وقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم
يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يتوقف [illegible] لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية
والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت
المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة

و

ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا

الوضع وتبنى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نونيها وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقصد بعده

المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق باليقين فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن فجاز ان يقع علمت ان يخرج زيد بالنصب كظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول

فيجوز ان يكون قوله فلما رأى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت

ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل

الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى اولم يكن لهم اية ان يعلمه وأعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا ولا بعد فعل

كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسما ويحكما مني السلام

ان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية وعلى المخففة التي بعد الظن وان كانت بعدها غير الامر فهي والعوض فهي مخففة

لا غير وكذا ان كانت بعدها الا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا قائل لك وان كانت بعدها الا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي

بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وتظنيت وانكشفت وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل

اوحي ونادى فان فيها معنى علم وقال معا فنقول ان وليها فعل متصرف كناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف

من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى ونودي ان بورك من في النار ايه

بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا

ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وجوز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان

يكون معنى امرته ان قم امرته بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء

في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمها ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل وليه اذ

واذا وليت ما فيه معنى القول وولينها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل

فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي

للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابي علي كما تقدم

فان وليت ما فيه معنى القول وولينها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة ومفسرة وكذا قوله وناديناه ان يا ابراهيم

لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة

او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله

اوحي الي قوله ان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولنا اما انت منطلقا

انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد وذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة

بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا

ان اجلدا وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسألي وهما نادران ويقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل هو خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا

خابرا منصوب بتسأل مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل

الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اصل لن لا ان فقال

سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل

ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا انه وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل المصري لا منع تقديم ما

بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب لاصالة في لا الاصل جواز تقديم ما في حيزه وما النفي عليها الا اذا كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن

اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا

لجميع الازمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت

لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان

الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي

اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي

كقولك اذا القاء بعض اي للمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كثر ذلك

في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية

وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء

وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذا وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان

بى ثمرالله ماله اى كثره والتاثيد التاثير بمعنى مجه مونش ده ال مونش والتاثير اشكاره نش الماال بى سد الله مفاقره اى اغنا وسد رجوه فقره سى

كلمات الشرطية والاضافة توجد في المضاف مختبئاً لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وبدله منها التنوين في اللفظ اذنا وحينئذ لم يحتج معها الى ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما احتيج الى ذلك فيما اول حينئذ واما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل وجوباً كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو ان تأتني اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئاً قليلاً لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري ولبس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطاً الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد فادخل الفاء لاول المعنى ان اتيت بشيء فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيداً لهما الا ان اذن مع تنوينها الذي هو عوض من الفعل بمعنى جزء الشرط المذكور مع فعل الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن اكرمك [illegible]
الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني اكرمك [illegible] اذن نحو اكرمك
اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز فلهذا الشرط الاصلي فيه قال [illegible] عندما الوقت ان بلغها ذنب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمتك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك لمن قال انا ازورك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كما مر وان يكون للحال فلا يتعين معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذباً فانه لا معنى للجزاء فيه اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين
احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع معنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الوقت فالمضارع بمعنى الحال وقصدوا التنصيص على معنى الجزاء في اذن فنصبوا المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة تحمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لتبتعد عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية وكذا في انه لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب ان المصدرية وهي فيكون معنى المصدرية مشعراً بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء فيكون او بمعنى الا او الى اللتين ضمنتا الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد حرف والتي هي الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهارها ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعدها والمقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لافضائه النصب كانه عامل النصب كالفاء السببية وواو الجمعية صار ذلك كالعامل في الفعل فلم يجز الفصل بينها وبين الفعل فصار الفاء والواو واو وادن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسماً خالف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين اخواته واحد ثلاثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو والله اذن اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا تقول اذن عندك الامير ولا بالحال نحو اذن قائماً اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كانت الشروط ضعيف معنى الشرطية الاصلية ومن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل بعدها الاول اذا قصد معنى حيز وتحبير وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك وكقولك ان تأتني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل ولك رفعه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة من حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوباً فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ الا ان الفعل لما التزم فيه حذف الذي يسبهها تحقيقاً ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء نحو الظهور ولو ابرز الخبر لاوهم كون الفعل مبتدأ واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما او نكتة في اذن فقد ابته محذوف في الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن لاكرمتك ولاسيما قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذباً بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفاً يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفاً كان وان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها ضمن [illegible] اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما

لكان كانه اخبر عن الحدث ما
القول في المنصوب بعد الفاء
على ما يجيء

قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فان يجبها الخائف منا القلب فلقوة شبه ان بالفعل
هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرة وضعفه سيبويه
بانه لو كان ان مقدرة لجاز تقديم منصوبه نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض
الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان تغيير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل
بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل
ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن ليروي الا ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وفي
اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا
اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني لا احتمل ثم ابتدء وقال اذن اهلك
قال والوجه في اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع
بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما فيكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر ويرد مجزوما الا
منصوبا لكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى ان يرتع يرد وعنده ضعيف يرد
منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن
لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على
ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمروا ولتلبسن اثر بلى اذن زيد ونحوه ويجوز في نحو قولك ان تاتني
اتك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستئناف وعطف ذي الفعل واذا الجملة الشرطية كما
ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة معناها السببية اعلم ان
مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك
قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع
ويعتذر لتقدم اللام عليها نحو لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة
واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفا
عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف
ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل
المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفيما ذكروا شذوذ مخالفة لعدة اصول احدها
حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر بعد
الا ان كي يكون متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معها ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة
فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون
ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو
مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع
نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم
او بدل عندهم من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها
فلا تقول جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم منصوب كي عليها واما
قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع ينفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والنفع وجوز المبرد
والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصب ما تشبيها له
بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا
بان ظاهرة او مقدرة ويمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع لعواملها ما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب
ووقوعه موقعه بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم هو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه ذلك
مع ما يسمى جوازم فلم يعرب باذن لضعف المشابهة كما اخرنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب
السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة وكان سيري حتى ادخلها
وايهم سار حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف تختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين

اوله
اذا قوله اذا ما بت بتعلل الفلا



حرّ

مبحث الفعل

حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو وأو حروف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لأن الثلاثة الأول حروف جر وشيء من عوامل الأسماء
والثلاثة الأخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء أن ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك أنها غير عاملة بنفسها وعند
الكوفيين أن حتى واللام تنصب بنفسها لقيامهما مقام الناصب للام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية وأما إذا كانت بمعنى إلى فبعدها
أن وفيهما قالوا بعد لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل وهما
قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى على أصلها من الجر منعهم عن اعتقاد خروجها عن أصلها ولا سيما إذ ثبت تقدير
الناصب في نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله ألا أيهذا اللائمي احضر الوغى على أن لام الجحود بمعنى كي ولا بمعنى أن وحتى للغاية التي بمعنى
إلى فكيف يجوز أن ينصب على أنها بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين إن حتى ليست في كلام العرب حرف جر وإن الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع
الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى إلى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد
عليه بأنها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لأن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وأيضا كيف اطرد حذف الفعل
بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي أن الفاء والواو وأو ناصبة بأنفسها وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أن المعطوف
بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وإنما حصل التخالف
ههنا بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى إلى أنها به أو إلا أن تأتينا وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن إنه
منصب على العطف يعني قولهم منصب على الخلاف سواء وكذا زعموا أن انتصاب الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف لأنه خالف المبتدأ والجواب لا يأتي على
زيد أنه عندك كما أطلق في زيد قائم أن زيدا هو القائم كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا كما أن الابتداء عند أكثر
النحاة رافع ولو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ويرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص
العامل بأحد القبيلين لأنه يقول إن هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع وأما نحو قوله تعالى فإنه فيه سواء فقليل وهو من باب وضع
الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قال
حتى حرف جر فلا يدخل إلا على اسم ظاهر أو مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما إلا بأن [illegible] تقدير ما ولولا أنهما لا ينتصبان ظاهرتين مع
ينصبان مقدرين مع أن لو لم تجيء مصدرية إلا بعد فعل التمني كما يجيء [illegible] سيبويه سواء كان بمعنى نحو
لكي أقوم ومعنى اللام بلى فجائتني بمعنى من غير سببية لكن [illegible] أن يجيء محمد
كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة [illegible] وأمرت
لا عدل بينكم فتكون اللام زائدة كما في ردف لكم وإذا كان في كي [illegible] الباب
ولأنه ثبت تقديرها في غير هذا الباب كقوله وتقر عيني ونحو ألا أيهذا اللائمي احضر الوغى [illegible] النظر إلى ما
قبلها نحو سرت حتى أدخلها بمعنى [illegible] أن يكون الدخول وقت التكلم [illegible] الشرط [illegible] الفعل الواقع
حتى مستقبلا بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنسبة إلى السير [illegible] كان
وقت الإخبار ماضيا أو حالا أو مستقبلا ولم يكن على الحال لأن وجب [illegible] وذلك بأن يكون [illegible] على
حتى بمعنى إلى [illegible] أن يكون
معروفها نصب المضارع بعدها [illegible] إلا أنها
مسبب عما قبلها وأنها [illegible] مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها [illegible] وورد
تقريره أن [illegible] مستقبلا فكيف ينتصب الفعل
بأن التي هي علم الاستقبال [illegible] عنه بأن الفعل مستقبل بالنسبة إلى السير لا بالنظر إلى حال التكلم [illegible] أن تم إذا أردنا أن نبين
برفع المضارع بعدها وبين نصبه قلنا إذا [illegible] الحكم بحصول مضمون الفعل الذي بعد حتى إما في حال الإخبار أو في الزمان المتقدم عليه
على سبيل حكاية الحال الماضية وجب في المضارع سواء كان [illegible] الأسباب نحو [illegible] بدخلها وعلى الظن والتخمين نحو أظن
عبد الله سار حتى يدخلها وأرى أنه سار حتى يدخلها أو يعقب [illegible] أفيها أظن [illegible] حتى يدخلها بل أعني يدخولها
ولا أدري وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل [illegible] هذا شرط الرفع أن يكون الفعل الأول
موجبا بحيث يمكن أن يؤدي حصوله ومضمونه إلى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها أو لم يتصل به نحو
وأمضى العام الأول حتى لا أستطيع أن أكلمه العام [illegible] فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع
أسرت حتى تدخلها لأن السبب منتف في الأول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الأخفش يجوز
ما سرت حتى أدخلها بالرفع لأن العرب لم تتكلم به وقد غلط [illegible] سار حتى يدخلها لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وإنما
الاستفهام عن السائر وإذا قلت قلما سرت حتى أدخلها وأقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز
الرفع ولكن على ضعف في ذلك لأجل ما في اللفظ من النفي المصرح به وإن أردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الأغلب في كلامهم كما ذكرنا

بحتى شرق بالماء أي مختنق [illegible]

[illegible] مطلبية [illegible]

وفي كلا الوجهين [illegible] أن يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر إلى
ما قبلها [illegible] أن يكون
فعل السبب [illegible]
فلا بد أن يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها

في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما بمعنى التحقير للشي كقولك انما سرت وقعدت اذا احقرت سيرك فيجوز الرفع
على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشي كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع
اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب فيجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا
قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب كذا
يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلاثة ولا علم حصوله فيها بل قصد كونه متوقعا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم
سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله مع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء
ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فانا لا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى
في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع
الفجر بل وجب دخولها في المضارع كان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال
الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء وادل نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشي بان معناه كلمته وكلامي حتى امره الى ان يأمر
ووقوع صريح الاسم موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو اسلمت حتى امر لي بشي لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يقتضيه نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة قوله كانت حرف ابتداء حرف ابتداء اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها
مع الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعني بذلك ان ما بعدها مبتدا مقدر لان ما دخلها الا ان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى حتى يقول الرسول
بالرفع بل يعني كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا بعده جملة شرطية مستانفة وكذا قوله تعالى
حتى اذا جاء امرنا استوينا بعدها الجملة الشرطية قال المصنف انما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي فات بسبب الاستيناف فشرط
السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا يصلح حتى تقعبوا
وقعضا فعدم الصلح سبب للضبع الى مدّ الايدي بالتنوين قوله وتضبعا عطف على تقعبون على توهم النصب على نحو قوله تعم فاصدق واكن
ورفع قوله وتقعبون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل مضي قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى
المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى ادخلها
لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما ايهم سار حتى يدخلها وانت حاكم بحصول السير انما
عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شي تأخذ نصيبك منه ولو جئت
والشرط مجزوما فلا يسلك في تأخذ الا الجزم وكذا بعدها وبنحو لا والقسم واذا قلت لالزمنك او تقضي ترتيب بنصب تركيب استقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال
الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى ذا اردنا ان نقول يقول واقم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف منصوب على قبح استعمل من حرف الشرط اضمار
اما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذنا اخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها
لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف ولبعد
قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم انظر ان يقلدوا ايضا بعد اللام الزائدة
التي يجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب التي لتأكيد النفي يختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت
ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة
اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التأكيد وقوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهارها وان لم يجز الاظهار بعدها وذلك لانها
كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين
الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال تعالى
لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء
في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه
بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا
وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس واسم فعل نحو نزال فنا نازلك
وعليك زيدا فاكرمه او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال
بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة الى عمرو فاذا قضى امرا فانما قال له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر
من حيث مجيئه بعد الامر والنصب واما له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب فيضرب اي اضرب بان تضرب يضرب اي يضرب زيد
واما النهي نحو لا تتمنى فتسلم والنفي نحو ما تأتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكر او مؤول نحو قلما تأتيني فتكرمني وكذا قل رجل واقل

منه ... رضي
للقرب قال ابو عمرو ينصبون
للعطف ...



رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف فتستعمل في اللفظ استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه
كقولك انت غير صديق فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد يجيئني فنكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والقلة
قياسا لا سماعا وقد يجيء الاثبات المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي في نصب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال علينا فتشتمنا وقد يقصد
بالاثبات الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد ينصب المضارع بعد الفاء و
الواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك او واكرمك وذلك
لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود
حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فنكرمني زيد لما
فيه من معنى التخصيص القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لان بعد الا اثبات صريح بلا ارتياب
ويرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى الشيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او
فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان
معمول ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي
اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو الا تنزل فنصيب خيرا والاستفهام نحو
هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب
ان يستانف بعدها الكلام كذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يجيء
ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم تدع ما خرج عليك فيخرج كذا
لامتناع ابقاء الرفع فيما بعد الفاء والجمع اذا لم يلتبس يكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا فاء وقال تعالى تقاتلونهم او
يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب الى ان يسلموا فاجاز لك ان لا تقصد في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر القصد اليه في
الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة
للحال او للاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي
قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة ويخلص المضارع للاستقبال اللائق
بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان مع ما يكون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا
كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديره ليكن منك اتيان فاكرام مني لم يكن عبارة
منك فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول
في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا الى ان
الامر ليست للعطف فهي اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم مع
قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو وجعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال
النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية
قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في
نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد
الفاء كجزائها ثم حمل ما قبل الواو والجمعية في وجوب كون احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا في مثل هذا الموضع
في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطفية في صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية
في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد
اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي
قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل
المستفهم عنه نحو هل فآتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه
للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول امتى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من
ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالواو في جواب الجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين
فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين في قوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء
فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب بكلمة الشرط
بجوابين وفي معنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما تاتينا فكيف تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا
هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء

مع ما بعده من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا تحلوا لغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي في الجملة الثانية
في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد
فاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ائتني فحدثني بمعنى في المعنى لقولك ما يأتيني ولا يحدثني بل انما يعطي هذا الفاء
معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل
نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع الاتيان المقيد بقيد
تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا
حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث
بعده ومنه قوله عليه السلام في نهج البلاغة لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث
الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى
فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز
مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرف الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا
قيل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا
وفيعتذروا كما ان قوله تعالى فانهم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم
بيداء سملق وقد لا يصرفون بعد او والجمعية ايضا الى النصب منا من اللبس كما ذكرنا في نحو ائتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على
المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واصك وجهه اي وانا اصك وكذا فيما لا ينصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او
يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا والمعنى
بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما جاز النصب عنده في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها
للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء تعقيب [illegible] كما انه بعد النفي كما شبهه في فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال [illegible]
اي واذ سعيت شيئا لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما اصل سعد عمرا فينساك الزبرقان الحاب
اي يحرز ولا يشب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية
كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على الحال او بعدا ومن غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر واقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت
او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله تحاول ملكا او نموت اما على العطف على تحاول واما على القطع اي نحن نموت وقوله
او يسلمون بالرفع مقطوع اي نحن يسلمون وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل لحمله على المعنى
ان تركبوا [illegible] او تنزلون وقال يونس على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء [illegible] كما في
قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو في غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
ثم يقصد به يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون
عطفا على لا يجور الكائن بمعنى بعد بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك النصب فان اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما
تقول زيد يجيء اذا شهيت مجيئه ويمتنع اذا يتبعك ان يجيء فالمعنى ينبغي له ان يقصد لان لا يجور وقد يقطع من الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا
في قوله فنرجي ونكثر التأميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي
فانا ابهت قوله والواو ويشترط في الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر
نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او الاستفهام نحو هل تزرني وتعطيني او تمن نحو ليتك
عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او التحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة
يؤولون هذا الواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرنا ما عليهم في الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد
الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد
الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى
والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمستثنى بعده محذوف وهو ظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه
ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالى والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء الذي ليس نافعي
ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر
بل هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى ذاك انا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه

صاحبي وهذا ضد المقصود وانما نصبته وهو على الصورة المذكورة لا يجوز ذلك لان معناه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان ترك الاتيان الذي
يغضب منه صاحبه الا اموله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الضرب منفيا وقولك الليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اموليني لا يجيء نفع ويغضب صاحبه
وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يتولى قوله لا يجيء نفعه غضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون
القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبه منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فقد
الواو على ما هو منفي حتى تقام عني بقوله ولكن تقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قوله متى فاكرمك تكرمني على ما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه في تسهيل بروط
ان تغضب المنصوب معطوف على الشيء اي انه صاحبي غضبانه لسبب غضب صاحبه وعندي نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى اذن ما
انا بقوال شيء منه يجلب غضب صاحبه من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المصدر المقدر لانك انما اضفته الى
الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في
قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم كذا
العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يثبت بها معنى السببية
والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهارها ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يجب
فيه ما يوجب اظهارها وان قال الذي بقي بعد التقسيم هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو
امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر بعدها ما
يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها الا ان الاغلب فيها
ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي بعدها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصبا بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد
ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب اظهارها مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم
لا يتخللون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا مزيتها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون فتنة
والكوفيون جوزوا اظهارها ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل
بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة
وليست مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر ولا اسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن بقياس في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه مرهما ان يفعل كذا على راي كما مر في
المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي لا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحولها باثنيته تجمع لانه في الاصل
مفعول وقد تنصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله وتجزم
بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر
الجوازم مطرد قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي
المطلوب بها الترك اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي فتقلب لفظه الى
المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا
بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه في
الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وبها اختصت بسبب هذه الزيادة
باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهي تستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع
تقول لما يركب الامير وقد ركب ولما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء
الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال
هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاخبار عن ذكر المنفي ان دلت
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في قد التي هي نظيرتها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي
للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك الم نربك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو
ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء

ان الظاهر ان الضمير معطوف على شيء نافع و بان مقدرة بعد حتى وهما ذكره تكون مرفوعا سي

قال الكسائي في المثل ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان ابي العرب وانما خففت استثقالا للجمع بين تشديدين مع ياء التصغير يضرب لمن خبره الذي رهبته وذكر في الاساس فاقذر رؤيته وزر رؤيته سي

الصليفاء الارض الصلبة سي

رسم الدار ما كان من اثارها لاصقا بالارض سي

اوحد السكم باثني بكر السكم اي تخور منا الكرم قد عرفتموا يقينا سي

والواو مع اللام بعدهما او حرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف مخففة بحذف الكسرة [illegible]
في الشعر فعل غير الفاعل المخاطب هو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان فعل الفاعل المخاطب [illegible] واما فعل الغائب المذكور
نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وفعل الامر [illegible] قليل
الاستعمال وان استعمل فالاولى من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر وغائب
وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ نحو الامرين
نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام
في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلاة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقول في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم
للصلاة عند قوله لهم صلوا جعل قوله ثم كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان
كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه انما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة
حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال
لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه
باللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجيء وايضا يحمل على لاء النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولاء النهي
المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا [illegible]
يجعل لا في مثله للنهي ولاء النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان
المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا و
جزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم تحذف بعدها الشرط والجزاء
في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا ايضا
لا نحو قولك ايتني والا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وقد يحذف بعد ما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك
افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ في الواقع في قوله تعالى وان كنتم في ريب [illegible] لان ان بمعنى الشك
تعالى الله عنه والجواب انه ليست ان للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلت انه تعالى
يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير
في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء [illegible] الالطاف لمن يعلم الله انه لا ينفعه
ذلك وكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم البارئ تعالى
قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى [illegible] على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة ولو
قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واينما ثم استكره
تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس فقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقول في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا اقدر على ما
افعل فقلت مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب بمعنى من كما في قوله اماوي مهما يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس
ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى
بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ظرف زمان
تقول ما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع انه يفيد معنى
الشرط وهي للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فيصح جوازه معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة
وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا انها عند سيبويه واصحابه ويشهد لسيبويه بيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له
حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اذ ما وهو لا يجيء الا
بنون التاكيد بعدها كقوله تعالى اما ترين فلما كان يكسر لبيك بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاول الفا ولا يتم له هذا في قوله اذما دخلت وقال المبرد
اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث فانها صارت بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض بان اذما
فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح [illegible] لمعنى الشرط بل اذ الفعل عنده يجزم
حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في متى ما واينما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت
مختصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب بها كلمات الشرط لانها كلها

العصبة المؤلف في مزيد واسع المصاف سق

قال رجل يا رسول الله اني رجل اصيد فاصلي في القميص الواحد قال نعم وازرره ولو بشوكة سنه

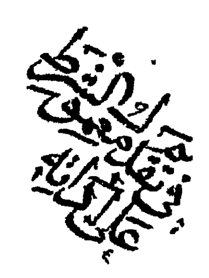


الماوية المرأة كانها منسوبة الى الماء وماوية ايضا اسم امرأة سق

ازجي اي اسوق ظعينة هودج كان فيها امرأة اولا صعد في الوادي تصعيدا اي انحدر فيه وصعد في السلم صعودا [illegible] سق

تجزم لتضمنها بمعنى إن التي هي للإبهام فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به لا تقول مثلا إن غربت الشمس بل إذا غربت الشمس [illegible] وأسماء الشرط كلها محتملة
الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد إن لأن نوع [illegible] والشرط بعد هذه الأسماء أيضا كالشرط بعد إن في احتمال الوجود والعدم وأيضا فإنهم سلكوا
طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى إن فكان يطول عليهم الكلام لو قالوا لو قلت من ضربت ضربته إن ضربت زيدا ضربته وإن ضربت بكرا ضربته إلى ما
لا يتناهى وكذا أينما ومتى وسائر أخواتهما ويجوز أيضا أن [illegible] ما الزائدة بأي وإلى ومتى وأيان وأين ومهما وإما حيثما وإذما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل
في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة
فهي كالابتداء العامل في الجزأين وكظننت وإن وأخواتهما لاقتضائها إياهما وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كالشيء الواحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر وأجيب عن ضعف الحرف عن عملين بأن ذلك
يجوز إذا اقتضى شيئين كإن وأخواتها وقال الأخفش إن الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين وإن الشرط طالب للجزاء فلا
يستغرب عمله فيه وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير أناس في
بجاد مزمل والجزم أخو الجر وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة وأيضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم مع [illegible] الشرط وقال
المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة إن لأصالتها في
الشرطية وكونها أم الباب جاز أن يدخل اختيارا على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل نحو إن زيدا ضربته وإن زيد ضربت وكذا في لو نحو لو أنهم [illegible] لكون
[illegible] سائر كلمات الشرط فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا في الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كأس الساقي وقال أينما الريح تميلها تمل
من نحو [illegible] وهو [illegible] وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت أصلا في الاستفهام وشذ ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو
أزيد ذهب ولا نحو أزيد ذاهب لم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد لقيته أو لقيته ومن زيد ضربه ومتى زيد
خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت أو ضربته إلا اضطرارا فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز ونحو الفعل
الذي يكون بعد الاسم الذي يلي إن وما تضمن معناها من الأسماء أن يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا أو منصوبا نحو إن زيد ذهب وإن زيدا
لقيتا ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد وقوله أينما الريح تميلها
تمل وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فإن كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره
ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع [illegible] إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ إن نفس هلكته وهو أيضا عندهم ليس مبتدأ بل هو
مرفوع بمثل نفس الفعل الناصب أي إن هلك وأهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين إلى أنه رفع على الابتداء وعند الكوفيين
الخبر والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وإن كان ذلك الاسم منصوبا فإن كان الفعل بعده مشتغلا بضميره أو متعلقه فهو عند البصريين منصوب
بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وإن لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو إن زيدا ضربت فهو أيضا عند الكوفيين
منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما بالظاهر إلا في إن لكونها
أم الباب ولم يجز أن يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمات الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على أداة الشرط
حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم إن قمت زيد يقم وإن لم يأتني زيدا أضرب فهما معمولا [illegible] جواب الشرط أما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط إذا تقدم المرفوع لأن الجزم عندهم بالجوار ويفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط أما لو كان المرفوع من جملة الشرط فالجزم
[illegible] نحو [illegible] زيد أضرب فإن تقدما [illegible] ومنع الفراء أيضا جزم الجواب مطلقا في المرفوع [illegible] المذكور
الكسائي [illegible] الفاصل فإن كان [illegible] الجزاء [illegible] الفصل نحو [illegible] وإن تأتني آتك فتصله وإن لم يكن [illegible] المذكورة
[illegible] مكسورة [illegible]
المرفوع مبتدأ [illegible] بالفاء نحو إن قمت فزيد يقوم وكذا [illegible] المنصوب بالفاء [illegible]
نحو إن [illegible] فزيدا أضرب ويجوز [illegible] القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو إن تأتني والله آتك وإن تأتني
وإن تأتني غفر الله لك آتك وإن تأتني يا زيد آتك وإن تأتني ولا فخر أكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط نحو زيدا إن تضرب
يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز [illegible] إن جئتني أضرب بالجزم بل إنما تقول أضرب برفعه لئلا يكون الشرط متوسطا وزيدا أضرب إلا على أنه خبر
إن جئتني فزيدا أضرب وعلة ذلك كله أن كلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز أيضا زيدا إن جاء [illegible] لما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر وأما إذا قلت زيدا إذا جاءك تضرب أو تضربه وزيدا حين جاءك تضرب أو تضربه فإن
لم تجز إذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب أو تضربه فنصب زيدا أي إذا لم يشتغل الفعل
بالضمير لصحيح وزيدا منصوب على أنه مفعول ضربته فإن قيل أليس يكفي الضمير في إذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيدا
حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو خبر في الحقيقة كان إظهار الضمير فيه أولى وأما إذا اشتغل الفعل بالضمير
فرفع زيدا وجب لما بين في المنصوب على شريطة التفسير أن نعلمه بالرفع أو النصب في زيدا إذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد
عند البصريين كما ذكرنا في إن وشغل تضرب إذن بالضمير لا يكان واقعا على زيد لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه

فلا يعتبر الضمير الذي فيه فتقول زيد ان جاءك فاكرمه او فلن تكرمه وان كان في الحال واقعا على خبر المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمه
اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوّزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لا يجوز جواب النقل فيجوزون
زيدا ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان حق الجواب التقديم قوله يا اقرع بن حابس
يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم وقد يمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم
كما مرّ في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة كما حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا
سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله فانّ متى يشرع الى الجانب الذي به ان أتى من يمين الجواب ناظر فانه لا يعلق
الشرط بين المبتدأ والخبر الا للضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم
وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجيء وانما جاز تعليقه مع شرط بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيت ان المذكور لانه هكذا او
اما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين
بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدّر بالفاء
فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا



لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المتقدم
جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر
الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم
الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفية
قبل الاداة كما مرّ وقد يدخل الواو على جوابها مما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء
من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام والمناسب كذا تقول اطلبوا العلم
ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى
مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام
كقوله انا ابن [illegible] فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول
الكلام [illegible] افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر [illegible] لم تذكر هذه الجملة المذكورة
لا الواو الاعتراضية [illegible] الشرط [illegible] جملة اعتراضية وقال الجزولي هي واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور
الذي قلنا انه هو اولى بالجزاء المذكور والتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل و
ما تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاخبار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم
ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر خبرا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اي جزئين من الكلام اذا
كانا بالتفصيل ان لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا
على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يتجه اعتراض الجزولي عليه بان معنى
الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته
امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون الا
الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك لانه لما لم تعمل الاداة في الشرط لفظا كما تعمل فيما هو كالجزاء عند البصريين
او فيما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو [illegible] انشد سيبويه فقلت تحمّل فوق طوقك انها مطبّعة من يأتها لا يضيرها
كانه قال لا يضيرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي المرء ذيب عند الرشا ان يلقها وان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف
الزمانية والمكانية من كلمات الشرط كمتى واذما واين وايان وانى وحيثما واذا فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا تصلح للاستفهام ولا واسطة
بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما تصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها
ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو آتي من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ
والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من اتاني اتيته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل
الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريين وجعل المتقدم
كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتي من يأتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون
ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة
وليها الكلام المذكور نحو اتذكر اذ من يأتينا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر اذ ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال

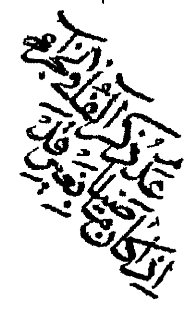
مطبّعة اي ناقة [illegible] صورت [illegible] و [illegible] الخلف و [illegible] النوق [illegible] بلا [illegible]

تبيد على حين من يلبث عليه ذنوبه يجد فقدها إذ في المقام تدابر. فإن قيل لم جاز الجر في الشعر نحو غلام من تضرب أضرب، ولم يجز في نحو أتذكر إذ من
يأتينا نكرمه إذ هو مضاف إلى ما بعده كما أن الغلام كذلك، قلت لأن غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافته إليها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط إذ سرى
معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف، وأما إذ فإنه مضاف إلى الجملة لا إلى من وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في
الظروف المبنية، وذلك المضمون هنا مصدر يكرمه، فإذ واقع على معنى من إلى ما أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا، فلم يصح من كل الكلمة الواحدة ولم يكتس منه
معنى الشرط إذ ليس مضافًا إلى من كما كان غلام مضافًا إليه، فلذا لم يلزم تصدر إذ كما لزم تصدر غلام، بل هو معمول لتذكر المقدم عليه، فلا يجوز جعل
من شرطية حتى لا تسقط عن التصدر بتقدم إذ عليه، فإن قلت فمن مع دخول إذ عليه في صدر الكلام، ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام
ما نحو زيد من يضربه يضربه، وجاءني الذي من يضربه أضربه، قلت قد مر في باب المبتدأ أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يصير من جملتهما
إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئًا، وإذ زيد ههنا شيئًا فأقول لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع من أحدهما أن يتصل
بتلك الكلمات بلا فصل، والتأثير أن يحدث في الجملة التي هي منها معنى من المعاني، وذلك كان وظن وأخواتهما وما النفي، لا تقول كان من تضرب
أضرب، ولا ما إن تفعل نفعل، وأما الأفعال فإنها لا تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء، ولا شجاع، فلذا تقول الأمر يطلق يعطه ولا من
يكرمك تكرمه، وكذا لا تقول إلا أن يأتيك أعطيتنا ولا أن تفعل أعتذر، أعني إن تسألنا عنك تسأل عنا، والظروف المضافة إلى الجمل لا شك في إحداثها في الجمل معنى وهو
تصييرها بمعنى المصدر، فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لأن المصدر مفرد، وليس كذلك خبر المبتدأ، فإن قيل خبر المبتدأ أيضًا إذا
كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، قلت لا نسلم، وما الدليل على ذلك، فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي بجوابهم قالوا
الأصل هو الإفراد فيجب تقديرها بالمفرد، ونحن مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادعى أن الأصل فيه الجملة لم يبعد لأن الإخبار بالجمل أكثر، و
كونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعًا يصح وقوع المفرد فيه، ووقوعها موقع المفرد إنما يحمل ولكن إن تأتني أعطك لأن
لكن لا يغير معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، قال: ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد
القوم أرفد، وأما قوله: وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضر أنفع، برفع أنفع، لأن الفاء في موضع عدم فعلى التقديم والتأخير لضرورة الشعر، كما
في قوله: إنك إن يصرع أخوك تصرع، ومعنى شرطيته بلا شبهة فتجزم أملك، إذ لا يجيء موصولة كما ومن وأي. وأما إذا المفاجأة فيصح مجيئها وكون الشرطية
بعدها نحو خرجت فإذا من يأته يعطه، كما يجوز فإذا من يأتيه يعطيه على أن من موصولة، وذلك لأن إذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح، ليست
مضافة إليها، وأما عدم وقوع نحو متى وأين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية، ومن كان مذهبه أن إذا المفاجأة مضافة إلى الجمل بعدها
يجب أن لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها إلا على إضمار المبتدأ بعدها، أي فإذا هو من يعطه، ثانيها ما ذكرنا في امتناع أتذكر إذ من يأتينا نكرمه، والإضمار
يحسن بعد إذا المفاجأة لأنه يؤدي إلى حذف الخبر في مثل خرجت فإذا السبع، وأما أما فإن كان بعدها أمر أو نهي أو تمنٍّ وبعدها فعل [illegible] فإنه يصح جعلها
شرطية، لأن الجواب لأما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط، ويبقى جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهرًا كما قلنا في أما إن تأتني فالأولى
جعلها موصولة نحو أما من يأتيني فأكرمه، وإن كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتاني فإني أكرمه، قال تعالى: وأما إن كان من
المقربين فروح وريحان، ولا يكون بعد أن وأخواتها وكان وأخواتها وظن وأخواتها وهل إلا موصولة لتأثيرها معاني فيما بعدها، وكان قياس همزة
الاستفهام أن لا تدخل على كلمات الشرط لكنها في الاستعمال بسعة التصرف [illegible] دخولها على الواو والفاء، نحو أمن يضربك فاضربه وأإن لقيته شتمته
فإن قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط، وكذا لو قدرت ضمير الشأن بعد أن على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل، كقوله:
إن من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب، وذلك لأن كلمة الشرط لم تل إذن تلك النواسخ في الحقيقة، وكما جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ
جملة مصدرة بكلام الشرط نحو كان زيد من يضربه يضربه، لو قدمت ههنا الجزء الثاني على الأول فقلت كان من يضربه يضربه زيد لم يجز لأنه ولي الأداة
الشرط المؤثر في الجملة، وأما قولك علمت أيهم زيد وعلمت أزيد في الدار أم عمرو فقد ذكرنا الأعذار عنه في باب المبتدأ، واعلم أن الجزاء يحذف عند
قيام القرينة نحو أن تأتني أكرمك فتقول وأنا إن تأتيني، وكذا في قوله تعالى: ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الآية، وإذا حذف جواب أداة الشرط
لجازمه فالواجب في الاختيار أن لا يجزم الشرط بل يكون ماضيًا لفظًا أو معنى نحو إن لم تفعل لئلا يعمل الأداة في الشرط كما لم يعمل في الجزاء، قوله فإن كانا مضارعين
أو الأول فعلى، وكان الأول مضارعًا والثاني غير مضارع نحو إن تزرني زرتك أو فأنت مكرم، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير، وأما قوله: إنك إن يصرع
أخوك تصرع، فعلى تقديم الجواب عنه، وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو إن ضربت ضربت، وإن كان الأول مضارعًا والثاني ماضيًا
فالأول مجزوم، ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز، وقال بعضهم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر، قال: من يكدني بسيء كنت منه كالشجى بين حلقه و
الوريد، والأجود كونهما مضارعين أو ماضيين لفظًا بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظًا نحو إن ضربتني ضربتك، أو ماضيين معنى نحو إن لم تضربني لم أضربك
أو أحدهما ماضيًا لفظًا والآخر معنى نحو إن ضربتني لم أضربك وإن لم تضربني ضربتك، وإن تخالفا ماضيًا ومضارعًا فالأولى كون الشرط ماضيًا
والجزاء مضارعًا كقوله تعالى: من كان يريد حياة الدنيا وزينتها نوف، وعكسه أضعف الوجوه نحو إن تزرني زرتك لأن أداة الشرط إذن تؤثر في
الفعل الأبعد نقله إلى معنى المستقبل من غير أن تؤثر في الأقرب شيئًا يغير المعنى، ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيًا واستقبالًا نحو إن زرتني و
تكرمني وإن تزرني وأكرمتني، والأولى توافقهما كالشرط والجزاء، وكذا في الجزاء نحو إن زرتني أكرمتك وأعطك، وإن تزرني أكرمك وأعطيتك، وإذا كان
بعد الشرط فعل ليس من تتمته أي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو إن تجيئني تعطك أو صلة نحو إن تضرب الذي أضربه يضربك أو صفة نحو إن تضرب

رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني ازرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تأتني
تنل الاحسان اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب فاطعمنا اي تأمرني بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تعتق
تعتق باب بشيء وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن
والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تأتني
اضرب اضرب باب اسبق وان جاء المتوسط بالواو والفاء او ثم فالوجه الجزم وجاز النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية
وكذا في الفعل المتأخر ويضاف الى ذلك في المتأخر جواز استئنافه ايضا نحو ان تقم اتك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية و
الجزم على العطف والرفع على الاستئناف فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت ان تأتني آمر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل
الاول رفعته لا غير نحو ان تأتني آمر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو ان تأتني آمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه في المعطوف
ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو ان تأتني آمر بالمعروف وتشكر ففيه
اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستئناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان
اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب
للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لتقدير الفاء قبل الفعل في
نظر لان هذين الوجهين يختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لما لم يظهر عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجزاء للحيلولة
الماضي بينها وبينه غير معمول عنه فلما لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا لا ان الجزم بسبب الجوار على الواحد كما في
ولام الامر ولاء النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل في المتقدم
عليها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء لشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون
فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت انا او ما تضمن معناه لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بحرف
لحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا او لم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما
لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء مع قلة حروفها واما ما اخواتها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب
لانه لم يكثر دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سنفعل وان لن تفعل ولا ان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية
ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني
اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مرتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت
الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة
الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما واولى الاشياء به
الفاء لمناسبته للجزاء لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كل هذا في حقيقتها لفظا واما اذا استعمالها قبل الاسمية فلقلة
لثقل لفظها وكون معناها امر الجزاء انعلم من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان
جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية
كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم او كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله
فلا هادي له فان تعذبهم فانهم عبادك ولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى فان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه و
يجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا المجرد للوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع
اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا
استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم
في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا
بما ولا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه
الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع بنفسها الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا او لم اما
الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني او لم اضربك لانهما مع مناسبتهما لفظا للشرط
على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد
والمصدر بلا فقيل يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال غير نص فيه والاداة فيهما باقية ظاهرة

الاثم جزاء الاثام فعلى هذا يلق
اثاما جزاء ويضاعف بدل
بعده بدل عنه ولو كان الاثام
بمعنى الاثم كان يلق اثاما بدلا
عن الشرط اعني يفعل ذلك
كما يشعر به كلامه فتدبر
س

الشرط لم يعمل في الجزاء



كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتعذر تأثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا استأثر لها على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تأثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم قال تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفاء ولما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان يثبت نحو قولك ان رغبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت أان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد اخترت مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء يعني ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وقد يدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد للتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما اكد وثبت لم ينقلب لم ينقلب علي انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال ودخلوا ايضا على المضارع المجرد لكونه في تقدير اسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النافية فقال انه لا ... انه للاستقبال من دون فقد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخليصه للاستقبال وان لم يتجرد للنفي فادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو انجدني فانه ... لان الاداة ... من الاسمية ... الاستقبال اعلم انه يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان نحو قوله ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي يعلم تخصيصه من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث لا يستفاد من خبره لانه يدل على تجدد الحدوث فيعني كان زيد قائما ما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يحتمل يستفاد الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه ... فيه ... ان كان اذا كان شرطا فقد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه فقد يكون تحقق الوقوع فيه نحو ... ان كان غنيا فانه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان ما لا اعطيت بخيل وانت وان ضربت لا اهابك وقال المصنف التقدير ان يثبت ان اذني قتيبة ليكون الشرط مستقبلا والترتيبي لان الغرض ان ذلك ما ثبت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ... قال ... فانتي نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للاستمرار مذهب المبرد وهو محجوج بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجيء يوم القيامة وكونه عيسى قائلا ذلك انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فقد اكافيك اليوم وقوله ان كان قميصه قد ظاهر في الماضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل وامة مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الجزم وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضربت زيدا وما ضربت زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضربت زيدا وعدم ضربه اما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب لم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب الطالب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على الظن كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب ... واما الخبر فلا ... حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لغيره ... لنفسه ... وقد يجيء مع ذلك شيء غير مقصود للمخبر كقولك تضرب زيدا مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعده بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه ... فيه ... المخاطب انه جزاؤه اذ ذلك الطلبي كان لا يتبادر الى الذهن لان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذلك الغير فالاولى ... فاذا ... ذكرنا ما يصلح ان يكون بعده جزاء للشروط ... لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان والجزاء بعد



الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان نفس الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكار نسبة اسناد الجزم الى الفعل والاسم ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعليه فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا اولعلة ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك وشبه ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه كلها اسما الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية متشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعفت دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فنص في السببية فلا يحتاج مع معناها معه فلا يحتاج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان نقول هو جواب كما مر في الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب فيموا مقدر اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير قال وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو ورثني يحتمل الاستيناف والرفع اما على الاستيناف فلانه لا يتمن يحفرها او يجدها ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم في قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها ومما جاء لا بعد الشرط الصريح قال الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتني تقرأ اعطك فانه لا يجوز الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهر كان الشرط او مقدرا الفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تأتني آتك فاحدثك واتيني فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب واذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب في موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن وقال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جر الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزم الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار وعند الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا وقولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا لان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره

حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمقطوعة مفتوحة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في قولك اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل تو قلت انه امر الغائب وكذا يخرج لافعل نحو انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما صدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب ومرادهم بالامر الامر المطلق فيدخل خصصه من الامر المضاف الى شيء آخر وذلك كما تقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح به الطهارة غير الماء المقيد اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اي ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا لما حذف حرف المضارعة مع علم الجازم مطرد الكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه قل استعماله فبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون لانه

حمل

ر ت بر بعض شر ملك حق [illegible] ملك والمعنى انه حق نحو مع جيد وتطلب سن

له الدور عشر البها لت عليها بجعض ضعيف والمعنى [illegible] جزنا رعند تاجر موقد ب النار ونور حت جمها فتاجحت سنة

مبناه المطلق

جعل الحرف كاخر المجزوم في حذف الحركة مع حرف العلة والنون لانه ليس كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كالامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف
المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اعني المواقفة فرجع الى اصله من البناء وبقي لجزم محذوفا للوقف كما كان في الاصل بحذف المجزوم قوله فما
كان بعده ساكنا اي بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكن
فان كان بعده متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدئ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تكلم وتفاعل من تفاعل
ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك ردّ ذلك المتحرك
لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم ويقيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حرف المضارعة امثال في اقيم
فلاجتماع الهمزتين وفي تقيم وتقيم وبقيم فطرد الباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك
ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان زيد كما حذف الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في
تعد ويهب لانه حرف وذلك الحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رد المتحرك
قلت لانه لو ردّ لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعلله اعلال المضارع الذي هو صله بحذف الواو اذ هو اقرب الى الذي من
المصدر نحو عدة وثقة فكان يكون في التي في رد الساكن نبايعا فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رد
لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هنا شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب قيل انطلق استخرج وانما قلنا ان الاصل يفعل مضارع افعل يافعل
لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج انطلق ينطلق وانما حذف همزة
الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارع عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة
قطع فحذف همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني بزنة افعل وحذفت
همزة الرباعي الذي بعد حرف مضارعه ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه
اعلم ان الاصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وانما
انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كما قلت او في غيره كانطلق واقتدروا ابتاعوا استثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه
واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله فعل ما لم
يسم فاعله هو ما حذف فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين
الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين
ينقلب عينه الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بها بفظ الفعل
فيكون من اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا الحد مطرد عند سيبويه بناء على
مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في نحو ما مر في باب التنازع وعليه يذهب الاخفش وهو ما حكى عنه بعض
في باب شعري ويوذا بو احسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فالاحسن ما ذكره المصنف بان الاولى ان يقال هو
ما غير صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه
كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج ومزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول الذي يقام مقامه
الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن المستبعد دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى فعل دون سائر
الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل موضوع معنا لما يقوم به فلما حذف منه ذلك جعلوه يلحق في اوله هذه النظر بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس واولا طلب الثقل بعد الخفة
بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء نحو يعني كل ما فيه همزة الوصل
ما ضم عليه بها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو لا استخرج ولو لم يضم ما بعد
التاء فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج
قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع باتباع كسرة الفاء وهي افصحها
واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ثم نقل الى ما قبلها لا ان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي
قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء
فبقي بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحروف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله وكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة
ياء وعند الجمهور استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على
هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما
في ميزان وفي بعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا للضمة ما قبلها وهذا اولها لا النقل الضمة والواو والاولى في
حذف الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها اذ العلة غير ما المصنف انما اخذ في الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى

ابن الحاجب الاول ...

من الضمة الى الكسرة اولى من
العكس لانه طلب خفة بعد
الثقل بخلاف الخروج من
الكسرة الى الضمة

متحرك ولا يعد عيبهما مابتناه واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام فيهما كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور وعندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف والتنبيه على الضم الاصلي فيهما بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاشمام تحصيل الغرض المذكور وقيل فاذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قومه جاز لك اخلاص الضمة في الواوي واخلاص الكسرة في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر والاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم والاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلته ووقوع مثله قوله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما المشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم انه يشترط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي على هذا ولا اجتوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما قيل بيع يباع وقيل يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي ويتطاي ويجتاي ولا يحتمل في الفعل الثقل بياء مضموم وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو رايي وزاي لخفته وكسر فا فعل للادغام نحو رد اغتر والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكثرة والياء وهما اخف لا يجتمع من جانب الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة ايضا وربما كسر فا فعل المبني للمفعول نحو للتخفيف تقول في هلع هلع كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم فخذ في فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب بكسر الضاد على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره وانما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل اخره دون الضمة والكسرة فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو انقل من الماضي قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي المضارع المعتل ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلام بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في الغالب ان فاعلها هو الله تعالى تعالى فحذفه للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وفلج ووعك قال سيبويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله واسله واذكمه واوروه اي فعل الله به ذلك ولعل ذلك لانه لما لم يات من فعل المذكور كجن وسل فعلته صار كالمجهول وجعج وعمي ونحو ذلك من الالام التي بها فعل مكسور العين فصار يعدى الى المنصوب كما يعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حده ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل بمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد تارة بنفسه وتارة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله ونحفنا بنوع من المفاعيل كما خصنا دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبقي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد بحرف زائدة كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا لطولهما بمعمولهما فيحكم على موضعهما بالنصب

عند

المتعدي
مبحث الآخر و

عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والأول أولى لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله لأفعلن ونحو قوله خير [illegible]
للصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع أن وأن كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجوز حذف
الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في جبت الدار وعلم يثبت بلى قد جاء في غيرهما ايضا شذوذا كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى
لأقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يحمل الفعل على معنى ما يتعدى اي تجوزون الديار ولألزمن
صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما ضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون
عن امره ويتجاوزون عنه واما الكثير الاستعمال كما ذكرنا فيما تعدى بحذف اللام من الظروف المختصة وكقوله يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك
الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا يألون لكم وزدتك بنا واي زدت
لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك
الخير واستغفر الله ذنبا ومنه الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك في
في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء
المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وعدمها فقوله تعالى لذهب
بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأن الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير لئلا يجوز
حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قراءة ائتوني بهمزة الوصل اذا دخل الهمزة والتضعيف على
الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى
ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة والتضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما
تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبته ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على سائر مفاعيل اصل الفعل فلا تقول احفرت النهر زيدا وتضعيف
العين يتعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلاثة كالهمزة وقل تعدية المحلوف العين الا في الهمزة نحو انبته ويجوز ان يعدى
على ان الواحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لأكل مال واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في حروف
التفضيل فقد له والناسخ كالتي هي وعام المتعدي الى اثنين على ضربين ما لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كاعطيت [illegible] وهما احد [illegible]
من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ان باب علمت خالدا وكذا ما اخر خبر كان [illegible] في الحال
يجوز حذفه وانها لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف [illegible] في هذين المنصوبين [illegible]
كما تعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم ورأى فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر
فوق [illegible] التصيير قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية جعل الشيء على اصل الفعل [illegible] فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا
بدأن يذكر اولا المجهول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المجهول لعادة [illegible] بان يذكر الذات
اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والصفة [illegible] حملته على حمر
النهر ولم يتفق ان ينقل الثلاثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني مفعولي علمت الا ما هو غير
الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول [illegible] علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد او علمت عمرا الانطلاق [illegible] وان علمتك
الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك
وازعمتك واوجدتك فلو جاز القياس في هذا لجاز في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما واجاز بالتضعيف في
القلوب وغيرها ولم يجز ايضا فان جاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعدية ولازمة بالهمزة والتضعيف افعلت وفعلت نحو ضربت زيدا عمرا وذهبت
خالدا فتثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض الابواب المشعبة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث فلم يستعمل احدث بمعناه فليس
صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اي
علم واما حدث ونبأ الثلاثيتين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة
لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبأ والحق البواقي غيره والحق بعضهم ارى الحلمية
باعلم نحو اراني الله في النوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى المضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده
بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت
زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعدى اليه الا بحرف الجر فلا
تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء مصادر اقيمت مقام
المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد
ولا يجوز في الاستعمال اتفاقا فاذا تقرر هذا علمنا [illegible] او نبأتك واخبرتك زيدا قائما الذي بمعنى حدثتك التحديث المخصوص
نباتك هذه النبأة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصابا زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول بل حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا الا لكونه

[marginal note] التعدي بالهمزة والتضعيف

[marginal note] نباتت تروع الرمح لمارخي زرعت ونبات على القوم [illegible] طلعت . عليهم سنة

مصدرا

مصدقا أم مكذبا نوعه كما في ضربت ضرب الأمير لأن زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيانا لكيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك أي التلفظ
والتكلم المخصوص وإن كان سريعا أو بطيئا أو غير ذلك من صفات التلفظ فقولك أخبرتك زيدا قائما أي أخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول
به بلا شك واسم المفعول لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا أن الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا أن ما قال المصنف وهو
أن زيدا قائما في أخبرتك زيدا قائما خبر خاص وأن خبرا في قولك أخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على أنه مفعول مطلق ليس بشيء بل
الأول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار ولا يجعل أحدهما
كالآخر إلا غلطا أو مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكونه كمفعولي علمت أنك تقول أخبرتك أن زيدا قائم كما تقول علمت وأعلمتك أن زيدا قائم
فتسد الجملة بأن وأيضا تقول أخبرتك زيدا قائما فأنا مخبر أن زيدا قائم فتعينهما باسم الفاعل إلى ما كان بعد الكاف في أخبرتك واسم الفاعل لا
يتسلط إلى المفعول المطلق فلا يقال أنت ضارب ضرب الأمير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء إذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به أي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على أنه مفعول مطلق ومنشأ الغلط أن الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى
الإخبار وبمعنى المخبر به كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول كما عرفت قوله فهذه مفعولها الأول كمفعولي أعطيت اعلم أن مفعولها الأول
كالأول من مفعولي أعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي أعطيت لأنا بينا في باب المفعول به أن هذه الأفعال في الحقيقة متعدية إلى مفعولين
أولهما غير الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى أعلمتك زيدا قائما أعلمتك قيام زيد فهو كما أعطيت زيدا درهما سواء
فيجوز لك أن لا تذكرهما مفعولا أصلا كما في باب أعطيت وأن تذكر جميعها وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث وأن تذكر الثاني والثالث
دون الأول وأما ما ذكروا من حذف الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجيء في أفعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر
الأول وترك الثاني والثالث لأنه قال لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على
الأول وأجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول إلا أنه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج أولى إذ لا
مانع وتبعه المتأخرون فإذا قطعت النظر عن الأول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال أول مفعولي علمت مع الثاني لأنهما هما والأول هو الذي زاد بسبب
الهمزة كما مضى قوله أفعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب
الجزئين اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال لا تخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها أو لا فالأولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد أو
زيد ضارب ولا يعمل فيها القول إذ القصد حكاية اللفظ فيجب تراعي حال المحكي والثانية أي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد أن يعمل
الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونهما فلا يدخل إذن إلا على الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية
لأن الضعيف يمنع من عمل الفعل رفع الاسم المسند إليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما أسند إليه الفعل أيضا إذ لا يرتفع اسم بفعلين
إذ لا أثر واحد عن مؤثرين مستقلين وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب فيجب أن ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب
الفعل إلا بالحرف والمسند إليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يتبين فيهما أثر الفعل الداخل بلى إذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية
لأنه لا يعمل إذن في الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت أي يوم سرت وأيهم رأيت بالتعقيب أي على أنه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل
من الاسمية المدخول عليها إما فاعل أو مفعول فإن اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له
بالمفعول ولم نجز رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما إذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز نصب الأول ورفع
الثاني لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مضمون الخبر مضافا إلى المبتدأ ففي كان زيد قائما فاعل كان
قيام زيد لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا في جميع أخوات كان لأن كلها بمعنى كان مع قيد آخر
فمعنى صار كان بعد أن لم يكن ومعنى ما زال وأخواتها كان دائما ومعنى أصبح وأخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان في
أما أفعال المقاربة فليست من هذه الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة وأخبارها مفعولها كما يجيء في
بابها وإن اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي وأولهما مما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي إذ معنى علمت زيدا قائما
علمت قيام زيد فأعرب الجزئين إعراب الاسم الواحد أي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة أن الجاعلة للجزئين في تقدير
جزء واحد ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان وأخواتها وإن كانا أيضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول أما
أفعال القلوب وغيرها فأفعال القلوب على ضربين ما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فإذا
كانت الأفعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية تجردت من أن تنصب جزئيها فإن كان حجا بمعنى غلب أو قصد أو غير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب أمرا من الهبة أو كانت الاسمية مصدرة بأن لم تنصب المفعولين وكذا جميع أفعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين إذا وليها
الاسمية غير مصدرة بأن ويستعمل أري الذي هو ما لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وإن كان أرى بمعنى
أعلمت وأما لليقين فقط وهو علم إذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فإن معنى علمت أن زيدا
قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد إلا أن عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول إلى اختيار
العرب فقد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر وأجاز هشام إلحاق عرف وأبصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى
فافهم



يعني تحير شد بالمكان ارنمت به و
مجهوت بالشيء ملتنت به وعجبت
بالشيء أولعت به وحجنا الريح
السفينة أي ساقتها وإلى الجو
به بصيرا أي وثق حق

بمعنى

مبحث افعال القلوب

بمعنى علم وتعلم امر بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلمت بل علمت فان كان تدري بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء اي تكلفت تعلمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يستعمل باللام واما الظن في الظاهر حتما اذ في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى تهم قال بعض في الظن بمعنى اليقين نحو ظننا في ماله قد حسابيه وقد يجيء بمعنى تهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الابهام ان تجعل شخصا موضع الظن التي تقول ظننت زيدا ظننته فعل سيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا اولا قال تعالى انهم يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق وقوله الم تر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى الحلمية براى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى اني اراني اعصر خمرا واما الاعتقاد بكون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو علم وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثية واما للتعويل بان الشيء على صفة قول الغير مسندا اليه ونوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية الله قول الناس زعموا واما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفي وهذا من [illegible] القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدتك عائلا لا يخرج عن ذلك الا انه قد يستعمل في الافعال بان يتحمل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى نبليه وينشل ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا او علمه بعد ان لم يعلم فاصلحها ولا تستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مسند والجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا المحصل مصدرا ومعنى علمت حال زيد علمت زيدا نبلته اخلف وان وقع بعدها الفعلية في النادرة فضمير الشان مقدر قبلها الفعل الاسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبها المفعول وبعضها يكون بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننته وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد يجيء الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا ظننا واظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز ذلك لنا وهذا قام الجملة المجاز وقوعه صلة وليس كذلك قال الرضي لان مفعولي باب علمت [illegible] على ما قدمنا والصلة لا تقدر بالمفرد على حال قال الا ان الرضي غيره الى الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر ان ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى وتظنون بالله الظنونا نحو ظن الجاهلية اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره فقوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي مبنى التبيين الاعتقاد الذي هي عنه تلك الجملة الاسمية [illegible] عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادرا عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو [illegible] على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن فقوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب [illegible] فيهما جواز [illegible] الاخر لا يستقلان الجزئين كلاما بخلاف باب عطيت مثلا [illegible] انها اذا تعلق بجزئين لا يستقل [illegible] التنفي واللام مثل علمت زيدا عند [illegible] ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها [illegible] منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكرت احدهما اذكر الاخر بخلاف باب عطيت علم ان حذف المفعولين معا في باب عطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وباب كتابهم بانه سند من حجتهم عار اعلى وتحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا يشك في قلته لكونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة كما ذكرناه فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد مع القرينة ما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على عزائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اعزائك الملك بنا فقوله ومنها انه يجوز الالغاء الغرق بينه [illegible] بين الالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعول به للفعل كما كان كذلك قبل التعليق فلا [illegible] من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد في ظني منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر جائز لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما يصدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع الظن كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدم

خصائص افعال القلوب

الغرض من التعليق

الغرض [illegible] بالتعليق [illegible] منهم [illegible] الا لانظن انا جاز عوان لا عزائك الملك [illegible] ذلك [illegible] فلم [illegible]

يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا في حد الاعراب يرتفعان بما ضعيف منع تقدم عامل غيرهما عليهما ان يعمل فيهما ومع ذلك
قد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي ۞ اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها ۞ وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز
ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه
لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت
ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما ۞ يلق فيها جآذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا
معلق ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مقو للضعيف
واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اي فعل القلب
تقدم عليهما على احدهما وتأخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو حسبت بدو بين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى
ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولات نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
كجاءني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما
شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم و
مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع
التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب ظني زيد قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا
مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء العمل
واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا
قائما اي ظننت ظنك فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد
ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه
مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتأخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك
منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل كما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق
ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز
عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام
وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست
ومتى تخرج وفي معناها الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون
حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار واما الاستفهام ولام الابتداء وما
وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصالة هذه الحروف وان كانت
تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المصدر في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه هي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على
الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها
وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت عن اللام فانها لا
تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوب بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنك جعل ان مع ما بعدها مصدرا معمولا لفعل
القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ۞ ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت
مجرى القسم لتأكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله والى فيما البالغ اقصى الامل وقد يجري
نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت عمرو
علمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقام ام قعد واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب
فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي أي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج
قال لقد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول
الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو
من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم أرأيت زيدا ما صنع بمعنى
اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت اخبرني وهو منقول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل
ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به
لرأيت نحو أرأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان اتاكم عذاب الله الآية والكاف ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد ان تأتي بذلك

تنولت اعطيت نوالا

ضرب

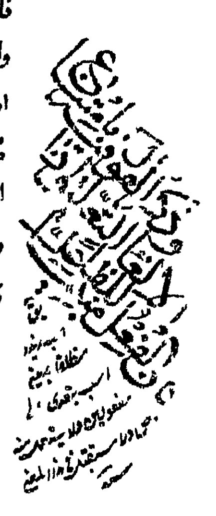
اي لا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا الخ

يقال طاش السهم عن الهدف اي عدل عنه

المنصوب ثم ثالثة من استفهام ظاهر او مقدر يبين به حال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل
يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم
كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى
عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كذب وارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال
المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة
مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبرني لانه لما صار بمعنى اخبرني كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن غيره
نحو النجاءك فاستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب
مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايتك التاء لا انت المقدر في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى
اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل مذهبه في نحو رويدك و
النجاءك كما مضى في اسماء الافعال اعني الكاف مرفوع المحل فاذا اردت بارايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء
يتصرف بتصرفه نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتن كن الهندات واعلم
انك اذا قلت علمت من قام وجعلته اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في
الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم
عنه اعني زيدا واما اذا كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا
تقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه لكن اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد
ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف
بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام
اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين مما يعرفه السائل بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان
المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم
عنه وهو انتساب القيام الى اي شخص هو وذلك الشخص في فرضنا زيد والمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القيام ولم يقل علمت زيدا قائما
او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومثله كثير وعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد
قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد وعلم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع همزة وام ومع من الاستفهامية
انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام ام عمرو وعلمت هل قام زيد او
عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين وعلم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت
هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا بان مضمون الجملة الاستفهامية يجب
ان يكون متعلقا للعلم الاثباتي وهو ان يتعلق ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء
معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقع في جوابه ذلك
لان جوابه اما زيد واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يتوهم ان العلم يتعلق بتلك
النسبة او نفيها وانما جوابه نعم ولا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم
ولا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد قائم فحصل المقصود في المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو مصحح
لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد
الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت وترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت
واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يابني ام عمرو وعليه يحمل الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون
ام يدسه في التراب اي متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يتخالسان انفسهما ايهما يسقي صاحبه كاس المنون اي متفكرين ايهما يسقي ولم يسمع
ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقد مضى
ذلك في باب الموصول ويجوز في نحو هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول لجملة مفعول لذلك القول على ما هو مذهب البصريين او
يضمن السؤال معنى القول فيحكى به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق

فموضع

... المشبهة بها اعلى ان موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو واي شككت وهذا
الامر في موضع مفعول تعدّى اليه الفعل بنفسه لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما المتضمن فبالتضمين والاول صريح العلم والمعرفة وهذا
الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعول اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون
تلك الجملة اما في مقام المفعولين الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني
وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو دريت الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام
الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اي المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو تفكر هل زيد في الدار
فان تفكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى المفعول المتضمن معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ووقع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهو ابن بعضه في نحو علمت زيدا ابو من هو لان
انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا والسؤال سبب العلم كما ينصبه علم اذا سلطته عليه كذا الحكم ان كان الفعل المطلق
من العلم متعديا بالوضع يقطعه من المفاعيل ما اقتضاه وضعا ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الذي لا يتسبب بتضمنه معنى التعرف نحو بحث زيد
هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابحث زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابتغاء وكذا قوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون
وقت رسوها بالسؤال عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المتضمن فقد يكون الجملة المعلق
عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد اهو قائم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر تقول عرفت الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب
بدلا من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا ظننت اخوه قائم قال وانما يجر ظننت اخاه قائما
لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم
او نحو بالنسبة الى المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق
وان زيدا قائم ام عمرو وعمرا بلغا قائما وزيد اعلمتك قائم وزيد قائم اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو علمت ما زيد قائما وزيدا علمت قائم
قال الاندلسي الذي اقول عليه امتناع الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه
واذا بنيته للمفعول جاز والذي يظهر انه لا منع من الالغاء والتعليق في بني الفعل للفاعل والمفعول وقال ابن خروف لو الغيت فقلت زيد اعلمتك قائم
او علقت فقلت اعلمتك لزيد قائم يحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس
ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاءه او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت
لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وانتصب العلم بعد الهمزة اي التصيير المغني والمعاني اصلا عام في الملغى والمعلق ما علم انه لا خلاف في ان باب
ويعلق عن المفعول الثاني هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة [illegible]
فلفظه بمعنى احسب اي الجلستة يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني [illegible] ان راه استغنى اي راى نفسه وكذا ان كان
اهلها بمعنى اخر نحو [illegible] وابنا معد رسول الله [illegible] تقول كذا [illegible] على رأي القلبية وكذا عدم وفقد
على وجه لانهما ضدا [illegible] في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمنفعل به متأثرا واصل المؤثر
ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا [illegible] ضربت نفسي وانت ضربت نفسك فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك
[illegible] واذا تخالفا لفظا لاتحاد [illegible] بان يكون كل واحد منهما ضميرا متصلا او منفصلا مع اتحادهما معنى تغاير في [illegible]
الامكان [illegible] فالنفس بمنزلة الاجنبي [illegible] كما ان غلبة مغايرة [illegible] الفاعل والمفعول [illegible]
نفسه [illegible] واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى [illegible]
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا [illegible] الى نفسه وان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا [illegible] في غير افعال
القلوب ايضا نحو وقع المنفصل بعد الا او معنا [illegible] ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك [illegible]
ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى وليسا ضميرين [illegible] نحو زيد [illegible] قائما [illegible] الا [illegible] وجاز [illegible] في
افعال القلوب خاصة وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان
مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فتقول افعال القلوب اذا دخلت على
ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقبل بنفسه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت فقلت
وظننت كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سوا نصبتهما كحسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو حسبت ان
زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعولي
ظن ولا مفعول اخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا
ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان مع جزئيها سادة مسد



اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون
في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادّا ان مسدّ ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فايدتها اذ هما بتقدير المصدر
بل ان المصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا اخر الكلام في افعال القلوب من الافعال الناصبة لجزئي الجملة كما
يجيء بتقدير المفرد فهو صير وما زادها من جعل ووهب غير متصرف وردّ وترك وتخذ واتخذ وكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة
اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما منزلة صار زيد قائما كمنزلة احضرت زيدا النهر من حضر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز
حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت فتوجعلت زيدا كرما فمفعول بل ان جعلته اما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان
لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان
مضمونهما هو المفعول الصحيح كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بنا على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت لانه
ودعي اصلهما اعني كانا اسما وخبر لصار وانهما لا يصدّران ان بهما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما التعليق والغاؤها وتعليقها فلم يأتيا كما
اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذهي افعال باطنة بخلاف التصيير فان تاثيره ذي الاغلب تجعلته
غنيا فهذا امر ظاهر للعيون اذ هو حدا ثا شيء بعد ان لم يكن وما ادخل ... من هذا الباب وذلك اذا لم تكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات
والنور اي خلق ووهب اي اعطي وتمام جملة واجعا وترك بمعنى ... معنى ... واما اتان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء الا بمعنى
صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ... الخمار عن الحمرة ... نقل غير الكائن الى الكون هو معنى التصيير ولم
يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب ... كقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو المثل والبيت ... الا انه
فيكون مثلا مفعولا ثانيا ... هولا والى جعله ... من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد
الى واحد المبتوبعده ... وقال ابن درستويه ... كالحق ... ينا اذا كان الثاني نكرة
جاز ... خلافا ... في قولك ... فالحاق غادر وتصيير ... والنظر ... ابنسب
المبتدا والخبر من غير افعال القلوب من غير ... صيرت ... نحو سمعت ... او ... سمعت ... ويجوز
تصديرها بان نحو سمعت انك ... فالوا واذا علق ... المبتدا والخبر لم يكن ... الا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا
سمعا من نحو سمعتك تحدث ... سمعتك انك تمشي ... قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا انتصب الناس ... على
حكاية الجملة وما دخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاصل استعمالا ان يقع بعده ... الذي ... كرم وقيل نحو قلت زيد قائم
الذي هو واقع في الحال نحو ... فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد قوله في هذا الكلام ... في غير هذا الكلام الا انه لم
يكن حكاية والذي يقع بعد نحو قول ... زيد قائم او قيل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد ... والجمل اكثر وقوعا والمقصود من الجملة
الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجرد بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ ... موقع الفاعل الذي يكون الا
مفرد نحو قيل زيد قائم ... هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ ... فان اللفظ المعبر به بالمعنى هو
... الا انه ... اداء المعنى المقول ... اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ... كالبادي ... وكذا غيره من ... عدة ... ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام ... لمثل هذه الجملة مجرى اصلها الى الحكاية باعتبار الفاظها فعلى هذا
لا ... تقول ... زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ان ... الكتاب ... عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا
قائم وقلت له انت ... غاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو وهو ... المعنى الاول اعتبار الحكاية الحال فان زيدا
وعمرو ... ومنه قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى
القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في
باب علم وارى وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو معقول وقد تقدم ان المفعول به يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت
زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب كما تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد
ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون
الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا الدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة
وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك
قلت زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد ثلاثة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر لك بان يجعل مكان ذلك
المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا وكلاما حسنا اذا قلت زيد قائم كلام حق وباطل وكلام حسن والثانيها
ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر لك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة والثالثها
ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست
الفاظ المحكي حتى يراعى ولا يستعمل جملا معتبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها او انها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن

وانما افاده معنى صير لما تبين قبل

قوله ... افعال

النجعة ... طلب الكلاء ... تقول منه ... انتجعت فلانا اذا ... تطلب معروفه ... ذي الرمة

ثم يعود زيد قائم

مفرد

مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته وغايته لحن به نحو قال فلان زيد اذا تكلم به مرفوعا او منصوبا فيه فهل يرادى ولا ذكرناه في
باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدّر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون
اي عليكم سلام قال اذا قيلت قلت دبابة اي هي دبابة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما تقول
فلان يقول السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة لا وجه فيكون
مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها او ذلك لدلالة الجواب
على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ والخبر ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم
قال نادوا بالرحيل غدا وفي ترنمهم يقضي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز في الكتاب
العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب تقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل بذلك التاويل
وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقول من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط
واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هنا لا سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم
قد يقول لك كيف تقول زيدا قائما فيجب عليه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب
لا يجوز هذا الالحاق لا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون الصناعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب
فيجوز نحو يقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل
بظرف نحو أكل امس تقول زيدا قائما او بالمشروط نحو تقول زيدا صابا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي   لعمر ابيك ام متجاهلينا
فان نقص بعض الشرائط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى اخر الى اخره كلها
فان حسبته بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلته اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة
قوله وعلمته بمعنى عرفته ووجدته بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت ايضا الا ان المصنف والمعروف مفهومة
ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع



لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما دام وما برح وليس وقد جاء ما
جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة
لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة
لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي
حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل
هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على
الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على
الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء
فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي زعموه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي
ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة ولعل الناقصة فهي لتقرير
فاعلها على صفة هي متصفة بمصدر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى
صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته
عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار
عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد من مرادفات
صار آل ورجع وحال وعاد وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار
فكان حق جميعها ان تستعمل تامة متعدية الى ما هو لانه مصدر بحرفها بالى ان غلبت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص
اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فلذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها
اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها الان والراجع والمنتقل
ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال ايقنت ان لا محالة
حيث صار القوم صار ثاوي مكان انتقال القوم منتقل وقال تعالى انه ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها لفظة عن والى ظاهرتين او مقدرتين

وان تعدّى

مبحث افعال الناقصة

لان الرجوع والانتقال من الاول الى الثاني لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس لحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الاترى ان
انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتأ وما افتأ وما انفك وما ونى وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال
ما برح وما فتئ وما افتأ وما فتأ وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان منصوب خبرها فهو في موضع ما زال زيد عالما
ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان
فاعلا له دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك و
اصل وني فتر فكان الاصل ان يتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك
الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب زيد فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا للوقوع في [illegible] ووقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان
المخصوص لم يكونا متناقضين لان الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات غير الجزء الذي يفيد النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة
وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اقل واصعب من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تتناقض
احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فتحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما اذ نفي الاثبات
يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي يدخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائما بل
ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل ولا ما فارق [illegible] ما زلت امير بضم الراء ولا ما ازول امير وما زال الناقص [illegible] مضارعه ما يزال كخاف
يخاف وما زال يزول كقال يقول وقولك زال زيد يزيله اي فرقه من الباء تامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا
وكيل يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو منهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما فعل في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر
ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر
واما ما فتئ لا يزال وما فتئ ووفتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه في قولك ما زلت بزيد حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو بمعنى
اي ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا
يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما نحو قوله يروح ويغدو وهاهنا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال
وان كان بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصتان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما
استفهامية والتأنيث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير مؤنثا كما في ما كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من
قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنه حين جاء اليهم رسولا من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة [illegible]
قال الاندلسي لا يتجاوز بهاتين اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملها فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال الصحيح حاد الاول اطرد جاء في مثل جاء البر قفيزين
وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في الموضع
الذي استعمل فيه اي لا يعني قول الاعرابي فلا يقع قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الاسمية لجملة
لا عطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني فتسميته مرفوعها اسما
لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وبهذا لا يجوز في اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا لكون
الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم
يسمونه فاعلا على الغلبة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد وهم من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها
ماضيا دائما ومنقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار
خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة
حالا وقيل مطلقا شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما وزائدا قال وكان تكون ناقصة بمعنى حصول ثبوت خبرها
مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال
وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد
من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظة كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد
الاستمرار وكان قياسا ان يكون كون ويكون يفيد الاستمرار ويقول الصائما ومنقطعا ورد على هذا القائل بعضي ان كان لا يدل على الحدث الا من بلدان [illegible]
القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا [illegible]

ويكون فيها ضمير الشأن أي يكون كان الناقصة على أي معنى كان من معانيها ضمير الشأن مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوب المحل خبرا لكان
وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشأن تامة فاعلها ذلك الضمير أي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والأول أولى لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلا مبتدأ
في الحال نحو قل هو الله أحد أو في الأصل كما في باب إن ولولا نحو إنه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك إلى أن
الناقصة أيضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا إلى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول ولمفعول وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد
وتفعل إذا كان بمعنى تجيء بمعنى نقل ... قوله وزائدة اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة
بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا إنها زائدة غير مفيدة للماضي وإلا فأين المعجز وصبيا على هذا حال
وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام
وأما إذا دلت على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا وكذا قولهم إن من أفضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد إن زيدا اسم إن وكان خبرها
ومن أفضلهم خبر كان ورد بأن خبر إن لا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفا وفي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا أن الزائد من الكلام عندهم لا يفيد إلا محض
التأكيد والأولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وإنما جاز أن لا تعمل مع أنها غير زائدة لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان
الحدوث المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لذلك أن
يجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاستغناء الخبر عنه فإذا جردتها لم تبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا
على الزمان فقط فلهذا جاز وقوعها موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف بتبيينها إلحاقا بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور
نحو على كان المسومة فثبت أن كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي الكون وهو
هو سواء لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله بذالك من تلك القلوص بداء معناه رأى بدا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب علي أنه لا فاعل لها على
ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كراما كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب إليه المبرد وإنما قال ذلك
لثبوت فاعلها بل لنا خبرها أي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لأنه كالجزء منها والأول أولى لإفادتها معنى عملها لفظا ثم اعلم أن
الزائدة والمجردة للزمان أعني غير العاملة لا تقعان أولا لا طلب الابتداء تكون باللوازم والأصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر وتقعان في الحشو
كثيرا وفي الآخر على رأي نحو حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد إلا ماضية لخفتها وقد أجاز أبو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كأن سبيئة من بيت راس
يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها إذا كانت تامة كما تقدم ومعناها إذا كانت ناقصة كان بعد أن لم يكن
فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد أن لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد أن لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد أن لم يثبت قوله وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران
مضمون الجملة بأوقاتها هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين أحدهما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الأوقات التي يدل عليها تركيب الفعل
أعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل أعني الماضي والاستقبال والحال وأما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في
الضحى فيقترن في هذا المعنى الأخير مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافا إلى الاسم بزمان الفعل أعني الذي يدل عليه تركيبه الذي يدل عليه صيغته فمعنى أصبح زيد
أميرا أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال وتكون تامة كقولك أصبحنا والحمد
لله وأمسينا والملك لله أي وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا أضحينا فيدل أيضا كل منهما على الزمانين وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى
بعد ما التعجب كان في لفظيهما ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها ورواها أبو عمرو وقال السيرافي أنه ليس من كتاب سيبويه إنه كان حاشية في كتابه
أقول لو ثبت ما حكى الأخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمان أي الصبح والمساء والزمان الماضي كما كان لفظة كان مجردا للماضي قوله وظل وبات
يعني أن معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن أيضا بزمانه الآخر المدلول عليه
بالصيغة أعني الماضي والحال والاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل إلا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال أو دام والعهدة عليه
وقولك بات زيد نائما أي كان في جميع الليل كذلك فاقترن نوم زيد بزمان بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدرها البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات
كباع يبيع وهاب يهاب ويجيء تامة بمعنى أقام ليلا أو نزل ليلا سواء نام أو لم ينم وكلامهم ليلة البيت سر وبيت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من
الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا وأما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر قال الأندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو أين باتت
يده قوله وما زال الخ قد ذكرنا أن معنى ما زال وأخواته كان دائما فقولك ما زال زيد أميرا أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مذ قبلها
واستأهلها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه إلا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي إن كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء وإن كانت
مضارعة فبما ولا ولن والأولى أن لا يفصل بين لا وما فيها بظرف وشبهه وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال نحو لا اليوم جئتني ولا أمس
ذلك التركيب جزء النفي معها لإفادة الإثبات قوله فلا ولا في ذهاب زالت عن بزيد تشاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف بنا وبلا وإلا في دهما لا زالت لأن حذفها لم يسمع إلا من مضارعها وإنما جاز حذفها لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها قال
فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي وقوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تالله تفتؤ تذكر وقوله تزال حبال مبرمات أعدها لها ما مشى يوما على خفه
جملا لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضا نحو والله أقوم أي لا أقوم فكيف بها ولكون ما زال وأخواتها بمعنى الإيجاب من
حيث المعنى لا يتصل أداة الاستثناء بخبرها لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة ولا يجوز

الشراة جمع سري وهو الكريم و
المشهور جياد كما في نسخ نقد
الأبرار العراب والجنس العراب
خلاف البغاة والبراذين سق
البكرة بالضم معظم الماء وبالفتح
اصوات الناس وضجتهم
سق

بمعنى ... بالترك ...

أو آلت حلفت يمينا يا ابن قحطان
بالذي ... في ...
واحسب ... ولا تحز ...
... عقر ...
... سق

مبحث افعال الناقصة

ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم فاما ليس فخبرها كان نصا ولتوليهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها
بالا اذا قصد الاثبات وقد يمتنع فيها ذلك ايضا وذلك اذا قصد استمرارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر لامتناع نقض النفي الا
كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تنفك من وطنها و مناخة
حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع وضربه عطف على مناخة نحو قوله ثم صافات و
يقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف ومناخة حال وعند ضعف من وجهين احدهما ان كان العامل في الحال ما تنفك حيثما ان المفرغ قلما يلغى في المثبت ولو
كان المستثنى فضلة كالحال فمنها الثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه وفي المستثنى منه كما مر في بابه وان
كان العامل في الحال على الخسف فضعيف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا الثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم
يجوزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون متقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب
الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعلها وذلك المصدر ثابت في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت
لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي من اجل كونه
توقيتا لشيء يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات
واما ما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه
وتبعه ابن السراج ليس للنفي فقط بقولهم ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي
والحق ان ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما
تقيد به هذا في قوله وحكم ما الحكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما
يقال علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب الياء الفا كما هو القياس شيئا بالمخالفة اخواتها في عدم التصريف ولا يجوز ان يكون مفتوح
الياء اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان تخفيف فعل
لعادت حركة عين عند اتصال الضمير كصيدت ولخوات ان ذلك لمفارقة اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير في لست لستما لستم
فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كالحاق الضمير في هلم وهاء هاءا هاؤا هائي مع كونه اسم فعل لتشبيهها بالفعل
والاولى الحكم بفعليتها لدلالة اتصال الضمائر المرفوعة بها ولا يتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاء قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها
على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا ما الا ليس في غير ما دام و
قسم مختلف فيه وهو ليس وذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره وقد ذكرنا ذلك في الموصول قوله من كان الى راح
كلها في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم
خبرها عليها كما ذكرنا في الموصول لانه كذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هنالك واما غيرها مما في اوله ما من هذه الافعال فاجازه الكوفيون غير
الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما زال مع هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات فهي تجريها مجرى الفعل فارتفع وما
انفصل [illegible] فهذه لفظا ومعنى والفصل بينهما بين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما لو
لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لا ادرت
هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكلاهما ذكرنا في ما النفي فهو بحث في ان النافية وما
غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة ولم يجز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما يجوز تقديمها
عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير اما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان
مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كانه ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك
نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل
المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا
لن اضرب او لا اضرب ولا يمتنع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة
على مبتدأ اوجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ فاد منه التعجب
ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان الامثال لا تغير كقولهم الطعن نظار او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الدعائية كقوله فانت
الطالق والطالق البتة او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت
كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة لان معنى كان
زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام حاصل في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام
له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها تدل على الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل من ان تكون خبرية او
طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب

في الخبر يدل على انه غير محكوم بالمحتوى احدهما فيكونا ناقصين وبعبارة اخرى مقصد الخبر في جميعها فاما الفعل الناقص كما تقدم وقولك كان زيد هل ضرب
غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مشكوكا عنه بهل غير ثابت عنده وهو مما ناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيد ليس
لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال الطلبية مع اخبارها ويجيء كما ذكرنا صفة للاخبار واكتفى بالطلب الذي فيهما عن
الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيهما طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معلقة الشعر فال
وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربته لم يجز اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع
طلبان مختلفان على مصدر واحد في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا معنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها
نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تعلقت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى ان في الفعل معنى الاخبار حتى يناقض الكلام فاذا
فيجب ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضربت كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام يحدث في الجملة التي يليها بلا فصل
معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم يكن صدرها النفي فلا تقول اين ما كان زيد
متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واين وقفت لم يكن فيها اهل ومنع الجرمي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد لعدم
الجواز فان منعا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعاه لاداءه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة
فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة وبفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس جود الله تعالى وعلمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له
صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان
الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيدا وقائما
لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان الجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان
مع صلتها نحو كان عندك انك قائم وعندك كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر
عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه
بين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة
التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد وا قائما
كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم فما تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه وحسنا
كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا
اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر
اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمول الخبر الا بالظرف والجار
المجرور نحو كان اليوم زيد جالسا ذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله الاجنبيات الا بالظروف وان كان العامل قويا جاز الفصل
بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظروف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان
زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل بينهما اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في
المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك فقد قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواتها نحو كان زيدا الحمى تاخذ وكان زيد تاخذ
الحمى قال فانفذ ما لجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصل الفائدة
فلا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال وان شفاء
عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر لان الناسخ لا ينافي اعراب الجزئين هناك و
اختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيد ان زيدا هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا في ضرورة نحو قوله يكون مزاجها
عسل وما فمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا الا ان الشاعر اكثر ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا اذا
ولا يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا انهم
قالوا ان ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما
جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي كان وان ولورود سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا
تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد
بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجاب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل المسند
الى الضمير فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اي فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدر
بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليها قد لا يكون
في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع مما يفسره الفعل ظاهرا اذا كان كلمة لا تدخل الا الفعل نحو
ان امرؤ هلك وفي قوله فاقتضت اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يدخل همزة التسوية



مبحث أفعال المقاربة

الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل
وقوعه مبتدأ نحو بيت من جلال وهو واكيد لو كان نكرة لصح وصعه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته
والا فهو نكرة نحو رجل ضربته ام امراة كما في هذا الموضع لان النكرات المفسرة للضمير في الابواب الثلاثة غير مخصصة فالضمائر اذن نكرات ولعل ان
ليس من بين اخواتها مختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لمشابهتها ما النافية بجواز حذف خبرها كثيرا كقولك انما يجري القضي ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل ماله
على الافعال فحرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام وللتصاريفها ما لها ولا يستعمل ما زال واخواتها مستعملا في عمل الا
ناقصة لانها بلا منها معنى النفي وهي لا وتدخل على المضارع وقد يحذف لام يكن المجزوم تشبيها لنونها بالواو وتحذف مع انه قد حذف فعل حركتها الجزم ذلك الكثرة
استعمالها قال تعالى لم يك شيئا كما حذفت كسرة لم اباك فيقال لم ابل بعد ما حذفت منها الياء الكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه فالاقوى ان يكن المجزوم
ساكنا بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس حذفها مع ذلك ايضا انشد
ابو زيد في نوادره لم يكن الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه بتقديم الخبر اذا كان ظرفا يستحسن ويسمى ذلك الظرف
مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر قبله فمعنى لك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف
مستقر فيه ثم حذف الجار كما في المحصول للمحصول عليه لم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذا فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا
عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه سعد لنا بدءا اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقد اهتما
بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي اري ان عسى ليس من افعال المقاربة
انه وطمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على ثقة من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقع معنا رجاء
دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع يطمع في مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اذا رجوت قرب شفائه وذلك لان عسى
ليس معينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل الطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب وبعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في علقهم طفق وما ذكره من افعال المقاربة بمعنى
كونها الدنو الخبر نظر لان معنى زيد طفق يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا دنو للخروج قرب وفي من زيد الاول شروعه لان في
العرب قلة المسافة بل يصلح ان يقع فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء معلوم بذلك فعلى هذا ليس من افعال المقاربة الا ما يدل على دنو الخبر كاد
وكرب واوشك فانه وقول المصنف الدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لانه نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة يكون فاعلا الدنو
في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره
بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل اي ما
او فيه ما فصل من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ لا تحد يستعمل فيه مثل هذه
المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس بحاصل بل هو قريب الحصول ويمتنع قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب الم يحصل
بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد فتقدير زيد ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله وما كادوا
يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد والرابع اوشك
وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى اي الذي للرجاء نحو الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف فاما لم يتصرف في عسى بل لم يات منها الا الماضي لتضمنه معنى الانشاء الطمع او الرجاء كما ان نعم وبئس
في الاغلب من معاني الحرف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله
تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى فلا يكون الا في المجهول وقوله عسى تبارك وتعالى للتحقيق لا للخوف والاشفاق كما ان وكذا
لعل للايجاب والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب فجاءت على احد معنيي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم
كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر
يجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب نحو عسيت عسيتما
عسيتم عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل وانفصال ضمير المرفوع به في قولك الاان
يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم ينصب الخبر ككان لعدم المقترن بان بعد اسمه منصوب المحل
بانه خبرها استدلالا بالمثل النادر في قولهم عسى الغوير ابؤسا وبقوله لا تلحني اني عسيت صائما ومنقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبرا فقيل انما قال
ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقولنا ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان واجري في الاستعمال مجراه وعلى من جعله خبرا ان يقدر مضافا
اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في التقرير عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا
العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان ان الزائدة لا يلزم الا مع بعض الكلم كرنا
فاذ قولهم افعل هذا الا اثرا ما ولم نر فيه مطردا في موضع معين الا كلمة كانت تبطل فعل المقرون بان تشبه بالمفعول وليس بخبر ككان حتى يلزم كونه خبرا

لحصل الثناء وكذا قولهم ربحت تجارة الا انه يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت منه وان كان فعلا
فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه
شيء وفعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله
وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من الغلاء وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيها لما في التبديل
الفهم كما ان الاعلام لا تغير فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه
لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه واما الحال الذي لم
يكمل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعله وقيل
لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع ومن المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار
كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك لزيد وانا اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد
قيل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى
اليه بنفسه الا باللام كما مر ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل يجوز تعليل امتناع مجيئها للمفعول بكونهما ماخوذين من
فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وقد يبنى من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما
اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بعلى او بعند نحو حظي عندك وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض قال سيبويه جميع
ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل وكانه بغضه فاحبه مقته من بغض وعجب في مقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال دعوت الله به وقياس التعجب من
المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما
سجن وبني ايضا من باب افعل فعل الاعيان قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للدرهم وما اتقاه له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع
الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وقد يبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا اقمن به وما ابله وما اوسه
وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر وقد يستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابشره ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل
التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى
اليه فعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح العين نحو ما اقوله واقول به وابيع به بما يتعدى
به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل فوقه وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما املح غزلانا شدن لنا واما الكسائي
فوافق البصريين في فعليته ولولا انتصاب افعل التعجب ونصب المتعجب منه بعد انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جيدا بان يقول قد عندنا الفتح اخر كونه
متضمنا معنى التعجب الذي كان حقه ان يؤدى بحرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف ... والوجه خبر اي
شيء من الاشياء يتعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا عن نصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل فهو
فهو واقع موقع المفعول به فانتصب انتصابه نحو قوله ولذا بعد ... ابلج الظهر ... سنام منتصب الظهر ... المعنية
... اضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله و
ابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاء في غيره واما
التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير انما جاز ذلك لعدم التصرف
فيه فشابه افعل الاسمي كما يصغر واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ... وكان من الالوان
والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه وعوره ولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما كان لازم النفي كما بنى ومصوغا للمفعول ... المصدر
مشهور فلا يمكن التوصل بمصدرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو ما بذل ومصوغا للمفعول نحو جن وكذا الا مصدر له نحو نعم وبئس ويذر
ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيل استغناء بما اكثر
قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل واحد من التقديم والتأخير مستلزم للاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه
عن المقدم تريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب
منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن زيدا على ان تعلق لقيته وكذا
ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب ... بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد
واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان في بسط الاضرب الامثلة نحو لحسن بولا
كلمة زيدا ويفصل بكان زائدة بين ما وافعل عند الاكثرين وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضمير والجملة خبر كان
وفيه تعسف لان اللبس على صيغة التعجب ففعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن ... ام الآن انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان فيما مضى وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز السماع فيهما
ولا يقاس يكون على كان في الفصل بها خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب

بحث افعال المدح

كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم
نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه انمحى عنه معنى الجعل وبقي
معنى التعجب من الشيء سواء كان بجعل جاعل او بسبب ولا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه وللتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل
الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وفيما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ وافعل خبره وفيه ضمير راجع اليها وهو فاعله والمنصوب
بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما
يسد مسده وايضا ليس في هذا التفسير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول الفراء ثم مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى
كأن جهل سببه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما ادراك ما هو ولله دره اي رجل كان فقال ولله
عينا حبتر ايما فتى وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه
افعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها
نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس ضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى
صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن
خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون فيه
شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من
همزة صار كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول في افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني
احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحاء معنى الامر فيه كما انمحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله
وهو مختص بانشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما
احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي جعله حسنا والاولى
ان لا همزة الصيرورة ثم ان الزجاج عنده لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة يكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف ثم
ايضا انه يقول احسن بزيد يا عمرو وقد يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن لما يجيء ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال
ما احسن رجلا العدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رأيناه في موضع كذا او اذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى
اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لزم تجرده
ويكون لفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزم الجر كما في جاءني من رجل
وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلي التعجب لا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها تجمدوا فصارا كنعم وبئس ولا مصدر لهما ولا يجوز
العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه انمحى عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية
فما قدمنا بل معنا الآن اي حسن حسن زيدا فلو جيء بتوابعه واخبر عنه لاعتبر بعد انمحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا
يتصل الا بالظروف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى
المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح او الذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل
نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون
ومنها مثل بئس فمنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على
وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل
زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا
بلى يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة فقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا
له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه خبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء
التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله ففيه نظر اذ يطرد ذلك
في جميع الاخبار وذلك انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا شك في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل وتقول انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضليته وكذلك
كذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت ام لم تخبر لانك اوجدته بهذا اللفظ الاخبار
بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليست بنعم المولودة بان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا
ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله فمنها نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين ويطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف
في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين تخفيفا والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان

حيث ما لقيا تشاكلة للعين في الوادي غيث وشهيد شعير والاكثر في هذين الفعلين اعني نعم وبئس كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم

قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في بل وفخذ استعمل الحرف نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر

المتبوع منه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ثم بجر اسكان كسرة العين مع قصد الادغام وقرئ يحيى بن وثاب في الثاني ونعم عقبى الدار بفتح

الفاء وسكون العين ثم بابه بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين اما لم يتصرف فيهما لكونهما لانشاء المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله و

شرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم ومضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل

واعلم ان اللام في نحو نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان المعرف باللام الاستغراقية يصح تقديره

كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل وكيف يكون بكل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما

تقول انت الرجل كل الرجل قلت مثل هذا التصريح في مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا لا يفضل ذلك المعنى الا مع التصريح

بلفظ كل فلا يتوهم ان الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصد المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل واللام في نعم الرجل

للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بيناه في باب المعرفة ويدل على فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وشبه بهما تلحق الفعل لا بغيره

حرف احديهما الا في مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في اول حين والان قال تولوا قبل ذا في دجلة وصلينا كان نعم لا انا وقال

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم ادغاما والثانية والثالثة اللتان الحقتهما ثم وربما لا كثرتهما الحقتها الا اذا ولتهما المؤنث

ابدا نابه من اول الامر وذلك اذا عطفتهم فقصة على قصة قال ثمتبلثتم قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري

ما صحته قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل عنك الغوي او يسئل عن ونحوه ايكون له

الانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها العلامة كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمن

المرفوعة المتصلة البارزة من حروف الفعال وايضا جواز اسناد الجميع بابها استعمال الباب نعم وبئس نحو فعليتهما ايضا ثم تقول لما جعلت الاسماء

وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كالاسماء واحد عامليهما تبعا للمفرد كصفة مستقلة على موضوعها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة

فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصار اسنادا جزء جملة بعدما كان جملة مستقلة ولهذا انظائر نحو قوله تعالى سواء

عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل

كون مضمون الاولى مبتدا ومضمون كون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومعنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى

المفرد فان كانت علما فهي محكية مط وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه بدا

لهم سجنه اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول ما عرب الفاعل والجزء

الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت فلا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم

يجر ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به حكي الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع

ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجملة التي خبر المبتدا

او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر

لنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في باب الجمل المذكورة

بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص

كما يجيء وكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون بمعنى نعم الرجل زيد اي زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل

معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتريت اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة والداعي لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا ان جنس

هذا المبتدا عن الضمير ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد

للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في النظر

والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة

مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الافعال في المعنى صفة لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد وظريف ولا يبقى ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول

تدعو اليه ذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص يرتفع بالابتداء اما قبله خبره او خبره مبتدا مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما

على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدا اما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته وجب ان يكون

فيها عائد اليه ولا عائد ولا اعتذار بكون اللام حينئذ مستغرقا وكون الاستغراق لدولعينه بمنزلة العائد لما ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يسغ مع الضمير

المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة عن الاستغراق لكونها في خبر الايجاب والاعتذار بكون

اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو

نعم رجلا زيد وكذا في نحو نعم رجلا الزيدان لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابو قام زيد وليس ايضا عذرا لانه لبس بكون اللام للتعريف الذهني

المطابق لكل فرد منكور اذن كالضمير الراجع الى الجنس اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجلا يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على

وفهم

ان المقصود المبالغة ... نعم الرجل ... المقصود المدح ... (حاشية)

مبحث افعال المدح والذم

وخصائصهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف هنا للذهني لم يبق اذن بعد بطلان الوجهين الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى العائد (كالنكرة)
ويقوي كونهما يتقلب المعمول دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء
وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وانشد … بنعم الصاحب … وليس ذلك على الحكاية … كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام
صاحبه … لان ذلك في نعم وبئس مطرد وكثير بخلاف نحو بنام صاحبه حكي قطرب نعيم الرجل … هذه الحكاية ان صحت
… يكون نعم كالصفة المشبهة فيجعل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى … دخول لام الابتداء عليها نحو
ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت مع انها لا تدخل الماضي … فهذه الاشياء هي التي غرت الفراء … انهما في الاصل اسما
ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا الظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل
فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد
والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر وقد يخلو موضع المبتدأ موخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله …
لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بالباء زائدة
كما … او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما لم يكن الفاعل … مع تقدم المبتدأ لان
تقدمه كالنادر … فاخره … نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل … الا … المبتدأ ولم يحتج الى
التفسير … ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده … ان كان كالشاذ … قوما … اليهم او
لا يحتاج الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا مميز بنكرة … اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث استغناء بتثنية
المميز … لما علم ان … نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف … وبهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس
المرأة دعد كما اجازوا … المرأة … الحاق تاء التانيث … علامتي التثنية والجمع لانها … كالف … ولذلك
اطرد … المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا … الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانه لا يستقبل منه انه لم يتقدمه ما
يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث
المقصود بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى وانما تميز هذا الضمير … افرادا وتثنية وجمعا ما بينا نحو نعم رجلا ورجلين ورجالا
او امرأة وامرأتين ونسوة … واما الضمير … البصرة … افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون … مطابقة ما يقصد
فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه … بعيد لانه مثل قوله … وقد … الضمير كما … اما
مميز هذا الضمير فذهب … الى … كلام … افراده … مطابقته للمقصود عند اهل البصرة … اهل الكوفة
… بالتمييز … والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة … افراده كما … الضمير …
قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك … بمطابقته لما قصد … ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير … ولا يجوز الفصل … الضمير المبهم وتمييزه
لشدة احتياجه اليه الا بالظرف … بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل نحو عشرين رجلا بين ابهام وتمييزه … فما ظنك بمثل هذا الضمير فقد جاء
شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل … حبذا … وتمييزه … فلجواز استغنائه … الا … ولا يجوز ان يتبع
هذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف … الابهام … والاعتبار بتمييزه وهو المستند … ويلزم هذا التمييز غالبا ان يتبع
وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين … محذوف اي بئس مثلا القوم … من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين
او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء … عند المبرد … على تعدد الفاعل الظاهر مميز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا … ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون … وهذا يجيء كالحال في قم قائما …
للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام … البيت … زادا … مثل حال … مفعول … وقوله
ذرعها مصدر بمعنى المفعول … سبعون ذراعا … فنعما هي … بئس للدخول على الجمل
كما … هذا بعيد لان الفعل … الحروف … اسمية ويمكن … انما جاز ان يكف
نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف … المبتدأ والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف
… الذي … حذف الصلة … لانه … نعم الذي فعله … فنعما وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء … الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهو مخصوص … بمعنى المعرفة التامة بمعنى
في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه … من الامر … فعلت ذلك … قلت انما افعل … كما يجيء
في الحروف وقيل … ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصول … يلزم حذف الموصوف … المخصوص … نحو نعما يعظكم به
لبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم وبئس الشيء شيء اشتروا به
انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى … ويجوز ان يكون … في قوله … كبرت كلمة تخرج صفة

مخصوص

ويجوز ان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف وفي نحو قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يكون ما على هذا القول ايضا نكرة
مبتدأ... قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمخصوص بيانا لاستحقاقه الذم فان يكون مفسرا منه محذوف وقوله ان يكفروا على هذا خبر
المبتدأ محذوف اي هو ان يكفروا والجملة بيان للمخصوص وقال الزمخشري ... ما نكرة مميزة مفسرة بالجملة ... في الجملة
المخصوص مذكور كما في قوله تعالى نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او محذوف كما في نحو فنعما هي ... ويجوز تقديم المخصوص على نعم
فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين في هذا المعرف باللام ويجوز تأكيده لفظا نحو نعم الرجل
الرجل زيد وقد يوصف كما في قوله بئس الزاد الزاد ... ونعم الفتى المري ... ابن السراج قال ... المخصوص ... والابهام
... والمري بدل من الفتى ولكن ... لان الابهام مع مثل هذا التخصيص لا يبقى ... كقوله تعالى ... لا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق
خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا الى من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة ... فنعم الذي ... اذا ...
فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ونعم الذي هو عند زيد ان كانت صلتها خاصة ... نعم الذي كان ...
الاشارة او الشخص معين فلا يجوز اذ يلزم في فاعلها الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد ... كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
وهو قليل وقد ... نعم هم قوما والثاني الفاعل المشبه نعم بفعل التعجب وهو افعل به ... وكان نعم ... قوما ...
الثاني في المخصوص كقوله تعالى نعم بالمال الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى ... هنا ... قوما
بالحاق الضمير الباء زائدة وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله بزيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس ... الى المعرف
الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لتنزيله الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد ...
صفتين وبئست الصفتين والاولى ان يكون هذا ... خلاف الاصل ... بقعة الصفتين فالصفتين مخصوص لا فاعل مثله
قولهم فيها ونعمت اي ... هي ... المخصوص محذوفا معا وقد يؤنث نعم وبئس اذا كان فاعلهما مذكرا والمخصوص مؤنثا نحو
الانسان هند ... نعمت ... البلد وكذا يؤنث الفعل اذا كان المميز للضمير مذكرا ...
كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قال ابن خروف ولا يجوز الا ان يكون مبتدأ ...
نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه هذا الذي ... قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ينبغي ... عليه
وبئس مثل القوم ... على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل القوم الذين
مثلهم اي مثل المكذبين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الابهام ولا يمتنع
اعتراض نعم بين ... بين العامل والمعمول لانها كالجملة الاعتراضية نحو ... نعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل زيد قوله
مثل بئس نحو ساء مثلا القوم اعلم انه لا يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو
... وعقل الرجل زيد ... بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى فعل به نحو ظرف بزيد اي ... ويكثر
ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز ... ونحو قوله ... فيه زائدة وكذا في قولهم وشلنا ...
وان فاعل ... يجوز ان يكون ... مخصوصا ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا ... وكرما ...
اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم ... المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب ...
حبيبا فادغم كعنبر ... النصب كما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يقع حبذا الزيدان وحبذا هند
لا ... ولا حبا ولا ... كالضمير في نعم وبئس في لزوم الافراد ... الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن
السراج انه تركيب جعلا ... لان الاسم ... فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ... لان الفعل
هو المقدم ... الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقع ...
مخصوص حبذا ... مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ ... كما قالوا هناك لكنه لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا ...
المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة
... فاذا ... المخصوص فاعل حب ... المشتق منه ... لا مخبأة ... ويقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
رجلا ... ان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ... العامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تأخر التمييز عن المخصوص ...
لان التمييز ههنا عن الظاهر ... عن الضمير المستكن ...
ومثل ... الضمير في نعم ... الفاعل ... التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان ... نحو حبذا ... عليه ...
المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد ... فيجوز ...
وكذا كل ما كان على فعل اذا كان المراد به المدح والتعجب كقوله ...
... المدح او التعجب ... فاعل ... كما قال وحبا
... قوله تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى شرح اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل



مبحث الحروف

اي ومن اجل ان الحرف محتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد بعد كل واحد من الكلامين المذكورين مركب من ربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصلح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف ما يحتاج اليه نحو نعم ولا وكان قد وجد

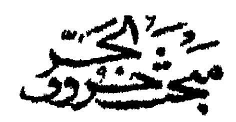
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وباؤها والقسم وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من حقه

وشبهه مثلا … الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال الفعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله … وارجلكم … بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب زاد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به … بزيد حسن زيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار … اكرامك فاللام لاكرامك … الظرف … والحقيقة معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مسد الفعل او شبهه جاز ان يقال الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام ادعو … لتمثيل تعديته في الفعل هذا في الدار ابوك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو … هو بمعنى الفعل … اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار … يعمل النصب لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل شبهه ومعناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر … لمعنى الفعل … لان معنى … بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولاه وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء او … الثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا … على اسما وفعلا وحرفا لان … في … الكاف … في النوع … في اللفظ … وتناسب من حيث المعنى … على الحرفية والاسمية في معنى العلو … مع انه يكون … وفي … من … وكذا … مع … لاختلاف المعنيين … في العدم … في اصل الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله … وبخلاف اذا كان اسما وحرفا وكذا … الا اصلها … قال … اصل على الاسمية يكتب الفا واصله واو … الا اذا اضيفت الى … تنقلب الالف … بعلى الحرفية وقوله … الحوض … على … مبني على الفتح … من علي … اعترض على نفسه في حاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالفاتها … واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصار كانه لا اصل لالفاتها وهذا … بقوله

فمن للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى … كما ان الامد والاجل … يستعملان بالمعنيين … الغاية … يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية … في غير الزمان عند البصرية … المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قوله … الكتاب من … الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا … بقوله … من اول يوم وقوله … للصلوة من يوم الجمعة وقوله … يقصد … من … بمعنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء … ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار … ليس شيئا ممتدا … اذا انفصلت منها ولو باول خطوة … اصلا للمعنى الممتد … وذلك … الظروف وكثيرا ما يقع بمعنى … من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك … الظروف … بعض حروف الجر مقام بعض … وكذا … مذهب الكوفيين … قولك … من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال … الابتدائية … فائدة … اعوذ بالله من الشيطان الرجيم … المجرور … الشيء … مبتدأ الشيء … من … بعد … التفضيلية … وان كانت … لكنه لا يستعمل … على ما … افعل التفضيل … واجاز ابن السراج كون من الابتدائية … الفاعل والمفعول … الكون الفعل … السحاب … من … التبعيض … من الدراهم والمفعول … لان … من الدراهم شيئا واذا … المفعول الصريح … معرفا نحو اخذت من الدراهم … هذا … متعلق … الفاعل … من الدراهم … المفعول نكرة نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا …

مجرور اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض
المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان [illegible] التبعيضية ابتداء
الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويعرفها بان يكون قبل من او
بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقع مثلا الرجس على الاوثان والعشرون على الدراهم وللتبعيض في
قولك عشرون من الدراهم [illegible] ان القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع
على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم
فمن تبيينية لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح
تقول اخذت من المال الثلثين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون
من الدراهم ولا يجوز ان يكون الشيء مبدأ نفسه كما ان الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من التبيينية على المبهم في نحو قولك [illegible]
وعندك شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني عن زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد ثم ذكر [illegible] من زيد كما لي شيء من
[illegible] ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان [illegible] ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام
لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما سمي من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا
فليس من هذا الباب وهو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل من لقائه اسد المراد تشبيهه بالاسد كذا باء التجريدية نحو قوله
فاسئل به خبيرا وقولك لقيت به اسدا اي سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقائه زيدا اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب وما نفي نحو
ما رايت من احد ونهي نحو لا تضرب من احد واستفهام نحو هل ضربت من احد وعند الاخفش والكوفيين لا يشترط فيها شرط من كونها في غير الموجب و
دخولها على النكرة والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى ويغفر لكم من ذنوبكم [illegible] داخلة على المعرفة ومن عند
سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه اجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح
وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران
بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا ايضا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر [illegible] على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر
فاجيب به قد كان من مطر فزيدت في الموجب على حكاية المزيدة في غير الموجب [illegible] كما مر في الموصوف [illegible] شيء من مطر ومن للتبعيض
او للتبيين وفيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه بالشرط ذكرناه في باب الموصوف قليل خاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار
والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل
لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف
الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف
ويجوز ان يقال الضمير في جاءك للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه الا بنفسه كالفاعل نحو ما جاءني من احد
فعند سيبويه لا تزاد من الا استغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا لغير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة
التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس لولاها لاحتمل الامرين [illegible] ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر ونفي
لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك [illegible] زيادة الباء في نحو
[illegible] التي للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية [illegible] وقد يجيء للتعليل نحو قوله انك من
[illegible] من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من [illegible] ويكون من مضموم الميم مكسورها بمعنى باء القسم لا يدخل الا على لفظ الرب
نحو من ربي [illegible] كاختصاص التاء باسم الله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه [illegible] ميم القسم خاصة
وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويكون من في الظرف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن
مع [illegible] من معدى من عنده وكذا بله نحو من بله ما ياتي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال [illegible] على اسمين قوله والى

للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا او يختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة
والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل
وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب اعلم ان الى يستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى
الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا
في الشرى ويجوز دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها
من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول
وقوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي مضيفة اليها الى اموالكم وكذا قوله تعالى



المرافق اي مضافة الى المرافق والذقن الى الذقن اي مضافة الى الذقن وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الى وطاني بلاد سواها اي مضافا الى بدا وقيل بمعنى مع كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلي به القار اجرب اي مع الناس او مطلي بها اي مضافا وذلك ان مطلي به القار اجرب مكره مبغض الى الناس ويكون بمعنى اللام كما قال الله تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه حملا على ابتعث ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في نحو انت الى حبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتقي الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك لانها لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجيء وحتى بالعين لغة هذيلية وهي على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف ابتداء فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا المصدر المؤول لا بالفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لا متعذر التحديد بالمجهول لا يصلح نحو قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموت لا بمعنى مبهم منهم ومذهب الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لا زما لاحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة بني تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كي ويجب في ما بعد كما في حتى الجارة فلا تقول نام الناس حتى رجل لانه حقير فلا فائدة في ابهامه تشترك الجارة والعاطفة لابد قبلهما من ذي اجزاء الا ان الاغلب في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو من بني السادات حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التي لا يعتنى الا بها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا الاخير واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها منفصلا عن اجزاء ما قبلها كما نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسبب في مجيء ما بعد الجارة او جزؤه يكون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله سلام هي حتى مطلع الفجر فان مطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه قول الجرمي حار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقيا لاخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكروا ذلك لمنع دخوله في قولك ضربت القوم حتى زيدا جزء لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بضعيف من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد عليه السلام بالعطف وليس اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو خيرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا نحو قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ونهارا جاو بعدها ما هو ملاق ايضا والنوم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة وليس بشيء وكان الجارة محمولة على الى في جواز كون ما بعده ما جزء خلافا للسيرافي وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا خلافا لصاحب المغني الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها واما العاطفة كالواو والعطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن يوهم ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها اكثر كما تقدم مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال ومعنى مع كثير واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون في الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رايت عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى بصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر حتى انه بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء وسطها وتقوم مقام الفاعل نحو الى وحتى نحو قمت الى زيد ولا يقم حتى تقوم وشبهه المبرد قوله واكفيته ما يختشي واعطيته سؤله والحقه بالقوم حتى الاحق والبس انه في البيت يجي الجارة ولا لم تر في ما لا حول لحتى هي ابتدائية نحو كما في قوله فيا عجبا حتى كليب تسبني وتمثل بقوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتى ابن ابي يزيد وهو شاذ من العرف بين حتى واللام حتى بل من يتقدم في الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى ولان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما ذكرنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما ذكرنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزء ما قبلهما فالظاهر

الدخول عليها وانه لم يكن حرفا فالظاهر انها عدم الدخول على الضمير انها عند النحاة ومن الفرق بينها ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يتعدى [illegible]
بل حتى تنتها فتنتها حتى ينتهي الى حتى اعبد حتى تنتهي الى اللام وانما التى فان كان قبلها اداة او لاجزاءه ويعد بعدها الجزء الى الملاقي فحكمها ايضا كذلك لا فلا نحو قتلت نك
ولا نحلل الا في صفته ونحو اكل الملاقي بعد الكل وانما بعد حتى فهذا الحال كما ترى فهذه هي الفروق بين حتى والى واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى
ادخلها بنصب ادخل والتي في المستقر ما يتعلق به فقد وامامتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هنا
وغاية فالابتدائية ايضا اما التحقيق كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ما دجلة اشكلا ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز
ويجوز حذف القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي وراسها ما كول فوله في للظرفية اما حقيقة نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في
العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وكانها محيطة بها من جوانبها
وكذا قوله تعالى في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فان السبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال لها السببية
فقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل انها بمعنى على والاولى انها بمعناها المتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف
وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا
الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي
وبمعنى الباء في قوله تجالد بها الكماة وتحبهنا ونشرب في اثمانها ونقامر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي
ايها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انا اخ في الله اي في رضاء
الله اي رضاه متضمن مشتمل على مواخاتنا لا يخرج عنه الى الاعراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء الصق
وقولك مررت بزيد الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه قسمت بك ويجيء للاستعانة ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف اي به داء ويكون للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد
خرجوا به واشتريت الدار بالاتها اي ولا يكون بمعنى مع الاستقلال اي كائنين بالكفر وكائنة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها للعوض ويكون للمقابلة نحو
اشتريته بدرهم وبالثمن ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر للتعدية الفعل القاصر عن المفعول به لكن معنى التعدية
المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف بعينه وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا
وما سمعت مثله الا في قراءة من قرا تنبت بالدهن وقوله ايضا للظرفية بمعنى في نحو بالبلد الكبير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية
نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذرت بالذحول كانها وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قال
ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسها وجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها بمعنى
عن نحو فسئل به خبيرا اي عنه ويجيء للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برؤيته كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل الا في مطلق الاستفهام فلا يقال ابزيد
بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بكاتب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي
بان فما كان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد [illegible]
اي بحاله فيدل على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كلما هو فاعل الكفي ومنصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه
وفي المبتدأ الذي هو حسبك ويزاد شاذا في خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو لا تلقوا بايديكم
ونحو يضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع المرفوع قال الا هل اتاها
والحوادث جمة باني امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ماء الحجازية ومع عوبت بانها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه
عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا ويجيء كثيرا مع الله في القسم نحو بالله لافعلن وشاذا قليلا في غيره كقوله رقية خبرني انه كيف يحيت [illegible]
اللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معها وكسرها مع الياء لغة خزاعة وفتحها قبل المضمر نحو يعلم بفتح الميم ونقل فتحها
مع جميع المظهر اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء مخففا الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على
حرف وانما كسرت باء الجر ولام الموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للمشابهة بالحرف عند من قال
ان المضاف هو الجار وانما بقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحالة الفاء لا لام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر
بذلك لانها لا تلتبس ان يغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور يغير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب انما هو في الوقف او البناء اذ
ربما يكون الظاهر مبنيا او مرفوعا عليه فائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمتقين والابن لزيد والتي يسمى لام
العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن الصبي اذ المجيء
مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت يكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد ومصدرا نحو عجبت من ضرب لزيد حسن ويكونه
مصدرا نحو لزيد الا التي للاختصاص الاخيرة مع ذلك كلها للاستغاثة او للتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي سمع
الله من حمده وحجت جهي الذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي على الجبين يخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم [illegible]

يعني بشتر اى بجنی حیث انها



بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي والثاني في نصرته المال ووزنته وكلته اليه وكلت له وعدد ذلك الدوام وعند ذلك فلا
لبس فيها مثل اللام في شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله سقوتكم الفتنة ولا بالوتكم خبالا وكذا اللام
زائدة في لا ابا لك عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر في باب نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا
لابرهيم لقوله تعالى ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله تعالى والله لا يامن الحي ولا الناسيهم ابدا دواه ويجوز ان تكون الثانية توكيدا لفظيا قوله ويجيء بمعنى عن
مع القول يجيء في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كان كاللام في قلت لزيد لا يقال ما سبقتمونا وقد تذكر في افعال
القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل قولهم في التعجب يعنون الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه قال ابو عبيدة لقد
قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش والتقدير للذين يحضرون للتعجب والاولى ان تكون بمعنى الاختصاص اذ لم يثبت اللام
التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلاث بقين من شهر كذا اي بعد ثلاث خلون او قبل ثلاث بقين
اي قبل ثلاث والاولى بقاء الثلاث على الاختصاص وقد ذكرنا ذلك في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على
الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة المميز وتلحقها
ما فتدخل على الجمل اقول رب انما تدخل على نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة
ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة
والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة والمخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا انكر
لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل
موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت ثم ما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي
ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل
وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح
يستقل الشيء الكثير من المديح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى قد يعلم الله الذين
في التقليل المستعار في الاصل وذلك كما يقول الممدح بكثرة العلم لا انكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش
وانما حملهم على ادعاء اسميتها مخالفتها لحروف الجر في انها للتقليل مثل كم في التكثير والاختلاف في اسميتها بل هي مقابلة للتكثير في الاغلب كافادة كم وانها لم يرد فيها معنى
مجرور ولا باضافتها كما يجر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم عدم قبولها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما تنسب به الفعل الى المفعول
الذي لولاها لم يفض اليه اكرمت يتعدى بنفسه فالجواب المعنى انما ذلك لانه ضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا
تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
يحصل ضمنه في ذلك الضعيف على العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانما رب لو عملت في زيد لحسن ان يشكل ايضا
بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته والجواب ان اكرمته صفة وان العامل
محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد وان الاول جواب بالاتفاق ولا شك انك اذا قلت في جواب ما اكرمت رجلا رب رجل
كريم اكرمته لم يتم معنى الكلام الذي هو جواب مقدر ومثله تحقيقا وثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا
سوار للقرآن بدرسه كان ابعد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت
المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول لعدم انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد مررت به اي مررت بزيد مررت به
ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل تم به فقول الجائي
فيكون كقولك بزيد مر زيد والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير المنصوب وقد ثبت في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب تمحل
ان جاءني صفة والعامل محذوف ونحو فهو محال العدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل
كريم حصل وبقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين في كونها اسما فرب عندهم مثل كم الا انه في التكثير ومعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى
كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابها رفعا بدلا على انه مبتدأ لا خبر له كما ذكرنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانما بنيناها كما بنينا
رب من معنى قلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا
لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي ومن ثم كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين انه حرف وعدم دخول العوامل
عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو ورب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان ما بعد صفة مجرورها لا يكون الا
فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية
كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة وكثر وقوع نعتها صفة معطية لمعنى الفعل فهي هنا كالا عرابا في اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال يا رب نفس
طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بصفة جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل ولا كثر
مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال والتي لجواب محذوف كما قال

ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب مغلهر قيته ولا يتوقف على شي آخر والرفد القلح الفخم تواهر تور فلا اذا مات وهو كما انه كقولهم صفر وطابه
المقل كما في قوله واسكر من معشر افيا الى اسكر من معشر حصلت لحو وانما نعت مجرور واقل وفعلية او ظرفية كما اخترناه في باب الاستثنا واستشهد الاخفش
على اسميته رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فقال رب مبتدأه وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف
والجملة نعت مجرور رب لقوله يا رب هيجا هي خير من دعه وقوله مختصة بالنكرة كما ذكرنا مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة
للقلة والكثرة نحو جائني رجل وما جائني رجل فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة
على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى تصيرها نصا فيه قوله موصوفة في الاصح هذا مذهب
علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا الاخبر له لافادة منفرد مجردة يعني الجملة كما اذا قلت رب رجل يعقوب
ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا بوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف قل لكون رب كحرف النفي فان التقليل
عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر وقوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم ينتفع
حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه كذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسكر من معشر افيال الى اسكر من معشر وان لم يكن هناك قرينة وجب
وصف رب جرور وبما يفيد معنى الكلام كما ذكرنا في اقل رجل وصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار وقنا
او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله رب نفس طاعمة الخبر بما مة ليس تبقى من هذه الا شيئا غاما الذي ربه هو صفة
لمجرورها كما ذكرنا وتشبيهه بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها الكون
ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه اي رجل وقال المبرد في الجزولي هذا المعطوف به
لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وتوكان كما قال لجاز رب غلام والسيدقوله وقد تدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في
باب المعارف وقوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز معنى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما ان دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورن الكافة
لا محل لها من الاعراب ان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت بعد رب تامة قال ربما تنعيه ببيته بمثل بني تميم
وطعنة نجلاء وغال ماوية ربتما غارة وفيها ما التي تلي كاف التشبيه في ان يكون كافة نحو كن كما انت وانت وانا زيد صديقي كما حتى
اجي وشذ اعمال الكاف مع ما وقد لا تكف نحو عما قليل قليل ما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجار نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد
تكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه قوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله ربما
عند الجزولي فجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله
ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل في الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا ونادى اصحاب
الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما قال قتلنا وقال القتل بنا وربما يكون على القنا الكرام لنا الظفر
اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح قوله ربما
تكره النفوس من الامر ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان يلق الكريهة
يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي وربما يوجد ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياسا ابقاء المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن
وذلك عندهما لاختصاص لفظة الله بجو مااشر لبيب تغيرها بغيرها لاختصاص منها اختصاص منها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا
الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بها التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء في
اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كانت الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك
في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله
فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد يلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد
ذي صعد واصباب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب
الشرط واما الواو فالمعطفاية عند سيبويه ليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة تحسر يصطلي القوس بها واقطعه
اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه
وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها والصحيح انها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم
الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة تحسر لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى
رب وجامثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت
بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال ووليلة تحسر كما في وليلة تحسر عندنا لاصلها بخلاف واو
القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا
فرب مضاف مقدر معمول عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة

هو طلب سقاء الفتى نحامة والجمع اوطب دد طاب قال امرؤ القيس ولو ادركت صفر الوطاب وقد صفر كفرح صفرا وصفورا فهو صفر د صفرت وطابه اي مات او قتل

بعثه صيد

ولا تعصف

هواه العرف

مبحث حروف الجر

باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرفا النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان للواو في القسم ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا تقول اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا تقول والله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير لا تقول وك كما تقول بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرعا للباء وبدلا منها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو المصاحبة معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا انحطت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ والميم تجيء بمعنى الواو وكما ذكرنا تختص ايضا بلفظة الله في الاعم الاغلب وكذا من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر تختص بلفظة ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لئلا تلتبس بمعناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة ايضا من يمين وفيه نظر لان ايمن يختص كما يجيء بالله وبالكعبة ومن تختص بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب برده الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال انها تكون في قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وهذه هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فيقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتبعت الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص بربي او بالله وقيل بل الثلاثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله اسماء مقصورة من ايمن اما المضمومة من الله فمقصورة من ايمن لفظا اما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا بد لكونهما مقصورتين منه وجها الا ان ايمن عنده واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بل الوجه ان ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من ايمن الله باتباع الميم النون بعد القصر لا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من ايمن الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصور من ايمن بحذف النون وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكذا م مقصور من ايمن لم لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من ايمن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن وفي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لان الكلمة التي تكون الميم والواو شفويتين واختصاصه بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجيء في كلامهم مضموما واذا حذفت في القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما يحذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لاتين ويختص لفظة الله بتعويضها او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ثم ردت عوضا من الحرف وها الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجيء بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعالى ها العمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يأتي في حروف التنبيه وقدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان ها واللام وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا يحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين وذا عند الخليل من جواب القسم وهو خبر لمبتدأ محذوف اي للامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبيدك فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال لعبد الله بن مسعود رض لما قال هذا راس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا تحذف للالتباس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعث زيدا فيقول نعم فتقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في فالله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت المقسم

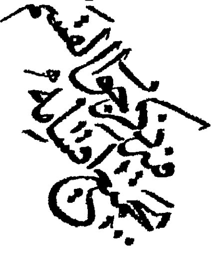
كما يقال بالله اخبرني

فكانها حذفت للدرج

اسمية

استعمله فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ
على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز ذلك حذف الخبر واثباته نحو امانة
الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له عندهم يجب عليهم ان يؤدوها اليه قال تعالى انا
عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة و
الخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف
لافعلن او الكعبة يميني لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر لان لعمرك يمين
ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله و
ايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا
منهم وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول بالله لافعلن والنصب اكثر من
الرفع في مثله ونحو قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب والجر وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله
عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه
هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة
استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء والافعال وكذا قالوا في الامر من نحو
انصر بضم الهمزة ويستبعد ايضا لانه لا نظير له في المفردات ايضا واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه
والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اوفق وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم يفد العطف ربط القسم
الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان اي كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من
جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد
منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب
لا المقسم به فيكفيه جواب واحد كانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله
لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار
اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد واجاب جار الله بان واو القسم كانها عوض عن حرف القسم والفعل
معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله و
النهار كانه عطف على عامل واحد وهو الواو فالمعطوف على هذا ... نحو اقسم بالليل اذا يغشى واذا تجلى وعلى هذا قوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم يكن فيه معمولان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب هو الجد
وقال المص انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة اذا يغشى
والعامل في الليل في الحقيقة هو لفظة العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقامها وهي عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل ووقت عسعسته
فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وعمرك الله وقعدك
الله وبالله لتفعلن فلا يستعمل لعمرك في قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهي واستفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما
نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقوله قعدك الا تسمعني ملامة ان فيه زائدة ومما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن
فيكون خبرا بمعنى الامر وقوله ويتلقى القسم اي يستقبل المعنى بجواب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اي اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية وفعلية والاسمية مثبتة
او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ... الا من جهة العمل وانما اجيب
القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا يدخل
هذه اللام على كلام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام التي تقع بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر وعلى
هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدأ
ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن اذا غلب قام مقام العلم فهو مثل قولهم علم الله
ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لو جاء مثل
ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعل الكوفيون
لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز تاكيد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما
هو قائم ولا تقول لما زيد قائم لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم
وان زيدا لم يقم فان اللام اثبتت نفي مضمون الجملة بلا اجتماع بين الحرفين ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ في كونه والخبر
الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس ... بعك سنة ... واحلو عني ... ان يوتها وتدخل على ماض غير متصرف بحرف

وبجوابه بنحو لا افعل



التنفيس نحو لسوف تعطيك خلافا للكوفيين كما مرّ ولا تدخل على الماضي وان كان في قوة الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخلت قد كفى دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابتنا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ ما يتقدم عليه نحو لقائم زيد وعلى اذا زيد على نحو خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد آكل وعلى اذا زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل وما مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا نحو لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من بعدهما عن معنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواب القسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على الخلاف في اخواتها نحو والله لا رجل فيها ولا عمرو والله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تأتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن فانه فرع وان اخاهم لم يقصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الشعر ضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال تالله ابن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال او ليرديني بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن هذا كله ان كان المضارع مستقبلا فان كان حالا فالبصريون جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره فتقول ان لان بك قلعنا قسما على ثبوت كمه ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي زيد الان تجب الاكتفاء باللام ولا تأتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكنهما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوّز والله ما اقوم ولا اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ويجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين انه في الحذف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلهما قد وقد يقتصر فيهما على احدهما ان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحيها الى قوله قد افلح وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان لو كاللام في لئن جئتني لاكرمنك واللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حب المحبين لا تقربنا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر الا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله وأي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما لم يكرر فيه لتكريره بتفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكانه قال فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا فان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل قبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى موطئة لانها مهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لآتينك ويجوز والله ان اتيتني لآتينك بلا لام فان حذف القسم وقد يفتقر الاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو قليل ويكون وسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان اللفظ المضارع اثقل ومن ثمه جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الفعل الناقص وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكر فحذف احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع منهما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اما اذا اعترض القسم توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي نهج البلاغة فذو والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك

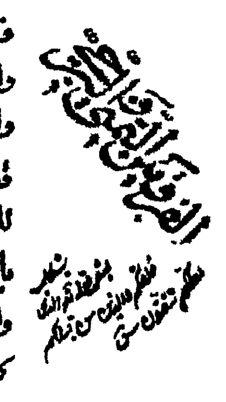
ان تبني كما مر في بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى جواب كالمذكور في ذلك نحو قوله تعالى والفجر
وليال عشر اي ليؤخذن وليعاقبن لا لدلالة التركيب عليه بل لانه عليه فقد يحذف الجملة القسمية لكون نظرهم معكوس الفعل الواقع جوابا بالاعلى
نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه الابد والبتة وفيه من التاكيد ما يفيد
فائدة القسم ولاجل فائدته فانه قد تقدم على عامله فانما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقرونا بحرف يمنع عمله فيما قبله ككونه تاكيد
وفا يقال عوض لا تيتك وعوض ما ابيك لعرض سله مسد القسم كما يجيء في جواب نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله
هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع
ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا افعلن كانك قلت نعم والله لا افعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس بمعنى حقا لانها
تقوم وبناؤها علم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الا عوائد الى معنى النعمة وقد وقع تنوينها وزعم قال
فقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ودعثور ووبت ضروره قال وقائلة اسيت فقلت جير اسى انه من ذا اذ انه
الى السمتة قال قتيبة الفاسق هو قسم بمعنى عرف ولا يعلما او تكبه كما يجيء في حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم
لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجواب ان اكده بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء ولا يجيء في اخر الصفة
نحو بضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولو بلقائه فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوى مقام القسم حقا ويقينا وقطعا
وما اشبهها نحو حقا لا افعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا الترام نذر نحو لله علي كذا لا افعلن او عهد نحو عاهدت الله لا افعلن
وعلى عهد الله لا افعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه زائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ
للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ شهر او منذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء قوله وعن للمجاوزة اي للبعد عن الحجر
بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن جوع بسبب الاطعام وكذا ذهبت الى
عن زيد وقولهم روينا عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تجنبت عن موضع يمينه بالجلوس وتنحيت الى
عن امره مضمن معنى تجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله
وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين ان
عن كابرا عن كابر متجاوزا في الفضل
غير كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
فتضمين افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا
صادرا عن الهوى فعن في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله نصد بكلكل عن اسيل فتضمين تصد معنى تكشف اي تكشف الغطاء وتبعد عن وجه
اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه تحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على
قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا
صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما
قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلحمل رضيت على ضده في المتعدي اي سخطت وقوله وعلى اثرهم او هلا عليها اي على ملازمها كانه ملك هذا منها وتسلط
عليه فهي تبعه قولهم فلان على جلالته يقول كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر
على اسم الله اي ملازما فكانه مركب بجملك الى مقصدك ومررت عليه بمعنى انه مرورك كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك
يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس فيه على زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور
الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصول فقدم على من يتكل فصار على من يتكل فحاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا
يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين ان اسميتهما لان الجر من خواص الاسماء فالا يصح ان ظاهرته من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيد اء مجهل
وقال ولقد ارى للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فبنيانا اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم الاضافة ومعناها
في نحو جانبي الذي كزيد فهو مثل الذي في الذا وقد قيل لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ المحذوف اي هو الذي كزيد اي مثل زيد قلت قد تقدم
في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير ايّ شاذ اذا لم يطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير وتعين اسميتها اذا انجرت كما في
قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه يحكم باسميتها
الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب
فيها كالمقق اي فيها المقق اي الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء او دخول مثل عليها كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الغرض منه لا يشتبه بالتشبيه فلا بد من زيادة احدا اذ في التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب الحكم
بزيادة الحروف واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فيهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا

شفاءُ
للنا بهم ابداء داء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية
فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بجر ما بعد الكاف في مثل كعصف
قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لاونا اللاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر
كما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله
لا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخيك اخ يعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر الا في الشعر اذ لو دخلته لادى الى اجتماع
الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد تدخل في الشعر على المضمر المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض
الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
يجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان احدها التشبيه مضمونا جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها التشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل
لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ما يتعلق به لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر افضاء بالفعل القاصر عن
المفعول به الى المفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول فلا يحتاج الى طلب فعل ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فما
مبتدأ محذوف الخبر وانت تشبيه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروه بكونهم المكروه
اعني جنايتهم المكروه وثانيهما ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انظرني كما اتيك اي لعلي اتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع
من تفسيره بمعنى الكلمة بالتعليل لانه يجوز ان تجيء بمعنى عاقبة في لماها عن الكتاب ضربته على راسه تلقى الشام من الفم اي لعله وتقوى في لعل من معناه فال
بعضهم انما يجيء بمعنى لعل اذا كان بعدها فعل تعالى ربما بمعنى عاقبة والدخول على الفعلين في الوجود بحو دخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو
جوز الكوفيون نصب الفعل بعدها بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت الياء تخفيفا ولم يمنعوا الرفع والبصريون يجيزوا لا زادة كما لا يتطلب ...
نصب الفعل بعدها واستحسن المبرد قول الكوفيون لا تشتموا الناس كما لا تظلموا والبصرية يستدلون على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم
الى لعلنا وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية نحو كما لا يبين بذلك ما نفعل كما لا تفعل يجوز ان يكون القسم الاول اي نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون بمعنى كما يدين يدان من القسم الاول واما ما التي بعد رب فمر قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما
ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه ونا التي بعد قل وكثر
وطال نحو قلما وكثرما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل قال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله وما قد مضى الى اخر الباب قد
مضى شرحه مستوفى في الظروف المبنية واعلم انه اذا امكن في كل حرف حر يتوهم خروجه عن اصله كونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل
معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من الافعال الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا
اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل يضمن يجرح معنى يوثر بالجرح وقد مر
كثير من ذلك واما قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل
ح على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل باقص عن منصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف
المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما فتح اواخرها فلم
نقل انها للمشابهة بالافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والثاني ليت فهي محمولة حركتها اشبه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها
لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المشتدة مرفوعا عطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية
ان قلنا انها للحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهة المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية في طلبها
الجزئين فلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على
مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع فقصد الى الفرق بينها
وبين الافعال هي الاصل من اول الامر ولنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل ها ان العلتان تاتيان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها
فالعلة هي الاولى وشابهتها للفعل معنى من جهة ان في ان وان بمعنى حققت والكاف في كان بمعنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا
نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم الشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان نقول هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك
شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه جعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو
الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني اموت وكانك تموت والاصل كاني رجل اموت وكانك رجل تموت
قيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان
للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه وانه لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها

انا قد اقدم سند اول سنة ... عليها ... علية ودخل ... المفتد ... حول ...

الكبش ... والكباش ... سينه ... شق

من قولهم فبصرت به عن جنب الجملة بعد الحروف بالياء مخالاً ... كانت تبصر بالدنيا وفتاً ما هلها خبر كانت الا انه في قولهم كانت بالليل وقد تبتل
وكانت تبرز بيده وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول القارسي وفي لكن معنى الاستدراك ومعنى الاستدراك ان ترفع توهم
من الكلام المتقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم انه جاء عمرو ايضا لما بينهما من
الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لا بالفرق بينهما من جهة
فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا
والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعله يموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى
قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى فعلوا الخير لعلكم تفلحون اي لتفلحوا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه
للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية وقوله امنت
بالذي امنت به بنو اسرائيل فقول بائس لا معنى تحته ولو كان للتذكر والخشية حقيقة لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين
وانما نصصنا مذهبه لان الاصل في الكلمات ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل للناس على ان يرجوا ويشفقوا كما ان اصل وضع الشك اذا وقعت في
كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند
الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا والخبر معا لطلبها اياهما معا ويجوز عند
الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين كما ذكرنا
في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاز ليت ان زيدا قائم كما جاز علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت
ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحال وعاملها خبر ليت المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت
ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان لا يكون الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير
ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما رووا عن عمر ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة
او قلما محرفا وذلك لان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لتشبيهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول به بحرف جر وليس ما قالوه بشيء
وقد تعلق هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف
افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تقصد بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بل لا تكون مفعولها الا مفعول فعل تضمنه ليت واما
نحو قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا ... فلم تخرج منها فوق كراهتهم فاذا تحقق اسمها وخبرها نبه على المعنى لانها مفعول تمنيت ويبنى على ما ذهب اليه الاخفش
في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ابعضهم ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعل في مجيء ان المفتوحة
بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب بالخبر ان ليت الجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون او ان في قعر جهنم
لسبعين واما البيت فعنى قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر قوله لها صدر الكلام لانها تغير معنى الكلام وتؤثر في مضمونه فكان حرفها
في رتبة الصدر كحروف النفي واما لام ولن فقد تقدم في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض
وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما
لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا ذلك المغير فاخرو الواجب على السامع
حمل الكلام الخالي عن المغير من اوله الامر على كونه خبرا لكونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على
خال من جميع التغييرات واما ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحد من هذه الاحرف تدل على قسم من
اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حق في الابتداء كاللام فلذلك وجب
تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لا تكون بالصدارة وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول ومجرور المبتدا او
المضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا لانه بحصر الصدر لما ذكرنا في باب المبتدا قوله ليت ولعل وكان ويلزم المفتوحة لا تدخل على مبتدا خبره معنى طلب
سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون في ذلك المضمون مع ذلك المطلوب طلب اخر اذ لا يجتمع في كلام طلبان على
مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو ما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها
نحو كانك قائم وكانك حي او تقوم او عندنا في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبر كان اسم استفهام
لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن رتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الا خبرية لا انشائية كما مر في بابه ولا يكون
طلبا ومن ثم اول نحو قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه
فتبين بهذا ان ان في نحو قولك اما بعد ان لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن
فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض
والتمني ونحو ذلك فلا مانع من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا اضربه وان زيدا لا تضربه ولكنكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته



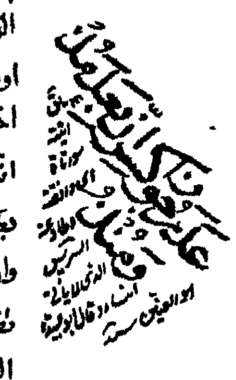
واضرب

الحروف المشبهة للفعل

واضرب زيداً ولكن عمراً لا تضربه ... قوله وتلحقها ما فتلغى على الأفصح ...

[illegible]

مع قصد الاختلاف فيكون فذا خبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي هذا اللفظ وهذا الكلام ومقولي الحمد لله فيكون فذا قال كلاما اولها اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال ابن فضل ما قلته انما يستقيم في التي لا اله الا الله ولا يكون في قولنا اني احمد الله مقولا للفظ قولي كيف والكسر هو بمعنى المصدر بل معنى المفتوح وكقولك مشيي في بيته معنى بعده من جنس المصدر والمتسع معمولا لمصدر وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعول له وخبر المبتدأ محذوف اي اول قولي حاصل بهذا الكلام ثابت ووجه الصحة ما ذكرته وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون اللفظ او اول ما ينطق به والجزء الاول باعتبار كلمات الثلث لفظه بلفظ اني وباعتبار الحروف بلفظة همزة اني فيكون المعنى اذا افتتحنا لفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول احقا انك فان فاعل اي احق ذلك حقا او نقول حقا في معنى الظرف اي في احق فيكون ان فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان اخطبكم هجاني ودليل كونه في معنى الظرف قوله افي حق مواساتي اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس وكقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال بعم الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب بقسمنا به واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب حتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورا حتى كانك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد بتقدير اجل لان الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا انهما تبينه وابيهما فان الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان يقع بعدها الا مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم ان لهم النار وقد اختلف في هذا الكلام الثابت على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله وانشد بعوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية بنصب فزارة بمعنى كسب الطعنة فزارة الغضب اي حرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم اي لا يحملنكم ومثله قول بعضهم الابل اي حرم كفرهم لهم النار وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يحكى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى الاصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ذا زائدة كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان ذا زائدة والعين من بدل من الهمزة كما في قولها عن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم تقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما ككلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا اي في حق الا ان في لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة بانه كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح الشرط ما هنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي واذا جئت باما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيي فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف جزءين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما في حيز ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطر الى الفتح ان يبتدأ ويجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور على الفتح في موضع المفرد والكسر في مظان الجمل ولم يعرفها بدلا على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلا يتعين الكسر فيه وايضا بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاولى نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كان اللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان رفعه مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم وانما اسمها الذي يجرد والمجردية باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب فيشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا مع ان اسمها البتة فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله





قال في الصحاح جرم يجرم اي كسب وفلان جريمة اهله اي كاسبهم وقولهم لا جرم قال الفراء هي في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فجرى على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وصارت بمنزلة حقا فلذلك يجاب عنه باللام كما يجاب بها عن القسم الا تراهم يقولون لا جرم لآتينك قال وليس قول من قال جرمت حققت بشيء فكانما لبس عليهم الشاعر بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة الخ كانه قال حق لها الغضب قال وفزارة منصوبة اي جرمتهم الطعنة ان يغضبوا وقال ابو عبيدة اي احقت عليهم الغضب اي احقت الطعنة فزارة ان يغضبوا وحقت ايضا من قولهم لا جرم لافعلن كذا اي حقا

الحروف المشبهة للفعل

لفظا او حكما الجميع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فانهما مع اسمها
وخبرها وان كانتا في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنهما في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها ساد مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة
مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في انهما مع ما في حيزها مقدران بالاسمين وفيما قال المصنف هذا
التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان
زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما فقولك علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع
جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان المحققين على ان ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد
اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان منه والمتأول به وانما دعى المصنف الى هذا التكليف ان رأى سيبويه استشهد على العطف على محل المكسورة بقوله
تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل
الاسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح الاستدلال المذكور وبعض
النحاة لما رأى سيبويه استشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه الى الاستدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف
بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع ومنصوب ومجرور كما ذكرنا فاسمها
كبعض حروف الكلمة ونظائر سيبويه فيقولون ان قوله ورسوله عطف على الضمير في برئ وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار
والمجرور اعني قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك والبيت الجملة معطوفة على ان مع جزئيها بالواو
اعتراضية ويقولون في قوله والا فاعلموا البيت ان انا بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه
وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبن اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت اخرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق
عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو
قدرت انني بالمشي في القيد اخرق بالكسر لا يندفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستأنفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل
اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعدما ذكر جواز العطف على محل اسم ان بالرفع ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز
العطف المذكور وبعضهم منعه لان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يجيء وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء معه لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة راجع
الى ما بعدها وهو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت عمرا عن القيام الذي
من دخوله ونفيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه
عن معنى الابتداء بما اورث فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالنسق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والفراء و
لم يذكره غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين يحسنهما اتماهما ابا الرفع كما اجاز ذلك
في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه
الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل معا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر عن
مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو فرق
الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وقاعدة لم يات الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدم الخبر على العطف فاما ان ياتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او يحذف ويقدره
والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان
العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ
والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل فقال
ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان وان الفتى لانه
لا يتبين في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان تخالف الاعراب بحسب ظاهر الاعراب مستبشع ولا كذا اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم عنده
توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن فعلى
ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك اسند خبر ان مسده ودل الله عليه كما في البيت ثم عطفه
على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني لغريب وقيار كذلك بها العرب وسمع سيبويه قبل الخبر
رفع تأكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف عليه بعد تمام الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبا ضربتهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر
وجوزه بعض النحويين بناء الاسم اجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك وزيد راكبين وعمرو

ويجوز العطف على اسم المكسورة بالرفع لفظا او حكما

زناء دوازده ماه سخنه وتهاون
به دوست نخواهم فلان لا ... زر اى
بخند يلاسق
الحرق بالتحريك النفش ... منوقه
والحياء خرق بالكسر فهو خرق و
اخرقته اى اردشته ...



ولهذا تجيء لا ان تطن تبتغي معنى الابتداء وصيّر مضمون الجملة مفعولا به واذا سمعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف لا يجوز ذلك في الفعل
الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني لئلا يكون المفعول في الظاهر كالاسم وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي لفظا انه مذهب الفراء
والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك الا في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها
في تقدير الجملة قوله دون اخواتها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها
ومعنى ان سواء على التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدّروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله
وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن
مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدا والخبر المقدم ومعمول الخبر كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا تدخل من الثلاث
الا على احد هذه الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا القائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عنه فلا تقول ان زيدا
قائم لفي الدار لئلا يخرج جميعها كل البعد بتاخيرها عن صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى وبظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها لضعفها ... والبصلة
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن
ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز ... لانها فيهما ...
اذا لم يخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مع حرف التنفيس جاز دخولها في هذه اللام
نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا تفيد الحالية كما توهمه حتى يتنافيا ...
كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا تجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم لا تدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان
ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط حرتبة كليهما الصدر فيتنافيا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه
لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته وذلك
لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا موقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت
الاسمية خبرا فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو قليل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع خبر ما له
من الانباري وكلاهما ضعيف لانهما لما سقطت عن الصدارة لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر لكن الذي في اوله لام القسم
ان يفصل بينهما الكراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك ان زيدا لما يصيبك كما ان عمرو الخ ولعلها
يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد فتقول ان زيدا لطعامك اكل وان في ليلك ... ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام لما
ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق ... وذلك لوقوعها موقع الخبر
فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا
لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه
وقد يدعي بعضهم انها تجوز ان يكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ
ان الله سميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمول لا اضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا امسى لمجهودا ولمازال
وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما وقوله وأعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء شاذ دخولها على حرف التنبيه
وشذ ايضا دخولها على كان ولو فقال فبادهني لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني وقال للولا قاسم ويدا سبيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم
ان الاصل في شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز معها ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعالى
نشهد انك لرسول الله فلتضمنه معنى العلم لان الشهادة لا تكون عن علم وتشهد معلق كعلمت في نحو علمت ان زيدا القائم الا ان تشهد لا ينصب مفعولين
نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت لزيد قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول اشهد ان زيدا ...
بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء لشهد لقد رأيته كذا كان ... والله لقد ...
ويوطئه لتقويته لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعد ... اصعب ...
اذ وجدت ملائمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فجوابه الشهادة
ان زيدا القائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون تشهد معلقا كما تقول علمت لزيد قائم ويجوز ان يكون جاريا مجرى القسم واللام في جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه
مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا القائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب ... طعت الحمل على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت غارما ... بحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل
الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في هرقت في اراقت وهرحت في ارحت
فلما غيرت صورته ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عمرك الله ذهم الكلائه
له وبلا اولى ذلك ببعض اللام ثم نحو حرف الجر كما يقال لاه ابوك يعني لله ابوك ثم ...

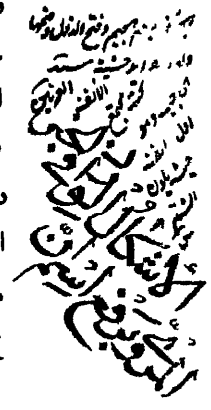
بعض حواشيها: ... ومنهم من ... ؛ تعمم ... حرف ... ؛ البركة ... بلزم ... ، ... ملاكه ، بقوم ... سي

مبحث الحروف

الف فقال كما تحذف من المحدود اذا قصر كما في الحصنا والحصد قال الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انت منها الا في كلمة والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان صلاته لشانك واللام للقسم فعلى هذا على مذهب الفراء وقول القراء اقرب من هذا الامر في لمثلك لقائم بلا تعجب وقولهم اما ان زيدا ليضربن بنون التأكيد وان زيدا لقائم بدونه فدخلا اللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقائما وانما جاز حذف قد في الماضي بعد لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لا زهما انه جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايم الله وجواز حذف الجار في الله لا فعلن ولا يجئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة ونحو الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد فالواو للحال اذ انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا لو كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز تجامعها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بجامعتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشد فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي انفا فانهم يحذفون الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق فلا تعمل وترادفها المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا لا تقع في هذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندنا انك قائم وليتني في قلبك انك تعطيني وكذا تقول لو البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله نعم واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانه بدل من كم اهلكنا اما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقيل مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة للتأكيد لا وفي التراخي بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخي بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله نعم وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو النحو وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر لانكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبر الاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر ان وتقييده بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة اي اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيبطل الالغاء قال نعم في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم قرئ مخففا ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة قدر الاية رد عليهم قال المصنف يلزمها اللام مع المخففة سواء عملت واهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا او اما ان دخلت على الافعال الزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدا حتى لا تخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يجوزون دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه هو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام لماذا فذهب ابو علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في مثل ان علمت زيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء نحو قوله ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت عليه او لمعمول افعال القلوب لا انها لا تدخل بعد افعال النواسخ الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل على المتصلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر والقائم مقامه في الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء كالفتح وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فجعل ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي يرجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالا استثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد جوز ذلك في باب الفعل بقوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكي بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قوله اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة عن معروف واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقد ما تكون هناك الا قوله ويلزمها مع الفعل الخ قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شيء الثاني وباداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها في كان قوله قال بعضهم انها حرف مركبة لعلم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه ليؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل

الا على لفظ المفردات فيمحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصير بالفتحة حرفا مستقلا وايضا الكاف مع ان كلمة واحدة فلا تعمل الكاف كما كان
لها حين كانت في محل جر لتصير بها كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكان كذا وكان في محل نصب وهي بها كجزء الاسم ولا تطلب ما تتعلق به كما كانت تطلب به
حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان قد يديه ونشاء الطلب وقال وصدر
مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما قالوا في المخففة ويجوز ان يقال لا يقدر بعدها الفعل لعدم الاحتياج
اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض في اخواتها الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولو قدم حرف العوض
في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله ... كان قبس يعلى بها حين تشرع وفعلية كقوله
كان لم تغن بالامس وقوله في نهج البلاغة كان قد ... الاظعان ... وكانما لم يزل بربرحا لنا وكان قد اي وكان قد زالتا
والذي جاء بعدها مفرد كقوله ... كان بطن حبلى ذات او نبين تتم فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان
محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيدان ما
بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان يتحقق مضمونها بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل
عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجي وقد لا
يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعالى ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرو امسافر ولا يلزم التضاد بينهما
تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال
بل اللائق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت لغيت ويونس والاخفش اجاز اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو
عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاز في الشعر حذف نون المخففة
للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني اه قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي
وشذ الجر بها وفيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرتهما وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام
ولان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم وقد يلحق لعل تاء التانيث كما في ربت فيقال لعلت ويجوز لعل
مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دفعة لعل ابي المغوار منك قريب
وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان
الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت
الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يكون اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا ولابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي
لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح
اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع
الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يبقى الاصل لغات الى استشهد بها فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة ... انشد
ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف
في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية لانها اقيسة من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر
هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره
نحو ان لدينا انكالا في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا
عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا لا يعرف
قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جاذرا وظباء او ذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي
الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك
زيد ماخوذ اي انه وتقول ان في الدار يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من
دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه ليس عمدة الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم
معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا
في الدنيا ومرتحلا الى الآخرة وان في رحيل السفر ومضيهم الى الآخرة مهلا اي سبقا الى لا يرجع الراحلون الى الآخرة ويقولون ان مالا وان ولدا اي ان





مبحث الحروف

عينها ابلا وشاما اي اتى لنا ذلك والفراء يشترط في جواز تقديم خبرها تكرير لا كما قيل [illegible]

[illegible] قال رسول الله [illegible]

[illegible] عبد العزيز [illegible]

وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله [illegible]

المكارم [illegible] قال ابن يعيش [illegible]

[illegible]



المازني هو تفي لطلق الجنس من بعض كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو والكوفي
والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه
والى المعطوف عليه بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو انه حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا
فعمرا وقوع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما
كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم
فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قوله عم في صلوة الجماعة
يقدم اقرؤهم فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون ما قبلها في
الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم
الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول اجبته
فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا الآن تبيت الناس تفصيل الاهلاك
المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمعود بمعنى الى على ما حكى الزجاج يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم
يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن
الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى جارية
عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الفاء فيه بمعنى الى ايضا اي ما بين الدخول الى حومل الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت
لا تقول خرجت الى عمرو الى زيد اذ الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت قد يستعمل في محل بدل الاشتمال نحو قولك اشتريت ما بين الموضع
الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة بحيث كانا بادا وسليلي بالجرور بين اسليلي الى حاء الجان
قال المتلمس اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الغروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فان كثر ذلك مع حرف الجر
اعني الى فيجوز مع فاء العطف التي هي بمعناها اوتي بما هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فيما بين منازل الدخول فمنازل حومل
فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله بالذاوقيبة بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص
بعد الاعم فكان العلياء موضع سيع مشتمل على مواضع منها السند كما تقول داري ببغداد في الكرخ فاذا قلت قولك جاءني زيد فعمرو وفعلت ما
جاءني زيد فعمرو وانت تاذن لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه كله
حكم فاء العطف والتي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن
جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا
كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تع ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب قال تع انا خير منه خلقتني من
نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا
اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية
وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تع اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت
على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذه دخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط
ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف
نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم
لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اما وفي المتضمن للشرط نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في غير هذا المواضع
المذكورة نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدأ بعد نزول
المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام التطور الاخير واما استيفاء المرتبة هذا التطور الذي به كمال
الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه مررت بزيد
ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد
يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تع ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تع
خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب
وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تع فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام

تمامه
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها
لما نسجتها من جنوب وشمال

البردين
العشاء والصبح



مبحث الحروف

لا شبهة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى وبين طلب المغفرة تفاوتا بعيدا ... التدرج في الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه بخصوصه ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكر من ترتيب معاليه الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تعالى فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وبعد ذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم مجازيهم بما عملوا اذ كان شهيدا على ما يعلمون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ثبتنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة الثانية عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقوله او كلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ والتقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تعالى قالوا اولو كان قال اولو جئتك في موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يسمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ والتقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كما في قوله تعالى من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ والتقريع وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد من مستعجله استهزاء وهذه الحروف ليست عاطفة على معطوف عليه كما يدعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذا ... وقد تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل وبل صيانة للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافه وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي وانتحى وكذا قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب بنت وائل فكانوا عليه مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب فحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المامك وذلك الالمام واما الفاء ففي قوله وافنا ذا ما تب ستعلم هو ثم اذا اصبحت غاديا فالفاء زائدة وقيل بل الزائدة ثم ... الاخفش بيت فوجد فعد فقائم فيا ساعلى زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله بالحرامة امانت فانفر فان قوله لم يا ... لم تصبح زائدة عند البصريين ودون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم فمنع من ذلك كون المعطوف عليه ... الا انه ثم تاب عليهم وكل ما جاء من مثل ذلك فليعتذر بكل ما يمكن وان سمح الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز ... قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى انه لا مهلة فيها بل حتى العاطفة مفيدة ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه فقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بالمعطوف بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمعتبر الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لا ترد بعد همزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ... ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع ما جائزة مع او واعلم الاحرف الثلثة لاحد الامرين والامور واما واو والعاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او يجيء بمعنى الى او الا ويجيء واما للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها الا الجملة فلا يكون حرف عطف بل حرف ابتداء فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جائني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما انا الا ميت او قعيد ونقول في الاستثناء لا لحرمتك اليوم ... تبدو لك الا ان تقيم فتقول او تقيم اي بل ان تقيم على ان جاز وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح ان يصح ما الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه اخبر بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر بما هو الحق في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقوله الناس في التخاطب ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية فقال او ذلك ... وقال او هو اقرب اي بل هو اقرب وقال الوالد لا واذا كان في الخبر تلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا

كان

كان في أو، فعلم معنيان التخيير والإباحة، فالشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته بعينه وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب
فإذا قلت جاءني زيد أو عمرو ولم تعرف الجائي منهما فأو للشك، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع فهو للإبهام كقول لبيد: هل أنا إلا من ربيعة أو مضر، والظاهر أنه كان
يعرف أنه من أيهما، قال تعالى: أتاها أمرنا ليلا أو نهارا، والتفصيل إذا لم تشك ولم تقصد الإبهام على السامع كقولك: هذا إما أن يكون جوهرا أو
عرضا، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عرض، أو على أنه عرض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك، والمثل الأعرف أن تحصل للسامع بالجمع بين الأمرين فضيلة
وشرف في الغالب، نهي للإباحة نحو تعلم الفقه أو النحو، وجالس الحسن أو ابن سيرين، والأمر للتخيير نحو اضرب زيدا أو عمرا، والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها



الاقتصار على أحد الفعلين والجمع بينهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع، هذا أصل، وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو تعلم إما الفقه وإما النحو
لم يفهم من إما وأو، بل ليستا إلا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيد الإباحة من فحوى الكلام وما بعدها معا، لأن تعلم العلم خير وزيادة الخير خير، فلا بد
أو وإما في الإباحة والتخيير والشك والإبهام والتفصيل على أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل أو وإما بل من قبل



أشياء أخر، فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل، والإبهام والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة
والتخيير من حيث لا يحصل به للعوائد ولا ... الطلب، فالاستفهام نحو أزيد عندك أو عمرو، ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، وأما التمني نحو ليت
لي فرسا أو حمارا فالظاهر فيه الجمع إذ الأغلب من العاقل أن يتمنى أحدهما لا يكره حصولهما معا، أما التحضيض نحو هلا تعلم الفقه أو النحو، وهلا ضربت
زيدا أو عمرا، والعرض نحو ألا تتعلم النحو أو الفقه، وألا تضرب زيدا أو عمرا، فكالأمر في احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة، ولما كثر استعمال أو في الإباحة
التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو، قال: وكان سيان أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح، فإن سيان بمعنى سواء، وهو بين الشيئين
قال: سيان كسر رغيفه أو كسر عظم من عظامه، فإذا نفيت الخبر نحو رأيت زيدا أو عمرا، فإن أردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما أو ما رأيت أحدهما
أو ما رأيت زيدا ولا عمرا، وإن أردت نفي رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رأيت زيدا أو ما رأيت
عمرا، وإن لم يتعين عندك أو تعين لكن قصدت الإبهام قلت ما رأيت زيدا أو عمرا، فيكون المعنى ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر، وكذا إذا نفيت الأمر وهو النهي
كما إذا قلت مثلا في اضرب زيدا أو عمرا: لا تضرب زيدا أو عمرا، فالقياس يقتضي أن يكون المعنى لا تضرب أحدهما واضرب الآخر، كما كان في الأمر معناه اضرب
أحدهما ولا تضرب الآخر، فإن قلت فلا يبقى إذن فرق بين الأمر والنهي، ولا بين الخبر المثبت والمنفي في نحو رأيت زيدا أو عمرا وما رأيت زيدا أو عمرا، قلت
لا يبقى فرق في أصل الوضع إلا إذا كان المعدود أكثر من اثنين، فإنك إذا قلت اضرب زيدا أو عمرا أو خالدا فالمعنى في أصل الوضع اضرب أحدها، ولا تضرب الباقين
وإذا قلت لا تضرب زيدا أو عمرا أو خالدا، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع، ثم بعد الوضع جرى عادتهم أنه إذا استعمل لفظ الدال ... في معناه في الإثبات
معناه الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب، ويجوز أن يراد الواحد فقط أيضا، تفسير ذلك أنك إذا قلت في الموجب مصرحا
بالواحد رأيت واحدا من زيد وعمرو، ومثل أو كذا في ما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلا منهما، أو رأيت زيدا أو عمرا، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفاد
أنك رأيت واحدا منهما فقط، وإذا قلت في غير الموجب ما رأيت واحدا منهما، أو ما رأيت رجلا منهما، أو ما رأيت زيدا أو عمرا، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة
وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الآخر، لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال أن يكون المراد ما لقيت واحدا منهما
فكيف بما فوق الواحد، أي المراد نفي رؤيته كليهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية، فإذا قلت لقيت واحدا منهما أو ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا
أو عمرا فقد أخرجت واحدا منهما مما كان له في الأصل، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على الأصل أي غير مرئي، وأما إذا قلت ما لقيت واحدا منهما أو ما يؤدي معناه وهو
ما لقيت زيدا أو عمرا والأصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه بأنك لقيت واحدا منهما، فبقيا الآخر على أصله من عدم الرؤية، فيكون نفيا مطلقا للرؤية
فإن قلت فإذا كان الأصل عدم الرؤية كان عليك أن لا تأتي بمفعول لرأيت لا واحدا ولا أكثر حتى يتوهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله، بل كان
يكفيك أن تقول ما رأيت من قبل الرجال، فما دعاك إلى تقييد نفي الرؤية بالواحد، قلت قصد المبالغة، وبيان أن ذلك الأصل لم يخرج عما كان عليه، يتعلق
الرؤية بأقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد، وإذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم إن النكرة في غير الموجب يفيد العموم في الأغلب، وذلك أن
النكرة يفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب يفيد العموم في الأغلب كما مضى، فإن قصد التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا أو ما لقيت واحدا
قلت ما لقيت من رجل ومن واحد، وإذا قلت ما لقيت رجلين أو رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس، وما رأيت جماعة واحدة منه، فيمتنع عند
من يجعل اللام للاستغراق وغيره، ومع من يصير لا وتنصيصا في استغراق جميع مثنيات هذا الجنس، أي نص في استغراق جميع جماعاته، فظهر أن معنى ما رأيت
زيدا أو عمرا وما رأيت زيدا ولا عمرا في الأظهر، وكذا معنى لا تضرب زيدا أو عمرا، ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب أحدهما واضرب الآخر، ويدفع هذا
الاحتمال بمثل هذه القرينة التي في قوله تعالى: ولا تطع منهم آثما أو كفورا، إذ لا يجوز أن يراد لا تطع واحدا منهما وأطع الآخر، لقرينة الإثم والكفر، وكذا
في جميع الأمثلة موجبا كان أو غير موجب، مفيد لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم، وفي الموجب لا يفيد العموم، فلم يخرج ومع القطع ... في
الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثما أو كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم، وأما إما فهي مثل أو في جميع الأحكام المذكورة إلا أن المعطوف عليه بإما
لا بد أن يكون مصدرا بإما أخرى نحو جاءني إما زيد وإما عمرو، فينبني الكلام مع إما على أحد الشيئين أو الأشياء، وأما مع أو فإن تقدمت إما على المعطوف عليه نحو جاءني إما
زيد أو عمرو فالكلام مبني على ذلك، وإن لم تتقدم جاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك
أو يقصد الإبهام فتقول أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكا أو مبهما من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دال عليه، كما تقول مثلا جاءني القوم وأنت عازم من أول الأمر
على الاستثناء بقولك إلا زيدا، فإما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم إما أخرى داخلة على المعطوف عليه، بخلاف أو فإنه يجوز فيه تقدم إما عليه وعدم

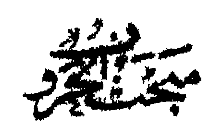
فرس سريح أي سريع وخير سريع
سرحت الماشية سرحا أسمتها
وأطلقتها سس

وما رأيت زيدا أو عمرا أو خالدا
صح

مبحث الحروف

تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر معها على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء للمتبذل
تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد تحذف الثانية الاولى قال فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية الواو وقد يأتي بدلها او ونحو ذلك اما هذا واما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة
اما الى نار ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل الحذف
ثما للغرور قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف ما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك
فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال النحاة اما تجرد جزعا لمنع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون ثما بمعنى ثم وقال غيره هو
مفرد غير مركب اذ الافراد اصل الحروف وتاول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوف فقال فان كان جزعا ومنع ابي عبد القاهر من كون اما عاطفة لان
الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حروف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم
من ذلك فان ان المصدرية بمعنى ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي ان الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت احداهما على ان
الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عكس
بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة
واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله تعالى اما الى جنة اما على النار مقدرة قوله وام المتصلة لا تستعمل الا بهمزة الاستفهام اقول اعلم ان ام
ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام
بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ولا يلتبس
بكثير وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما اختصت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لا يكون الا لمعنى الاستفهام
وضعا وهي مع الهمزة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا اسما بمعنى اي واما هل
فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام
اما بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المذكور لان اسماء الاستفهام
اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان يغني قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك
فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك الحمار وايا ضربت ام عندك عمرو وفي الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمروا
ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة
بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين ويكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان الجواب يعين احدهما بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت
احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل للاعلام بان الاول
وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ
مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه قال الفراء وقد تجيء بمعنى بل وحده
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله
ام هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على امرين
دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كلاما واحدا وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انها
يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء هي
شاء قال ابن جني لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا لبس وقولنا اذا كان الاستفهام
المقدم بغير الهمزة لم تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثله ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان
بعدهما بتاويل المضاف اليه فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك واغلا السوق زيد ام في الدار وكذا في الموضعين ويجوز ان يخالف بينهما وليهما نحو
اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا والاول احسن كما قال سيبويه لكن المخالفة حسن ايضا واذا ولي ام والهمزة جملتان
ظاهرتا الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين
ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متناسبتين في النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو واسميتين كذلك مشتركتين
في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو وهو فالاولى ان ام في الضرب الثالث منقطعة لانك كنت قادرا على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال
والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاول ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم
زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانقطاع واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء
بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد او اقام زيد ام قعد عمرو واقائم
زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فانه لا يتعين الا انها منفصلة لاجنبي ... قال الاندلسي يجوز

الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل لي ان يوقع الافعال بعد من الجملتين لقا يكون لمشبهها استفهام الاخر
فعلية نحو اقام زيد ام قعد عمرو والاعدل ان يتقدم خبر احد الاسمين ويتأخر خبر الاخر نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركين في جزء اذا لم يتناسبا او
نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيهما الانقطاع اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز الاخلاف
الجملتين مع انهما متصلة لامن من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة
قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة
عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ان ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن فانه
ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فالابد ان يكون ام لا
لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغيير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية فهما
اللتان تليان نحو قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت مما ان
في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه سواء خبر مقدم قال ابو علي
ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرف في تأويل اسمين لانهما اوا والعطف لان ما بعد
همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استويا عندك فهما في النحاة بحوده فطلب بهذا
السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين قام همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين هما قيامك وقعودك
هذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس كل استفهام بام المتصلة تسوية
ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا
سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكانه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورد بانه على وقولك اقمت ام قعدت جملة
تعد بيان للجملة الاسمية المقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي
ولذلك استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدها الابتدائية نحو سواء علي او ما ابالي ازيد في الدار ام عمرو اذ لا يفيد الاستفهام
المستقبل وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية ولا يجوز وقوع الاسمية موقع الفعلية
قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي لتستوي والتقدم الاستفهام الدال
كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذا استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سواء علي ايقوم ام يقعد لكون فاده الماضي معنى الاستقبال
ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش انه ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام
صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بجرفاء ام انحى لك السيف
قال ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد قيل بان كان تقديره اكان
امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما اقادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه ولذا الاغلب قولك ان طلعت الشمس
وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى ان لها تستعمل فافادة احد التسويين او الاشياء
فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان سواء سادّ مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء علي اقمت ام قعدت وابالي اقمت ام قعدت
في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت وقعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سواء عليك ان يولوا او يجروا فلست برائي بابي العيرام
يقوي ذلك وان لم يكن الاستفهام دخيله جرفيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد لا ابالي ودريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو وما علم ازيد
عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصد معنى التسوية في الشرط في هو لفظي سواء وما ابالي فالغالب ان يجيء
ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى لك المعنى والتقدير في ذلك التقدير اذا المقصود ان قام او قعد فلاضربنه فقيامه وقعوده مستويان بعد
لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان بام او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه
قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا
ومناسبة وهي التسوية وهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا المعنى نحو
ولا ابالي ان تأتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد ادراكي العلى اكان تراثا ما تناولت ام كسبا
اكتسبا واقلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى
ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلته من الامرين المجردين عن معنى الاستفهام وهذا ايضا
ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف سادّ مسد
جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد قيل لا يصح قولك لاضربنه اي ذلك
كان فهو بمعنى قام ام قعد للشرط قال ليس ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه
كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا وتناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من



الاطالة وروي لم تناهي في الهمزة استفهامية وطال ما مضى من الطول ولا يجيء بالهمزة قبلها وقال تقول لا ابالي اقمت ام قعدت ولا لأضربنه قام او قعد
لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا والتي في الهمزة مع ام ومعنى التسوية وقولك
لأقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع
اليهما من الصفة محذوف اي كائنا من كان هو وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كان قال المصنف كل موضع فيه الجملتان المعطوف احدهما
على الاخرى بالحال فانما يجوز نحو لأضربنه قام او قعد فالمعنى قائما كان او قاعدا ولو تغير الكلام بالتسوية من معنى الاستفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت فهذا
كلامه ولقائل ان يطالبه بالفصل من معنى الحالية بأو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام يجوز فيه او وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى
قولك ارأيت زيدا او عمرا احدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رأيت ام عمرا ايهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول
عمرا فالسؤال بأو ولا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام
عمرو والمعنى ايهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضل عليه معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضل عليه معلوما للمخاطب فالمعنى احدهما
افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندك رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا او عمرا فتقول ازيد افضل او عمرو والمعنى احدهما افضل من بكر وحيث
اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او باحدهما وام بايهما تقول الحسن والحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما
افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى بل افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا
[illegible] بيانه المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رأيت ام عمرا احسن قوله ومن
ثم كان جوابها بالتعيين [illegible] ولا وبل ولكن لاحدهما معينا [illegible] علم ان لا لنفي الحكم عن [illegible] وبعد ايجاب المتبوع فلا
تجيء [illegible] بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا
عمرا [illegible] بها الاسمية ولا الماضي [illegible] فلا تقول قام زيد لا قعد [illegible] وهي لعطف المفردات وقد تعطف [illegible]
[illegible] تقول قام زيد لا عمرو
[illegible] قام زيد وعمرو وبكر [illegible] لا عن العطف [illegible] لتأكيد النفي
لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي [illegible] امرؤ القيس كان دثارا حلقت بالبونه عقاب تنوفى لا عقاب
القواعل [illegible] تنيه والقواعل جبال [illegible] بعضهم [illegible] تكون [illegible] الجمل [illegible] على اصلها والجمع [illegible]
[illegible] جاز [illegible] واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط فلا تخلو ان تكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد
ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع [illegible] قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد
قام ولم يقم [illegible] بل ان المتلفظ بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو [illegible] ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف
ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم [illegible] انهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب لا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف
يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت
عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فمعنى قولك ما جاءني زيد بل عمرو فان بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا
يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي قال ابن
مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما
جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه وهذا كله حكم
بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت لعمرو وجاء في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكأنك قلت بل جاءني
عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء في الواو والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما
مر في بابه عند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكأنك قلت بل ما جاءني عمرو وكما كان في الاثبات الفعل المؤكد
مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما
بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امر بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب
عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي ترجع الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد
والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله لا جزم في الاستفهام لا
بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى تجويز استعمالها بعدها اذ يستفاد منه معنى
الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي يليها الجمل فغاية معناها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام ايضا
كقوله تعالى أتأتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك
الجملتان في جزء وقد لا تشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من جهة المعنى لا من جهة اللفظ كما مر في المنقطعة فاذا عطفت

دثار حين تعقوى سمي راعي امرئ
القيس وحلقت من التحليق
في حلقت كهذي تطيفاري سباحة
السنة اما سوالي والحكوم الحسنة
السيرة واللبون الابل ازنت
اللبن والعقاب الطائر المعروف
مؤنث وتنوفى جبل عال في القواعل
جبال صغار قال ابن الكلبي ربيث
العقبان الاوادي في امسال المشرق
وهو مشهور لدى كان دثار اذ اهبه
بلبونه واهبه الى آفة وادراكه
اخبر عليه من قبل تنوفى
صح

[illegible]

بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لأن حروف النفي إنما تدخل الجمل وجب أن يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
وقد يعرض للاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد بأن يجاء له لم يقع الحكم به غلطا وإنما جئت بلكن رفعا لوهم المخاطب أن عمرا أيضا لم يجئ كزيد نهى
في عطف المفرد مقتصرة لأنها للإثبات الثاني بعد النفي عن الأول ولا للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول وأجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد
بعد الموجب أيضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك لأن لا أن سلم هذا الوضع
وإذا وليها جملة وجب بها المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعدها جميع أنواع الكلام إلا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض
على ما قيل وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل
بعدها ويشكل ذلك عليه إذا وليها مجرور بالجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالأولى كما قال الجزولي أنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو وأما
مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو أو لا لموافقتها الثقيلة
في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا وأما المجردة عنها فإن وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وإن وليها جملة فقيل عاطفة
وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله

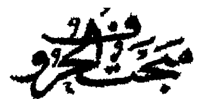


حروف التنبيه ألا وأما وها أعلم أن أما وألا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكأنهما مركبتان
من همزة الإنكار وحرف النفي والإنكار نفي ونفي النفي إثبات ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق فصارا بمعنى إن إلا أنهما غير عاملين يدخلان على
الجملة خبرية كانت أو طلبية كانت الطلبية أمرا أو نهيا أو استفهاما أو تمنيا أو غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام
بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه إليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب ويدخل الأكثر على النداء وأما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة أما هاء أو
عينا نحو هما وعما وقد يحذف ألفها في الأحوال الثلث نحو أم وهم وعم وقد يجيء ألا عند الخليل حرف تحضيض أيضا كما ذكرنا عنه في قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا و
قد جاء أما بمعنى حقا فتفتح إن بعدها كما مر في بابها وأما أما وألا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما إذن مركبتين من همزة الإنكار وحرف
النفي وليستا كهي في الاستفتاح لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض مختصتان بالفعلية على الصحيح كما قال
الأندلسي وأجاز المص دخولهما على الاسمية كما مر في باب لا التبرئة وأما ها فتدخل في جميع المفردات على أسماء الإشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها
ويفصل كثيرا بين اسم الإشارة وبينها إما بالقسم نحو ها الله ذا ... لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك وأما الضمير المرفوع
المنفصل نحو ها أنتم أولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله ها إن عذرة إن لم تكن قبلت فإن صاحبها قد تاه في البلد وقولهم فعلتهم هذا لها ها وذا ليا أي هذا
لها مذهب الخليل أن ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الإشارة أي كان القياس ها الله هذا ولعمر الله هذا قسما وأنتم هؤلاء وإن هذه عذرة والدليل
على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب عمن يوثق به هذا أنا أفعل في موضع ها أنا ذا أفعل وحدثني يونس هذا أنت تقول ذا و
أعلم أنه ليس المراد بقولك ها أنا ذا أفعل أن تعرف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك لأن هذا محال بل المعنى فيه وفي ها أنت ذا تقول وها هو ذا
يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم والمخاطب والغائب كان معنى ها أنت ذا تقول أو يضربك زيد أنت
هذا الذي أرى لا من كنا نتوقع منه أن لا يقع منه وعليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغرب ولم يتوقع قال تعالى
ها أنتم أولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها إذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال
ها أنت ذا قائلا فالواو والحال ههنا لازمة لأن الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه واسم الإشارة ولا أرى للحال فيه معنى إذ ليس المراد أنت
المشار إليه في حال قولك وجوز بعضهم أن يكون ها المقدمة في نحو ها أنت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها أنتم هؤلاء ولو
كانت هي التي كانت مع اسم الإشارة لم تعد بعد أنتم ويجوز أن يعتذر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما كما أعيد فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين
يفرحون وأيضا قوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون دليل على أن المقدم في ها أنتم أولاء هو الذي كان مع اسم الإشارة ولو كان في صدر الجملة من الأصل لجاز من غير
اسم إشارة ها أنت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها إن زيدا منطلق وها أفعل كذا مما لم أعثر له على شاهد فالأولى أن نقول إن ها التنبيه مختص باسم
الإشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال وأكثر ما يليها منادى أو أمر نحو ألا
يا اسجدوا أو تمن نحو يا ليتني كنت معهم أو تقليل نحو يا رب ما غارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع
منادى محذوفا ومن جعلها حرف التنبيه لجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام كما تقدم إلا اسم الإشارة قوله حروف النداء يا أعمها وأيا وهيا للبعيد
وأي والهمزة للقريب وقد يبدل من همزة أيا هاء في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها ألف وآي بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ساكنة ويا
أعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال وأما يا الله ويا رب مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي
لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المص في استعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل



وآ وآي وأيا في البعيد وأي والهمزة في القريب قوله حروف الإيجاب نعم وبلى وإي وأجل وجير وإن فنعم مقررة لما سبقها أي مثبتة لما سبقها من كلام
خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد أي نعم قام زيد أو منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد وكذا تثبت ما بعد حرف الاستفهام
مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال أقام زيد أي نعم قام زيد أو منفيا نحو نعم في جواب من قال ألم يقم زيد أي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام الإثبات
للتصديق أي التصديق إنما يكون للخبر فالإثبات بعد الاستفهام لما بعد أداة الاستفهام نفيا كان أو إثباتا قال

أي عذرة فيما صنع أعني هذه عذرة
وعذرة اسم المعذرة والعذرى
وكذلك العذرة ...
... قال ... عذرة
البيت ...



لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح ان يقال هذا الاعتبار وحرف الايجاب بلى اثبات فما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان بلى لا تجاب في الكلام المثبت لا المنفي المستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير لانه يحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقع في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار ودخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت اولا ولعل الاستفهام مع النفي لا يقرر لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام الا ان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة الذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمك بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي نعم ازورك وتقول لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا فوله وبلى تختصه بايجاب النفي يعني ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في المثبت ليصدقوا الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو وفي كونها حرفا برأسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب الاستفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاء الشخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مثله فلم يعرف السائل ما لم يعرف فهو بل تقول انا رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كاي من الرجل فتقول زيدا او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعرفة نحو زيد او عمرو وانا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة تخصصه بالوصف نحو رجل رأيته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة تخصصه بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم بتعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان بتعيين الزمان دون المبهم عنه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا فوله واما اثبات بعد الاستفهام ويليها القسم لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء قيل لا تضربني فتقول اي والله لا اضربك وكذا قيل ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف من لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم بنصب الله واي ها الله ذا واي وربي واي لعمري واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت معها ها نحو اي ها الله ذا ففيه من الوجوه الجائزة ما في باب القسم ويجيء ها الله ذا في باب حروف التنبيه عن الجار وان حذفت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ياء اي ثلاثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مغتفر في المحافظة على حرف الايجاب بصونها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله فوله وجير ان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعدهما ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخبر ويجوز مجيئهما على ما تقدم في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو نحو قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التأويل الا انه يقال على انه يجيء لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من انها لتصديق الخبر فوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكره فيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد

حروف الزيادة

اللفظية

اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارئ تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد يجمع الفاظ
في حرف نحو قد تنفرد احده عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت بحروف الصلة
الزيادة الفصاحة وللاقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما ان جنابي ولكن
ونحو قوله ما ان جرعت ولا هلعت ولا ترد بكاه زيد او قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله
ولقد تكاهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما وزيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست
جلست فتحا وكسر والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم
قبل لو كان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيء الكلام فيه وقد تزاد بعد اذا كاف نحو ايا النسر وقلت تعد
كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالحجر والسنة وقوله تعالى وان عسى ان يكون ان لو استقاموا وان قد زائدة كما توهم بعضهم بل الاولى انها مخففتان والثالثة
مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع خمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير جزم ومتى ما تكرمني اكرمك
ولا تسدها ما معنى الشرط ولو افادتها لم تكن زائدة نحو قال الا متى المنكر نحو شمله ومر قال البشر المنكر فكذا متى ما واياما تفعل افعل وبينما تكن اكن واما اذهب
بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجيء حكم ما مع ان في نون التأكيد وقوله شرطا قيد لجميع ما ذكر سوى اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا او غير
شرط وزيادة ما فيها تخصصها بالشرطية ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى الزوائد لانها تأثرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول
ما لم يكن له ان يدخل عليه فليس على ليتما وانما ولعلنا انها تكون ما زائدة وليست بشيء وانما زائدة لانها هي المصححة لكونها مانعة من الكافة
ايضا لها عن الاضافة وينبغي ان لا يعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن غضب بغير شيء زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها
وقد مضى الخلاف في ما في مثل ما في الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم وبيل حد بعض كما ان عمرو واخي وقيل ما
بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قال في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه النظر زائدة وقد تزاد بعد المضاف
نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت مثل ما انكم تنطقون قيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي
قد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون ان تؤثر الحروف تأثيرا معنويا كالتوكيد في الباء ودفع احتمال في لا هذه وفي من لاستغراقية ما نقاموا يرون
الحرف زائدا ويرون تأثيرها لفظيا لكونها كافة مانعة من زيادتها وقد تزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت
قبل القسم بكثير للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل قسم قليلا وعليه حمل قوله
تعالى لا اقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فهذه تقدم ذكرها في حروف
الجر قوله حرفا التفسير اي وان فان تخصيصها في معنى القول اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله وبجملة
كما تقول عندي عسجد اي ذهب قال وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي واذا فسرت مفعولا مقدرا للفظ القول حملها على القول معنى
نحو قولك تعلو ناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان ائت كتبت الشيء هو ائت
فان حرف دال على ان ما بعده تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول الظاهر كقوله واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به
اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر في به وفيه معنى القول والحسن تفسير المال في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وعند
بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وجوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعنده ان هذه ان
يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر والنهي مصدرية لانه اذن معتقد لذلك واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بنحو
حرف جر عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان يقول هي زائدة ويليها فكرا هذه حروف الجر على ما هو الفعل والفعلي او غرابه بهذا اللفظ وقيل انها في اوان
الله زائدة معها الاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجوز لتفسيرها مفعولا صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا فقال
المفسر فان الانطلاق بمعنى ان امشوا واجيب بانه زائدة او بانه صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول مع عدم الظهور او بان انطلق يتضمن
معنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتقاولون فيما جرى فيه وان انطلق الملأ بمعنى انطلاق الافواه بالقول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف انه ما بعد ان المفسرة
ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا يمنع ان يكون ان هذه مخففة من المثقلة والمفسرة زائدة في مفعول ناديناه بمعنى القول بمعنى امر ان قم اي قال
ثم قلت ايلية قم بمعنى قال ان قم يصلح ان تكون بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب ان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان
الا ولكن ان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف الذي يصح ان لا تصله حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي
ان يفيد المصدر المؤول به ما يفيده الفعل لانه بمعنى ذلك الفعل والا فلا يسمى مؤولا به لانه ان معنى عجبت ويعجبني شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم
وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام
بخلاف قولك ان قم وبين بهذا ان ما لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ونحوه ما يكون صلة لحرف من الحال ذلك في صلة ان
المشددة وما كذلك ويؤيد يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول بها وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق
اي مدة ما ذر اي مدة ذرور وصلتها اذن في الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا وتنفى بلم نحو ما لم تقدم في باب الظروف ومعناها الاستقبال كما مر في باب

مبحث الحروف

الماضي ويقل كونها فعلت معنى اكما وسلم بناء المصدرية لا تكون عند سيبويه الا ظرفية وجوز غيره ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوله في الدنيا انما الدنيا بانية وقال الشاعر اعلل النفس بالامال ارقبها ما اضيق العيش لولا فسحة الامل كالنار الخالص وقال ابن جني تكون صلتها جارا او مجرورا نحو وصلى مذهبنا
فلا نبدعنا ما لا بد بالجر نحو ما مستقيم واما ان المصدرية فلا بد من الفعل الا على الفعل المشتق عنه وهو اما امركم ونحوه ثم لولا ان من الله علينا او مضارع
والمضارع خاصة فانه ان لم ترى نصبه تخصيصا بالاستقبال والامر ونهي على مذهب سيبويه كامر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا ويشددون النون
ثم منع من جزمها منزلة ما المصدرية من حيث ليس يجيء ولما ان المشددة فتوصل بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كففت فبالجملة الاسمية والفعلية من
حروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع فمن حكم بكونها حرف جر لم
يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها الواو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال عليه السلام لو يتركه
مثل وصلها كصلتها الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لنا فلاح ان فلاح وتمنى
وادناه لو كان لي مال فالتمني لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا
اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلى الكلام من التوبيخ فهو
العرض فيكون هذه الحروف للعرض وتستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو لما تطلق على فعل ويلزم
الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تأتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته
وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده
لا بمقدر قبله كما في قوله ولو اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذي في ولو فيها صدر الادوات لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء الا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فقوله بلولا
وهي اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول بل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله حرف
التوقع قد وفي المضارع للتقليل هذا الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه قد ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في
الماضي التقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة فيفهم من تلك معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب قد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول
قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا
على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان
كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله
المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا ينفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف الفعل بعدها قال وكأن قد وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف
بعدها قال لما تزل برحالنا وكأن قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول
ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم
واقام زيد وكذلك هل يعني تدخلان على الجمل الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل الا على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذف
الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
مع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا اهل زيدا ضربته لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم
انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقع هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقع هل زيدا ضربت على ان زيدا
منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقع هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار نحو
قال تعالى تقولون على الله ما لا تعلمون وقال اطربا وانت قنسري ومنه نحو ازيد يشتم للانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفي فللتحقيق والتقرير
اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك والست لتنبيه وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النفي اصلا
ومنها ان الهمزة تستعمل مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب
الكفار اي الم يثوب قولهم هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم في حروف العطف
ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام فان طالب التصدر قال
تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول انا اكرمك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجواب وتقول اسلم عليه ثم هل بلغته التحية

تجئ الهمزة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه في تقدير همزة الاستفهام قبل هل الا انها
وتجاوز الهمزة في الاستفهام فلا يجتمع بين حرفي استفهام قال ام هل كبير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى ام من يجيب المضطر وقال الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من
يسقيني وابن كان ام ابن شرب اذا قصد الاشتراك بما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني اذا لم يقصد الاشتراك فيه نحو من يطعمني ام يسقيني بل يجوز ام ماذا
اعاده مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وشائع الاستفهام الذي هو معنى
الهمزة فلا تفيد معنى الاستفهام المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصد معناها ولم تستعمل ام الا لعطف لان المنقطعة
حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالنصر كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لتسافح الاستفهام كالهمزة
ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم الفراغ وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل
كبير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذفها لفظا اذا دل عليها ما سبق من ذكر ذلك
المنفي في كلام متكلم اخر نحو قولك لمن قال انا مكرم اومستفهما ازيد او زيدا او بزيد لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد قوله حرف

الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل
موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على الماضي دخلت قال

تعم لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلب العلم
ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب
والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب بلا
قال نظرا لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا
شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان لو كما قال المصنف موضوعة لامتناع الاول لامتناع

الثاني بل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكر هو بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة وقصد
المتكلم بيان ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب بان يستلزم ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء
على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي يقتضيه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده
ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذ استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تع ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لو امن الالحاح وقوله تع ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى

الماضي وضعا لم يجز بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وبعضهم يجزم بها
مطردا على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما الثاني فنحو لو ذات سوار لطمتني ولو غير ذلك الكلام في تقدير الاشتغال واما في نحو لو زيد ضربته
فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيد ضربته جاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق وهذا من باب صلاح الاسمية ام
الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد على تقدير الفعل بعد لو الى بليها ان وقال السيرافي
الذي عندنا انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبرها ان فعل يقوم مقام الفعل بعد لو واذا تلت لو ان زيدا
جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا يجب ان يكون فعلا لان
الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان كونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالواجب ان يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ذلك علم ان لم يكن مشتقا جاز ان لا يكون فعلا كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما قوله تع يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان
مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما خيلان كل يوم غنيمة واهلكهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت
موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا
لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني
لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة ويجوز حذف هذه اللام فيه لا ان وقعت لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني و
ذلك للتطويل وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو ممتنع كما ذكرنا واما قوله تع ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل
لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تع ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تع كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد
جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط لزم المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى





فلبعضه انث طا دارقل برى القرن ولا طا ولا قطري الا يطار خاصره دجمع الاطر آطال وا لحق لمولها ذو الشعر وفرس نهد اي جسيم مشرف ونحصله بالضم العنقة من الشعر

مستفاد ما اكرمها واثقت بها البصة تغير ويجوز ان يكون انقط بمعنى بصة مع حذف المضاف اي ذو خلة ويروى فيا بها خلة ويا حدة انا ترى حرز والان ذي محذوف واما عز تبيث بعني الاه عليها لان متعلقة بمعنى متوقع

والتقدير ثم قوم اعجبوا الماخذ الا اعجبوا الماخذ سببه

كقولك انا والله ان تأتني آتك وان اتيتني فوالله لا ابذلك ويقدر القسم كاللام في مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون واعلم ان القسم اذا
تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان تأته يأتك وان زيدا والله ان تكرمه يجازيك او لا يتقدم والاول فيجئ الكلام
عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب الخبر بدليل قوله اولا الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا
وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام
جواب القسم مقامه فان فكقوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما في لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند
الله خير فتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كان جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما
جئتك ولا تقول ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقيل هما الشرط ... زائدة
واما في لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا الله ما اهتدينا ... اليوم ولكادوا واللام جواب القسم لا جواب لو ولذا لم يجز حذفها واما في اسماء
الشرط فنحو قوله تعم واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر
اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو عكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب
اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لا كرمتك وتعليل هذه الاحكام
مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعماله وبعده عن جوابه قد
يسقط عن رتبة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره الا يكون في الجملة ببيان علة ذلك اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله فيضعف امرها ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم وتحلل القسم اكثر
الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى وقع لله تعالى المؤاخذة به بالايمان التي تسبق عليه سماها لغوا فقال تعم لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم
واشياء انا قسم في الاصل في معنى في آول ما يأتي الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مؤثر في
جوابه معنى لم يكن فيه وهو الشرط تعلق بكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع مكان ان لا يلغى نحو انا الشرط نحو
انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكن ان تعتبره فتقول لا كرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك
باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقرر هذه المقدمة قلنا اذا
تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط الا انه قد يلغي الكوفيين على ان اعمال الاول في باب
التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعد يتقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقرب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله ويجوز
قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا
تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار الشرط لتقويته بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان تأتني فوالله لا آتيك
فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع مكان اعتباره فتقول ان تأتني والله آتك فآتك جواب الشرط
والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة
قسمية تقول لو جئتني والله لا كرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرنا في قوله وغيره يعني طالب الخبر كالمبتدا
بل النواسخ ومع النواسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى وهو القسم مع الشرط او تأخر عنه ان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان تأتني آتك الغيت القسم مع تقدمه
على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان تأتني
لا آتيك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ان القسم انه
قد يلغى مع مكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب اخر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان تأتني والله آتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه
المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان تأتني فوالله لا آتيك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا ولو
توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك الشرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله
لا قومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق
قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سوى
وليه الشرط نحو والله ان تأتني لا آتيك ولا نحو والله اني آتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز
الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب الخبر نحو انا ان تأتني فوالله لا آتيك وانا ان تأتني والله آتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان تأتني فوالله
لا آتيك وان تأتني والله آتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم لغيت الشرط نحو انا والله
ان تأتني لا آتيك وان الغيت القسم عينت الشرط نحو انا والله ان تأتني آتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله
لا آتيك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان تأتني آتك والله
هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فلا بد ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال نحو

اجلك ان يجيئني وان تأتني يجيئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ماكها الانس يفعل وقوله فابيتن
ما يشتهي فلم ينسط لما اعتبطت بالشعر في الطول وقوله لئن كانت قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا
انا كذلك ما نحفى وننتعل فقول الفراء لهذه المضي لفظا او معنى ليس بجيد بل الاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويعني بالمعنى نحو ان لم تفعل
لا نزورنك وعليه يستدل ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجيد بل قد يجيء الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع بعد
القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعل ماضيا نحو لافعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت
الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به
سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله تعالى لئن اخرجوا او لم تكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون قال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء
مقدر وهو بعيد جدا وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واذا تقدم همزة الاستفهام على كلمات
الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما وانى ونحوها او حرفا كان فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما
كجملة واحدة نحو أمن يضربك تضربه بجزم تضربه كذا او ان يضربك تضربه وكذا ان تأتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في
غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول هل ان تضربني اضربك بالجزم لا غير وفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ءان تأتني آتيك
بتقدير آتيك ان تأتني وكذا أمن يزوره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما يلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب
كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جائني
الذي ان تأته يكرمك بجزم يكرم والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون
ان مت لم يقل افان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اي فهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة
داخلة على ما هو في موضع جوابها لانه الخبر بجزئه كما مر في الظروف المبنية بل موضوع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فالهمزة اذا دخلت مع جملتها كانت مع
جملتها بل مرتبته جوابها المقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يأت الفاء في قوله
ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا اكثر ما يكرر الاستفهام في نحو قوله تعالى ائذا متنا
وكنا عظاما وترابا ائنا لمدينون لطول الكلام وتعذر العهد بالاستفهام فيعلم ان حرف الاستفهام يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر في قوله فلا تحسبنهم
بعد قوله لا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا في قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا يعمل ما
بعد هذه في هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم اتفاقا وتقائم على
الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر الان لغرض ذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصد ان يكون الشرط الثاني مع جوابه جزاء للاول فلا بد
من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سلمت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء
بعد السؤال وان قصد الغاء اداة الشرط لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى في الشرط الاول مع الجواب الآخر فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء
كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة ان تأتني لا يتبين لنا في الشرطين لفظا او لهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي ان
تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألت ان اعطيتك ان دخلت الدار فان اعطيتك فان سألتني اعطيتك فقوله فان
سألتني مع الجزاء جواب لان اعطيتك وقولك فان اعطيتك مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها و
عوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اعلم ان اما موضوعة لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى الآخر واما تقصد ولا استلزام شيء لشيء اي ان
ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط الجزاء كما ذكرنا في الظروف
المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع
مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في
هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما لزوم معنى الشرط فيها فبين وقوله هي حرف يجب حذف شرطها
لكثرة استعمالها في الكلام وكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا في نحو اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال
لو اظهر ايضا حتى ذلك حذفوا الشرط حذفا للغرض ثم انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
ليحصل ذلك ان اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يكن ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا الجزم بوقوع قيامه قطع به لانه جعل وقوعه
لازما لحصول وقوع شيء في الدنيا ما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين
الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذفوا الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقامه وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر
لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرض الكلام وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في موضعها فعلى هذا ...
[illegible]
[illegible]



مبحث الحروف

نحو الامرين ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وجعل الفاء متوسطة للكلام كما
خصها لوما يتقدم جزء الجزاء لو وقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء جزء الجزاء المفعول والظرف نحو اما البتيم فلا تقهر واما
يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم ذ فلذلك لا ينافي البوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات
الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا صاحبك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانت ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم
يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
وكذا نحو اما زيدا فما اضربت لا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا الا انك لا تجاوز بذلك الضرورة فلا تقول اما زيدا طعامك فلا آكل وقد يقع كلمة
الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح
وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم وجواز اما ان جئتني فاكرمك
مع ان نحو ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان جئتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول ربي اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه فيقول انا
ويجب الفاء في جواب اما وتم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اذ لم يعمل لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه وقبح ان تعمل في الجزاء الذي هو بعده فانها من
الشرط الا نرى انه اذا حذف الجزاء في نحو انك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعلم الاجزاء عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل كذا اما لا
فاما الجزم للجزاء لعدم لزوم حذف الشرط فيهما واما كما ذكرناه بعد وما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما
بمعنى مهما كيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون
اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما يجيء من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يجيء الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو
قوله اما القتال لا قتال لديكم او مع قول محذوف بعدك عليه محكية كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن آياتي تتلى عليكم اي فيقال لهم الم تكن وقد يعرض بين اما والفاء جملة تامة
مستقلة نحو اما زيد فقائم فعمرو وكذا لا الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المختص كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة
علم به فذلك تعدد اما اما يكون ذكره بعد فانه لو ذلك الفاء فصل مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء مثلا مشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم
اما معنى يكون لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما علما فعالم ونحو ذلك وفيما عنه بذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك
اما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد اما زيد فعد قائم زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبه ويختار ذلك بنو تميم الا انه لا يجب
والمعرفة من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يحكى ظاهر لفظ سيبويه ولا ولانه يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيء واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب
والمعرفة من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما يجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع
من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال في شرح كلامه وذلك انه
ناصم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح الحال ان تعني مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف ونحو اما العلم فعالم
اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم وقال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال
والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي فعالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال
سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه
اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما التعليم فعالم وزيد نصبت العلم اي فهو عالم بزيد العلم نكدا
فينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الضارب فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند
الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء في المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند
كلا الفريقين كيف النزاع صلى نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت شيء له او بدا له ذلك فيسلم السامع بعض ذلك دعواه او يدفع كما تقول
مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع ما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا الحال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما
لما بدت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا امثلك واذا كنت
في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا على احسن الوجوه او باقيا على ايها المدعون للايمان استوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والمعنى
ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم الحقيقة حين كنت عالما صوره ويجوز العلة او المصدر المنكر بمعنى الوصف حالا ايضا على هذا الوجه ويجعله
مفعولا مطلقا على المعنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنه او كذا في نحو اما سمنا فلا سمين اي اما يكن شيء فلا سمين سمنا واما المصدر المعرف
فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما ان يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانه
سمين او فانا سمين فهذا انه للغرض المذكور في الرفع في نحو اما السمين فسمين واما العالم فعالم فانما ذلك لتضمن المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمين
صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين بالمرء وسمين وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى
الموت يسبق الموت شيء وكذا الحال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى المضمر وكذا الرفع

الموضع

المرفوع نحو أما العالم فعالم أي فأنت عالم أي فأنت هو وأما نحو العلم فلا علم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع إلى المبتدأ وقوله أما العلم
فالله عالم أي لك شيء منه وأما العالم فلست بعالم أي لست به وإنما اكتفوا مطرداً في مثل هذا الخبر بالظاهر المشار به عن المضمر وإن لم يطرد ذلك في غيره
على الأصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد يضرب بذلك لأنهم لما غيروا المبتدأ والخبر هاهنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر وأما نصب
المصدر والصفة نحو أما العلم فعالم وأما عبيداً فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات وكان أولاً وحكى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب في الصفة المعرف إلا إذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير وأما إذا أردت العبيد عبيداً معينين فلا يجوز فيه إلا
الرفع كما في قولك أما البصرة فلا بصرة لك وأما أبوك فلا أبا لك فقولنا أما الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على أنه مفعول له بل هو على أنه مفعول به
لما بعد الفاء لأن المعنى ذو عبيد أي تملكهم وذلك كما في الكسائي لما قربتنا فأنا أفضلهم أي فأنا أعلمهم بالفضل وقولهم أما أن يكون عالماً فهو عالم إن تقديره مبتدأ
أي أما كونه عالماً فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم أما أن لا يكون عالماً فهو عالم أي أما عدم كونه عالماً فليس بحاصل وقال سيبويه لا في أنه يكون
زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب والتي ذكرنا خطأ كثير للنحاة وهذا الذي ذكرنا أقرب عندي وقد يحذف أما لكثرة الاستعمال نحو قوله
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه فبذلك فليفرحوا وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر
به فلا يقال زيداً فضربت ولا زيد فضربته بتقدير أما وأما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدأ
أن مثله على كلا المذهبين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الأخفش وإنما جاز تقديرها بالقيد المذكور لأن الأمر لا يلزم الفعل الفاعل والنهي لا يلزم ترك
الفعل الفاعل فناسبا إلزام الفعل وتركه للمفعول وذلك بأن يقدر أما قبل المنصوب وتدخل الفاء على الأمر والنهي فإن قيل فإنما ملزوم لما بعده
كما ذكرنا وأما قوله وإذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا وقوله وإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا
الصلوة فلإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فأنا أكرمه على أنه في الجواز وذلك لأن إذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية
ويجوز أن يكون قوله وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله وإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر أي مما أضمر فيه أما وإنما جاز إعمال المستقبل الذي
هو سيقولون وفأووا وأقيموا في الظروف الماضية التي هي إذ لم يهتدوا وإذ اعتزلتموهم وإذ لم تفعلوا وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالاً لما
ذكرنا في نحو أما زيد فمنطلق من الغرض المعنوي أي قصد الملازمة حتى كأن هذه الأفعال المستقبلة وقعت في الأزمنة الماضية وصارت لازمة لها كل زمان لقصد
المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها أي ما بين أما والفاء معمول لما في حيز الفاء أي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لأن المبتدأ في نحو أما زيد
فقائم خرج عنه العامل فيه الابتداء عنده وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله فأما إن كان من المقربين خارجة عن قوله سواء كان يتعلق يجب له
صدر الكلام كان وما التأنيث في نحو أما يوم الجمعة فإنك مسافر وإن لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد وابن السراج والمصنف وبعضهم هو
مطلقاً سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أولاً نحو أما زيداً فإني ضارب فقائم عنده بتقدير ما ذكر زيداً وأما يوم الجمعة فزيد منطلق
يوم الجمعة ليس للتشبيه ولو كان كذلك لجاز التقديم نحو أما زيداً فإني ضارب على تقدير أما ذكرت زيداً فإني ضارب ولا يجوز أما زيداً فإن الزيدين يضربون
يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز أما زيداً فعبد الله ضارب وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظراً إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ
والخبر بالفاء في نحو أما زيد فقائم ولم يتنبهوا أن التقديم في مثل هذا المقام الخاص للأغراض المذكورة وذهب المازني إلى أنه إن لم يكن بعد الفاء ما يستحق
التصدر كان وما أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعمولها موصوفاً نحو أما زيداً فأنا رجل ضارب أو كون المعمول تمييزاً وعامله تاماً
نحو أما درهماً فعندك عشرون أو كون العامل مع نون التأكيد نحو أما زيداً فلأضربن أو صلة نحو أما القميص فأن تلبس خير لك فإنه إن لم يكن أحدها فالعمل
لما بعد الفاء وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله ولا مانع وليس بشيء لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع
الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانع آخر لأن الغرض مهم فيجوز لتحصيله إلغاء مانع وتصاعداً والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو أما زيد
فإنه قائم ولو كان معمولاً لمقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الأولى من أما ياء قال رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحى
وأيما بالعشي فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقاً الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعاً للناس له أو كما تقول
ويكون أيضاً ردعاً للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم لما قبلها وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر

حرف الردع

فيذكر عقيبه كلا إبطالاً لكونه منكراً كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً كلا وقد يكون كلا بمعنى حقاً كقوله تعالى كلا والقمر وكلا إن الإنسان
ليطغى فيجوز أن يجاب بجواب القسم كما في الآية وأن لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا إذا بلغت التراقي وليست للردع إذ لا معنى للردع بالنظر
إلى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع أن أزيد كلا إنه كان لآياتنا عنيداً وإذا كانت بمعنى حقاً يجوز الوقف عليها لأنها من تمام ما بعدها
ويجوز ذلك إذا كانت للردع لأنها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي نهي عنه تماماً محذوفاً لأن الحرف لا يستقل مع كلا لا النقل والإسلام وكيف وإذا كانت بمعنى
حقاً جاز أن يقال إنها اسم مبني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لأنك تردع المخاطب عما يقوله بتحقيق الضد لكن النحاة حكموا بحرفيتها



إذا كانت بمعنى حقاً أيضاً لما فهموا أن المقصود تحقيق الجملة كالقصد بإن فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند
إليه إن كان ظاهراً غير حقيقي فتخير وأما إلحاق علامة التثنية والجمع فضعيف اعلم أنه إنما ألحقت علامة التأنيث بالمسند مع أن المؤنث هو المسند
إليه للاتصال الذي بين الفعل وهو لا محالة كونه مسنداً وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة شدة احتياج الفعل إلى الفاعل وكون الفاعل كالجزء من أجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الأترى ووقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو يضربان ويضربون

مبحث الحروف

ونصب بين فنا أبنيت الفعل لأجل تأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه أي اضرب اضرب

وقوله تعالى رب ارجعون أي ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء [illegible]

على بنائها [illegible] الحرف الأخير [illegible] الكلمة [illegible]

[illegible]

تحركت لأجل الألف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة [illegible] السكون [illegible]

[illegible]

الحركة [illegible] قلنا في التاء [illegible] اللام [illegible]

[illegible]

[illegible]

وكذا [illegible] اللام في اخشون واخشين [illegible] الواو والياء [illegible]

لكون الألف كجزء الكلمة [illegible]

[illegible] التثنية والجمع [illegible] والواو والنون مثل التاء [illegible]

[illegible] الفاعل مثنى أو مجموع [illegible]

[illegible] موضوع للعقلاء [illegible]

[illegible]

[illegible] التنوين [illegible]

[illegible]

[illegible] التنوين [illegible]

[illegible] نون التوكيد

[illegible] التنوين [illegible] الكتابة [illegible]

[illegible] التنوين [illegible] الكتاب [illegible]

[illegible] التنوين [illegible] العلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] التنوين [illegible] الموصوف [illegible]

[illegible]

[illegible] نون التوكيد [illegible] القسم

وقلت في النفي [illegible]

والجمع المؤنث [illegible] الخفيفة [illegible]

[illegible] الثقيلة [illegible]

[illegible]

[illegible] المستقبل [illegible]

والتمني والعرض وأما في المستقبل [illegible]

[illegible] نون التوكيد [illegible]

[illegible] والتمني والسؤال [illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible]

[illegible] نون التوكيد [illegible] الشرط [illegible]

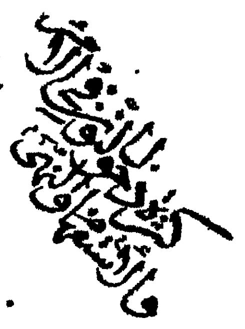
[illegible] الشرط [illegible] جواب الشرط [illegible]

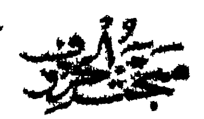
[illegible]

[illegible] الأفعال

[illegible]

اجرا اينا اله الا بمشقة ومن عضه ما بنبتن وشكيرها يعني لمن كان له اصل ان مادة تدل على كون شئ اخر وعلى انا ضولن وكثرنا فعلن رنا قول لو انا
كان دخولها مع ما الني في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط ايضا مشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت وانا قوله رقبا ورفعت في علم ترفعن ثوبي شمالات
وانما حسن زيادة بعد ما في رب وبعين وفي حيثما وبجئ النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قليلا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد
بقوله واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يقيمن زيد وعند ابي علي لا تجئ بعد النفي اصلا
لغرابه عن معنى الطلب بجرده من بها المؤكدة في الاول قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا التي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معمما فربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل وتدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع
قال اريت ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا وقال اخر يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا
وهذا كان شبيه في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملي الا ابن حامل ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لافعلن ليتميز
ان لا يتعلق به حار وسابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله لبعلم ربي ان بيتي وسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي وكذا
ومع ما وعند الزجاج هي لازمة مع اما لغيره فاما ترين في لمة قال فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها
مع الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين هو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصرن والثاني ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا
اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كل شئ والثانيهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى لانهما على كل حال
كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضم ما قبلها فلا اجتماع هذه الاشياء كان يحذف ولم قال سيبويه
لو قالوا اضربون واضربين كما قبل اضربان لم يكن خارجا على القياس كما في النون مدبق والمفتوح ما قبلها يحرك للساكنين نحو ابتم وانما لم تحذف لانها ليست
بمدة كما يجئ في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر لم يفتح اجراء لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا التزام
التفخيم قوله ومع المخاطبة مكسورا لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزى واضربي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان
كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطب في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل في زمن
مالك حذو ياء الضمير بعد الفتحة لغرابتها نحو ارضين في رضي قوله وفيما عداه مفتوح يعني فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن وادعون
وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف على ما لا يخفى واعلم انه انما
انما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما رد الفاء ات المحذوفة للجزم وللوقف
في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم وللوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح بالتركيب لا جزم
لا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه المبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل هو ... مع ... الفعل
مبنيا لانه بلحاق النون يبعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم ... ساكنين ... على
الكسر لمجيء بالضرورة كما كانت في اضربن الا انه حرك للساكنين بحركة كالحركة التي في لكون اللام متحركة ... النون ...
ينفصل الفعل الا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الوجل في اضرب الرجل لكونها كالا ... رد العين المحذوفة في ... لم يرد في ...
هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال ان الفعل باق على ما كان عليه ... مع النون ... اضربن وابنا
فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين لانه لو لم يرد لقيل اغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس ... بجمع المذكر وبالثاني او
المؤنث ففتح ما قبل النون في كل واحد بلا فرق صحيح ومعتله وانما رد اللام في ارضين واخشين لطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشئ لو حذف ولغته
طي على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء التي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد واخشن زيد
واخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذف الواو
والياء في اضربن واضربن خوفا للبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفنا الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء في
ابقاء المدغمة اكثر منه في الواو والياء والمد قام مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين وانما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها اجتلبت
للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه وانما حذفت النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة لان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند
غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا تدخلها الخفيفة اي لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون
المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولذا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو فيه بابي
بنون الوقاية واضربانني وان كان يؤدي الى التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمانه لان نون الوقاية ونون نعمان ليسا بلازمين
واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لما فيها من المد كما قرأ نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شاتا زكاها اوردوا في مقام الشذوذ والخروج عن
القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها
وعند الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا





وعرض مصنف من هذا الكلام بيان ان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها وقد بينا نحو حكم حيث بيّنا في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النون بحكمها
مع المثنى وجمع المؤنث المذكور مع غيرها على صيغة ما هي عليه قبل دخوله وهو تثنيا جمع المذكر نحو هل اغزوا وارموا ولتخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي وتاسع
ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المنفصلة
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض ويعلم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون قططا
ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كما اخشي الرجل وتوليهما [illegible] بارز وهو الواحد
المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون كالمتصل في كالكلمة المتصلة وتغير بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين بين اللامات يعني كما قلت اغزوا وارميا و
اخشيا قال انما كان النون بعد الضمير البارز [illegible] كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو بكلامه
ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصل ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف ليس قوله اذ نسب
فكالمتصل على اطلاقه بصحيح ايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل المنفصل اذا ستكمل لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذف
في اخشو وارم واغزو ثم ضمت اللام في ارضوا الرجل وكسرها الثاني في ارضي الامر ولم تحذفها كما في ارموا الرجل وارمي الغرض كل علة تذكرها في المحمول عليه [illegible]
المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل تشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت
العلة في المحمول لحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن فيه العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك لان
المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطا لها على التنوين لان التنوين في التنوين لازم للاسم المتمكن في
الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة
للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور وقياسا في غير ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المائي والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا وقال
سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد نون المخففة في اضربان واضربنان ساكن تبدلهما همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنأ الرجل قال سيبويه لو جوز
الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف [illegible] في المفرد بين المذكر والمؤنث وجمع المذكر [illegible] الالف [illegible] في اللفظ الساكنين واذا وقف
على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين على انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو قوله اضربا قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان
ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى [illegible] وقال الزجاج لو مدّنا الالف وطال المدّ لها اذ دخل على الالف لانها حرف [illegible]
بعدها بمثلها قال [illegible] ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى يزاد به الف ثانية لم ينفصل عن
الاولى ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول قلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين
فيقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال [illegible] مررت بزيد [illegible] واما في نحو اضربن واضربن
فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضنا من النون وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون
كما يجيء وتقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بالنون الواو والياء لان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو و
الياء ضميران ردا بعد حذف نون التاكيد كما يجيء قوله فيرد ما يحذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما زيل في الوصل
بسببها من الواو والياء وحدها كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي ومن الواو والياء مع النون التي
بعدها كما تقول في هل تضربن [illegible] وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين هل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم قلدوا
النون المخففة المحذوف للوقف معدومة من اصلها العدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جانبه [illegible] الياء على الاصح لكون التنوين
لازما اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام آله
وعترته تمام حسن ختامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ثمان وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت
وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحروف التذكر والانكار وشين الكشكشة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها
في موضعين احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاريد بيانها فاذا جئت بعدها
بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى والعارضة البناء نحو لا فتى فلا تزيد هاء السكت اما لخوف التباسها بالسكت
بهاء الضمير [illegible] البتة فان الاسم العريق في البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الفها في شبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها
لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبيه الاعرابية واما الف هنا نحو وهؤلاء فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح بقي لكان متحركا
بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء الساكنة آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهي او غيرهما الكم ومن وذلك لان الالف
اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي الانكار نحو الاميراه والاميروه والاميريه
لقصد الزيادة مد الصوت فيهما والثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اذ لولا
اذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك كقولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه وهنه
وضربتنه وهلمه وضربتكه ومحكمه [illegible] واخرجنه وانطلقته وضربته [illegible] وقاضيه غلاميه وهو وابنه وكيفه وعنك وذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن
اقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه

لان التنوين علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ذلك مطلقة وصوبه الاندلسي لحصول الالتباس بالاضافة [illegible]

تثنى لان الخليل حكى اطلاقه عن العرب لو كان اللبس بما يعقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعطنه وقد استعملوا في بعض المسائل الالف مكان الهاء

لتشابههما لفظا وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها اخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض البناء فلتشبه الحركة الاعرابية كذا لم يلحقوها

اخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة مما دخلها الحذف ما جزما وقفا فان بقيت

على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه

واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه ولم يغزه ولم يرمه فالهاء فيها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لان اذا لم تات بالهاء

سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو عه وقه في قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم منها في نحو اغزه وارمه لان الاجحاف ههنا اكثر لبقاء

سكون العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقونها الساكن من المتحرك الاخر الا المحذوف من اخره شيء ولا يقفون الا بالهاء يحذفه

منه تشبيها بانا ولعله وليته وسائر ما ذكرناه الا باسكان ويحكى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقفون على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان

من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ماء الاستفهامية المحذوفة الفها بعد حرف الجر كالام وعلام اكثر من حذفها واما في المجرور

بالاضافة نحو مجيء مه [illegible] فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد مضى تعليل ذلك في باب الوقف فتذكر وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة

الوصل الا ان يجرى الوصل مجرى الوقف كقوله [illegible] هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وجوز اسكان [illegible] وقعت بعد الالف لاجتماع الساكنين

حملا في الوقف وتحريكها بالكسرة وصلا لا من حيث اجرينا الوصل مجرى الوقف فانا بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير وبالكسرة للساكنين [illegible]

[illegible] عفراه واما السين في الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها السكنت الكاف فيلتبس

بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين

وقوم من العرب يبدلون كاف المؤنث السين في الوقف فاذا وصلوا حذفوها ومنهم من يلحق الشين باكبيتكش ومنهم من يبدلها اي يجعله مكان كاف المؤنث

في الوقف شينا قال فعيناك عيناها وجيدك جيدها [illegible] ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للفرق بين المذكر والمؤنث شينا لانها مهموسة

مثلها ولم يجعلوها مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد تجرى الوصل مجرى الوقف فيقول انتش راهب قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها

سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار وهي زيادة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا انكرت اعتقاد كون المذكور على ما ذكر

او انكار كونه على خلاف ما ذكر كما انك لو قلت لقيت زيدا ... فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا الا ابيك لانه يعجبك فهذه الدلالة ثابتة

لا يعتقد انه اثنان ويقول ذلك من يثبت ان زيدا ... ينكر ان لا يعجبك فكانه يقول من يثبت ... ولكنه لا ... وقال الاخفش

هذه الزيادة ... لانه ... انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه ... زيد [illegible] لا يعجبك زيد

انت بجلد العينتين ... الموت الكريم ... وانه ... ما ذكرت ... وانما تلحق هذه الزيادة

بشرط الوقف والانكار ... الاسم المذكور فان وصل الاسم المذكور بغيره ... على الحقيقة ... الانكار لم تلحق

وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقولك اوهي بعيناه ... او انتظار زيد لا غلب [illegible] ... وزيادة

الانكار وحكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو ذهبت ... لمن قال ذهبت او انا ابنيه لمن قال انا فاعل ... زيادة الانكار

دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق ... بمعنى ... كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه ... من

يخرج ... الباديه فقال انا انيه منكر الراية ... على خلاف ذلك ... اخر الكلمة اما ان ... او متحركا والساكن

اما حرف مد ... ما في القاضي ... المعلى ... يغزو ... مثل ... فيجتمع ساكنان فتحذف الاول ... الهاء القاضية

والمعلى ... وان كان الساكن صحيحا ... فلابد من تحريكه بالكسر للساكنين ثم يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو زيد نيه

الم ... وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واوا وبعد الفتحة الفا وبعد الكسرة ياء نحو

... فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس فيجوز ان يكون مدة [illegible] زيدي

بعد المذكور ... لهمزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر ... للساكنين وزيادة ان ... وبعضا ... لا

والهاء ... ساكن ... للساكنين ...

... ان كان ... بعد المتحرك ... واجاب بان الزيادة انما تكون في ... الوقف ...

فصار وان لم يكن فيه ... في حكم الموقوف عليه ... لا يجوز ... احد ... الالف ... انيه

للفاصل بينه ... زيادة ... الساكن اخره ... النحاة ... ذلك

الانكار والحكاية مع ... الانكار ... الكلام ... الزيادة نحو ... كما ...

في من ... يقول ... ابي ... ايضا ... الوقف ... الانكار ... التنوين ... مو ...

يستنكر بقاء التنوين في الوقف ... الانكار ... بعد الصفة والمعطوف ... زيدا ... فيمن قال ... زيدا ...

وان زيدا الطويلاه واذا قال الضرب ... ضربت عمرا ... همزة الانكار على الجملة ... الكلام ...

نعالم والام ... الالف ... ذكر ... اسكانها ... الجر ... الجرور ... كبعض حروف الجر ... الحاصل ... المضاف ... بالجر ... ذكر

ما ذكر السائل

انه تراث قد تزاد في الانكار ... بالاشبع ... مسائل ... زيادة الانكار ... حكاية سيبويه ...



الشاذة كما في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت فيهما واما حرف التذكر فليلحق كلام متذكر فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة
ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال وفي يقول وفي من العام
قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما نسي ويصله به ويقولو ومن العامي ويصله بتلك المدة ان كان الآخر ساكنا صحيحا
تنوينا كان او غيره نحو هل السيفي اذا اردت سيفه من صفة كبيت وكيف فتقول في قد قدي وفي الالف واللام
في نحو الحارث مثلا الي وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعمى يغزو مددت ذلك
الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما
قيل في مدة الانكار ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة
الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف والله اعلم
بالصواب والحمد لله اولا وآخرا وتم الكتاب بعون
الله الملك الوهاب وصلى الله على
محمد وآله الكرام البررة
الاطياب

١٢٩٨

